مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث

ISSN 2518- 5756

المجلد (2) – العدد (2) كانون الأول 2017

الناشر:

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة الاستقلال

توجه المراسلات والأبحاث على العنوان الآتي:

رئيس هيئة التحرير

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة الاستقلال

شارع قصر هشام / أريحا

ص.ب: 10

هاتف: 2322194-2-970+

فاكس: 2322197-2-970+

بريد الكتروني: iuj@pass.ps

حقوق الطبع والتصميم والإقتباس والترجمة والنشر محفوظة للناشر 2017

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة الاستقلال للأبحاث

أ.د. عبد الناصر قدومي

رئيس جامعة الاستقلال.

أ.د. أحمد نجم الدين

رئيس جامعة الحسن الأول - المغرب.

أ.د. عبد الرحمن الشاعر

نائب رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - السعودية.

أ.د. غسان الحلو

نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية - جامعة الاستقلال.

أ.د. أحمد محمد باسردة

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - السعودية.

أ. د. أنمار أمين البرداري

جامعة الموصل - العراق.

أ.د. ابريعم سامية

جامعة العربي بن مهيدي - الجزائر.

أ.د. عدنان شقير

جامعة بيت لحم - فلسطين.

أ.د. زبير عياش

جامعة العربي بن مهيدي - الجزائر.

هيئة تحرير المجلة

المشرف العام:

أ.د. عبد الناصر القدومي

رئيس جامعة الاستقلال - فلسطين

رئيس التحرير:

أ.د. وائل أبو صالح

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

هيئة التحرير:

د. عبد الهادي دغلس، د. محمد دبوس، د. عمار شبلي، د. نوال حسن

د. رحاب السعدي، د. محمد هلسه، د. وليد خليليه، د. هاني عويضات

د. خالد ظاهر، د. أسامه السلعوس، أ. سامح القبج

التصميم والإخراج الفني:

أ. ماهر صبري دويكات

تصميم الغلاف:

أ. عدي أبو بكر

التدقيق اللغوي:

د. نوال حسن

المنسق:

أ. محمد فرج بني عوده

قواعد النشر والتوثيق في مجلة جامعة الاستقلال المحكمة:

أولا: أهداف مجلة الجامعة

مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث والدراسات العلمية هي مجلة فصلية دورية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة، تهدف إلى نشر المعرفة والبحث العلمي وفي كافة المجالات العلمية الإنسانية والتربوية والاجتماعية والعسكرية وعلى اختلاف تخصصاتها، وذلك من خلال نشر الأبحاث والدراسات الأصيلة والمتميزة المقدمة من الأكاديميين في الجامعة والجامعات المحلية والعربية والعالمية، وذلك بعد استيفاءها كافة شروط البحث العلمي وتحكيمها من قبل محكمين مختصين.

ثانياً: قواعد ومعايير التقدم لطلب نشر بحث علمي

1. أن لا يتقدم الباحث بأكثر من بحثين في السنة.
2. أن يتم التقيد بتعبئة نموذج عمادة البحث العلمي الخاص بطلب نشر بحث.
3. تعطى الأولوية للأبحاث التي تخدم أهداف الجامعة.
4. أن لا يكون البحث متكرراً بين بحوث أعضاء هيئة التدريس.
5. يجب أن يكون موضوع البحث ذا أصالة وجودة عالية حتى يتم نشره في المجلة المحكمة.
6. تكتب الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية.
7. الالتزام بلوائح وتعليمات وأنظمة نشر البحث العلمي المتعارف عليها في فلسطين.
8. لا يحق للباحثين إضافة أو تغيير أعضاء الفريق البحثي الواحد بعد تحكيم البحث.
9. تتم الموافقة على ميزانيات البحوث بعد موافقة عمادة البحث العلمي ورئاسة الجامعة.
10. تتولى عمادة البحث العلمي تحكيم الأبحاث العلمية وحسب ما تراه مناسباً.

ثالثاً: شروط النشر

1. أن تكون الأبحاث مدققة لغوياً وخالية من الأخطاء الإملائية.
2. ترتب الدراسات السابقة حسب السنة تصاعدياً أو تنازلياً.
3. أن لا يزيد حجم البحث عن 30 صفحة حجم A4، وخط Simplified Arabic، وبما يقارب 8000 كلمة وبما فيها الأشكال والرسوم والجداول والهوامش، علماً أن الملاحق لا ترفق بالبحث إلا لغايات التوضيح فقط.
4. أن يقدم الباحث ثلاث نسخ من البحث المطبوعة ومرفق معها نسخة منسوخة على CD غير مسترجعة، سواء تم النشر أم لا.
5. يمكن إرسال البحث من خلال البريد الالكتروني الخاص بعمادة البحث العلمي في الجامعة.
6. أن يُمثل البحث إضافة جديدة لميادين المعرفة، وأن يتميز بالأصالة.
7. أن يرفق في بداية البحث ملخص للدراسة باللغتين العربية والانجليزية، ويثبت في نهايته الكلمات المفتاحية (Key Words) بحيث تمكن القراء من الوصول للبحث من خلال قواعد البيانات.
8. تجنب الإشارة إلى أسم الباحث أو شخصه خلال صفحات البحث لضمان سرية عملية التحكيم.
9. يحق لعمادة البحث العلمي الطلب من الباحث إجراء التعديلات اللازمة على البحث وبما يتناسب مع سياسة النشر في مجلة الجامعة.

رابعاً: مرفقات البحث

1. رسالة من الباحث إلى عمادة البحث العلمي في الجامعة يطلب فيها نشر بحثه في مجلة الجامعة.
2. تقديم تعهد شخصي من الباحث أن بحثه لم ينشر سابقاً في أي مجلة أخرى، أو لم يقدم بحثه للنشر.
3. إرفاق نسخة من الاستبانه إذا كان البحث يتضمن تحليلاً إحصائياً أو أعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لبحثه.

خامساً: عملية التوثيق البحثي

1. التوثيق داخل البحث: بإمكان الباحث استخدام نمط التوثيق (APA STYLE) بعد فقرة الاقتباس مباشرة كما هو موضح فيما يلي (اسم عائلة الباحث، سنة النشر، رقم الصفحة)، وإذا كان المصدر الكتروني يكون التوثيق كما يلي (عنوان الموقع، تاريخ دخول الباحث إلى الموقع، اسم كاتب الموضوع، الموضوع).

2. التوثيق في نهاية البحث يكون كما يلي:

◊ إذا كان المصدر أو المرجع كتاباً يكون التوثيق كما يلي: (اسم عائلة المؤلف، الاسم الأول للمؤلف، سنة النشر، عنوان الكتاب، مكان النشر، دار النشر، الطبعة، الجزء أو المجلد، بلد النشر).

◊ إذا كان المصدر بحثاً أو دراسة علمية يكون التوثيق كما يلي: (اسم عائلة الباحث، اسم الباحث الأول، السنة: عنوان البحث، منشور أو غير منشور، اسم المجلة، العدد، الجامعة، البلد التي تم النشر فيها).

◊ يتم ترتيب المراجع في نهاية البحث وفق الترتيب الهجائي، الألف بائي وتبعاً لاسم عائلة المؤلف أو الباحث.

سادساً: قواعد عامة لنشر الأبحاث والدراسات

1. تخضع جميع الأبحاث والدراسات للتحكيم من قبل محكمين مختصين لا يقل عددهم عن ثلاثة محكمين وبسرية تامة، وأن لا تقل رتبة المحكم الأكاديمية عن رتبة الباحث.

2. يحق لعمادة البحث العلمي في الجامعة رفض أي بحث دون أبداء الأسباب.

3. يتم نشر البحث بعد موافقة أثنين من المحكمين على الأقل عليه، وإجراء التعديلات المطلوب إن وجدت.

4. الأبحاث المقبولة للنشر يتم ترتيبها بعد موافقة المحكمين على النشر وإجراء التعديلات عليها، لتأخذ دورها في النشر حسب تاريخ قبولها النهائي من عمادة البحث العلمي، والتي بدورها تبلغ الباحث خطياً بالموافقة على النشر.

5. تؤول حقوق الطبع والنشر إلى مجلة جامعة الاستقلال، ولا يجوز للباحث إعادة نشر البحث في مجلات علمية أخرى.

6. يزود الباحث بنسخة واحدة من العدد الذي نُشر فيه بحثه مع ثلاث مستلات من بحثه.

7. البحوث لا تعاد إلى الباحث سواء تم قبولها أو رفضها.

8. عمادة البحث العلمي في الجامعة لا تنظر إلى البحث المخالف لتعليمات قواعد النشر.

جميع الأفكار في المجلة تعبّر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

الفهرس

الرقم	عنوان البحث	الصفحة
1	مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية « دراسة ميدانية» **د. ياسر نمر محمد أبو حامد**	1-42
2	دور الجامعات الفلسطينية في مواجهة انتشار مظاهر العنف والأفكار المتطرفة **د.محمد طالب دبوس / د.سهيل حسين صالحة**	43-78
3	تأثير الاحتياجات المائية الفردية المستقبلية لعام 2025 للمستوطنين في الضفة الغربية على الأمن المائي للفلسطينيين **د. نادية أبو زاهر**	79-108
4	الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية **أ. لعور نجوى**	109-128
5	استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحديد أنسب المواقع لإقامة منشآت سياحية في مدينة أريحا **د. رائد الحلبي**	129-154
6	« دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم» **د. محمد عكة**	155-194
7	« لباسُ المجتمعِ في الأدبِ الأندلسيِّ، بين الهُويَّةِ والتَّقليد» **عمَّار عبد القادر محمَّد شبلي**	195-206
8	« ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية ومعوقات تطبيقها» د. سمير سليمان الجمل	207-245
9	Administrative Reform in the Palestinian Authority's Institutions and its Relationship to Good Governance **D. Husain Abed Alqader**	271-239

الأبحاث

مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية

« دراسة ميدانية»

د. ياسر نمر محمد أبو حامد

هذا البحث من منشورات مركز الاستقلال - جامعة الاستقلال

ملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية « دراسة ميدانية»، ومن ثم التوصل إلى مجموعة من التوصيات تسهم في إثراء تجربة المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط، وتزويد المؤسسة الامنية بتغذية راجعة حول قيم المواطنة، وحاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى قيمة الانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية ؟
2. ما مستوى قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية ؟
3. ما مستوى قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية ؟

تحقيقاً لأهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاستعانة بأداة صحيفة استبيان لقياس قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتم تحكيم صحيفة الاستبيان من قبل خبراء متخصصين في مجال موضوع الدراسة، كما تمّ التأكد من صدقها وثباتها إحصائياً، والبرنامج الإحصائي للرزم الاجتماعية (SPSS)، وتكون مجتمع الدراسة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية البالغ عددهم (4500) ضابط، وأجريت الدراسة على عينة طبقية عشوائية بلغت (450) مفردة صلح منها للتحليل (437)، تم استبعاد (13) منها، (3) منها غير مستردة و (10) لم تصلح للتحليل بسبب عدم اكتمال الإجابة.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن مستوى قيمة الحرية حققت متوسطاً حسابياً (4.18)، وإنحرافاً معيارياً (.557)، وبنسبة مئوية (84%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا للحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة، أما قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية حققت متوسطاً حسابياً (4.16)، وإنحرافاً معيارياً (5.56)، وبنسبة مئوية (83%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا المساواة والعدالة الاجتماعية، أما قيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.12) وانحرافاً معياريا (5.57)، وبنسبة مئوية (82%) وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات.

The level of citizenship values among Palestinian police officers in the West Bank "A field study"

Abstract:

This study aimed to identify the level of citizenship values among the Palestinian police officers, to conclude a set of recommendations that contribute to developing the values of citizenship among the Palestinian security officers, and providing the Security institutions with feedback about citizenship values. The study attempted to answer the following questions:

1. What is the level of 'affiliation value' among Palestinian police officers in the West Bank?
2. What is the level of 'freedom value' among Palestinian police officers in the West Bank?
3. What is the level of 'equality and social justice value' among Palestinian police officers in the West Bank?

In order to achieve the study objectives, the researcher used the analytical descriptive method. A questionnaire was also used to measure the values of citizenship represented by (affiliation, freedom, equality and social justice) among Palestinian police officers. The questionnaire was judged by experts in the field of the study. Also, the validity and stability of this study was verified statistically by using (SPSS). The study population consisted of (4500) officers of the Palestinian police. The study was conducted on a stratified sample consists of (450). Only (437) of the questionnaires were valid for analysis. (13) were excluded because (3) were not returned to the researcher, and (10) of the questionnaires were incomplete answer.

The results of this study showed that the mean of the level of freedom value is (4.18), and the standard deviation is (557), this mean represent(84%) which is considered high among Palestinian police officers. While the mean of equality and social justice value is (4.16), and the standard deviation is (556), this mean forms(83%) which is high among Palestinian police officers. Results also revealed the mean of the level of belonging value which is (4.12), and the standard deviation is (557), this mean that the level of freedom value which is (82%) is high among Palestinian police officers The study concluded a set of recommendations.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم البلدان العربية، وانتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع، خشية من أن يؤدي إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها، وفلسطين إحدى هذه المجتمعات التي مرت بتغيرات قد يؤثر على تماسك المجتمع واستقراره، ما عزز من ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير جديدة ولذلك تهتم المؤسسة الأمنية الفلسطينية بتوعية ضباطها وأفرادها من حيث إعدادهم وتهيئتهم لمواجهة المستقبل، وكذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع الفلسطيني، والتجاوب مع الطموحات والتطلعات الوطنية.

وبناء عليه يكتسب جهاز الشرطة أهمية كبيرة في الدول كافة بغض النظر عن طبيعة النظم السياسية القائمة واتجاهاتها، فهو يشكل الأداة الرئيسة التي تقوم من خلالها الدولة بتأدية وظائفها والمتمثلة حفظ النظام العام وفرض القانون ودرء المخاطر الخارجية والداخلية التي قد تتعرض لها، مما يسهم في تحقيق الحياة الأفضل أو الرفاهية للمواطنين، فضلاً عن إشباع رغبات المواطنين وإحتياجاتهم لطالما ساد الأمن في ربوع البلاد.

ومن الحقائق الأساسية في هذا الخصوص أن أمن أية سلطة أو دولة مهما ملكت من قدرة وإمكانيات لا يمكن أن يؤدي وظيفته في حفظ أمن المجتمع واستقراره دون تعاون إيجابي بين الضباط انفسهم، فقد أثبتت التجارب العلمية والخبرة التاريخية أن تعاون الضباط في أجهزة الشرطة في ضبط الجريمة أو ملاحقة ومطاردة المجرمين هو الأسلوب الأفضل والوسيلة الفعالة التي تحقق سرعة ودقة العمل الأمني، وتعمل على انخفاض معدل الجريمة في المجتمع (شعبان، 1994).

وفي إطار سعي جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية للقيام بمهامه الرئيسية أهمها ضبط النظام العام وفرض القانون يجد نفسه في المقام الأول في القلب من عملية تفاعل مستمرة بين الضباط، إما لتلبية حاجتهم للأمن بما يمكنهم من ممارسة حياتهم الطبيعية في مناخ طبيعي يساعده على لعب دور في تحقيق التنمية وتأدية واجباتهم تجاه أنفسهم وأسرهم ووطنهم (عواد، 2009)، مستندين إلى تجليات المواطنة التي تعتمد على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية، كون أن المواطنة في الأساس هي شعور وجداني بالارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع الساكنين على الأرض، وهي أي المواطنة عبارة عن رابطة بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معين أية جغرافية محددة ومنتسبي جهاز الشرطة الفلسطينية هم جزء لا يتجزء من أبناء الشعب الفلسطيني.

وإذا كان من الصحيح القول أن الأداء الفعال والملتزم بالمهنية من ضباط الأجهزة الأمنية يؤدي إلى تعزيز الصورة الإيجابية لدى الضباط بما يسهم في تعزيز التعاون بينهم، فإن هذا الأداء إذا ما شابه بعض الشوائب فإنه قد يتحول إلى صورة سلبية تعيق فعلية الجهاز في أدائه لعمله.

وعليه، فإن هذه الدراسة تلقي الضوء مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية، الأمر الذي استدعى تقسيم الدراسة إلى فصلين، تناول الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها وأهميتها والإطار النظري، أما الفصل الثاني فيتناول الدراسة الميدانية ونتائجها.

الفصل الاول

مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها وأهميتها

اولاً: مشكلة الدراسة

يُعد جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية أهم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تُستند إليه وفق القانون تقديم خدمات أمنية للمواطن الفلسطيني، أي توفير الأمن للمواطن من منظور وطني فلسطيني خالص بوصفه حقاً أساسياً من حقوق المواطنة التي ينبغي أن يتحصل عليها المواطن، ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 يثار جدل بين وجهتين نظر **الأولى** منها: أن جهاز الشرطة الفلسطينية يعمل تحت ضغوط كثيرة أهمها وجود الاحتلال الإسرائيلي، **والثانية**: منذ عام 2007 وجد الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، ما أضعف ذلك أداء الجهاز مما أرتد ذلك بشكل سلبي على إسهامه في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط المنتسبين اليه.

وعليه، فإن مشكلة الدراسة التي يسعى الباحث إلى طرحها في دراسته يمكن صياغتها في التساؤل الرئيس التالي: ما مستوى قيم المواطنة لدى الضباط؟ وهل يقوم جهاز الشرطة الفلسطينية بدور مؤثر في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط؟

ويتفرع عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية وذلك على النحو الآتي:

1. ما مستوى قيمة الانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية ؟
2. ما مستوى قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية ؟
3. ما مستوى قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

ثانياً: أهداف الدراسة

1. التعرف إلى مستوى قيمة الانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.
2. التعرف إلى مستوى قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.
3. التعرف إلى مستوى قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.
4. التوصل إلى نتائج وتوصيات تسهم في إثراء تجربة ضباط جهاز الشرطة الفلسطيني في تنمية قيم المواطنة، وتزويد المسئولين في جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية الفلسطينية الأخرى بتغذية راجعة حول إسهام جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط.

ثالثاً: أهمية الدراسة

1. السعي نحو الإسهام في الجهد العلمي، وإثراء التراث النظري فيما يتعلق بموضوع قيم المواطنة بشكل عام، ولدى الضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية بشكل خاص.
2. ندرة اهتمام الباحثين الفلسطينيين في دراسة ربط المواطنة في المجال الامني.

رابعاً: حدود الدراسة

1. الحد مكاني، مديريات جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية.
2. الحد بشري، شمل جميع الضباط جهاز الشرطة الفلسطينية من رتبة ملازم فأعلى.
3. الحد الزماني 2016-2017.

خامساً: الإطار النظري

يشهد العالم تطورات على مناحي الحياة كافة، مما يجعل الدول والمؤسسات العاملة فيها سواء أكانت الحكومية أم الخاصة تتجه نحو البحث عن كيفية إعداد الفرد إعداداً سليماً، وذلك عبر غرس القيم، ورفع مستوى المعارف، وبناء اتجاهات ايجابية وتعديل السلبي منها إزاء قضايا المجتمع والدولة لمسايرة هذه التطورات، مما يساعد على مواجهة التحديات والأخطار التي يمكن أن تواجههم بل وتهدد واقعهم وأمالهم وطموحاتهم (Cogan, John & Roy ,Derricott ، 1998)

وهنا ينبغي أن ينظر إلى قيم المواطنة باعتبارها أسمى القيم السياسية/الاجتماعية التي نتطلع اليها كونها تنطوي على معاني تطبيقات المسئولية الاجتماعية، فإذا كانت المسؤولية الاجتماعية تربط منزلة الفرد بالمواطنة وحقوقها، وتؤكد على مكانته الاجتماعية باعتباره مساهماً ونشطاً في تحقيق أهداف المشروع الوطني للتنمية، فإن قيم المواطنة ترتبط بمدى استجابة الإرادة الفردية للعمل وفق الصورة الرمزية الكامنة في ضمير المجتمع حول مستقبل الوطن في عالم الغد (سورث، 2000).

تعدُ قيم المواطنة من أهم سبل مواجهة تحديات المستقبل وتطوراته، حيث أن المستقبل الحقيقي للوطن في ظل المستجدات العالمية تصنعه سواعد وعقول المواطنين؛ لذلك فإن قيم المواطنة تُعد الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية (عمار، 1999)، وهذا ما وضع مفهوم المواطنة في دائرة الجدل والنقاش في الأوساط الأكاديمية، ومنذ بروزه رُبط بإقرار مبدأ المساواة، ففي اللغة العربية فإن المواطنة مشتقة من الوطن، والوطن في اللغة العربية هو محل السكن أو المكان الذي يقيم فيه الإنسان (غليون،1993)، ومر مفهوم المواطنة

عبر تاريخ الفكر السياسي بمحطات عديده حتى وصل إلى دلالته المعاصرة، وأقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم هو ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق، إذ شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً له (شريف، 2012)، وهم أول من استعمل مفهوم المواطنة، فقد إستعمل الأغريق مصطلح civis للدلالة على المواطن، وإستعمل الرومان مصطلح civitas للدلالة على المواطنة، وكان للتمتع بلقب المواطن أو المواطنة في تلك الحضارات العديد من الحقوق والإمتيازات، مثل الحق في تقلد الوظائف العامة والعضوية في الجمعيات والتنظيمات وحق الانتخاب في المؤسسات الرسمية والمشاركة في الدفاع عن الوطن، إلا أن مفهوم المواطنة عندهم كان قاصراً ومحصوراً على الطبقات العليا من الأرستقراطيين والنبلاء حيث حرم منها العبيد والنساء والأطفال (حشيش، 2010).

إذاً، المواطنة صلة اجتماعية وسياسية وقانونية لها هويتها الخاصة والمرتبطة بمكونات الثقافة الاجتماعية والمعتقدات الدينية والنظام السياسي المعمول به في أية دولة، وفي الواقع لذلك اعتبارات ذات صلة بالهوية تؤثر سلباً أو إيجابياً في طريقة تَمثّل المواطنة لدى المواطنين ودرجة ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم العملية تجاه الدولة، فالمواطنة اذا هي مجموعة من الحقوق والواجبات التي تتضمنها المواثيق والمعاهدات الدولية أو ترتبها النظم السياسية وفق نصوص دستورية أو ذات طبيعة دستورية تختلف طبيعتها من دولة لأخرى زمن مجتمع لآخر (ولديب، 2012).

سادساً: مفاهيم الدراسة

أ. المواطنة، تعددت الرؤى حول مفهوم المواطنة ومضمونها، يقول تعالى « لقد نصركم الله في مواطن كثيرة» (التوبة، الاية 25)، وجاء في لسان العرب « أن المواطنة والمواطن مأخوذة من الوطن المنزل الذي تقيم به وهو (موطن الانسان ومحلة)، وطن يطن وطناً: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطناً، توطن البلد: أتخذه وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الانسان ولد فيه أم لم يلد، وتوطنت نفسة على الأمر: حملت علية، والمَوَاطن جمع موطن: هو الوطن أو المشهد من مشاهد الحرب (ابن منظور، 1994)، واطن: صيغة فاعل، وهو فعل المزيد، يدل على حالة المشاركة في الوطن نفسه، والمواطن: هو الانسان الذي نشأ معك في وطن واحد، أو الذي يقيم معك فيه، والمواطنة: الاشتراك في الحياة بتعاقب الاجيال على بقعة جغرافية محددة ضمن ظروف ومعايير ومتغيرات مستمرة، والمواطنة هي حق مشاركة الأخرين في الحياة في ظل ظروف بيئية واقتصادية وتشريعية تمارس تأثيراً فاعلاً على المواطنين(درويش، 2009).

أما في الاصطلاح: فالمواطنة صفة المواطن وبها تتحد حقوق المواطن وواجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بالولاء للوطن وتقديم الخدمات في وقت السلم والحرب (بدوي،1982)، وعرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها :»علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قائد تلك الدولة»(نافع وآخرون، 2001) أو يقصد بها «انتساب الفرد إلى وطن، له فيه ما لأي شخص أخر من الحقوق التي يكلفها الدستور، وعليه ما على أي شخص أخر من الواجبات التي يفرضها الدستور(إلياس، 2002) ، في حين أن موسوعة الكتاب الدولي عرفت المواطنة على أنها « عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم» (مناع، 1997)، كما عرفت موسوعة كولير الامريكية المواطنة بأنها:» أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا» (الكواري،2001)، في حين أن Grick يعرفها « بأنها العضوية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع، وتتضمن القبول والتسليم بتبادل الاهتمامات بين الافراد، والإحساس بالاهتمام المشترك من اجل رفاهية المجتمع والقدرة على العطاء لتحقيق مزيد من تطور المجتمع واستمراره (Crick ، 2000).

وعرّفت المواطنة بأنها: «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية» (الحسبان، 2011). وتعرف بأنها الارتباط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد، الذي يلتزم بموجبه الفرد اجتماعياً وقانونياً بالجمع بين الفردية والديمقراطية، ويكون الفرد مواطناً إذا التزم باحترام القانون واتباع القواعد ودفع الضرائب والمحافظة على أموال الدولة وأداء الخدمة العسكرية والإسهام في نهضة المجتمع المحلي وتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية للدولة (John، 1999) . كما تعرف على أنها تمثل وضعية أو مكانة الفرد في المجتمع باعتباره مواطناً، وبما يستتبع ذلك من تمتعه بمجموعة من الحقوق، والواجبات، والهويات التي تربط المواطنين بالدولة القومية التابعين لها(Banks، 2008).

يمكن القول أن المواطنة أبعاداً اجتماعية وسياسية، فعلى المستوى الاجتماعي تزود المواطنين بالحقوق الفردية، مثل: حرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، والعدالة والمساواة أمام القانون. أما على المستوى السياسي فتمنح المواطنين الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة المشاركة السياسية بمهومها الشامل (Grainne ، 2007).

خلاصة تعريفات مفهوم المواطنة أنها تحدد الحقوق وواجبات يفرضها انتماء الفرد إلى مجتمع معين في مكان محدد، كما أنها ترتبط بشعور الفرد نحو مجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجله وإقباله طواعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة. (Hopkins، 1997.)

أما في فلسطين، ففي الواقع بسبب غياب دور الدولة الوطني منذ عام 1948 بدايات الاحتلال الاسرائيلي الفعلي لفلسطين غيب الاحتلال الابعاد الاجتماعية والسياسية وتجلياتها للمواطنه فصودرت الحريات واخضعت فلسطين لقانون الاحتلال الذي تميز بخاصية الظلم والقهر إذ غيبت العدالة والمساواة، وفرض قوانين وأوامر عسكرية جائرة، ومنذ عام 1967 خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاحتلال الفعلي وطالت سياسيات الاحتلال تفاصيل حياة المواطن الفلسطيني كافة، فبات العملية التعليمية تواجه سياسيات قمعية على مستوياتها المتعدد وعلى وجه الخصوص التعليم الجامعي إذا اغلقت جامعة بير زيت 14 إغلاقاً ما مجموعة 2075 يوما في الفترة الممتدة من عام 1992/1979، وفي نفس الفترة فقد أغلقت جامعة النجاح الوطنية 20 اغلاقاً ما مجموعه 1812 يوما، والجامعة الإسلامية 9 إغلاقات ما مجموعة 1344 يوما، وجامعة الخليل 9 إغلاقات ما مجموعة 1580 يوما، وجامعة القدس 9 إغلاقات ما مجموعة 1298 يوما(أبو حامد، 2015)، وهذا مثال واحد على انتهاك ابسط حقوق المواطنة المواطنين الفلسطينين من قبل الاحتلال الاسرائيلي، وما زال الاحتلال مستمراً في انتهاكاته حقوق الفلسطينيين.

وفي عام 1988 أرست وثيقة الاستقلال التي اعلنت في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (دورة الانتفاضة) المنعقدة في الجزائر الملامح الاساسية للمواطنة الفلسطينية، بالقول: « على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات، ومن مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، (وثيقة الاستقلال الفلسطيني، 1988)، وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وعقد الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 بدء فعليا العمل على وضع القانون الأساسي الفلسطيني الذي اعتبر بمثابة الدستور الوطني إلى أن أقرَّ بصيغة المعدلة عام 2003 ليتناول في مواده الحقوق والواجبات التي تتضمنها المواطنة فنصت المادة الاولى منه أن» فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية والوحدة العربية هدف يعمل الشعب الفلسطيني من اجل تحقيقه.

ب. الانتماء، كلمة مأخوذه من النماء بمعنى الزيادة والعلو والارتقاء، ويقال انتمى فلان إلى فلان إذ إرتفع إليه في النسب (إبن منظور، 1971)، ويشتق لفظ الانتماء من نمل الشيئ ويقال نميته إلى أبيه أي نسبته، وانتمى إليه أي انتسب (ابن منظور 2000)، وفي المنجد انتماء فلان إلى أبيه انتسب واعتز (شيخو، 1994)، وفي قاموس المحيط « إنتمى إليه أى انتسب إليه وهذا يشترط دافع الفخر والسعاده بالانتساب إليه لما يولده هذا الانتساب من معاني العز والشرف» (اللجمي، 1994).

كما يُعرف بأنه « الارتباط الوثيق بالشيئ موضوع الانتماء سواء أكان هذا الارتباط بجماعه مباشره أو مرجعية بهدف تقبل الآخرين وتقبلهم له» (عبد المنعم الدردير، 2004)، والانتماء أيضا تجسيد لمعنى المواطنه بكل ما تحمله من حقوق وواجبات سياسية و اجتماعية وخلافها، ويتعمق الانتماء حينما يسود الفرد الاحساس بأنه له دور يمكن أن يلعبه، وأن المجتمع في حاجة إليه، وإحساسه بأنه لابد أن يشارك في تفاعلات الواقع الاجتماعي المحيط به أو صنع هذا الواقع (حسين بخيت، 1994)، ويصنف (علي سلامة الخضور ، 2006) الانتماء في ثلاثة تصنيفات هي:

1. الانتماء هو إحساس أو رغبه أو شعور.
2. الانتماء حاجه إنسانيه.
3. الانتماء اتجاه.

ج. الحريه، لغة: حُرِّر أي أُعتِق وصار حراً، والحرُ خلاف العبد (الرازي، 1967)، وهي مقولة فلسفية تعبر عن العلاقة بين النشاط البشري والقوانين الموضوعة للطبيعة والمجتمع ويعدها الفلاسفة هي تقرير الروح لمصيرها. وحرية الإرشادات وإمكانية التصرف وفق إرادة لا تحددها الظروف الخارجية (الفلسفية، 1997)،

بات للحرية وتطبيقاتها على مر العصور أثراً على علاقة الدولة بالمجتمع ومحورها الحريات الفردية التي يثار حولها الجدل والنقاش، فبالرغم من محاولة المفكرين والباحثين إيجاد تعريف جامع لمفهوم الحرية إلا أنها بقيت محاولات، وأضحى مع تقدم الزمن أصبح أكثر تعقيداً، ويعرف Leibniz الحرية على أنها: « قدرة الإنسان على فعل ما يريده»، ويضيف: من يمتلك وسائل أكثر لتحقيق ما يريد يكون أكثر حرية»، ويعرف Voltaire الحرية بقولة» عندما أقدر على فعل ما أيد فهذه حريتي» (عطيه، 1965)، كما أن راغب جبريل ينظر للحرية من منظور نفسي و بدني، ويعرفها بأنها: « صلاحيات سلوكية نابعة من الطبيعة البشرية والتكوين النفسي والبدني للانسان وضرورية له ككائن اجتماعي» (جبريل، 2009)، ويعرفها

رفاعه طهطاوي بأنها الفكاك من كل قيد مادي أو معنوي ، والقدرة على فعل الشيء دون سبب سوى وجود القدرة على الفعل(طهطاوي، 1980)، كما ويعرفها وهبة الزحيلي بأنها ما يميز الإنسان عن غيره ويتمكن بها من الممارسة والاختيار دون إكراه ضمن حدود معينة (الزحيلي، 2000).

من منظور ديني اسلامي ارتبط مفهوم الحرية في الإسلام بمفهوم التكليف، فقد خلق الله تعالى الإنسان وميزه بالعقل الواعي القادر على اختيار أعماله وأقواله، والتصرف بإرادته الكاملة، وجعل الله الإنسان حراً ومسؤولاً في آن واحد، قال تعالى: « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ « (سورة البقرة، الآية 286)، فالأصل أن الانسان حر ليكون مكلفاً ومسؤولاً، فلا يمكن أن يكون الانسان مكلفاً دون ان يكون حراً، ولا قيمة للانسان دون الحرية؛ فهي حق من حقوقه، ودونها لا يستطيع أنْ يمارس المرء أعماله، وهي الخاصية التي تميز الكائن الناطق عن غيره من الكائنات، فهو عاقل وأفعاله تصدر عن إرادته هو؛ فالإنسان الحر هو من لم يكن عبدا أو أسيراً، ومن الدلائل على تعظيم الإسلام للحرية أنه جعل العقل الحر هو السبيل لإدراك وجود الله تعالى، قال تعالى: « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ «، (سورة البقرة، الآية 256)، وبذلك فإن الإيمان بالله يكمن في الإقناع، وهو مقترن بحرية الإنسان في الاختيار.

من منظور وطني نصت المادة 11 من القانون الاساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003 على أن: الحرية الشخصية حق طبيعي مكفولة لا تمس. لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته باي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقا لأحكام القانون، ويحدد مدة الحبس الاحتياطي، ولا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن الخاضعة للقانون الصادرة بتنظيم السجون، كما أن المادة 13 نصت على أنه» لا يجوز إخضاع أحد لأي اكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومون من حرياته معاملة لائقة. يقع باطلا كل قول أو اعتراف بالمخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، في حين أن المادة 18 نصت على أن « حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة بشرط عدم الاخلال بالنظام العام أو الاداب العامة، والمادة 19 منه نصت على « لامساس بحرية الرأي، ولكل انسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة احكام القانون، أما المادة 20 فنصت على أن « حرية الاقامة والتنقل مكفولة في حدود القانون. (القانون الاساسي المعدل، 2003).

د. المساواة والعدالة الاجتماعية، هي المماثلة والمتشابه في القدر والقيمة، فالمساواة بين اثنين تعنى أن لهم نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات، ولا فرق بينهم، وعكسها الظلم والاستبدا، .فالمساواة الاجتماعية من أهم المبادئ التي ينادى بها الاجتماعيين والتربويين فهي القاعدة التي

تحفظ للبشر حقوقهم، فمن يريد التميز في ظل مجتمع تغيب فيه المساواة والعدالة الاجتماعية يسوده التمييز والتعصب فلن يجد النور، لأن مثل هذا المجتمع تُقتل فيه المواهب وتضعف فيه القدرات، فالظلم الاجتماعي يؤثر تأثيراً كبيراً على سلوك وأخلاق أفراد المجتمع، فالمجتمع الذي تغيب فيه المساواة والعدالة الاجتماعية، ويعلوه الظلم ويسوده القهر والاستبداد لفئة دون فئة، يُنشأ أفراد يتسمون بالجبن، والاستهتار واللامبالاة وعدم الانتماء؛ لأنهم لم يحصلوا على حقوقهم ولم يتلقوا فرصتهم، فقُتلت بداخلهم المواهب والقدرات الشخصية، وتاهت الطموحات، وكل هذا مبرر كاف لانتشار الرذائل في هذا المجتمع.

ولما قام المجتمع الإسلامي ساوى بين الناس جميعاً وألغى الفوارق الاجتماعية ، قال تعالى: « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا « (سورة الإسراء، الآية 70)، ومن مظاهر المساواة في الإسلام، تحقيق العدل مع كل الطبقات والأشخاص قال تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا « (سورة النساء، الآية 135)، ومن أوضح مظاهر المساواة أن وضع الإسلام للتفاضل بين الناس، لا يجرى فيما لا يملكه الإنسان كالخلق والتكوين، وإنما يندرج ضمن قدراته واستعداداته، كأداء العبادات وفعل الخيرات وطاعة الله ورسوله فكلها أعمال يستطيع كل إنسان القيام بها، فوجه التفاضل فيها بحسب أداء كل شخص لها، قال تعالى: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ « (سورة الحجرات، الآية 13)

ومن منظور وطني نصت المادة 9 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003 عللا أن « الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تميز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الراي السياسي أو الاعاقة. فيما نصت المادة 22 على أن» ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة ورعاية أسر الشهداء والاسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون احكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتامين الصحي والاجتماعي (القانون الاساسي الفلسطيني، 2003).

تماشياً مع غرض الدراسة يمكن تعريف المواطنه إجرائياً بأنها إطار مرجعي يستخدم للحكم على الأشياء المادية والمعنوية في مواقف التفضيل والاختيار تتضمن قيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية توجه أفكار وقرارات ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية إزاء المواقف المخلفة وبشكل منظم.

سابعاً: الدراسات السابقة

المحمور الاول: الدراسات العربية

جاءت دراسة **(أحمد ناجي، 2004)**، تهدفت إلى الوقوف على تصورات شباب الجامعة حول حقوق وواجبات المواطنة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلافات بين الذكور والإناث في وجهات نظرهم حول مفهوم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنة، ووجود اتفاق حول ما يجب أن تقوم به الدولة لنشر ثقافة المواطنة في المجتمع.

في حين أن دراسة **(موسى علي الشرقاوي، 2005)**، هدفت إلى الوقوف على مستوى وعى طلاب جامعة الزقازيق بقيم المواطنة، وكذلك الوقوف على الفروق بين الطلاب في وعيهم بقيم المواطنة من حيث التخصص العلمي، والجنس، ومكان السكن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عده أهمهما وعي الطلاب بقيمة حب الوطن، والولاء والانتماء لوطنهم، وايضا وعيهم بقيمة الحرية والجماعة.

أما دراسة **(محمد بن معجب الحامد، 2005)**، جاءت بعنوان الشركة والتنسيق في تربية المواطنة، حيث هدفت إلى تحديد وظائف المؤسسات التربوية وأساليب التنسيق بينها من أجل تعزيز المواطنة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل المؤسسات التربوية وتوضيح علاقاتها ببعض واكتشاف آليات عملها لتعزيز المشاركة في تربية المواطنة.

في حين دراسة **(عبد الودود مكروم، 2004)**، هدفت إلى التعرف إلى الاطر النظرية الحاكمة لدور الجامعة في تنمية قيم المواطنة، كما سعت إلى التعرف إلى دلالات سلوك المواطنة النشطة، وذلك في محاولة لفهم الضوابط الحاكمة لتمثيل قيم المواطنة لدى الشباب، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المشكلات التي تعيق دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتها.

كما أن دراسة **(عروس الزبير، 1999)**، هدفت إلى وصف حالة التمزق وضعف الهوية وغياب التأصيل النظري الواضح لمفهوم المواطنة والصراع الفكري بين الاطروحات المتناقضة على الساحة الجزائرية والخلفيات والمنطلقات التي تغذي هذا الصراع وتؤججه وانعكاسات ذلك على المجتمع بصفة عامة، وتناولت الدراسة المقولات الرئيسة في صياغة مفهوم المواطنة بين العموم وتشير إلى عدم وضوح مفهوم المواطنة في الخطاب السياسي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج.

المحور الثاني: الدراسات الانجليزية.

هدفت دراسة (Magick Hanrey، 2007)، إلى التعرف على تأثير الجامعة في تعليم الطلاب حقوق وواجبات المواطنة وأدوارهم في المجتمع الأمريكي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عديد النتائج منها أن ممارسة الطلاب للانشطة داخل الجامعة واشتراكهم في الحوارات والمناقشات مع المعلمين واشتراكهم في قضايا مشكلات المجتمع وفهم الموضوعات الاجتماعية والسياسية داخل الجامعة وخارجها واعدادهم للتعامل مع التحديات التي تواجههم في الحياة وتعليمهم الأسلوب الديمقراطي للاسهام في غرس قيم المواطنة وتدعيمها.

في حين دراسة (Mandel karsten،2003)، هدفت إلى التعرف إلى دور الانشطة والبرامج التي تقدمها الجامعة في تنشيط قيم المواطنة لدى الطلبة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن طريقة التعليم والبحث القائم على المشاركة المجتمعية والتدريب المستمر بغية التعامل الفعال مع قضايا المجتمع والتفاعل معها في تعليمهم داخل الجامعة وساعدت على تدعيم قيم المواطنة لدى الطلبة، كما ساعد وعي الطلبة وانغماسهم في التغييرات والتحولات التي تحدث للمجتمع في تعزيز قيم المواطنة لديهم.

أما دراسة (Robert Woyach، 1992)، فجاءت بعنوان الثقافة في تربية المواطنة، وهدفت إلى البحث في مفهوم المواطنة ومفهوم القيادة والروابط بينها، كما بينت كيفية تفعيل دور القيادة في حل المشكلات المتعلقة بالمواطنة، وخلق الدوافع لدى النشء، واوصت الدراسة بأن تقوم مدرس التعليم العام بالدور الرئيس في تنمية القيادة والمواطنة.

ملاحظات عامة على الدراسات السابقة:

تضطلع الأجهزة الأمنية كافة وأجهزة السلطة التنفيذية في نظم الحكم كافة بوظيفة حفظ السلم والأمن الداخلي بمفهومه الواسع وحماية مقدرات ومكتسبات المواطنين والعمل على توفير البيئة الأمنية الملائمة لإشباع احتياجاتهم في مجالات وأنشطة الحياة، وتعتمد طبيعة العلاقة بين الضابط والجهاز الأمني على عدة اعتبارات يتعلق بعضها بمستوى إدراك الضباط لمفهوم المواطنة وقيمها، ويتعلق البعض الآخر بتصرفات العاملين في الجهاز الأمني ومدى مهاراتهم الحرفية وقدراتهم على تلبية احتياجاتهم والشعور بالأمان والطمأنينة على أرواحهم وممتلكاتهم، لذلك هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية المنوطة بهم توفير الامن في ربوع المجتمع الفلسطيني وهذا هو في الواقع الهدف الرئيس لنشاط جهاز

الشرطة الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب تنمية شعور الضباط العاملين بقيم المواطنة، وهذا ما يميز تلك الدراسة عن الدراسات السابقة. كما أن من أهم الملاحظات أن الدراسات السابقة تناولت المواطنة وقيمها منظور الحقوق والواجبات التي ينبغي أن يتمتع بها الأفراد كدراسة (أحمد ناجي، 2004)، ودراسة(Magick Hanrey، 2007)، في حين أن هذه الدراسة حاولت معرفة مستوى قيم المواطنة المتمثلة بالانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية بغية الوقوف عند أهم العقبات التي تحول دون تنميتها لدى الضباط وذلك من اجل تعزيز دور ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في تحقيق الأمن والأمان في ربوع المجتمع الفلسطيني لطالما أن شعور الضباط بمستوى مقبول من قيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية شرطاً لتفعيل دورهم ونشاطهم في الجهاز، كما وأفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة بما يلي:

1. تحديد مشكلة الدراسة.
2. تحديد أهداف الدراسة، وتساؤلاتها، وفرضياتها، ومتغيراتها، ومجتمعها وعينتها.
3. إعداد صحيفة الاستبان من حيث أبعادها، ومجالاتها، وفقراتها، وكذلك معالجة البيانات الإحصائية.
4. إكساب الباحث معلومات ومهارات للتغلب على العقبات التي واجهته أثناء تطبيق الدراسة الميدانية.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الفصل عرضا شاملا ومفصلا لإجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها، وذلك في مبحثين ، يعرض المبحث الاول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، ويتناول المبحث الثاني تحليل نتائج قياس مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية.

اولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

يتضمن هذا المبحث الخطوات والإجراءات والمنهجية للدراسة على النحو الآتي:

أ. أداة الدراسة:

1. أعد الباحث صحيفة استبيان من (27) مكونه من أربعة أبعاد لقياس مستوى درجة ابعاد قيم الموامنه المتمثلة في الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.
2. أبعاد صحيفة الاستبيان تم تقسيمها إلى بعدين على النحو التالي:

- البعد الأول: قيمة الانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تكون من (الفقرات 1-10).
- البعد الثاني: قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تكون من (الفقرات 11-19).
- البعد الثالث: قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تكون من (الفقرات 20-27).

3. اختبار صدق الأداه، حتى يتحقق الباحث من صدق أداة الدراسة اعتمد على أنواع الصدق الآتية:

- صدق المحكمين، يشير إلى قدرة أداة الدراسة على قياس الموضوع الذي صُممت من أجله، ويتعلق ذلك بآراء المحكمين الذين تم اختيارهم من أساتذة الجامعات المتخصصين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس، وطُلب من المحكمين إبداء الرأي في أبعاد فقرات الدراسة وفقراتها؛ من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للبُعد الذي وُضعت له، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد تمّ التعديل في عدد من فقرات صحيفة الاستبيان، وشارك بتحكيم اختبار قياس المعرفة السياسية وصحيفة الاستبيان كل من الأساتذة الأفاضل.
- صدق الاتساق الداخلي: للتأكد من صدق الاتساق الداخلي قام الباحث بحساب معامل الثبات لمجالات صحيفة الاستبيان كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه في هذه الدراسة، فأتت فقرات أداة الدراسة جميعها ذات علاقة ارتباطيه موجبة ودالة إحصائيا مع مجالها عند مستوى دلالة (0.05)، مما يوضح إلى أن أداة الدراسة حققت درجة مرتفعة من الاتساق الداخلي، والجداول الآتية توضح ذلك:

ب. صدق ثبات الدراسة:

جدول رقم (1) معامل الثبات لمجالات صحيفة الاستبيان

المجال	اسم المجال	الفا كمبرخ
	معامل الثبات لبعد قيمة الانتماء	7.72
	معامل الثبات لبعد قيمة الحرية	8.11
	معامل الثبات لبعد قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية	7.68

يتضح من جدول رقم (1) أن معامل الثبات لفقرات صحيفة الاستبيان عالي ويفي باغراض الدراسة، إذ بلغ عدد فقرات صحيفة الاستبيان (27) فقرة.

ج. مجتمع الدراسة وعينتها.

تكون مجتمع الدراسة من جميع ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية من رتبة ملازم لغاية عميد فأعلى وفق بيانات الادارة والتنظيم (2016)، وبلغ عددهم (4500) ضابطاً.

وقام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية، لا يقل حجمها عن (10%) من مجتمع الدراسة، كما أخذ الباحث إمكانية عدم استرداد عدد من الاستبانات أو إهمالها من قبل الضباط قبل البدء بالتحليل، ولذلك وزّع الباحث (450) استبانه، صلح منها للتحليل (437)، وهذا يعني أنّ النسبة المئوية للعينة يُشكّل (10%) من مجتمع الدراسة، وتم استبعاد (13) استبانه، (3) منها غير مستردة، و(10) لم تصلح للتحليل بسبب عدم اكتمال الإجابة، وفيما يلي عرض مفصل لخصائص عينة الدراسة وفق متغيراتها الاجتماعية/ الاقتصادية، كما هو موضح الجدول الآتي:

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الاجتماعية/ الاقتصادية

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المؤية
مكان السكن	مدينة	122	34.5
	قرية	189	53.4
	مخيم	34	9.6
	قيمة مفقودة	9	2.5
	المجموع	354	100.0
الرتبة العسكرية	ملازم - نقيب	229	64.7
	رائد-عقيد	113	31.9
	عميد فأعلى	0	0
	قيمة مفقودة	12	3.4
	المجموع	354	100.0
مستوى تعليم الضابط	ثانوية فأقل	104	
	بكالوريوس	211	29.4
	ماجستير فأعلى	20	59.6
	قيمة مفقودة	19	5.6
	المجموع	354	5.4
	ثانوية فأقل	104	100.0
سنوات الخدمة	5 سنوات فأقل	23	6.5
	6-10 سنوات	61	17.2
	11-15 سنة	94	26.6
	أكثر من 15 سنة	163	46.0
	قيمة مفقودة	13	3.7
	5 سنوات فأقل	354	100.0
الدخل الشهري بالدولار للاسرة	550-750	92	26.0
	750-950	105	29.7
	950-1150	102	28.8
	1150-1500	47	13.3
	قيمة مفقودة	8	2.3
	550-750	92	26.0

يتضح من جدول رقم (2) ما يلي:

1. مكان السكن: تبّين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من سكان القرى، بنسبة مئوية (53.4%)، والنسبة المئوية الأقل كانت سكان المخيمات (9.6%)، قد يعزى ذلك إلى أن أبناء المدن يميلون للعمل في القطاع الخاص أكثر من العمل في القطاع العام، وينسجم ذلك مع نتائج مسح الشباب الفلسطيني 2015 التي أشارت أن 83% من الشباب (15-29) سنة يعملون في القطاع الخاص مقابل 10.1% يعملون في مؤسسات حكومية (مسح الشباب الفلسطيني 2015 النتائج الرئيسية، 2016)، هذا بالاضافة إلى أن جهاز الشرطة الفلسطينية في السنوات الاخير ركز في استيعابه للمستجدين على حملة الشهادات العلمية لا سيما منها الدرجة الجامعية الاولى البكالوريوس كون العمل أصبح متخصصاً، إذ إنه بات معلوماً أن أبناء القرية في فلسطين يميلون لاستكمال مسيرتهم الدراسية أكثر من أبناء المدينة، هذا ما يفسر النتائج السابقة حسب متغير مكان السكن.

2. الرتبة العسكرية: تبين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من ملازم – نقيب بنسبة مئوية (64.7%)، والنسبة المئوية الأقل كانت رائد- عقيد (31.9%)، وتلك النتائج تتفق في واقع الحال مع التركيب العمري للسكان في فلسطين، إذ يظهر التركيب العمري للسكان الفلسطينين أنه مجتمع فتي، إذ قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنه في فلسطين منتصف عام 2015 حوالي (39.4%) من مجمل السكان بواقع (37.2%) في الضفة الغربية و(43.0%) في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

3. مستوى تعليم الضابط: تبين من جدول أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس بنسبة (59.6%)، والنسبة المئوية الأقل كانت ماجستير فأعلى بنسبة (5.6%)، ويُفسر الباحث النتائج السابقة بأن جهاز الشرطة الفلسطينية يركز في استيعاب المنسبين الجدد من الفئة المتعلمة والحاصلة على الدرجة الجامعة الأولى.

4. سنوات الخدمة: يتبين من الجدول أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من خدموا في جهاز الشرطة الفلسطينية أكثر من 15 سنة بنسية (46.0%)، والنسبة المئوية الأقل كانت من خدموا في جهاز الشرطة الفلسطينية 5 سنوات فأقل بنسبة (6.5%).

5. الدخل اشهري بالدولار للاسرة: يتبين من الجدول أن الدخل الشهري للأسرة الأكثر انتشاراً بين الفئات الثلاثة (750-950 دولاراً) إذ بلغت نسبته (29.7%)، و (950-1150) بنسبة (28.8%)، و (550-750) بنسبة (26.0%) ، أما النسبة المئوية الأقل كانت (1150-1500) بنسبة (13.3) ، ويُفسر الباحث النتائج السابقة.

وقام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية لقيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة في قيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى عينة الدراسة، ويشير جدول رقم (3).

جدول رقم (3) مقياس ليكرت الخماسي لقياس القيم.

القيمة	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

واعتمد الباحث المقياس الآتي للمتوسطات الحسابية لتقدير درجة قيم المواطنة، كما يشير جدول رقم (4) إلى مقياس حساب المتوسط المرجح لقيم المواطنة.

جدول رقم (4) مقياس حساب المتوسط المرجح لقيم المواطنة.

المتوسط	4.21 فأكثر	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	أقل من 1.81
الوزن	درجة مرتفعة جدا	درجة مرتفعة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جدا

ثانياً: نتائج تحليل مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

أ. النتائج المتعلقة بقيمة الانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ويشير جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بُعد قيمة الانتماء

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بُعد قيمة الانتماء.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	الإنتماء يعزز قيمه الوحده الوطنيه.	4.50	.719	90%	موافق بشدة
2	أكون منتمياً للوطن يعني أن أكون متسامحاً.	4.00	.980	80%	موافق
3	أفتخر بأني فلسطني الجنسيه.	4.71	.603	94%	موافق بشدة

4	بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة لا أفكر بالهجرة إلى خارج الوطن.	3.86	1.16	77%	موافق
5	الجنسية الأجنبية لم تفتح لي آفاق جديدة في الحياة.	3.51	1.14	70%	موافق
6	انتمائي لفلسطين في مقدمة دوائر الانتماء الأخرى كالعروبة و الإسلام و العائلة.	3.96	1.09	79%	موافق
7	أمانع من الزواج من أجنبية لغرض الحصول على الجنسية.	3.63	1.30	73%	موافق
8	البقاء في فلسطين يندرج في إطار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.	4.50	.801	90%	موافق بشدة
9	قراري في الانتساب إلى جهاز الشرطة الفلسطينية يعبر عن انتمائي لفلسطين.	4.28	.929	86%	موافق بشدة
10	المشاركة في النشاطات ذات الطابع المجتمعي يعزز الأنتماء إلى فلسطين.	4.28	.731	86%	موافق بشدة
	الدرجة الكلية	4.12	.557	82%	موافق بشدة

يتضح من الجدول رقم (5) أن الدرجة الكلية لقيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.12) بتقدير موافق بشدة، وانحرافاً معياريا (557 .) بتقدير موافق، فقد حققت الفقرة رقم (3) أعلى متوسط حسابي (4.50)، وانحراف معياري (603 .) بتقدير موافق بشدة، ويعزى ذلك إلى الانتماء الصادق

والإحساس بحب الوطن والذوبان الوجداني الشعوري بأحداثه ومتغيراته والتأثر إيجاباً برفعته ووحدة كيانه وقوته ورقيه، والتناغم مع السلم الاجتماعي وإن تعددت البرامج السياسية والمشارب الفكرية.

وهذا مؤشر على دلالات الوطنية الحقيقية الصحيحة، كإحساس الضابط بالحب الكبير لوطنه وحب المجتمع الذي يشاركه هذا الوطن بغض النظرعن التوجهات والاختلاف السياسي والفكري.

كما أن الفقرة رقم (8) حققت متوسط حسابي (4.50)، وانحراف معياري (801.) بتقدير موافق بشدة، ويدلل ذلك على حالة شعور الضابط بالانضمام إلى مجموعة، ويعبر ذلك عن علاقةٍ شخصيةٍ حسيةٍ ايجابية، يبنيها الضابط مع أشخاصٍ آخرين أو مجموعةٍ ما، مجسداً انتماءه إلى الوطن فيعني تلك الحالة والشعور بالانضمام إلى الوطن، وتكوين علاقةٍ ايجابيةٍ مع الوطن، وتكوين علاقةٍ قويةٍ تربطه بالوطن، والوصول إلى أعلى درجات الإخلاص للوطن. ويترجم ذلك من خلال استعداده النفسي لأنْ يسلك كل السلوكيات الإيجابية والتي من واجبها أن تخلق منه شخصاً منتمياً، محباً، مخلصاً لوطنه، مدافعاً عنه من أي عدوٍّ أو ضرر.

أما الفقرة (10) فقد حققت متوسطاً حسابياً (4.28)، وانحرافاً معيارياً (731.) بتقدير موافق جداً، فيدل ذلك على قدرة الضابط على التعايش السلس مع شرائح المجتمع وأطيافة المتعددة والمتنوعة كافة على أساس المشاركة الوطنية والحوار البناء، كما أنه أي الضابط مستعداً لتقديم الخدمات الأمنية التي تسهم في دفع عجلة التنمية بمفهومها الشامل نحو الأمام، والتعاون في القضاء على العقبات والعراقيل التي تعيق عجلة التنمية والتطور. ومستعداً للتنافس والتنافس بقوة في خدمة الوطن وأبنائه والعمل على تحريره من كافة القيود المفروضة عليه داخلياً أو خارجياً، والمشاركة الإيجابية في خدمة الوطن، وتقدم واجب الوفاء تجاه وطنه الذي احتضنه ورضي به عضواً ينتظر منه الكثير.

ب. النتائج المتعلقة بقيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ويشير جدول رقم (6) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بُعد قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بعد قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
11	الحرية هي التحرر من القيود التي تكبل طاقات الضابط وإنتاجه سواء أكانت قيوداً مادية أم معنوية	4.17	.828	83%	موافق
12	الحرية تعني قدرة الضابط على اتخاذ القرار المسئول وفقا للصلاحيات	4.20	.818	84%	موافق
13	الاستبداد يقود المجتمع إلى الانشقاق والتفكك ويحد من الحريات المدنية والسياسية.	4.30	.859	86%	موافق بشدة
14	الحرية المسئولة تؤدي إلى قوة الدولة وضمان طاعة القانون.	4.27	.785	85%	موافق بشدة
15	الإكراه يجعل من الدولة قوة كابتةٌ للحريات ومن القانون حالة تعسفية.	4.21	.852	84%	موافق بشدة
16	الحرية تعزز ثقة الضابط بنفسه	4.32	.816	86%	موافق بشدة
17	توافر أجواء الحرية وفقا للقانون تدفع الضباط لتقبل النقاش بروح التمحيص والفهم	4.26	.742	85%	موافق بشدة
18	سياسات جهاز الشرطة الفلسطينية توفر مساحة من الحرية للضباط للتعبير عن الرأي.	3.57	1.17	71%	موافق
19	الحرية المسؤوله ترفع الروح المعنوية للضباط وإحساسهم الداخلي بالاستقلال	4.33	.750	87%	موافق بشدة
	الدرجة الكلية	4.18	.557	84%	موافق

يتضح من جدول رقم (6) أن الدرجة الكلية لقيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.18) بقدير موافق بشدة، وانحرافاً معياريا (.557) بتقدير موافق، مما يعني أن درجة استجابة عينة الدراسة موافقة بشدة حيال قيمة الحرية، فقد حققت الفقرة رقم (19) أعلى متوسط حسابي (4.33)، وانحراف معياري (.750) بتقدير موافق بشدة، ويعزى ذلك إلى أن اعتقاد الضابط بأنه إنساناً متحرراً اجتماعياً يرفض الخنوع والذلة ويحتفظ بحرّيته في المجتمع، ويحتفظ في ذات الوقت بحرّيته على صعيد الأخلاق والمعنويات، أي يحتفظ بحرّية عقله وضميره.

أما الفقرة (16) حققت متوسط حسابي (4.32)، وانحراف معياري (.816) بقدير موافق بشدة.

في حين أن الفقرة (18) حققت متوسط حسابي (3.57)، وانحراف معياري (1.17) بتقدير موافق، ويعزى ذلك أن الضابط العامل في جهاز الشرطة الفلسطينية يشعر بأن سياسيات الجهاز تسهم بشكل ضعيف في توفير مساحة من حرية التعبير، ويعود ذلك إلى القوانين الناظمة لأداء العملية العسكرية والأمنية وقيمها، كالانضباط والالتزام وتنفيذ الاوامر العسكرية وخضوع الرتب العسكرية الدنيا إلى الرتب العليا التي لا تتيح في الكثير من الأحيان مجالا لحرية التعبير عن الرأي.

ج. النتائج المتعلقة بقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بُعد قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
20	الثقافة السائدة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزز فرص المساواة بين المواطنين .	4.11	.966	82%	موافق
21	المساواة والعدالة الاجتماعية تساعد على استتباب الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص.	4.26	.744	85%	موافق بشدة
22	الظلم الاجتماعي يؤثر تأثيراً كبيراً على سلوك وأخلاق الضباط.	4.24	.813	85%	موافق بشدة

23	المجتمع الذي تغيب فيه المساواة والعدالة الاجتماعية يعلوه الظلم ويسوده القهر.	4.29	.818	86%	موافق بشدة
24	المساواة بين اثنين يعني أن لهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات.	4.11	.948	82%	موافق
25	إن الفساد والمحسوبية تحد من المساواة والعدالة الاجتماعية.	4.25	.795	85%	موافق بشدة
26	سياسات جهاز الشرطة الفلسطينية تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.	4.10	.995	82%	موافق
27	القوانين والتشريعات تسهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين الضباط.	3.93	1.07	79%	موافق
	الدرجة الكلية	4.16	.556	83%	موافق
	الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.	4.16	.435	83%	موافق

يتضح من الجدول رقم (7) أن الدرجة الكلية لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية حققت متوسطاً حسابياً (4.16)، وانحرافاً معيارياً (435.)، مما يعني أن درجة استجابات عينة الدراسة بتقدير موافق حيال قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، فقد حققت الفقرة رقم (21) متوسط حسابي (4.24)، وانحراف معياري (744.) بتقدير موافق، ويعزى ذلك إلى اعتقاد الضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية أن مبدأ المساواة وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، كما أن الضباط من خلال هذه الاستجابة نستطيع القول أنهم أقرنوا المساواة في الفرص بثلاثة شروط:

1. عدم التمييز بينهم وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء والحرمان من بعض الحقوق.
2. توفير الفرص حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في الفرص إذا كانت التهميش شائعاً وهو ما يرتب التزاماً على جهاز الشرطة الفلسطينية بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل المتساوي بين الضباط.
3. تمكين الضباط من الإفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

في حين أن الفقرة (22) حققت متوسط حسابي (4.24)، وانحراف معياري (813.) بتقدير موافق بشدة، ويعزى ذلك إلى إدراك الضباط أن للظلم آثار سلبية على النفس، فالشعور بالظلم يرهق النفس ويؤدي إلى الحسرة والمرارة، وقد يؤدي إلى الاكتئاب أو غير من الإضطرابات النفسية وخاصة حينما يجد الضابط نفسه مقهوراً مغلوباً على أمرة وغير قادر على رد الظلم عن نفسة، وليس بالضرورة أن يكون الظالم كبيراً أو ذوي المراتب العليا، ولكن قد يقع الظلم من عامة الناس بعضهم لبعض، فيأكل أحدهم حقاً، وقد يعجز المظلوم عن دفع الظلم عن نفسه، فيسري في نفسه شعوراً بالمرارة والأسى وقد يستمر هذا الشعور ليتحول إلى اضطراب يتناسب مع حجم الشعور بالظلم.

أما الفقرة (27) فقد حققت متومتوسط حسابي (3.93) بتقدير موافق، وانحراف معياري (1.07) بتقدير موافق، ويعزى ذلك إلى اعتقاد الضباط أن العدالة من أسمى وأقدم الفضائل الإنسانية، فهي رغبة الإنسان في إحقاق الحق ورد الظلم في كل زمان ومكان، نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003، وصاغتها التشريعات القانونية الاخرى في فلسطين، فهي غاية وجوهر القانون، وأساسها المساواة المرتبطة بالدور الاجتماعي للقانون، من أجل محو الامتيازات الخاصة وأية فوارق مصطنعة بين أفراد المجتمع من جانب، ومن الجانب الآخر بين والضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية، وقد ترسّخت في مضمون العقد الاجتماعي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمواطن والضابط لحماية واحترام حقوقه، مثل حق الحياة والحرية والمساواة والعمل والتعليم، وعدالة توزيع الدخل والثروة من أجل حياة كريمة، وهذا ما يقتضي من السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة والمؤسسة الأمنية الفلسطينية إرادة حرّة وواعية.

لكن القوانين والسياسات وحدها ليست كافية لتحقيق العدالة الاجتماعية، بل تحتاج إلى آليات وسبل لتطبيقها على أرض الواقع من أجل الحد من اتساع الفجوة بين الحكومة والمواطن من جانب، وبين الضباط من الجانب الاخر، وبين الغني والفقير في ظل تزايد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والصحية في فلسطين، والتي ساهمت في زيادة الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدل البطالة والتضخم، وتراجع الدور الاجتماعي للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي أفرز تمايزاً اجتماعياً الذي قد يعزّز اللامساواة بين أفراد المجتمع. يحمل الفقر معانٍ واتجاهات مختلفة مادية اجتماعية ثقافية، وهو مرتبط أيضاً باستئثار قلّة قليلة بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية والموارد المتاحة على حساب الفقراء.

إذ بلغت نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2011 وفقاً لإنماط الاستهلاك الشهري 25.8% (بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة)، كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد الفلسطينين

يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، (بواقع 7.8% في الضفة الغربية و 21.1% في قطاع غزة). كما أن نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري ارتفعت بنسبة 0.4% في العام 2011 مقارنة مع العام 2010، حيث ارتفعت من 25.7% عام 2010 لتصل إلى 25.8% عام 2011.

نتائج فحص الفرضية الأولى، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في استجابات المبحوثين حول مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزى متغير مكان سكن الضابط كما هو مشار اليه في جدول رقم (8).

جدول (8) نتائج تحليل التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مكان سكن الضابط

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	.120	2	.060	.199	.819
	خلال المجموعات	102.893	342	.301		
	المجموع	103.013	344			
الحرية	بين المجموعات	.730	2	.365	1.283	.278
	خلال المجموعات	97.203	342	.284		
	المجموع	97.933	344			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	.108	2	.054	.177	.838
	خلال المجموعات	104.638	342	.306		
	المجموع	104.746	344			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	.201	2	.101	.555	.575
	خلال المجموعات	62.052	342	.181		
	المجموع	62.253	344			

يتضح من جدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≥0.05) لإستجابات المبحوثين تعزى لمتغير مكان سكن الضابط على تنمية قيم المواطنة، حيث كانت مستوى الدالة اكبر من (0.05)، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية في جميع المجالات والدرجة الكلية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المجتمع الفلسطيني متجانس ولا يترك أثر مكان السكن سواء أكان مدينة أم قرية أو مخيم على مستوى تنمية قيم المواطنة لدى العينة المبحوثة من ضباط جاز الشرطة الفلسطينية، حيث إن مواقع السكن كافة تتعرض إلى السياسات الاسرائيلية نفسها التي من شأنها أن توحد القيم والاتجاهات الوطنية لدى العينة المبحوثة، الامر الذي أدي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية.

نتائج فحص الفرضية الثانية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) في استجابات المبحوثين حول مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزى لمتغير الرتبة العسكرية، كما هو مشار اليه في جدول رقم (9).

جدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الرتبة العسكرية

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	823.	1	823.	2.698	101.
	خلال المجموعات	103.716	340	305.		
	المجموع	104.539	341			
الحرية	بين المجموعات	005.	1	005.	019.	892.
	خلال المجموعات	96.780	340	285.		
	المجموع	96.785	341			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	854.	1	854.	2.821	094.
	خلال المجموعات	102.957	340	303.		
	المجموع	103.811	341			

الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	.344	1	.344	1.863	.173
	خلال المجموعات	62.741	340	.185		
	المجموع	63.085	341			

يتضح من جدول رقم (9) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإستجابات المبحوثين عند مستوى الدلالة (**α**≥0.05) حول مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة العسكرية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها اكبر من (0.05) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تمتع كافة المواطنين الفلسطيني سواء أكانوا عسكراً أم مدنيين بقيم المواطنة، حيث إن الفرد الفلسطيني يتعرض لتنشئة سياسية واجتماعية تتسلل لها قيم المواطنية من نعومة أظافر الفرد، وعليه فإن العسكري الفلسطيني تقليديا يمارس الدور النضالي في مواجهة قوى الظلم والعدوان منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصر، الامر الذي ارتد بالشكل الإيجابي عل تمتع الضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية بمستوى مرتفع لقيم المواطنة.

نتائج فحص الفرضية الثالثة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≥0.05) في استجابات المبحوثين حول مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزى لمتغير الرتبة العسكرية، تبعا لمتغير مستوى تعليم الضابط كما هو مشار اليه في الجدول رقم (10).

جدول (10) نتائج تحليل «التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مستوى تعليم الضابط

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	.783	2	392.	1.277	280.
	خلال المجموعات	101.862	332	307.		
	المجموع	102.645	334			
الحرية	بين المجموعات	241.	2	121.	423.	655.
	خلال المجموعات	94.639	332	285.		
	المجموع	94.881	334			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	875.	2	438.	1.448	237.
	خلال المجموعات	100.364	332	302.		
	المجموع	101.240	334			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	558.	2	279.	1.533	217.
	خلال المجموعات	60.463	332	182.		
	المجموع	61.021	334			

يتضح جدول رقم (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى قيم المواطنة لدى الضباط تعزى لمتغير مستوى تعليم الضابط، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكبر من (0.05)، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

نتائج فحص الفرضية الرابعة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات المبحوثين تعزى لمتغير سنوات خدمة الضابط، كما هو مشار اليه في جدول رقم (12).

جدول (12) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير سنوات خدمة الضابط

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	3.211	4	.803	2.637	.034
	خلال المجموعات	106.235	349	.304		
	المجموع	109.446	353			
الحرية	بين المجموعات	2.123	4	.531	1.839	.121
	خلال المجموعات	100.732	349	.289		
	المجموع	102.855	353			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	8.026	4	2.006	6.919	.000
	خلال المجموعات	101.209	349	.290		
	المجموع	109.235	353			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	3.836	4	.959	5.305	.000
	خلال المجموعات	63.094	349	.181		
	المجموع	66.930	353			

يتضح من جدول رقم (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≥0.05) حيال دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط تعزى لمتغير سنوات خدمة الضابط، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها اقل من (0.05) ما عدا الحرية، وبهذا نرفض الفرضية الصفرية، ولمعرفة لصالح من تأتي الفروق قمنا باختبار LSD الذي يوضحه جدول رقم (13).

جدول رقم (13) اختبار LSD لقيمة الحرية وبُعد دور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	10-6 سنوات	11-15 سنة	أكثر من 15 سنة	قيمة مفقودة
الانتماء		5 سنوات فأقل		-.-40584*	-.-39320*	-.-63418*	
		10-6 سنوات					
		11-15 سنة					
		أكثر من 15 سنة					
المتوسط الحسابي			3.76	4.17	4.16	4.13	4.10

يبين جدول رقم (13) أن الفروق جاءت بين الفئة من ذوي سنوات خدمة الضابط من 5 سنوات فأقل والفئة 6-10 سنوات و 11-15 سنة وأكثر من 15 سنة لصالح الفئة اقل من 5 سنوات، ويعزى ذلك إلى أن الضباط حديثي الخدمة لم يتحصلوا على المعرفة الكافية والمعلومات عبر الدورات العسكرية على المستويين الداخلي والخارجي.

وحول المتوسطات الحسابية للفقرات نجد أن الفقرات(34، 36) لبُعد دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة حصلت على أقل متوسط حسابي على التوالي (3.70)، (3.87)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى طبيعة العمل الأمني والعسكري الذي يأخذ طابع تنفيذ الأوامر والالتزام بنمط من العلاقات قد لا يتيح النقاش في الكثير من الأحيان حول القرارات أو الإجراءات التي تتخذ في إطار إتمام العمل اليومي في الجهاز الأمني، كما لا يشجع على قبول النقد البناء ويعزى ذلك أيضاً لكطبيعة العمل الأمني والعسكري الذي، فضلاً عن تسلسل الرتب العسكرية والإلتزام بالأوامر وطاعتها، وخضوع الرتب الدنيا إلى الرتب العسكرية العليا، لذا فإن فئة من 5 سنوات فأقل هي أكثر فئة تنفذ الاوامر العسكرية. ويشير جدول رقم (14) إلى اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية.

جدول رقم (14) اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	10-6 سنوات	11-15 سنة	أكثر من 15 سنة	قيمة مفقودة
المساواة والعدالة الاجتماية		5 سنوات فأقل		-.-62963*	-.-60031*	-.-60309*	
		10-6 سنوات					
		11-15 سنة					
		أكثر من 15 سنة					
المتوسط الحسابي			3.59	4.22	4.19	4.20	4.08

يوضح جدول رقم (14) إلى أن الفروق جاءت بين الفئة من ذوي الخبرة 5 سنوات فأقل و الفئة 6-10 سنوات و 11-15 سنة واكثر من 15 سنة لصالح الفئة اقل من 5 سنوات، وقد يعزى ذلك لطبيعة العمل العسكري والأمني الذي يخضع لتقاليد تتسم بالتقيّد بالقانون والتشريعات الناظمة للخدمة في قوى المن الفلسطيني في الكثر من الأحيان، كما أن تنفيذ الأوامر العسكرية والتقّيد بالتعليمات قد تلقي بضلالها على نفسية الضابط، وللإشارة فإن الفقرات (27، 26) حصلن على أدني متوسط حسابي على التوالي (3.93، 4.10)، وتفيد الفقرة (27) أن القوانين والتشريعات تسهم في تحقيق قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، وهي درجة متدنية بالنسبة لشعور الضباط في اسهام القوانين والتشريعات في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، في حين أن الفقرة (26) تشير أن سياسات جهاز الشرطة تحقق المساواة والعدالة الاجتماعية، وهي درجة متدنية، وقد يعزى ذلك بأن الضابط من تلك الفئة حديثي التجربة في العمل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية الأمر الذي يستدعي البحث معمقاً في السياسات التي لا تنال على مقبوليتهم بصفتهم ضباطاً في الجهاز.

كما أن الفقرات (21، 25) حصلن على أعلى متوسط حسابي على التوالي (4.26، 4.25)، ويعزى ذلك إلى إيمان الضباط لدى جهاز الشرطة الفلسطينية بأن المساواة والعدالة الاجتماعية تساعد على استتباب الأمن والطمأنيينه وتكافؤ الفرص، فضلاً عن قناعتهم بأن الفساد والمحسوبية تحد من المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا بحد ذاته مؤشر ايجابي بتلك القناعات حول المساواة والعدالة الاجتماعية ودورها في توفير الأمن لدى الضباط في جهاز الشرطة الفلسطينية الذي يناط بهم توفير الأمن واستتبابه في الوطن، فضلاً عن ايمانهم بأن الفساد والمحسوبية تحد من المساوة والعدالة الاجتماعية، ويشير جدول رقم (15) إلى اختبار LSD للدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

جدول رقم (15) اختبار LSD للدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	6-10 سنوات	11-15 سنة	أكثر من 15 سنة	قيمة مفقودة
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية		5 سنوات فأقل		-.-42401*	-.-42171*	-.-40281*	
		6-10 سنوات					
		11-15 سنة					
		أكثر من 15 سنة					
المتوسط الحسابي			3.77	4.19	4.19	4.17	4.04

يوضح جدول رقم (15) أن الفروق جاءت بين الفئة من سنوات خدمة الضابط 5 سنوات فأقل والفئة 6-10 سنوات و 11-15 سنة وأكثر من 15 سنة لصالح الفئة أقل من 5 سنوات، وقد يُعزى ذلك إلى أن طبيعة العمل الأمني والعسكري تتطلب الالتزام بالتعليمات وتنفيذها، مما أدى إلى ضعف شعور الضباط من الفئة 5 سنوات خدمة فأقل بقيمة الحرية، حيث حصلت الفقرة (18) على متوسط حسابي (3.57) التي تفيد بأن سياسات جهاز الشرطة الفلسطينية توفر مساحة من الحرية للضباط للتعبير عن الرأي، وهو مستوى متدن، كما قد يعد ذلك أمر عادي بالنسبة إلى الضابط صغار السن الذين يتخرجون من الكليات العسكرية والأكاديميات الأمنية ويلتحقون للخدمة في جهاز الشرطة الفلسطينية، حيث يكون العبء عليهم كبيراً وهم في واقع الحال تحت الاختبار.

وحصلت الفقرة (19) على أعلى متوسط حسابي (4.33) التي تفيد بأن الحرية المسئولة ترفع الروح المعنوية للضابط وإحساسهم الداخلي بالاستقلال، وهذا يشي بأن الضباط في جهاز الشرطة الفلسطينية مدركون للمعنى الحقيقي لقيمة الحرية، وهم تواقون لتطبيقاتها. هذا المفهوم يخدم تتطور العمل في جهاز الشرطة الفلسطينية.

كما أن الفقرة (5) التي تشير إلى أن الجنسية الأجنبية لم تفتح لي أفاً جديدة في الحياة حصلت على أدنى متوسط حسابي (3.51)، وهذه الفقرة مرتبطة بقيمة الانتماء ويعُد ذلك مؤشر ليس جيداً بأن يكون استجابة ضباط على رأس خدمتهم في جهاز الشرطة الفلسطينية الذي يُعد من المكونات الرئيسة للمؤسسة الأمنية الفلسطينية التي تناط بها مهمة حفظ النظام والأمن العام في ربوع الوطن، والمؤشر الآخر الذي يحمل في طياته جوانب سلبية أخرى هو استجابة فئة من الضباط على الفقرة (7) وهي لا أمانع من الزواج من أجنبية لغرض الحصول على الجنسية، حيث حصلت على متوسط حسابي متدني (3.63)، الأمر الذي يتطلب مزيدا من التوعية حول قيمة الانتماء وتعميقها لدى الفئة المشار اليها أعلاه من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ومن جانب آخر الوقوف على أهم القضايا التي أوصلت تلك الفئة من الضباط داخل جهاز الشرطة الفلسطينية للايمان في مثل هذه الافكار.

ومن جانب فإن الفقرتين (3،1) حصلتا على أعلى متوسط حساب على التوالي (4.71)، (4.50)، وتدللان بإفتخار الضباط بجنسيتهم الفلسطينية، وأن قيمة الانتماء تعزز الوحدة الوطنية، وهذا يشي بوعي الضباط وانتماءهم الصادق أرضاً وشعباً وعلماً وهويةً لفلسطين.

نتائج فحص الفرضية الخامسه، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات المبحوثين تعزى لمتغير (الدخل الشهري بالدولار للاسرة)، كما هو مشار اليه في جدول رقم (16).

جدول (16) نتائج تحليل «التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الدخل الشهري بالدولار للاسرة

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	.486	3	.162	.524	.666
	خلال المجموعات	105.717	342	.309		
	المجموع	106.203	345			
الحرية	بين المجموعات	1.520	3	.507	1.829	.142
	خلال المجموعات	94.765	342	.277		
	المجموع	96.285	345			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	3.046	3	1.015	3.392	.018
	خلال المجموعات	102.392	342	.299		
	المجموع	105.439	345			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	1.287	3	.429	2.353	.072
	خلال المجموعات	62.329	342	.182		
	المجموع	63.616	345			

يوضح جدول رقم (16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≥0.05) في استجابات المبحوثين تعزى لمتغير الدخل الشهري بالدولار للأسرة، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكثر من (0.05) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية، ما عدا قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، ولمعرفة لصالح من تأتي الفروق قمنا باختبار LSD، كما هو مشار اليه في جدول رقم (17) حول اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية.

جدول رقم (17) اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية

البعد	المتغير	الدخل الشهري بالدولار	750-550	950-750	1150-950	1500-1150
قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية		750-550		-.-15956*	-.-24843*	
		950-750				
		1150-950				
		1500-1150				
المتوسط الحسابي			4.02	4.18	4.27	4.15

يوضح جدول رقم (17) أن الفروق جاءت بين الفئات من ذوي الدخل 550-750 و الفئات 750-950 و 950-1150 لصالح الفئة من ذوي الدخل 550-750 دولار. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الفرد من ذوي الدخل الأقل في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة لا يستطيع أن يفصل نظرته لموضوع قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية بعيداً عن تفكيرة المثقل بإيفاء التزاماته الاقتصادية، ولطالما أن العدالة الإجتماعية هي عبارة عن نظام اجتماعي إقتصادي ، يهدف إلى تذليل الفوارق الإقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد وإزالتها؛ حيث تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع بوصفها نظاماً اقتصادياً، اجتماعى يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين الأفراد بدلا من حصرها في عدالة القانون فقط. بشكل عام، تفهم العدالة الاجتماعية على أنها توفير معاملة عادلة بين الأفراد، كما أنها تشكل مادة خصبة للنقاش في السياسة، والدين، ومحددات المجتمع المتحضر، من هنا جاءت الفروق بين الفئات المشار اليها أعلاه بين الفئات، لذا يبغي النظر في تلك المسألة من قبل واضعي السياسات منفذي القرارات لدى جهاز الشرطة الفلسطينية بهدف إيجاد معالجات حقيقية نفضي إلى تنمية قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية بالارتكاز إلى قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية ومحاولة تعميمها على باقي أركان المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية وتوصياتها

1. إن مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية فيما يتعلق بقيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.12) وانحرافاً معيارياً (.557)، وبنسبة مئوية (82%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا لقيمة لانتماء، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة.
2. إن مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية فيما يتعلق بقيمة الحرية حققت متوسطاً حسابياً (4.18)، وإنحرافاً معيارياً (.557)، وبنسبة مئوية (84%)،

وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا لقيمة حرية ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة.

3. إن مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية فيما يتعلق بقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية حققت متوسطاً حسابياً (4.16)، وإنحرافاً معيارياً (.556)، وبنسبة مئوية (83%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة، ولم تظهر نتائج الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة.

توصيات الدراسة:

1. يجب إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول المواطنة ودور المؤسسات كافه في تنميتها للخروج بمزيد من التوصيات التي من شأنها أن تعزز دور المؤسسات في تنميتها.

2. على جهاز الشرطة الفلسطينية تعزيز نشر المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية الإيجابية، ونشرها بين الضباط والتأكيد على أهمية المصلحة العليا للفلسطينيين من خلال ورش العمل والدورات الداخلية.

3. على جهاز الشرطة تعزيز اهتمام الضباط في مختلف الأنشطة السياسية، والثقافية، والاجتماعية، كون ذلك متصلاً بقيم المواطنة.

4. يجب تعزيز ممارسات المشاركة والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف والتعاون والانتماء لدى الضباط، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات، التي من شأنها أن تعزز دورها في تنمية قيم الموطنه لدى الضباط.

5. يجب مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة والتعاون مع المؤسسة الامنية في ذلك، من خلال تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لديها، ومحاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من الشباب الفلسطيني لتنمية قيم المواطنة، وتقبل الآخر، والتداول السلمي للسلطة.

6. ضرورة اخذ احتياجات الضباط الجدد وصغار السن فيما يتعلق بورش العمل والدورات الداخلية والتي من شأنها أن تنمي قيم المواطنة لديهم.

وننهي بالقول لعل ما ورد أعلاه يستفاد منه على مستويين الأول: إثراء دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة، والمستوى الثاني: للمهتمين بشأن المؤسسة الأمنية الفلسطينية نحو متابعته بالمزيد من الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة لتعزيز ونشر وتنمية قيم المواطنة لدى منتسبي المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

قائمة المراجع باللغة العربية

- سورة الإسراء، الآية 70
- سورة البقرة، الآية 256
- سورة البقرة، الآية 286
- سورة التوبة، الآية 25
- سورة الحجرات، الآية 13
- سورة النساء، الآية 135
- ابن منظور، لسان العرب، القاهره: دار الحديث، 2000.
- ابن منظور، لسان العرب، ج6، القاهره: دار المعارف، 1971.
- ابن منظور، لسان العرب، مادة (وطن)، 1994.
- إلياس، سليم بطرس، مقومات المجتمع المدني: دراسة ميدانيه في إقليم كوردستان العراق، أربيل:جامعة أربيل، رسالة ماجستير غير منشوره في علم الإجتماع، 2002، ص 119.
- بخيت، حسين، الانتماء في المدرسة وعلاقته ببعض الضوابط لدى أطفال المرحاة الابتدائية، القاهره: جامعة عين شمس، رسالة ماجستير، 1994.
- بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، 1982، ص 50.
- جبريل، راغب، الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص 29.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015 ، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2015، رام الله:
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين 2015، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2016، مسح الشباب الفلسطيني 2015 النتائج الرئيسية، رام الله: فلسطين، 2016، ص 25.
- الحامد، محمد بن معجب ، الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة، الرياض: بحث مقدم إلى اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربويين المنعقد في منطقة الباحة في العربية السعودية، مجلة المعرفة، عدد120، 2005.
- الحسبان، عيد، المقاربات القانونية لمبدأ المواطنة في المنظومة التشريعية الأردنية ودلالات

الممارسات السياسية، وقائع الندوة الفكرية «المواطنة بين المنظور الحقوقي واشكاليات الواقع»، محمد يعقوب ومحمد فضيلات (محررين)، عمان: المركز الوطني لحقوق الانسان، 2011، ص 27

- الخضور، علي سلامه، تطور مفهوم الانتماء لدى طلبة المدارس الأساسية الاردنية، عمان: الجامعة الاردنية، رسالة ماجستير، 1994.
- الدردير، عبد المنعم، دراسات في علم النفس التربوي، الجزء الثاني، ط1، القاهره: عالم الكتب، 2004.
- رازي، محمد، مختار الصحاح، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1967، ص129.
- الزبير، عروس، مفهوم المواطنة بين المحلية والعالمية في خطاب الحركة الاسلامية في الجزائر، القاهرة: مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، 1999.
- الزحيلي، وهبة، حق الحرية في العالم، دمشق: دار الفكر ، ط1، 2000م، ص39
- سورث، روجر هولد، المدارس التي تخلق أدواراً ذات قيمة للشباب، في أحمد عطية أحمد (مترجما)، القاهره: مجلة مستقبليات، المجلد 30، عدد 3، 2000، ص 426.
- الشرقاوي، موسى علي، وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة، القاهرة: مجلة دراسات في التعليم الجانمعي، عدد 9، 2005.
- شريف، أمين فرج، المواطنة ودورها في تكافل المجتمعات التعددية، مصر-الإمارات: دار الكتب القانونية، ودار شتات للنشر والتوزيع، 2012، ص 21.
- شعبان، مهدي، نحو اتجاه جديد لدعم التعاون بين الجماهير والشرطة، مجلة الأمن العام، المجلة العربية للعلوم الشرطية، العدد144، السنه 36، يناير 1994، ص 24-28.
- شيخو، لويس، المنجد في اللغة والإعلام، بيروت: دار المشرق، 1994.
- طهطاوي، رفاعة، مقالات في قضية الحرية، وضع لجنة من الباحثين، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة، 1980م، ص17
- طهطاوي، سيد أحمد، القيم التربوية في القصص القرآني، القاهره: دار الفكر العربي: 1996، ص 39-40.
- عبود وآخرون، أميمة، الجامعة والموطنة في مصر، في كمال المنوفي (محررا)، القاهر: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الديمقراطية وحقوق الانسان، 2007، ص ص 20-21.
- عبيد، منى، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفه، القاهرة: مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السنه الثانية، عدد 15، 2006.

- عطيه، نعيم، النظرية العامة للحريات الفردية، القاهره: الدار القومية للطباعة والنشر، رسالة دكتوراة، 1965.
- عمار، حامد، من السلم التعليمي الى الشجرة التعليمية، القاهره: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 33، عدد3، 1999، ص ص 5-12.
- عواد، عماد ، المواطنة والأمن، ط1، 2009، ص 132.
- غليون ، برهان، نقد السياسة :الدولة والدين، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1993، ص 212.
- فلسفية، الموسوعة، وضع لجنة من العلماء السوفيت، ترجمة سمير كرم، لبنان: دار الطليعة، ط7، 1997م ص181
- الكواري، على، المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- اللجمي، أديب، المحيط- معجم اللغه العربية، بيروت: المحيط، 1994.
- مكروم، عبد الودود، الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، القاهرة: مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد 33، 2004.
- مناع، هيثم، المواطنة في التاريخ العربي الاسلامي، القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الانسان، 1997،
- ناجي، احمد عبد الفتاح، تصورات شباب جامعة الفيوم حول حقوق وواجبات المواطنة، الفيوم: جامعة الفيوم، المؤتمر العلمي الخامس عشر بكلية الخدمة الاجتماعية، الجزء الاول ، 2004.
- نافع وآخرون، بشير، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 30.
- وثيقة الاستقلال الفلسطيني، الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الكنعقدة في الجزائر عام 1988.
- ولديب، سيدي محمد، الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2012، ص59
- ياسر ابو حامد، التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية « دراسة حالة جامعة النجاح الوطنية، القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه، 2015، ص 90.

References:

- Bernard Crick, Essays on Citizenship, London, Continum, 2000
- Diversity Banks, Group Identity, and Citizenship Education in a Global Age, Educational Researcher, Washington, Apr 2008.
- Gary Hopkins, Teaching Citizenship's Five Themes 1997, university of vicotoria, (15 May 2016), retrieved from: http://web.uvic.ca/~gtreloar/Articles/Educational%20Philosophy/Teaching%20Citizenship%92s%20Five%20Themes.pdf
- Grainne McKeever, Citizenship and Social Exclusion; The Re-Integration of Political Ex-Prisoners in Northern Ireland, The British Journal of Criminology, London:. Vol. 47, Iss. 3, 423-38, May 2007.
- John Cogan, & Ray Derricott, Citizenship for the century, London : An internationnal prospective of Education , Kogan page limitted,1998.
- Magick Hanray, post 16 ciitenship in colleges an introduction to effective practice, Lerrning and skills net work , United Statet: 2007.
- Mandel karsten, Exmining the Impact of University International Participation in Active Citizenship: The Case of Student's Praxcal Participation in Meexico Canada Rural Development Exchange, Canada: University of Toronto, 2003
- Patrick John, The Concept of Citizenship in Education for Democracy, www.eric.ed.gov.
- Robert Woyach , Leagership in Civic Education. ERICK Digest, ERIC Clearinghouse for Social Studies, 1992.

دور الجامعات الفلسطينية في مواجهة انتشار مظاهر العنف والأفكار المتطرفة

د.محمد طالب دبوس د.سهيل حسين صالحة

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور الجامعات الفلسطينية في مواجهة انتشار مظاهر العنف والأفكار المتطرفة «جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية (حضوري) دراسة حالة»، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع أداتي الدراسة، الأولى تتعلق بدور الجامعات الفلسطينية في مواجهة انتشار الأفكار المتطرفة وتتكون من (45) فقرة موزعة على (5) مجالات، والثانية تتعلق بدور الجامعات الفلسطينية في مواجهة انتشار مظاهر العنف وتتكون من (46) فقرة موزعة على (4) مجالات، وذلك على عينة مكونة من (332) فرداً منهم (44) عضو هيئة تدريس و (288) طالباً جامعياً. وأشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع درجة الأسباب المؤدية إلى انتشار الأفكار المتطرفة ومظاهر العنف بين طلبة جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية (خضوري). كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أسباب انتشار الأفكار المتطرفة ومظاهر العنف بين طلبة الجامعتين تعزى لمتغيرات الجامعة والجنس والكليات الإنسانية، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الجامعتين تعزى لمتغير المسمى. وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثان بالعديد من التوصيات.

The Role of the Palestinian Universities in Confronting the Spread of the Phenomena of Violence and Extremist IdeasPrepared by

ABSTRACT

This study aimed to identify the role of Palestinian universities in confronting the phenomena of violence and extremist ideas "Al-Najah national University and Palestine Technical University (Khadouri) : A Case study". In order to achieve the aim of the study, two study instruments were distributed. The first instrument deals with the role of Palestinian universities in confronting extremist ideas. It consists of (45) items distributed on (5) domains. The second instrument deals with the role of the Palestinian universities in confronting the spread of the phenomena of violence. It consists of (46) items distributed on (4) domains. This is because he sample of the study consists of (332) individuals; (44) of whom are teaching staff members and (288) are university students. The results of the study indicated a rise in the degree of reasons leading to the spread of extremist ideas and the phenomena of violence among the students of An-Najah National University and Palestine Technical University (Khadouri). The results also indicated the existence of statistically significant differences of the reasons of the spread of extremist ideas and the phenomena of violence among the students of the two universities which are due to the variables (university, gender, faculty of humanities) and there are no statistically significant differences among the students of the two universities due the name. In the light of the results of the study, the two researchers made several recommendations.

خلفية الدراسة وأهميتها:

تقف الجامعات على قمة السلم التعليمي كمنارات للفكر في المجتمع، فهي مراكز إشعاع حضاري وعلمي للإنسانية جمعاء ولا يمكن أن تعيش الجامعات في برج عاجي منعزلة عن المجتمع وثقافته، فوجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة أمور مهمة، وهي: الفكر، والعلم، والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة وتكمّل بعضها البعض الآخر، وإن للجامعة رسالة وأهداف محددة هي: التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان (بركات، 2009).

وقد أصبح من المتعارف عليه الآن أن نجاح الجامعات يقاس بمقدار الخدمات التي تقدمها للمجتمع. فمن أهم رسالات الجامعة بجانب التعليم والبحث العلمي وفي إطار خدمة المجتمع، العناية بالثقافة وتحديدها ونشرها والعمل على تنميتها في مجتمعاتها. فالجامعات اليوم أصبحت تعيش مشكلات مجتمعها وتلعب دوراً بالغاً في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي (آل ناجي، 1999).

كما أن الجامعات في إطار إلى تحقيق أهدافها، وترجمة غاياتها إلى معطيات سلوكية اصطدمت بمعوقات كثيرة، كان من أبرزها العنف الجامعي الطلابي الذي عمَّ الكثير من المؤسسات التربوية في بداية التسعينيات من القرن الماضي في أمريكا وفي المؤسسات التربوية الأوروبية، وقد تنادى الباحثون في أمريكا على مستوى قومي للحد من هذه الظاهرة بعد انتشار ظاهرة العنف الجسدي والنفسي والقتل في بعض المدارس (Kim, 2005).

ويعد العنف الطلابي من القضايا الاجتماعية الآخذة بالانتشار والزيادة – بمختلف أشكاله وأنواعه– على الرغم من خطورته وتصدي كثير من المؤسسات لمواجهته والحد منه، ونظرا للآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة به، أصبحت دراسة هذه القضية أمرا ملزما للتعرف على أهم أسبابها من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية و الطلبة في الجامعات. إذ زادت المحاولات التي اهتمت بدراسة ظاهرة العنف والعوامل المؤدية إليها، ونتج عن هذه المحاولات الكثير من النظريات التي وضعت تفسيرات متباينة لتلك الظاهرة، لذا سوف يتم عرض موجز لبعض المداخل النظرية المختلفة في دراسة العنف سعيا إلى تفسير العنف الطلابي في الجامعات (أبو نعير، 2016):

1. المدخل النفسي (Psychological Approach) :

تؤكد مدرسة التحليل النفسي أن مصدر العنف يعود إلى أسباب فطرية وغريزية, وأن العنف والقوة وسيلتان للتغلب على مشاعر القصور والنقص والخوف من الفشل، وإذا لم يتم التغلب على تلك المشاعر، فإن الفرد يستجيب لسلوك العنف كنتيجة تعويضية لهذه المشاعر.

2. المدخل الاجتماعي (Social Approach) :

ترى نظرية التعلم الاجتماعي أن سلوك الفرد هو سلوك متعلم يتعلمه الإنسان من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، ويعتمد على الإثارة والتقليد والتعزيز. وتؤكد هذه النظرية على التعلم نتيجة للتفاعل القائم بين الشخص والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، وترفض فكرة أن العنف ينتج من دوافع غريزية.

3. المدخل البيولوجي(Biological Approach):

تنظر النظرية البيولوجية إلى الإنسان على أنه عنيف بطبعه؛ والسبب الواضح للعنف-في هذه النظرية- أنه محصلة للخصائص البيولوجية الحديثة، وأن هنالك علاقة بين العنف واضطرابات بعض أجهزة جسم الإنسان وغدده، وكذلك الكروموسومات ومستوى النشاط الكهربائي في الجهاز العصبي المركزي.

4. نظرية الإحباط (Frustration Theory)

يولّد الإحباط من منظور نظرية الإحباط دافع عدواني يستثير سلوك إيذاء الآخرين؛ فالإحباط - من منظورهم - يسبب حالة انفعالية تهيئ الفرصة لظهور حالات العنف التي تظهر في سلوك يهدف لإيذاء الآخرين وإتلاف الممتلكات، وتعُّد هذه النظرية أكثر النظريات دقةً وتفصيلاً لتفسير العنف؛ فهي ترى أن العنف نتيجة للإحباط. **و**يتمثل جوهر النظرية في أن كل إحباط يزيد من احتمالات رد الفعل العدواني، وكل عدوان يَفترض مسبقاً وجود إحباط سابق.

لقد تعددت الأسباب التي تؤدي إلى العنف ذلك أن سلوك العنف الجامعي نتاج عوامل متعددة، وقد قام الباحثان بالاطلاع على هذه الأسباب كما أوردتها دراسات مختلفة مثل دراسة الصرايرة (2009)، ودراسة حسين (2014)، وتم تصنيف هذه الأسباب إلى:

1. **أسباب أكاديمية:** وتتعلق بالتفاعل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
2. **أسباب إدارية:** وتتعلق بأنظمة وقوانين الجامعة، ودور الأمن الجامعي في التعامل مع الطلبة.
3. **أسباب شخصية:** تتعلق بالطلبة، من حيث رغبتهم في الحصول على الممنوعات، وعجزهم عن إقامة علاقات اجتماعية صحية، والشعور بالفشل أو الحرمان من العطف والحنان، وكذلك كثرة الضغوط النفسية والاقتصادية الواقعة عليهم.
4. **أسباب مجتمعية:** تتعلق بثقافة المجتمع، والظروف الاقتصادية مثل الفقر والبطالة، والظروف السياسية، وانتشار العادات والتقاليد والتعصب للعائلة والعشيرة.

ولقد أشار زيادة (2007) إلى أن العنف ينقسم إلى ثلاث فئات عامة بناء على خصائص مرتكبي سلوك العنف وهي:

أولا: العنف الموجه نحو الذات، ويتمثل في الانتحار والإساءة الذاتية.

ثانيا: العنف الشخصي، ويتمثل في العنف الأسري، والعنف في المجتمع المحلي بشكل عام.

ثالثا: العنف الجمعي، ويتمثل في العنف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

كما أن هناك ظاهرة تؤرق الجامعات وهي انتشار الفكر المتطرف بين طلبة الجامعات، إذ يعد التطرف أحد مظاهر الحالة التي عليها العالم والتي تتجسد في أزمات ضخمة تواجه الإنسان المعاصر، وذلك لما يترتب عليه من دمار وخراب، وما ينجم عنه من إفساد وتخريب للعقول، وإزهاق وقتل للأبرياء. وهذا التطرف يُمآرس على مستوى الحكومات والأفراد، وهو يتقدم المشكلات العالمية في هذه الأيام، سواء من حيث شيوعه، أو من حيث تزايد من يستنكرونه ويشجبونه، وقد استغل البعض مفهومه الفضفاض لتحقيق أهداف وأغراض ومآرب، بدعوى محاربته والقضاء عليه (السعيدين، 2005).

إن التطرف ظاهرة قديمة وحديثة، وهي ظاهرة لا ترتبط بلون أو دين أو جنس، ولكنها ترتبط ببعض الناس حينما يتجاوزون حدودهم ولا يجدون من يردعهم أو ينصحهم، وقد رأينا تطرفاً عند اليهود والنصارى، وانتقلت العدوى إلى المسلمين مع أن الإسلام دين الوسطية والاعتدال «وكذلك جعلناكم أمة وسطاً» (البقرة، آية 143).

ويعد التطرف الفكري من الظواهر الخطرة التي تهدد أمن الفرد والمجتمع بعمومه. والواقع أن تطرف بعض الشباب في آرائهم وأفكارهم واتجاهاتهم نحو بعض القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية ظاهرة تحتل موقعها في كل المجتمعات منذ أقدم العصور، ولكنها أخذت بعداً جديداً في المجتمعات الحديثة عندما أنتج التطرف ظواهر كالعنف والإرهاب والعدوان على الأبرياء والممتلكات، وفوضى الأمن بالمجتمع (رشوان، 2002).

وتعد فئة الشباب من أكثر الفئات الاجتماعية عرضة لهذا المرض الاجتماعي الخطير لكونهم يشكلون مرحلة عمرية تتميز بالحيوية والنشاط والرغبة القوية نحو التجديد والتغيير ما تجعلهم أكثر الفئات الناقدة والانفعالية لكثرة المتناقضات الحياتية التي يواجهونها سيما أن المجتمع المعاصر تجتاحه تيارات مختلفة ومتباينة ومتعارضة، ويزخر بتحولات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة جعلت الإنسان يعاني

أزمات متلاحقة أبرزها شعوره بمظاهر الاغتراب واللامبالاة والإهمال والحرمان، والتهميش الثقافي والسياسي الذي ينتهي بالتطرف (الرواشدة، 2015).

يعتبر الانحراف الفكري سلوك غير سوي يماثل السلوك الإجرامي لأنّه يفضي إلى قتل الأبرياء ولا يفرّق بين الشيوخ والنساء والأطفال ولا يفرّق بين مدني وعسكري وغالباً ما تكون نتائجه موجهة ضد الضعفاء والأبرياء الذين لا يحملون السلاح، ويكونون منخرطين في حياتهم اليومية فيستغلون ذلك الظرف، من خلال فكر منحرف يجيز ويشرّع لهم ذلك؛ بل يصف الواحد منهم من يقوم بالعملية الانتحارية بأنه بطل واستشهادي، حسب تعبيرهم وادعائهم، وهذه الأفعال لا شك أنها بعيدة كل البعد عن تعاليم ومبادئ الإسلام السمحة.

إن التحديات التي تواجه الأمن الفكري كثيرة ومتنوعة، منها الداخلية ، والخارجية، ومنها المشترك بين العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية، وما الغزو الفكري، والحروب العقائدية، والعسكرية النفسية والإعلامية وطفرة المعلومات ونشوء الجماعات المتطرفة، والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها ما هي إلا تحديات حقيقية للأمن الفكري في المجتمعات العربية الإسلامية (الجحني، 2007).

ولذا لا يعد الانحراف الفكري جريمة فكرية وقانونية وشرعية فحسب، وإنما يسيء إلى عقيدة الأمة الإسلامية وكذلك هو سبيل لنشر البدع والفتن بين المسلمين، وفيه تشويه لصورة الإسلام الصحيحة المتمثلة في الوسطية والاعتدال البعيد عن التطرف والغلو(الرواشدة، 2015).

وظاهرة التطرف ظاهرة عامة توجد في كل المجتمعات، ويزيد من خطورة هذه المشكلة أنها ترتبط بأهم القطاعات البشرية في المجتمع وهو قطاع الشباب المتعلم. ولذلك فقد حاول العديد من الباحثين فهم ودراسة هذه الظاهرة وخاصة بين طلبة الجامعات، وقد توصلوا إلى أن أسباب هذه الظاهرة قد تكون:

1. **أسباب سياسية:** إن غياب الدافعية الوطنية والانتماء عند الشباب خاصة بعد نكسة(1967) وانتشار ما يسمى بالفراغ الفكري وعدم تفعيل الأحزاب السياسية وعدم مشاركة الشباب سياسياً أدى إلى ظهور الأفكار المتطرفة المختلفة (بيومي، 2004).
2. **أسباب اجتماعية:** وتتمثل في غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الظلم والفساد، وغياب القدوة الحسنة، وانتشار العادات والتقاليد السيئة وإهمال الجانب الصحي بالإضافة إلى نوعية الرفاق وعلاقات الجوار .
3. **أسباب دينية:** تتمثل في وجود فرق لكل عقيدة بالمجتمعات وكل فرقة تنصّب نفسها حكماً لدى المجتمع على اعتبار أنها الأمينة على مصلحته وتبدأ بوضع مجموعة من القيم والمبادئ لا يجوز

تجاوزها وكل من يخرج من رحم هذه القيم يعتبر مرتداً ، كما أن بعض الفرق تعرف الحق في أي جانب لكن أفرادها يلتزمون الجانب الآخر المقابل للحق تعصباً للإمام أو اعتزازاً بالنفس أو تحرجاً ممن يجادله أو يناظره لذا دفعت بعض الفرق لاتهام بعضهم البعض إلى حد الكفر(أغا، 2010).

4. **أسباب تربوية:** حيث إن نقائص وسلبيات الأنظمة والمناهج الدراسية تؤدي إلى ظهور مشكلة الإرهاب في بعض المجتمعات الإسلامية.

5. **أسباب اقتصادية:** حيث يسعى أبناء المجتمع إلى تحقيق ما يتوخوه فيصطدم الأفراد وخاصة الشباب منهم بعدم توفر فرص العمل المناسب ، والرزق الحلال ليحقق آمالهم وطموحهم فيعيشون في كبت وحرمان مما يدفعهم للتوجه نحو الشذوذ والانحراف الخلقي فتصبح شهواتهم وأهوائهم هي المحرك والموجه نحو الكسب الحرام وتصبح وليدة ردات فعل سلبية اتجاه الناس، وعلى اعتبار أنهم القادرين على إشباع حاجاتهم فإن دخلهم وارتفاع مستوى معيشتهم يكون على حساب الفقراء مما تتكون لديهم نظرة بأنهم كافرين ومرتدين وعلى اعتبار أن دخلهم تم بطريقة الحرام وبالتالي يحللون إهدار دم كل من لا يوافق أفكارهم.

والجامعات الفلسطينية وبحكم الواقع السياسي الفلسطيني، تتلاطمها الكثير من الأفكار الحادة والممارسات العنيفة، فالاحتلال لم يترك وسيلة إلاّ وجربها في الشارع الفلسطيني، فاستخدام العنف ظاهرة يومية يعيشها الفلسطينيون من بطش الاحتلال وقسوته، كما أنّ الشباب الفلسطيني يسعى لتبني أي أفكار يجد فيها خلاصاً من الاحتلال دون أن تحمل تلك الأفكار أي تأطير وفهم، ولذا فقد بزغت الأفكار المتطرفة في فلسطين وتأثرت بما يحدث في محيطها العربي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعد العنف وانتشار الأفكار المتطرفة بين طلبة الجامعات الفلسطينية سلوكاً لا يتفق مع البيئة الاجتماعية الفلسطينية، إذ يمر الشباب الفلسطيني بظروف قاسية فُرِضت عليه من قبل الاحتلال والظروف الداخلية والانقسام السياسي مما أدى إلى عدم استقرار وقلق وعدم وضوح للرؤية وهو ما قد يؤدى به إلى التطرف الناتج عن الإحباط وإلى العنف، لذا لا بد من معرفة أسباب انتشار ظاهرتي العنف والأفكار المتطرفة في الجامعات الفلسطينية لتحديد دور الجامعات في الحد من انتشارها من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة بمحاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أسباب انتشار الأفكار المتطرفة بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة في جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية - خضوري؟
2. ما أسباب انتشار مظاهر العنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة في جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية - خضوري؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤0.05) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة ومظاهر العنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغيرات(الجامعة، الجنس، الكلية، المسمى)؟

4. ما دور الجامعات الفلسطينية في مواجهة مظاهر العنف والأفكار المتطرفة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في الجامعات الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة:

سعت الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≤0.05) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الجامعة.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≤0.05) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الجنس.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≤0.05) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الكلية.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≤0.05) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

1. التعرف إلى الأسباب التي تقف خلف انتشار ظاهرتي العنف والأفكار المتطرفة في جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية في فلسطين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في الجامعتين.
2. تقصي أثر متغيرات (الجامعة والجنس والكلية والمسمى الوظيفي) على انتشار ظاهرة العنف والأفكار المتطرفة في أوساط الطلبة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في الجامعتين.
3. التعرف إلى أساليب جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية في فلسطين في مواجهة ظاهرتي العنف وانتشار الأفكار المتطرفة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في الجامعتين.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تكمن أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، لأنه يكشف عن أسباب العنف بين طلبة جامعتي النجاح وفلسطين التقنية «خضوري»، ومحاولة تقديم استراتيجية تربوية لمواجهة ظاهرتي العنف والأفكار المتطرفة .

الأهمية العملية: تكشف هذه الدراسة عن أسباب انتشار مظاهر العنف الجامعي وانتشار الأفكار المتطرفة بين طلبة الجامعات، مما يُمكِّن أصحاب اتخاذ القرار في الجامعات من التعامل مع هذه الأسباب والعمل على تلافيها، مما يوفر بيئة جامعية آمنة. كما تتضح أهمية هذه الدراسة في إبراز خطورة انتشار مظاهر العنف والأفكار المتطرفة وإحاطة المجتمع وخاصة طلاب الجامعات بخطورة هاتين الظاهرتين واللتان تندرجان تحت أشكال الإرهاب.

حدود الدراسة: تقتصر الدراسة على الحدود الآتية :

1. **الحد المكاني:** تقتصر هذه الدراسة على جامعتي النجاح الوطنية في نابلس، وجامعة فلسطين التقنية «خضوري» في طولكرم – الضفة الغربية، فلسطين.
2. **الحد الزماني:** تم إجراء هذه الدراسة في بداية الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2016/2015م.
3. **الحد البشري:** تقتصر هذه الدراسة على عينة من طلبة ومدرسي جامعتي النجاح الوطنية في نابلس، وجامعة فلسطين التقنية «خضوري» في طولكرم.

مصطلحات الدراسة:

الدور: مجموعة من الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع من هيئاته وأفراده ممن يشغلون أوضاعا معينة في مواقف معينة (الأنصاري، 2004).

كما يمكن تعريفه بأنه مجموعة الأنماط السلوكية التي يتوقع حدوثها ممن يحتل مكانة في النظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه (غانم، 2008).

ويعرفه الباحثان إجرائيا بأنه المهام والسلوكيات التي يجب أن تقوم بها جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية «خضوري» في مواجهة مظاهر العنف والأفكار المتطرفة.

العنف: هو أنماط هجومية أو قهرية من السلوك تشمل الإيذاء الجسدي أو الإساءة النفسية أو الاستغلال الاقتصادي أو إتلاف الممتلكات التي يقوم بها بعض الطلبة ضد زملائهم أو مدرسيهم أو الاعتداء على قوانين الجامعة وممتلكاتها (الحوامدة، 2007).

ويعرفه الباحثان إجرائيا «بأنه فعل يؤدي إلى إنزال أذى مادي أو معنوي ضد معايير معمول بها في المجتمع، تُقرُّها المؤسسة التعليمية ممثلة في (الجامعة) وتملك قدرة توقيع العقوبة على مخالفيها باعتبار «الفعل ضار «اجتماعيا".

الأفكار المتطرفة: تجاوز الفرد حد الوسطية في إصدار الأحكام على أمور معينة نتيجة اعتناقه لأفكار منحرفة وإصراره على اعتناق تلك الأفكار، وعدم قبول حرية الفكر وتبادل الآراء (صالح، 2003).

ويعرفها الباحثان إجرائيا بأنها انتهاك لقواعد المجتمع ومعاييره ، ووصمة تلصق بالأفعال أو الأفراد المبتعدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع.

جامعة النجاح الوطنية: هي جامعة فلسطينية عامة تقع في مدينة نابلس، تهدف الى إعداد الكوادر البشرية المهنية المؤهّلة للقيادة، وتطويرها في ميادين الحياة جميعها، وإكساب طلبة الجامعة المعرفة العلمية المتميّزة، والمهارات الفردية التي تعزّز قدرتهم على المنافسة في الأسواق المحلية والعربية والدولية، ليكون خريج الجامعة عنصراً خلّاقاً وفاعلاً.

جامعة فلسطين التقنية»خضوري»: هي إحدى مؤسسات التعليم العالي في فلسطين وهي الجامعة الحكومية الأولى في الضفة الغربية تتبع لوزارة التربية والتعليم العالي. تأسست عام(1930) كمدرسة زراعية لخدمة المجتمع الفلسطيني ثم تطورت لتصبح كلية تقدم برامج الدبلوم في العديد من التخصصات ثم تحولت إلى كلية جامعية/هي كلية فلسطين التقنية خضوري في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية لتقدم البرامج التقنية بمستوياتها المختلفة (الدبلوم والبكالوريوس).

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات المتعلقة بظاهرة العنف

أجرى أبو نعير (2016) دراسة هدفت الكشف عن ظاهرة العنف الجامعي ودور الجامعات في الحد من انتشارها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالتخصصات التربوية في كلية الأميرة رحمة الجامعية بجامعة البلقاء التطبيقية، وتكونت عينة الدراسة من (49) عضو هيئة تدريس، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تطوير استبانة مكونة من (84) فقرة موزعة على (4) مجالات، وتم التأكد من صدقها وثباتها. وأظهرت نتائج الدراسة اتفاق أفراد العينة حول مجالاتها وهي (العوامل المؤدية للعنف الجامعي، ودور إدارة الجامعات في الحد من ظاهرة العنف الجامعي، ودور عضو هيئة التدريس في الحد من ظاهرة العنف الجامعي، وأساليب معالجة ومواجهة العنف الطلابي في الجامعات) في الحد من انتشار ظاهرة العنف الطلابي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية جاءت بدرجة عالية. وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات، منها: عقد دورات لتطوير قدرات وأداء موظفي الأمن الجامعي يكون مضمونها مهارات فن الاتصال وفض النزاع، وتعريفهم بأساليب الحوار والتفاعل البنّاء مع الطلبة، ووضع استراتيجية وطنية واضحة المعالم لتطوير الجامعات الأردنية في مواجهة العنف الجامعي الذي أصبح يهدد كيان المجتمع ككل، ومنح إدارات الجامعات الأردنية حق الضابطة العدلية، وبالتالي منحها لموظفي الأمن الجامعي في الجامعات الحكومية والخاصة كافة، وتبني منظور تعليمي لمناهضة سلوك العنف ووضع وثيقة يشترك فيها الطلبة مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وكذلك أعضاء من المجتمع المحلي يكون الهدف منها نبذ هذا السلوك ورفضه اجتماعيا وبكافة أشكاله.

وأجرى حسين (2014) دراسة هدفت التعرف إلى أسباب العنف الجامعي وأشكاله من وجهة نظر عينة من طلبة جامعة البتراء، والكشف عن مدى اختلاف هذه الأسباب والأشكال باختلاف الجنس، والمستويات الدراسية للطلبة. تكونت عينة الدراسة من (331) من الطلبة الجامعيين، تم اختيارهم بطريقة عشوائية ممن يدرسون المساقات الإجبارية في الجامعة بواقع شعبتين من كل مساق، وتم تطبيق أداتي البحث، استبانة أسباب العنف، واستبانة أشكال العنف على هذه العينة. وأظهرت النتائج أن درجة العنف جاءت متوسطة، وأن هناك فروقًا بين طلبة المستوى الأول وكل من المستويين الثالث والرابع في تحديد الأسباب، وأن هناك اختلافًا بين الذكور والإناث في تحديد الأسباب. كما أظهرت النتائج أن العنف النفسي أكثر شيوعًا وانتشارا بين الطلبة بدرجة متوسطة يليه العنف الجسدي ثم عنف الممتلكات.

وهدفت دراسة طوالبة (2013) التعرف إلى أسباب انتشار ظاهرة العنف الطلابي لدى طلبة جامعة اليرموك، واقتراحات حلها من وجهة نظر الطلبة، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (1500) طالباً وطالبة تم اختيارهم بالطريقة المتيسرة المتاحة، وقد تم الاعتماد على المقابلة كأداة لجمع البيانات، في العام الدراسي (2011/ 2012) ومن أبرز ما بيَّنته نتائج الدراسة أن أهم أسباب انتشار ظاهرة العنف هي الإجراءات غير الرادعة في تطبيق الأنظمة والقوانين المرتبطة بمرتكبي أعمال العنف في الجامعة بـ (708) تكرارات، ثم الانتخابات المتعلقة بالاتحاد والأندية الطلابية، والتفاخر بالانتساب للعشائر بـ (703) تكرارات، لكل منهما. ووجود أوقات فراغ مُطوَّلة لدى الطالب الجامعي بِـ (697) تكرارا. أما فيما يتعلق بنتائج اقتراحات الطلبة لحل هذه المشكلة فقد جاء الحل المقترح المتعلق بتأسيس نظام الأسر الجامعية بالمرتبة الأولى (907) تكرارات، وإقرار مدونة سلوك طلابية بـ (885) تكراراً ثم إقرار مساق خدمة مجتمعية بـ (859) تكرارا. ويلي ذلك المقترح المتعلق بعقد مؤتمر طلابي للطلبة أنفسهم وبقصد معالجة العنف.

كما أجرت الشويحات وعكروش (2010) دراسة هدفت إلى تعرف أس باب العنف الجامعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الحكومية وعددهم (2100) طالب وطالبة، قد أسفرت الدراسة عن أن أهم أسباب العنف في الجامعات هو ضعف المهارات الشخصية للطلبة ثم الخلفية الاجتماعية ثم الخلفية الثقافية لهم.

كما أجرى ايفرن (Evren, 2009) دراسة هدفت لتحديد العنف الجامعي المرتبط بسلوكات الطلبة. وتكونت عينة الدراسة من (1620) طالبا وطالبة يمثلون مختلف الجامعات التركية. وقد بينت الدراسة أن (122) طالبا وطالبة أشاروا إلى أنهم تعودوا حمل سلاح من نوع ما في المناسبات الاجتماعية، وأن (73) طالبا وطالبة إما شاركوا بالعنف أو شاهدوا العنف يحدث أمامهم. كما بينت الدراسة أن معظم الطلاب العنيفين هم من الطلاب الذين تلقوا عقوبات أثناء الدراسة في المدرسة، وأن أكثر من نصف أفراد العينة كانوا يتغيبون عن المدرسة أو تلقوا عقوبات مختلفة بسبب سلوكيات خاطئة.

كما أجرى أبو زهري والزعانين وحمد (2008) دراسة هدفت إلى معرفة اتجاهات طلاب الجامعات الفلسطينية نحو العنف في الحياة الجامعية، ولتحقيق ذلك قام الباحثون بتصميم مقياس الاتجاهات الكلية، وتم تطبيقه على عينة مكونة من (365) طالبًا وطالبة موزعين على معظم الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد أشارت النتائج إلى وجود مستوى عالٍ نحو العنف لدى الطلاب ، وعند دراسة العلاقة بين مستوى العنف وبعض المتغيرات وجد أن هناك علاقة بينهما وهذه المتغيرات هي: الدين ، والعمر، والجامعة ، ومكان السكن ، وأوصى الباحثون بضرورة الاهتمام بطلبة الجامعات وتفعيل برامج الأنشطة اللامنهجية لتقليل من مستوى شيوع ظاهرة العنف لديهم.

وفي دراسة أجراها ضمرة والأشقر(2009) هدفت إلى التعرف على أسباب العنف الجامعي والحلول المقترحة من وجهة نظر طلبة جامعة اربد. وتكونت العينة من (340) من طلبة الجامعة. وقد دلت النتائج أن التعصب العشائري والانتخابات الطلابية وغياب الوعي بأهمية القوانين من أهم أسباب العنف . كما دلت النتائج أيضا أن تفعيل دور الأمن الجامعي وإقامة العلاقات الجيدة بين الطلبة وتنمية مهارة حل المشكلات وتطبيق القانون من أهم إجراءات خفض العنف.

كما أجرى عليمات والسعود (2006) دراسة هدفت لقياس العنف لدى الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية، حيث مثلت جامعات: اليرموك، والهاشمية، والبلقاء، والتكنولوجيا محور الدراسة، وكان عينة الدراسة يقع في 248 طالبا من الجامعات الأربع. وقد أظهرت الدراسة أن الذكور أكثر عنفا من الإناث، وأن متغير الجامعة له دلالة إحصائية عند المستوى (0.028)، مما يؤكد اختلاف مجالات العنف باختلاف الجامعة. كما دلت النتائج على أن المتوسطات الدالة للعنف أعلى للعلوم الإنسانية منها للعلمية، وأن سلوك العنف لا يتأثر بجهة نفقة الدراسة.

وأجرت أدرينا (Adrienne, 2003) دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين العنف عند المراهقين وكل من العنف الأسري، وعنف المجتمع، والتاريخ الأكاديمي والكفاءة الشخصية، وتألفت العينة من (306) من الطلبة. وأظهرت النتائج أنّ العنف عند المراهقين مرتبط بالعنف الأسري والمجتمعي وأن العنف النفسي أكثر أشكال العنف شيوعاً.

وقام ماركوس وريو (Marcus & Reio, 2002) بدراسة تناولت المعاناة (شدة الأذى) من الإصابة الناتجة عن العنف بين طلبة الكليات الجامعية وآثارها القريبة والبعيدة في جامعة لويس ڤيه، وشملت العينة (385) طالباً وطالبة ، حيث بلغت نسبة الذكور (52%)، ونسبة الإناث (48%). وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم المتنبئات الدالة على تعرض الطلبة للعنف الجامعي كانت تتمثل بالحالة الانفعالية للطالب، وقدرته على عكس مشاعر الآخرين (ضحايا العنف)، ومقدار تعاطيه للكحول.

كما أجرت موتوكو(Motoko, 2001) دراسة هدفت إلى تقصي أسباب العنف في المدارس في اليابان وأمريكا، حيث استخدمت الباحثة عدة طرق للحصول على البيانات، بتطبيق استبانة على (922) طالباً، ودراسة الحالة على بعض الطلبة الذين اظهروا عنفاً، وأظهرت النتائج أنّ أهم أسباب العنف؛ قلق الطلبة على مستقبلهم، الملل والضجر، التنافس بين الطلبة، ضعف مهارات التواصل.

ثانيا: الدراسات المتعلقة بالأفكار المتطرفة

أجرى الحربي (2011) دراسة هدفت إلى معرفة اتجاهات الشباب السعودي نحو ظاهرة التطرف الفكري، وبيان الأسباب الاجتماعية والدينية والأكاديمية والاقتصادية ذات الصلة بالتطرف وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الاجتماعية كنوع الكلية ومكان الإقامة والدخل الشهري للأسرة وعدد أفرادها والمعدل التراكمي، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من (442) طالبا من طلبة جامعة القصيم، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاه الشباب الجامعي السعودي سلبي من التطرف الفكري حيث أن الغالبية منهم يدركون حقيقته، ويرفضون مظاهره وأشكاله المختلفة خاصة التطرف الديني، والاجتماعي الذي اعتبروه أكثر انتشارا في المجتمع السعودي، كما وجدت الدراسة أنه لا توجد فروق حول ذلك تعزى لمتغيرات نوع الكلية ومكان الإقامة والدخل الشهري للأسرة وحجم الأسرة والمعدل التراكمي في الجامعة. وبخصوص أسباب التطرف كانت رؤية الشباب السعودي تتمحور حول لأسباب الدينية في المرتبة الأولى وأهمها: سوء فهم الدين وتفسيره، وغياب الفهم العميق لنصوص الشريعة الإسلامية من قبل بعض الفئات. وبالمرتبة الثانية جاءت الأسباب الاجتماعية ممثلة بالتعامل مع رفاق السوء خاصة المتطرفين، والتفكك الأسري، والبيئة الاجتماعية غير الآمنة، وضعف الانضباط الأخلاقي، وجاءت بالمرتبة الثالثة الأسباب السياسية ومنها الرغبة بمساحة أكبر للتعبير، وبسياسات الهيمنة الغربية ضد العرب والمسلمين. أما المرتبة الرابعة فجاءت للأسباب الأكاديمية كالقصور في الدور التربوي والتثقيفي للتعليم الجامعي، وفي يليها الأسباب الاقتصادية مثل بطالة الشباب ومعاناتهم من الحرمان المادي. وَوَجدت الدراسة فروقاً حول أسباب التطرف تعزى لنوع الكلية والدخل الشهري وحجم الأسرة. بينما لا توجد فروق تعزى لأثر متغير مكان إقامة الأسرة والمعدل التراكمي للطالب في أسباب التطرف الفكري في المجتمع.

بينما هدفت دراسة المرعب (2009) إلى دراسة ظاهرة التطرف الفكري والتربوي عند طلاب كلية التربية للبنين في مدينة حائل لمعرفة مظاهر التطرف وأسبابه، حيث أجريت على (418) طالباً، ولقد أظهرت الدراسة أن أعلى درجات التطرف كانت في المجال السياسي، وجاء في المرتبة الثانية المجال الديني يليه المجال الاقتصادي ثم المجال التربوي والإعلامي، وقد كانت أقل الدرجات في المجال الأسري. كما وجدت الدراسة انه لا توجد فروق تعزى للمستوى الدراسي ومعدل الطالب السنوي وتخصصه. كما لا توجد فروق في أشكال التطرف تعزى إلى الراتب الشهري. وتبين أن هناك ارتباطات ذات دلالة بين التطرف الديني والسياسي والاقتصادي والتربوي، وأن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين التطرف الاقتصادي والتربوي والأسري والإعلامي.

أما دراسة الجحني (2007) فقد هدفت إلى معرفة دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكري، حيث لوحظ إشارة مهمة إلى ضرورة بذل الجهود الدولية من أجل القضاء على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء ظواهر كالإرهاب والتطرف، وتعزيز التعاون الدولي في المجالين الأمني والقضائي والعمل على وضع استراتيجية دولية لمنعه ومكافحته. وأوصت الدراسة بأن يتم إنشاء مكاتب إعلامية في بعض الدول الغربية، لتتولى الرد عن المعلومات المضللّة عن الدول العربية وأن تدير هذه المكاتب شخصيات إعلامية وفكرية بارزة، والتأكيد على أن الأمن ومكافحة الجريمة، والمحافظة على الوحدة الوطنية مسئولية الجميع.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي منهجا للدراسة، وذلك لملاءمته لطبيعتها، حيث يتم في هذا المنهج جمع البيانات وإجراء التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج المطلوبة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة ومدرسي جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية (خضوري). وقد بلغ عدد الطلبة في الجامعتين (32000) طالب وطالبة، ووفق إحصاءات إدارتي القبول والتسجيل في كلا الجامعتين في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2016/2015م). أما عدد المدرسين في الجامعتين فقد بلغ (1143) مدرساً ومدرسة وفق الشؤون الإدارية في كلا الجامعتين.

عينة الدراسة:

قام الباحثان بتوزيع (332) استبانة على عينة طبقية عشوائية مُمَثِّلة لطلبة ومدرسي جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية (خضوري)، والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة.

الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
الجامعة		
النجاح الوطنية	168	50.6
فلسطين التقنية - خضوري	164	49.4
المجموع	332	100%
الجنس		
ذكر	154	46.4
أنثى	178	53.6
المجموع	332	100%
الكلية		
كليات علمية	128	38.6
كليات إنسانية	204	61.4
المجموع	332	100%
المسمى الوظيفي		
عضو هيئة تدريس	44	13.3
طالب جامعي	288	86.7
المجموع	332	100%

أداتا الدراسة:

قام الباحثان باستخدام الأداتين التاليتين:

أولا : استبانة أسباب انتشار الأفكار المتطرفة ودور الجامعة في مواجهتها:

قام الباحثان بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بأسباب انتشار الأفكار المتطرفة بين طلبة الجامعات، وتم الاستفادة من استبانة صالح والقرشي (2013) الواردة في دراستهما من أجل بناء الفقرات المتعلقة بأسباب انتشار الأفكار المتطرفة بين طلبة الجامعات .

وقد تكونت استبانة أسباب انتشار الأفكار المتطرفة من بعدين، البعد الاول يتعلق بأسباب انتشار الأفكار المتطرفة بواقع (45) فقرة موزعة على خمسة مجالات، والجدول (2) يبين مجالات الاستبانة للبعد الأول، وعدد فقرات كل مجال.

الجدول (2) توزيع فقرات استبانة الأفكار المتطرفة على المجالات الخمسة

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات
الأول	أسباب دينية	10
الثاني	أسباب سياسية	14
الثالث	أسباب اقتصادية	5
الرابع	أسباب تربوية	10
الخامس	أسباب اجتماعية	6
المجموع		**45**

أما البعد الثاني والمتعلق في دور الجامعة في مواجهة الأفكار المتطرفة فقد قام الباحثان بوضع (18) فقرة وذلك بالاستفادة من الأدب النظري المتعلق بموضوع الأفكار المتطرفة .

ثانيا: استبانة أسباب انتشار مظاهر العنف ودور الجامعة في مواجهتها:

قام الباحثان بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بأسباب انتشار مظاهر العنف بين طلبة الجامعات، كما اطلعا على العديد من الاستبانات التي تم استخدامها لهذا الغرض، حيث تم تطوير استبانة حسين (2014) المستخدمة في دراسته وتم تكييفها وفق السياق الفلسطيني.

وقد تكونت استبانة أسباب انتشار مظاهر العنف من بعدين، البعد الاول يتعلق بأسباب انتشار مظاهر العنف بواقع (46) فقرة موزعة على أربع مجالات، والجدول (3) يبين مجالات الاستبانة وعدد فقرات كل مجال.

الجدول (3) توزيع فقرات استبانة مظاهر العنف على المجالات الأربعة

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات
الأول	أسباب اكاديمية	13
الثاني	أسباب إدارية	10
الثالث	أسباب شخصية	13
الرابع	أسباب مجتمعية	10
المجموع		**46**

أما البعد الثاني والمتعلق بدور الجامعة في مواجهة انتشار مظاهر العنف فقد قام الباحثان بصياغة (15) فقرة تتعلق بدور الجامعة في مواجهة انتشار مظاهر العنف بين الطلبة.

وقد تكونت كل استبانة من جزأين، الجزء الأول يتعلق بالبيانات الشخصية للمستجيب والجزء الثاني تكون من فقرات الاستبانة.

واعتمد الباحثان مقياس ليكرت الخماسي من خلال الاستجابة على المقياس حيث أعطيت الأوزان التالية (موافق بشدة =5، موافق =4، لا أدري =3، غير موافق=2، غير موافق بشدة=1). وذلك للتعرف إلى دور الجامعات الفلسطينية في مواجهة مظاهر العنف والأفكار المتطرفة".

واعتمد الباحثان في هذه الدراسة المقياس الآتي لتقدير أسباب انتشار العنف والأفكار المتطرفة بين طلبة الجامعات، بالاعتماد على المتوسط الحسابي للفقرة.

(أقل من 1.81) = منخفض جداً

(1.81 – 2.6) = منخفض

(2.61 – 3.4) = متوسط

(3.41 – 4.2) = مرتفع

(4.21 – 5) = مرتفع جدا

صدق الأداتان:

تم عرض الاستبانة على (6) من المحكمين والمختصين في علم الاجتماع وعلم النفس، وقد طلب منهم إبداء الرأي في فقرات الاستبانة من حيث صياغتها، ودقتها اللغوية، ومدى مناسبتها وانتمائها للمجال، وذلك إما بالموافقة أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، ولقد تم الأخذ برأي الأغلبية في عملية تحكيم فقرات الأداتين وأصبحت أداتي الدراسة في صورتها النهائية.

ثبات الأداتين:

تم استخراج معامل الثبات لفقرات الاستبانتين، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Chronbach Alpha)، والجدولان (4) ، (5) يبينان معاملات الثبات لكل مجال ومعامل الثبات الكلي لكل استبانة :

الجدول (4) معاملات الثبات لاستبانة الأفكار المتطرفة ومجالاتها

رقم المجال	اسم المجال	معامل الثبات
الأول	أسباب دينية	0.85
الثاني	أسباب سياسية	0.87
الثالث	أسباب اقتصادية	0.88
الرابع	أسباب تربوية	0.80
الخامس	أسباب اجتماعية	0.84
الدرجة الكلية لأسباب الأفكار المتطرفة		0.92

يلاحظ من الجدول (4) أن معاملات الثبات لكل مجالات أسباب الأفكار المتطرفة كانت على التوالي (0.85، 0.87، 0.88، 0.80، 0.84) وأن معامل الثبات الكلي جاء بدرجة (0.92)، وتعد هذه القيم لمعاملات الثبات مرتفعة ومناسبة لأغراض البحث العلمي.

الجدول (5) معاملات الثبات لاستبانة انتشار مظاهر العنف ومجالاتها

رقم المجال	اسم المجال	معامل الثبات
الأول	أسباب اكاديمية	0.87
الثاني	أسباب إدارية	0.86
الثالث	أسباب شخصية	0.78
الرابع	أسباب مجتمعية	0.82
الدرجة الكلية لمظاهر العنف		0.90

يلاحظ من الجدول (5) أن معاملات الثبات لكل مجالات مظاهر العنف كانت على التوالي (0.87، 0.86، 0.78، 0.82) وأن معامل الثبات الكلي جاء بدرجة (0.90)، وتعد هذه القيم لمعاملات الثبات مرتفعة ومناسبة لأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداتي الدراسة بصورتهما النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- قام الباحثان بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها جميعها.
- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:-

أ. المتغيرات المستقلة:

- الجامعة: وله مستويان (النجاح الوطنية، فلسطين التقنية-خضوري).
- الجنس: وله مستويان (ذكر، أنثى)
- الكلية: وله مستويان (علمية، إنسانية))
- المسمى: وله مستويان (عضو هيئة تدريس، طالب جامعي).

ب. المتغير التابع:

درجة استجابات أعضاء هيئة التدريس والطلبة الجامعيين على دور الجامعات الفلسطينية في مواجهة العنف والأفكار المتطرفة وسُبل مواجهتها.

المعالجات الإحصائية:

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم معالجة البيانات إحصائيا باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والنسب المئوية لتوزيع العينة وفق متغيرات الدراسة المستقلة.
2. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لتقدير الوزن النسبي لفقرات لمجالات الدراسة ومحوريها.
3. اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، لفحص الفرضيات المتعلقة بالجامعة، والجنس، والكلية، والمسمى الوظيفي.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول:

ما أسباب انتشار الأفكار المتطرفة بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة في جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية - خضوري؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات محور أسباب انتشار الأفكار المتطرفة بين طلبة الجامعات. ويبين الجدول (6) نتائج الإجابة عن السؤال الأول.

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة بين طلبة الجامعات

التسلسل	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
1	أسباب دينية	3.86	0.57	مرتفع
2	أسباب سياسية	3.87	0.65	مرتفع
3	أسباب اقتصادية	4.08	0.65	مرتفع
4	أسباب تربوية	3.57	0.74	مرتفع
5	أسباب اجتماعية	3.87	0.73	مرتفع
الدرجة الكلية لمجالات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة		3.82	0.50	مرتفع

يتضح من الجدول (6) أن أسباب انتشار الأفكار المتطرفة بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة في جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية - خضوري، قد أتت بمتوسط (3.82) وانحراف معياري (0.50)، وهذا يشير إلى أن للأسباب الدينية والسياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية دوراً كبيراً وفاعلاً في تبني طلبة الجامعات للأفكار المتطرفة وانتشارها بينهم.

كما يلاحظ أن الأسباب الاقتصادية قد حازت على أعلى متوسط مقداره (4.08) وهي درجة مرتفعة، إذ تعتبر الأسباب الاقتصادية من أهم العوامل التي تدفع إلى العنف الفكري، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة صالح والقرشي (2013).

ويعزو الباحثان ارتفاع الدرجة الكلية لأسباب انتشار الأفكار المتطرفة بين طلبة الجامعات إلى أسباب كثيرة منها ازدياد ظاهرة البطالة بين الخريجين، والتدهور الاقتصادي الموجود في فلسطين فهو يقود إلى تصدعات اجتماعية خطيرة وهي التي توفر كل مستلزمات بروز ظاهرة انتشار الأفكار المتطرفة. كذلك يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى انخفاض مستوى الدخل للأفراد وارتفاع تكاليف المعيشة.

وجاءت الأسباب السياسية والاجتماعية في المرتبة الثانية فقد أتتا بمتوسط مقداره (3.87) وهو يعبر عن درجة مرتفعة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ضعف أساليب الحوار الفكري بين الشباب ومسئولي قطاعات الدولة، وقلة الندوات السياسية، وعدم إتاحة الفرصة للشباب بالمشاركة السياسية. كذلك يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى عدم قيام الأسرة بتوجيه الأبناء وتوعيتهم ضد العنف الفكري.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني:

ما أسباب انتشار مظاهر العنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة في جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية - خضوري؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات محور أسباب انتشار العنف بين طلبة الجامعات.

ويبين الجدول (7) نتائج الإجابة عن السؤال الثاني

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات أسباب انتشار مظاهر العنف بين طلبة الجامعات

التسلسل	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
1	أسباب أكاديمية	3.74	0.69	مرتفع
2	أسباب إدارية	3.72	0.65	مرتفع
3	أسباب شخصية	3.77	0.58	مرتفع
4	أسباب مجتمعية	3.93	0.56	مرتفع
الدرجة الكلية لمجالات أسباب انتشار العنف		3.79	0.52	مرتفع

تشير النتائج الواردة في الجدول (7) أن الدرجة الكلية لأسباب انتشار مظاهر العنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة في جامعتي النجاح الوطنية وفلسطين التقنية - خضوري، قد أتت بمتوسط (3.79) وانحراف معياري (0.52)، وهذا يدل على مستوى مرتفع لمساهمة كلاً من الأسباب الأكاديمية والإدارية والشخصية والمجتمعية في انتشار مظاهر العنف بين طلبة الجامعات.

وكما يلاحظ فإن الأسباب المجتمعية قد حازت على أعلى متوسط ومقداره (3.93) بانحراف معياري (0.56) وهي درجة مرتفعة، تلاهما في الدرجة الثانية الأسباب الشخصية إذ كان متوسطها (3.77) وبانحراف معياري (0.58) في حين كان السبب الأول لانتشار مظاهر العنف في دراسة حسين (2014) هو الأسباب الشخصية ثم الأسباب المجتمعية.

ويفسر الباحثان ارتفاع أسباب انتشار مظاهر العنف بين طلبة الجامعات هو وجود فراغ فكري وسياسي لدى الطلبة، واحتقان مشاعر الطلبة بسبب الواقع السياسي في المنطقة، وإلى ضعف مهارات الحوار بين الطلبة، وضعف شعور الطلبة بالمسؤولية. كما يعزو الباحثان النتيجة إلى ضعف الإرشاد النفسي والتربوي في الجامعات.

ثانياً : النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة :

1. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الجامعة.

ولفحص الفرضية، فقد استخدم الباحثان اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (8) تبين ذلك.

الجدول (8) نتائج اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الجامعة

المحور	المجال	النجاح (ن=168)		خضوري (ن=164)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
أسباب انتشار الأفكار المتطرفة	أسباب دينية	4.15	0.33	3.55	0.60	11.446	*0.001
	أسباب سياسية	3.91	0.52	3.82	0.75	1.303	0.193
	أسباب اقتصادية	4.17	0.28	3.99	0.87	2.622	*0.009
	أسباب تربوية	3.78	0.61	3.36	0.80	5.361	*0.001
	أسباب اجتماعية	4.23	0.36	3.50	0.83	10.451	*0.001
	الدرجة الكلية لأسباب انتشار الأفكار المتطرفة	4.01	0.33	3.64	0.57	7.214	*0.001
أسباب انتشار العنف	أسباب أكاديمية	3.96	0.66	3.52	0.74	6.084	*0.001
	أسباب إدارية	3.90	0.56	3.54	0.70	5.259	*0.001
	أسباب شخصية	3.97	0.43	3.58	0.63	6.578	*0.001
	أسباب مجتمعية	4.17	0.34	3.68	0.62	8.905	*0.001
	الدرجة الكلية لأسباب انتشار العنف	4.00	0.42	3.58	0.53	7.964	*0.001

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α)، درجات حرية (330)**

يتضح من الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الجامعة، في جميع المجالات فيما عدا مجال الأسباب السياسية، وقد جاءت هذه الفروق لصالح جامعة النجاح الوطنية.

ويفسر الباحثان تلك النتائج في ضوء القطاعات السكانية المختلفة التي تضمها جامعة النجاح الوطنية، فطلبتها من الشمال والجنوب، ومن المدينة والقرية والمخيم، وبحكم تاريخها الطويل، فالكثير من الفئات الحزبية والتنظيمات الطلابية تنشط فيها، ولا يُمكن تجاهل العدد الكبير من الطلبة الذين ينتظمون على مقاعد الدراسة، فجامعة النجاح هي الجامعة النظامية الأكبر بتعداد بلغ (22000) طالبٍ تقريباً موزعين في (4) أماكن تابعة للجامعة، وفي مناطق جغرافية مختلفة، وبسبب هذا التنوع فإن الاحتكاك وحدوث المشكلات والخلافات أمر يكاد يحدث يومياً وبدرجات مختلفة، ولذا فمن المتوقع وجود تنوع من الأفكار الوسطية والمتطرفة، كما أنّ اشتمالها على عينات طلابية مختلفة في الفكر أدّى إلى فهم العنف وممارسته وفق الوسط الاجتماعي الذي نشأ فيه الطالب، وهذا الأمر لا يوجد في جامعة فلسطين التقنية «خضوري» حديثة النشأة وقليلة العدد مقارنة بجامعة النجاح، كما أن معظم الطلبة يأتون إليها من أماكن محدودة ومتشابهة الفكر إلى حد كبير.

2. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الجنس.

ولفحص الفرضية، فقد استخدم الباحثان اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (9) تبين ذلك.

الجدول (9) نتائج اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الجنس

المحور	المجال	ذكر (ن=154)		أنثى (ن=178)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
أسباب انتشار الأفكار المتطرفة	أسباب دينية	3.80	0.47	3.91	0.64	1.766	0.078
	أسباب سياسية	3.78	0.73	3.95	0.56	2.363	*0.019
	أسباب اقتصادية	3.86	0.82	4.27	0.36	6.085	*0.001
	أسباب تربوية	3.40	0.73	3.72	0.71	4.128	*0.001
	أسباب اجتماعية	3.64	0.76	4.07	0.56	5.539	*0.001
	الدرجة الكلية لأسباب انتشار الأفكار المتطرفة	3.68	0.56	3.95	0.39	5.110	*0.001

أسباب انتشار العنف	أسباب أكاديمية	3.48	0.66	3.97	0.64	6.823	*0.001
	أسباب إدارية	3.55	0.69	3.87	0.59	4.526	*0.001
	أسباب شخصية	3.72	0.59	3.82	0.56	1.613	0.108
	أسباب مجتمعية	3.82	0.63	4.03	0.47	3.408	*0.001
	الدرجة الكلية لأسباب انتشار العنف	3.65	0.52	3.91	0.49	4.770	*0.001

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(0.05 ≥α)، درجات حرية (330)**

يتضح من الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الجنس، في جميع المجالات فيما عدا مجال الأسباب الدينية لأسباب انتشار الأفكار المتطرفة ومجال الأسباب الشخصية لانتشار مظاهر العنف، وقد جاءت هذه الفروق لصالح الإناث.

ويرى الباحثان منطقية تلك النتائج في ضوء تقدير الإناث لمعنى العنف أو الفكر المتطرف، فالإناث عادة أكثر رقة وحساسية، وبالتالي فإن أي حدث ولو بسيط، يتم تقديره بمبالغة، واعتباره عنف أو فكر متطرف، كما تعد الإناث الكلمات غير اللائقة كلمات عنيفة، وهذا ما لا يهتم به الذكور غالباً، والذين يميلون إلى اعتبار العنف يدوياً أكثر مما هو لفظي.

3. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05 ≥) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الكلية.

ولفحص الفرضية، فقد استخدم الباحثان اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (10) تبين ذلك.

الجدول (10) نتائج اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الكلية

المحور	المجال	علمية (ن=128)		إنسانية (ن=204)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
أسباب انتشار الأفكار المتطرفة	أسباب دينية	3.47	0.54	4.10	0.43	11.820	*0.001
	أسباب سياسية	3.73	0.75	3.95	0.56	3.037	*0.003
	أسباب اقتصادية	3.92	0.89	4.18	0.42	3.623	*0.001
	أسباب تربوية	3.36	0.77	3.70	0.69	4.158	*0.001
	أسباب اجتماعية	3.39	0.77	4.16	0.52	10.828	*0.001
	الدرجة الكلية لأسباب انتشار الأفكار المتطرفة	3.58	0.54	3.98	0.39	7.914	*0.001
أسباب انتشار العنف	أسباب أكاديمية	3.48	0.67	3.90	0.66	5.608	*0.001
	أسباب إدارية	3.48	0.68	3.87	0.59	5.505	*0.001
	أسباب شخصية	3.55	0.59	3.92	0.51	6.025	*0.001
	أسباب مجتمعية	3.64	0.56	4.11	0.47	8.137	*0.001
	الدرجة الكلية لأسباب انتشار العنف	3.54	0.46	3.94	0.50	7.502	*0.001

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05)، درجات حرية (330)

يتضح من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (α= 0.05) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير الكلية، في جميع المجالات، وقد جاءت هذه الفروق لصالح الكليات الإنسانية.

ويفسر الباحثان النتائج بأنّ الطلبة في الكليات الإنسانية أكثر تفاعلاً وتعاملاً وحيويةً في المجتمع الطلابي، وذلك لأن دراستهم لا تتطلب الكثير من الأعباء، ولذلك نجد أن الاختلاط سيؤدي إلى احتكاك ومشكلات أكثر، وهم أكثر ملامسة لواقع العنف أو الانخراط في أفكار متطرفة، وعلى الصعيد المقابل فإن طلبة الكليات العلمية قليلو التفاعل ودراستهم لا تتضمن آراء مختلفة أو عُرضة لتفسيرات، فهي تتمتع بثبات ونظريات علمية متفق عليها، ولذلك قد يخف وجود أفكار متطرفة بينهم.

4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير المسمى.

ولفحص الفرضية، فقد استخدم الباحثان اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (11) تبين ذلك.

الجدول (11) نتائج اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير المسمى

المحور	المجال	عضو هيئة تدريس (ن=44)		طالب جامعي (ن=288)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
أسباب انتشار الأفكار المتطرفة	أسباب دينية	3.85	0.48	3.86	0.58	0.113	0.910
	أسباب سياسية	4.05	0.34	3.84	0.68	1.957	0.051
	أسباب اقتصادية	4.13	0.35	4.07	0.69	0.521	0.603
	أسباب تربوية	3.48	0.60	3.59	0.76	0.902	0.367
	أسباب اجتماعية	3.78	0.75	3.88	0.73	0.831	0.407
	الدرجة الكلية لأسباب انتشار الأفكار المتطرفة	3.85	0.36	3.82	0.51	0.327	0.744
أسباب انتشار العنف	أسباب أكاديمية	3.15	0.61	3.83	0.66	6.520	*0.001
	أسباب إدارية	3.65	0.53	3.73	0.67	0.717	0.474
	أسباب شخصية	3.59	0.64	3.80	0.56	2.324	*0.021
	أسباب مجتمعية	3.94	0.43	3.93	0.57	0.080	0.936
	الدرجة الكلية لأسباب انتشار العنف	3.58	0.48	3.82	0.52	2.882	*0.004

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05)، درجات حرية (330)**

يتضح من الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات أسباب انتشار الأفكار المتطرفة والعنف بين طلبة الجامعات من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة، تعزى لمتغير المسمى، في جميع المجالات باستثناء مجالي الأسباب الأكاديمية والأسباب الشخصية والدرجة الكلية لأسباب انتشار العنف، وقد جاءت هذه الفروق لصالح الطلبة الجامعيين.

ويرى الباحثان أن الطلبة الجامعيين بحكم الطاقة والحيوية وفترة المراهقة التي يمرون بها، يميلون إلى الاعتماد على القوة أو العنف لإثبات أمر معين، كما أن مشكلات العنف تخف ونادرة الحدوث في أوساط الأكاديميين الذي يعتمدون على الفكر والمنطق في تحكيم وجهات النظر أو في تفسير ظاهرة اجتماعية أو إنسانية.

السؤال المتعلق بدور الجامعات في مواجهة مظاهر العنف والأفكار المتطرفة :

ما دور الجامعات الفلسطينية في مواجهة مظاهر العنف والأفكار المتطرفة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في الجامعات الفلسطينية؟

وللإجابة عن السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات دور الجامعات في مواجهة مظاهر العنف والأفكار المتطرفة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في الجامعات الفلسطينية.

ويبين الجدولان (12)، (13) نتائج الإجابة عن السؤال.

الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور الجامعات في مواجهة الأفكار المتطرفة

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
5	تربية الفرد على الاندماج في مجتمعه والمشاركة في اختيار قيادته	3.87	1.04	مرتفع
3	ترسيخ مبدأ العدالة بين كافة الأفراد بالجامعة	3.82	1.15	مرتفع
1	إعطاء الحرية للأفراد في التعبير عن الآراء والأفكار	3.80	1.14	مرتفع
4	البعد عن نمط التربية الذي يعزز التنشئة السلبية للأفراد	3.80	1.00	مرتفع
8	تربية الفرد على تطابق القول والعمل بما يؤدي إلى تكامل الشخصية	3.77	1.11	مرتفع
12	فتح آفاق البحث العلمي بكل حرية في جميع المجالات	3.77	1.21	مرتفع

18	تربية الشخصية الناقدة لما حولها بدلا من إفراز شخصيات سلبية غير مؤثرة	3.76	1.07	مرتفع
7	تربية الفرد على ترشيد الإنفاق والاستهلاك	3.71	1.23	مرتفع
10	الاهتمام بالتربية العقلية للأفراد	3.71	1.07	مرتفع
16	التحسين الدائم لمدخلات العملية التربوية حتى تعطي العوائد المرجوة منها	3.71	1.07	مرتفع
9	تربية الفرد على حسن استثمار أوقات الفراغ	3.69	1.35	مرتفع
11	تربية الفرد على المرونة في ظل معطيات العصر	3.69	1.14	مرتفع
6	تخريج أجيال تلائم حاجات سوق العمل	3.65	1.22	مرتفع
15	تربية شخصيات علمية غير قابلة للاستهواء واعتناق الخرافات	3.54	1.20	مرتفع
17	تنقية المناهج والمؤلفات مما علق بها من أثار الغزو الفكري	3.53	1.09	مرتفع
14	ربط المؤسسات الثقافية والعلمية بخدمة المجتمع	3.51	1.29	مرتفع
13	الاهتمام بإنتاج المعرفة بدل استهلاكها	3.39	1.24	متوسط
2	التربية على أساس وضع الفرد المناسب في المكان المناسب	3.37	1.19	متوسط

يشير الجدول (12) أنّ أكثر الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجامعات الفلسطينية في مواجهة الأفكار المتطرفة هي:

- تربية الفرد على الاندماج في مجتمعه والمشاركة في اختيار قيادته
- ترسيخ مبدأ العدالة بين كافة الأفراد بالجامعة
- إعطاء الحرية للأفراد في التعبير عن الآراء والأفكار
- البعد عن نمط التربية الذي يعزز التنشئة السلبية للأفراد
- تربية الفرد على تطابق القول والعمل بما يؤدي غالى تكامل الشخصية

الجدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور الجامعات في مواجهة مظاهر العنف

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
12	تعويد الطلاب على استثمار أوقات الفراغ بما يثري معلوماتهم	4.16	0.98	مرتفع
13	تعويد الطلاب مهارات التعامل والحوار الهادف مع الآخرين.	4.08	0.99	مرتفع
1	زيادة الأنشطة والبرامج الميدانية والعملية في الجامعة	4.05	1.14	مرتفع
10	إعادة النظر بقوانين الجامعة وأنظمتها وتعليماتها المتعلقة بالعنف الجامعي	4.00	0.91	مرتفع
15	العمل على توفير الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية لما لها من أهمية.	4.00	1.12	مرتفع
11	تأهيل العاملين في عمادات شؤون الطلبة على كيفية التعامل مع الطلبة ومشاكلهم	3.99	0.96	مرتفع
14	العمل على توفير أخصائيين اجتماعيين ونفسيين	3.90	1.03	مرتفع
3	مراجعة سياسات القبول في الجامعة	3.84	1.07	مرتفع
9	تصميم وتوزيع ملصقات على الطلبة تحثهم على التعايش والمحبة فيما بينهم	3.82	1.04	مرتفع
6	حظر دخول غير الطلبة إلى الجامعة إلا بتصريح رسمي.	3.73	1.22	مرتفع
7	زيادة عدد الاجتماعات واللقاءات بين إدارات الجامعة المختلفة وطلبتها	3.73	1.21	مرتفع
2	إطلاق حملات توعية تتعلق بالوحدة الوطنية والتلاحم الوطني	3.72	1.14	مرتفع
5	إعادة تأهيل الطلبة المشاركين بالعنف والأفكار المتطرفة من خلال برامج خاصة	3.71	1.05	مرتفع
4	إطلاق حملات توعية تدور حول النتائج السلبية للعنف الطلابي بالجامعة	3.66	1.08	مرتفع
8	عدم قبول الطلبة المشاركين في العنف الجامعي في الجامعات الأخرى	3.40	1.11	مرتفع

يشير الجدول (13) أنّ أكثر الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجامعات الفلسطينية في مواجهة مظاهر العنف هي:

- تعويد الطلبة على استثمار أوقات الفراغ بما يثري معلوماتهم.
- تعويد الطلبة مهارات التعامل والحوار الهادف مع الآخرين.
- زيادة الأنشطة والبرامج الميدانية والعملية في الجامعة.
- إعادة النظر بقوانين الجامعة وأنظمتها وتعليماتها المتعلقة بالعنف الجامعي.
- العمل على توفير الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية لما لها من أهمية.

التوصيات :

في ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج، فإنّ الباحثين يوصيان بما يأتي :

- اعتماد مقررات تطبيقية إجبارية في مهارات التواصل والحوار والمناقشة وحل الصراعات.
- تفعيل الأنشطة الطلابية وعقد الندوات واللقاءات التي تسمح لهم بممارسة التعبير وعرض قضاياهم ومشكلاتهم والعمل على حلها.
- توثيق العلاقة بين الأسرة والجامعة، سعياً للتوافق في التنمية السليمة لفكر الطلبة.
- ضرورة الفصل بين الفكر السياسي التنظيمي والحياة الأكاديمية السلمية في الجامعات الفلسطينية.
- توفير خدمات الإرشاد النفسي والطلابي للطلبة بحيث يتناسب مع عدد الطلبة في كل جامعة.

المراجع:

- القران الكريم
- أبو نعير، نذير (2016). ظاهرة العنف الجامعي ودور الجامعات في الحد من انتشارها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية . دراسات العلوم التربوية. 43(1).
- أبوزهري، علي زيدان، و الزعانين،جمال عبدربه، و حمد، جهاد جميل(2008). اتجاهات طلاب الجامعات الفلسطينية نحو العنف ومستوى ممارستهم له. مجلة جامعة الأقصى، 12 (1).
- أغا، محمد هاشم (2010). رؤية تربوية للخروج من أزمة التطرف الفكري في المجتمع الفلسطيني بمحافظات غزة. مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 12 (2).
- آل ناجي، محمد عبدالله (1999). خصال الأستاذ الجامعي المرتبطة بدعم التحصيل الدراسي للطلاب كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلاب الجامعيون. المجلة العربية للتربية. 19 (1).
- الأنصاري، أحمد (2004). الانتماء. دار الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
- بركات، زياد (2009).»استراتيجيات التنمية البشرية في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس». مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والبحوث 2(3).
- الجحني، علي (2007). دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكري، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الحربي، علي (2011). اتجاهات الشباب السعودي نحو ظاهرة التطرف الفكري: دراسة اجتماعية على عينة من طلبة جامعة القصيم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان.
- حسين، محمود عطا (2014). أسباب العنف الجامعي وأشكاله من وجهة نظر عينة من الطلبة الجامعيين. مجلة جامعة الأقصى- سلسلة العوم الإنسانية.18(1).
- الحوامدة، كمال(2007). العنف الطلابي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظر الطلبة فيه. مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة. العدد (12).

- رشوان، حسين (2002). التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

- الرواشدة، علاء زهير (2015). التطرف الأيدلوجي من وجهة نظر الشباب الأردني – دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب. 31 (63).

- زيادة، أحمد (2007). العنف المدرسي بين النظرية والتطبيق. مؤسسة الوراق للنشر،الأردن، عمان.

- السعيدين، تيسير بن حسين (2005). دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الفكر المتطرف، مجلة البحوث الأمنية ع (30) .

- الشويحات، صفاء وعكروش، لبنى(2010). مسببات العنف الطلابي في الجامعات الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. 3(2).

- صالح، محمد والقرشي، خلف (2013). العنف الفكري كشكل من أشكال الإرهاب ودور الجامعة في مواجهة هذا التطرف. مجلة الثقافة والتنمية. ع (73).

- صالح، يحيى سالم(2003). حاضر العالم الإسلامي، التحديات والعقبات وكيفية مواجهتها، التحديات السياسية، القاهرة.

- الصرايرة، خالد(2009). أسباب سلوك العنف الطلابي الموجه ضد المعلمين والإداريين في المدارس الثانوية الحكومية في الأردن من وجهة نظر الطلبة والمعلمين والإداريين. المجلة الأردنية في العلوم التربوية .5(2). جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

- ضمرة، جلال والأشقر، وفاء(2009) . أسباب العنف الجامعي والحلول المقترحة من وجهة نظر طلبة جامعة اربد الأهلية، مجلد اربد للبحوث والدراسات.12(2).

- طوالبة، هادي (2013). أسباب انتشار ظاهرة العنف الطلابي لدى طلبة جامعة اليرموك واقتراحات حلها من وجهة نظر الطلبة. دراسات العلوم التربوية. 40(4).

- عليمات، محمد والسعود، لبنى (2006). العنف عند طلبة الجامعات الأردنية الحكومية: أسبابه، مظاهره، أساليب معالجته. مجلة الثقافة والتنمية، مصر، ع(16).

- غانم ، أماني (2008). النخب المسلمة وقضايا الأمة، أمتي في العالم. حولية قضايا العالم الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات الاستراتيجية. القاهرة،
- المرعب، منير أحمد (2009). ظاهرة التطرف الفكري والتربوي عند طلاب كليات التربية للبنين في مدينة حائل. المظاهر والأسباب والحلول المقترحة «دراسة ميدانية» .مجلة القراءة والمعرفة. عدد 19.
- Kim, M.(2005). Defense Mechanisms and Self- reported violence toward strangers, Bulletin of the Menninger Clinic, 69(4).305-312
- Adrienne ,S,(2003), Adolescent dating violence and self efficacy. University of Vitoria (Canad) Ph.D, Dissertation.
- Motoko, A (2001). School violence in Middle School years in Japan and United states, the effect of academic completion on student violence. The Pennsylvania state Uneasily Degree DAL
- Marcus, R. and Reio, T. (2002). Severity of injury resulting from violence among college students: Proximal and distain fluencies, Journal of Inter Personal Violence. 17 (8): 888-908
- Evren, H.(2009). Violence Determinants among Turkish University Students, Journal of Higher Education in Turkey,1 (2): 110-178

تأثير الاحتياجات المائية الفردية المستقبلية لعام 2025 للمستوطنين في الضفة الغربية على الأمن المائي للفلسطينيين

د. نادية أبو زاهر

ملخص الدراسة:

عالجت هذه الدراسة تأثير الاحتياجات المائية المستقبلية للاستيطان لعام 2025 وتأثيره على الأمن المائي للفلسطينيين، بالاعتماد على منهج «مؤشر لوحة القيادة»، ومن خلال هذا المنهج تم استخدام مؤشري السكان والاستهلاك الفعلي للمياه لكل من المستوطنين والفلسطينيين وفق ما حددته الأمم المتحدة لتقدير الاحتياجات المائية الفردية لأغراض الشرب والطهي والتنظيف.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة تفوق عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية على عدد المستوطنين في تناقص مستمر، فبينما كانت نسبة تفوق الفلسطينيين على المستوطنين من ناحية العدد 82% عام 1999 فمن المتوقع أن تتراجع نسبة تفوق الفلسطينيين على المستوطنين لتصل إلى 72% في العام 2025.

وفي العام 2025 فإن هذه الزيادة في نسبة عدد المستوطنين ستؤدي إلى زيادة استهلاكهم للمياه لتصل النسبة المئوية 58% للفلسطينيين مقابل 42% للمستوطنين. والاحتياجات المائية للمستوطنين ستؤثر في انخفاض مستمر في الحصص المخصصة للفلسطينيين وعلى احتياجاتهم المائية وبالتالي أمنهم المائي. وليس مستبعدا خلال المائة سنة القادمة أن تصل نسبة عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى نفس نسبة عدد الفلسطينيين، الأمر الذي سيكون له تأثير ليس فقط على الأمن المائي للفلسطينيين، وإنما على وجودهم، ويهدد حقهم في دولة فلسطينية في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: أمن مائي، استيطان، احتياجات مائية، الاستراتيجية الإسرائيلية للمياه.

Projected Individual Water Needs of the Israeli Settlers in 2025: The Impact on Water Security of the Palestinians

Abstract

This study dealt with the impact of the future individual water needs of the Israeli settlers in the West Bank in 2025 and its impact on water security of the Palestinians of the same area.

The study utilizes the 'dashboard indicator' approach, which is based on several indicators, including UN indicators which estimate individual water needs for drinking, cooking, and cleaning.

The study concluded that the percentage of the Palestinian to settlers in the West Bank is steadily decreasing. In 1982, the Palestinians constituted 82% of the population of the West Bank. By 2025, the projected percentage is 72%.

By 2025, this increasing of the Israeli populations percentage in the West Bank will have led to a high level of water consumption by the settlers 42% for the settlers, and 58% for the Palestinians. The projected individual water needs of Israeli settlers will have a harmful impact on the steadily decreasing of the Palestinians amounts of water, and their projected individual water needs. This will have a harmful impact on their water security.

This will mean less water for the Palestinians to meet their basic needs.

Moreover, If this trend continues, it is conceivable that the number of settlers in the West Bank will become equal to the Palestinians. This will not only undermine the Palestinians' water security; it will also usurp their right to the Palestinian State.

Keywords: Water security; Israeli settlers; water needs, Israeli strategy for water.

المقدمة:

على الرغم من اهتمام كثير من الدراسات بمعالجة جوانب مختلفة من الاستيطان، وعلى الرغم – أيضاً- من تنبه عدد آخر منها للاحتياجات المائية الفلسطينية المستقبلية[1]، التي أشارت بعضها إلى أن كمية المياه المتاحة، من جميع مصادرها ولجميع الاستخدامات للفرد الفلسطيني متدنية مقارنة مع تلك المتاحة للفرد الإسرائيلي أو سكان المستوطنات في الضفة الغربية[2]، إلا أنه لم يؤخذ بعين الاعتبار تأثير الاحتياجات المائية المستقبلية للاستيطان لعام 2025 وتأثيره على الأمن المائي للفلسطينيين، وهو الهدف الذي تسعى هذه الدراسة لتحقيقه، خاصة وأن استمرار وجود المستوطنات في الضفة الغربية لهو دليل على نية إسرائيل أن تبقيها بشكل دائم على حساب الفلسطينيين[3].

إنّ جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية –حاليا- تقع في المنطقة (ج)، التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الخالصة والتي تضم ٪72 من الضفة الغربية[4]. وأعربت إسرائيل عن نيتها «تسريع وتيرة بناء المستوطنات في تلك الأراضي[5]» على الرغم من قرارات الأمم المتحدة بمعارضة الاستيطان[6]، والإدانة الدولية ضد سياسة إسرائيل في سياستها لتوسيع الاستيطان. واستمرت إسرائيل انتهاج مصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات اليهودية والتوسع داخل الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى تضاعف أعداد المستوطنين في الضفة الغربية سريعا، وهو ما يؤدي إلى تضاعف استهلاكهم المائي، الذي يؤثر بدوره في حصة الفلسطينيين من المياه. ففي الوقت الذي كان يشكل عدد المستوطنين بالكاد 10% من عدد السكان في الضفة الغربية عام 1987، إلا أن إجمالي استهلاك الفلسطينيين من المياه بلغ 115 مليون متر مكعب، في حين أن استهلاك المستوطن يساوي 97 مليون متر مكعب[7]. زيادة استهلاك المستوطنين للمياه عدة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون على الرغم من قلة عدد السكان مقارنة بعدد المستوطنين ليس فقط ما يؤثر في الأمن للفلسطينيين، وإنما أثّر بناء المستوطنات وما يحيط بها من مزارع في الضفة الغربية في الأمن المائي للفلسطينيين خاصة في منطقة وادي الأردن إذ حرم تدريجيا السكان الفلسطينيون في هذه المناطق من آبار المياه[8].

والأمن المائي موضوع كبير جدا ولمعالجة تأثير الاحتياجات المائية الفردية للمستوطنين على الأمن المائي للفلسطينيين ارتأت الباحثة تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين: الأول وهو بعنوان: الاستيطان والأمن المائي، والمبحث الثاني بعنوان: الأمن المائي للفلسطينيين وتأثره بالاحتياجات المائية المستقبلية للمستوطنين.

1. المبحث الأول: الاستيطان والأمن المائي:-

يهدد الاستيطان الكثير من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وقد تمت الاستفاضة في معالجة جوانب مختلفة من الاستيطان، إلا أن هناك تقصيراً ما في الدراسات المختلفة التي تناولت الاستيطان، فلم تتعرض لتغطية تأثيره على الأمن المائي. فمن خلال هذا المبحث ستركز الدراسة على تأثير الاستيطان على الأمن المائي للفلسطينيين، وقبل تناول كيف يهدد الاستيطان الأمن المائي للفلسطينيين لا بد –أولا- من مناقشة الإستراتيجية الإسرائيلية للمياه وانتهاك الحق في المياه للفلسطينيين وأمنهم المائي، وهو ما سيتم توضيحه تاليا:

1.1 الإستراتيجية الإسرائيلية للمياه:

يستند الأمن المائي في القانون الدولي إلى الحق في المياه، وقد اُستمد الأساس القانوني للحق في الماء من التعليق العام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حول المادتين 11 و12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجوهر هذا التعليق الذي استندت إليه مؤشرات قياس الأمن المائي يتركز حول «حق الإنسان في الماء في أن يُمنح الحصول على كمية من الماء كافية ومأمونة ومقبولة، ويمكن الحصول عليها مادياً، كما تكون ميسورة التكلفة لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية «[9].

والحق في المياه لا بد أن تتم حمايته وأن لا يتم انتهاكه، ومن أجل أن تتم حماية هذا الحق فقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضرورة أن تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة لحماية الأشخاص الخاضعين لولايتها من انتهاك حقهم في الماء. ومن بين تلك الانتهاكات التي أوردتها «(أ) الاستخراج غير العادل للمياه. (ب) الزيادة في أسعار المياه بحيث لا يمكن تحملها (د) الفشل في نظم توزيع المياه (مثل، شبكات الأنابيب والآبار)».[10]

وإسرائيل ملزمة بحماية حق الفلسطينيين في المياه وعدم انتهاكها بموجب القانون الدولي، ويمكن الاستناد إلى اتفاقية لاهاي في هذا الشأن إذ إن إسرائيل دولة احتلال. فاتفاقية لاهاي لعام 1907 تحظر على الدولة المحتلة تغيير معالم الدولة التي احتلتها أو تغيير تشريعاتها لصالحها. وقد قامت إسرائيل بتغيير التشريعات التي كانت موجودة قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. من خلال إصدارها العديد من الأوامر العسكرية المتعلقة بالسيطرة على موارد المياه وإمداداتها. وتحظر على دولة الاحتلال الاستفادة من مصادر المياه في الأراضي المحتلة، وبموجب المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة تمنع الدولة المحتلة التمييز بين سكان الأراضي المحتلة[11]، وتقوم إسرائيل بالتمييز بين المستوطنات

وبين الفلسطينيين فيما يتعلق بسياساتها المائية، لأنها أدركت منذ احتلالها فلسطين أهمية المياه الاستراتيجية لها واعتبرتها جزءا من حماية أمنها حتى ولو كان على حساب الأمن المائي للفلسطينيين. خاصة في ظل ندرة المياه وتوقع الكثيرون بأن الماء وليس البترول هو أساس الحروب القادمة في الشرق الأوسط[12]. والإستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل للمياه على حساب الأمن المائي الفلسطيني، نفذتها عبر عدة إجراءات وخلال عدة مراحل ارتأت الباحثة تقسيمها إلى:

1. **مرحلة إنشاء إسرائيل عام 1948:** أدخلت إسرائيل مفهوم «الحدود الآمنة» منذ نشأتها عام 1948، وقد ارتبط هذا المفهوم بتوفير الموارد المائية سواء بالاستيلاء على المياه من الأنهار المحاذية لحدودها، أو تجفيف بحيرات كالحولة، أو من خلال إنشاء قنوات مياه متعددة، لمواطنيها معتبرة أن قضية المياه إحدى قضايا الأمن الإسرائيلي .[13]

2. **مرحلة احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967 خلال هذه المرحلة قامت إسرائيل بما يلي[14]:**

- فرض قيود صارمة على منح الفلسطينيين أي ترخيص لحفر آبار جوفية جديدة من خلال الأوامر العسكرية[15]. ووفقا لأمنستي «تم منح 13 تصريحاً فقط للفلسطينيين لحفر الآبار خلال 29 سنة ما بين العام 1967-1996[16].»
- منع الفلسطينيين من تعميق الآبار الارتوازية التي حفرت قبل عام 1967.
- منع بناء شبكات لتوزيع المياه التي تركت ٪25 من الفلسطينيين-خاصة في القرى- دون إمدادات للمياه عبر الأنابيب.
- تحديد كميات المياه التي يُسمح للفلسطينيين باستخراجها من الآبار، وذلك بتركيب عداد على كل بئر للمراقبة.
- السماح للمستوطنين بحفر ما يحتاجون اليه من آبار، وأكثر عمقا مما سُمح به للفلسطينيين.
- السماح للمستوطنين باستغلال المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لري مزروعاتهم، علماً أن كثيراً من القرى العربية التي صودرت أراضيها وتحولت إلى مستوطنات زراعية ما تزال محرومة من مياه الشرب.
- بناء مستوطنات في الضفة الغربية حول الأحواض المائية.
- الاستيلاء على حوالي 90% من ينابيع الضفة الغربية التي سخرتها لاحتياجات المستوطنين[17].
- الأراضي الفلسطينية التي سيطرت عليها إسرائيل في الضفة الغربية تحتوي على أهم مصادر المياه، فقد أنشأت المستوطنات في المواقع الحساسة مثل: قمم الجبال والمناطق شبه المهجورة والتي توفر للمستوطنين تعزيز سيطرتهم على أجزاء كبيرة من الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه. تاركة بذلك للفلسطينيين الأراضي القاحلة التي لا يتوفر فيها أية موارد مائية يمكن الاعتماد عليها.[18]

3. **مرحلة أوسلو عام 1995:** ضمن اتفاقية أوسلو الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي،

خلال هذه الاتفاقية تم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق A و B و C حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأمن والسلطة المتعلقة بالأراضي في منطقة C. وما تهتم به هذه الدراسة من هذا التقسيم وما قامت به إسرائيل خلال هذه المرحلة كي يتم فهم أهمية المياه الاستراتيجية لحماية الأمن المائي للمستوطنات الإسرائيلية وتأثيرها على الأمن المائي للفلسطينيين، هو[19]:

- إدراك إسرائيل أن المنطقة C التي تمثل ثلاثة أرباع مساحة الضفة الغربية تشمل الموارد المائية الأكثر حساسية التي أقيمت عليها المستوطنات الإسرائيلية. تمسك إسرائيل بالضفة الغربية للحصول والسيطرة على آبار المياه الجوفية في المنطقة الذي يبعد عن خطوطها الدولية 2– 6 كم داخل الضفة الغربية، وهو الحد الأقصى لانسحابها من أراضي الضفة الغربية خلال عمليات التسوية الإقليمية.
- قيام إسرائيل بحجز أكثر من 90 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية خلف جدار الفصل لتضخ سنوياً لصالح المستوطنات وداخل إسرائيل نفسها.

السياسية المائية التي اتبعتها إسرائيل والتي اعتبرتها جزءا من استراتيجيتها لحماية أمنها كانت على حساب الأمن المائي للفلسطينيين، ويساعد فهم الاستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل في إنشاء المستوطنات لتوفير أمنهم المائي، على معرفة كيف أثر الاستيطان على الأمن المائي للفلسطينيين، إذ إن مصادرة الأراضي الفلسطينية وإنشاء المستوطنات عليها وتوسيعها لم يكن بشكل عشوائي، ولاحقا سيتم معالجة تأثير الاستيطان على الأمن المائي للفلسطينيين.

1.2 الاستيطان وتأثيره على الأمن المائي للفلسطينيين:-

يواجه قطاع المياه في فلسطين مشكلة حادة ومتراكمة في نقص المياه لسد احتياجات الفلسطينيين وتزداد المشكلة مع استمرار الإسرائيليين في استغلال المياه الفلسطينية ونهبها[20]. إضافة إلى عدم التوزيع العادل للمياه في استخراج المياه، والهجمات المتكررة من قبل المستوطنين الإسرائيليين على سكان القرى وممتلكاتهم، مثل قيامهم بتلويث آبار الفلسطينيين ورمي نفايات ومواد كيميائية بها ويقومون بقطع أنابيب المياه الواصلة للفلسطينيين. [21]فمثل هذه الممارسات تنتهك الأمن المائي الفلسطيني، فدولة الاحتلال ينبغي أن تلتزم «بتوفير الحماية في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأشخاص الخاضعين لولايتها من انتهاك الحق في الماء مثل أن تقوم بإنفاذ القوانين لمنع التلوث والاستخراج غير العادل للمياه. وعدم حماية نظم توزيع المياه من أن يتم تخريبها أو العبث بها كالتدخل والتلف والدمار[22]».

استمرت إسرائيل في انتهاك الأمن الفلسطيني للمياه من خلال الشركة الإسرائيلية للمياه (ميكروت Mekorot)، وهي المزود الرئيسي للمياه لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين[23]. ولم تعامل ميكروت

فيما يتعلق بتوفير الأمن المائي لكل الفلسطينيين والمستوطنين على حد سواء، فقد سمحت ميكروت منذ احتلال الضفة الغربية حفر سبع آبار جديدة فقط للفلسطينيين لتوفير مياه الشرب[24]. وسمحت للمستوطنات بحفر آبار عميقة بجوار ينابيع المياه في بعض مناطق الضفة الغربية مما أدى إلى جفافها[25]. ولم تسمح للفلسطينيين بحفر الآبار بذات العمق. وقطعت إمدادات المياه عن كثير من القرى الفلسطينية في حين استمرت بتوفيرها للمستوطنين. وطبقت سياسية تميزية في أسعار المياه بين المستوطنين والفلسطينيين، إذ تبيع المياه للفلسطينيين بسعر أعلى من المستوطنين. ففي حين أن تكلفة متر المياه المكعب للمستوطنين 1.8 شيكل، فإن تكلفة متر المياه المكعب 2.5 شيكل بالنسبة للفلسطينيين[26]. وفيما يلي سيتم عرض جدول مقارنة يبين تأثير الممارسات الإسرائيلية في حماية الأمن المائي للمستوطنين على حساب الأمن المائي للفلسطينيين.

جدول (1) مقارنة يبين تأثير الممارسات الإسرائيلية في حماية الأمن المائي للمستوطنين على حساب الأمن المائي للفلسطينيين

الرقم	الأمن المائي للمستوطنين	الأمن المائي للفلسطينيين
.1	إسرائيل تستخدم حاليا نحو 80% من موارد المياه الجوفية (الفلسطينية)	يستخدم الفلسطينيون 20% من موارد المياه الجوفية.
	التأثير	
	ينعم المستوطنون بكميات مياه على حساب الفلسطينيين. إذ يستهلك 450.000 مستوطن إسرائيلي يعيشون في الضفة الغربية أكثر من 230.000.0 فلسطيني يقيمون في الضفة.	يحرم الفلسطينيون من حقهم في استخدام موارد المياه الجوفية.
.2	تسيطر إسرائيل على حوالي 90% من ينابيع الضفة الغربية التي سخرتها لاحتياجات المستوطنين.	يستخدم الفلسطينيون فقط 10% من ينابيع المياه لاحتياجاتهم.
	التأثير	
	تتم تلبية أكثر احتياجات جميع المستوطنين من المياه.	لا تتم تلبية احتياجات جميع الفلسطينيين من المياه
.3	جميع المستوطنات مربوطة بشبكات أنابيب للمياه	200 قرية وبلدة فلسطينية غير مربوطة بشبكات المياه وتعتمد على صهاريج المياه.
	التأثير	

	أ) أسعار المياه من الشبكة هي في معظمها أقل من 5 شيكل للمتر المكعب. ب) القدرة الشرائية للمياه مرتفعة بالنسبة للمستوطنين بسبب دخلهم العالي وبسبب رخص أسعار المياه مقارنة بالفلسطينيين.	أ) أسعار المياه للفلسطينيين الذين يعتمدون على صهاريج نقل المياه 20 شاقلاً للمتر المكعب أو أكثر (يتكبد الفلسطيني دفع أسعار للمياه أكثر من المستوطن). ب) القدرة الشرائية للمياه قليلة ويشتري الفلسطينيون بقدر ما يستطيعون شراءه. ج) تنفق بعض العائلات الفلسطينية ما يعادل 25% من دخلها على مياه الشرب وذلك لعدم ربطها بشبكات المياه، فهناك 227 ألف نسمة من سكان الضفة يقيمون في أكثر من 144 قرية فلسطينية يعتمدون على شراء المياه من الصهاريج.
4.	يستخدم المستوطنون برك سباحة بشكل كبير التأثير يستمتع المستوطن في فصل الصيف ببرك السباحة علما أن الكمية المطلوبة لملئ بركة سباحة واحدة هو 875 متراً مكعباً.	استخدام الفلسطينيين برك السباحة في الضفة الغربية نادر تقطع ميكوروت المياه عن الفلسطينيين خاصة في فصل الصيف من أجل تغطية احتياجات المستوطنين من المياه في الصيف وملء بركهم.
5.	يسمح للمستوطن بحفر آبار على عمق كبير ويكون عمق الآبار المسموح بها للمستوطن أربعة أضعاف الفلسطيني. التأثير أ) يساعد على ضخ كميات أكبر من المياه للمستوطنين وزيادة إنتاجية آبار المستوطنين. (فإنتاجية المستوطنات هي ضعف إنتاجية الآبار الفلسطينية بست مرات) ب) يساعد عمق الآبار على النفاذ إلى الخزان الجوفي السفلي Lower Aquifer للحوض الشرقي والذي يعتبر من أفضل أنواع الأحواض الجوفية في الضفة الغربية من ناحية الكمية والنوعية.	لا يسمح للفلسطيني بحفر آبار على عمق كبير. تقليل كمية التغذية الواصلة إلى الآبار الفلسطينية مما يتسبب في جفافها أو ملوحتها. تدني إنتاجية الآبار الفلسطينية.

6.	معظم الآبار الإسرائيلية للمستوطنين موزعة إلى الجهة الشرقية من الضفة الغربية بشكل خط طولي مستقيم يمتد من الشمال إلى الجنوب.	معظم الآبار الفلسطينية تم حفرها دون تخطيط استراتيجي لتوزيعها.
	التأثير	
	هذا التوزيع يمكّن وصول مياه التغذية إلى آبار المستوطنين.	عدم وصول مياه التغذية إلى الآبار الفلسطينية الواقعة في وادي الأردن.

2 المبحث الثاني: الأمن المائي للفلسطينيين وتأثره بالاحتياجات المائية المستقبلية للمستوطنين

يعالج هذا المبحث الأمن المائي للفلسطينيين وكيفية تأثره بالاحتياجات المائية المستقبلية للمستوطنين، وستتم معالجته من خلال عدة محاور، الأول، ويبين المنهجية المستخدمة في البحث، والثاني يناقش أعداد المستوطنين والفلسطينيين منذ العام 1999-2025، والثالث يبحث في الاحتياجات المائية لكل منهم. والرابع يضع الحلول.

2.1 منهج الدراسة المعتمد لمعالجة الأمن المائي ومؤشرات قياسه:-

لقياس الأمن المائي للفلسطينيين وتأثره بالاحتياجات المستقبلية للمستوطنين، اعتمدت الدراسة على منهج «مؤشر لوحة القيادة» 'dashboard indicator' وتم تسمية هذا المنهج بلوحة القيادة لأنه مماثل للوحة قيادة السيارة، التي يتحكم خلالها السائق إلى عدد من المؤشرات المرتبطة إلى حد كبير وتساعده على قيادة السيارة بأمان، مثل مؤشر السرعة، ومستوى البنزين، ودرجة حرارة زيت المحرك الخ[27]. وتعتبر مؤشرات قياس الأمن المائي بمثابة مؤشرات لوحة القيادة، وحتى يمكن قياس الأمن المائي بدقة فلا بد من فحص مؤشر واحد إن أمكن. ومؤشر القياس الذي سيتم اعتماده لتحديد الاحتياجات المائية للمستوطنين التي من شأنها أن تؤثر في الأمن المائي للفلسطينيين على الرغم من وجود مؤشرات عديدة للمياه، هو الحد الأدنى من معدل الاستهلاك اليومي الآمن للمياه لتكفي احتياجات الفرد الأساسية من المياه للطبخ والشرب والتنظيف الذي حددته منظمة الصحة العالمية وهو 100 لتر للفرد، والذي يستطيع أن يحقق جميع احتياجات الفرد اليومية من المياه[28]، على أن تحقق الأمن المائي للفرد بحيث يكون من حق الفرد أن يصل لهذا الحد من الاستهلاك المائي. ولتبيان الفجوة التي تحصل لتقدير الاحتياجات المائية وفق هذا المعدل، فقد تم اعتماد معدل الاستهلاك الفعلي لكل من الفلسطينيين والمستوطنين من المياه لتلبية الاحتياجات الفردية الأساسية من شرب وطهي وتنظيف.

أما لفحص كيف تؤثر الاحتياجات المائية للمستوطنين على الأمن المائي للفلسطينيين فتم اعتماد مؤشرات قياس الأمن المائي التي يمكن إيجازها بالآتي[29]:

1. أن تكون كميات المياه كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.
2. أن تكون المياه في متناول الجميع بتكلفة معقولة يستطيع الأفراد شراءها ومتناسبة مع دخلهم، ليعيشوا حياة صحية ومنتجة.
3. أن تكون نظيفة صالحة للاستهلاك البشري وغير ملوثة وتتم معالجتها لمنع التلوث والمرض.
4. أن يتم توزيع المياه بصورة عادلة وشفافة.
5. أن يتم الأخذ بعين الاعتبار توافر المياه مع مرور الوقت مع زيادة الاحتياجات إليها والتغير المناخي.

بناء على هذه المؤشرات لقياس الأمن المائي، يمكن القول: بأنه سيكون هناك أمن مائي للفلسطينيين ويتم حمايته عندما تكون كميات المياه التي تصل إلى الفلسطينيين كافية لتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية وفق الحد الأدنى لمعدل الاستهلاك اليومي للفرد لتفي باحتياجاته الفردية الأساسية التي حددتها منظمة الصحة العالمية (100 لتر يوميا)، وعندما تكون المياه متوفرة لجميع الفلسطينيين وبأسعار معقولة متناسبة مع دخلهم. وعندما تكون نظيفة صالحة للاستهلاك البشري وغير ملوثة وتتم معالجتها لمنع التلوث والمرض، وعندما يتم توزيع المياه بصورة عادلة ما بين الفلسطينيين والمستوطنين المقيمين في الضفة الغربية. وعندما يؤخذ بعين الاعتبار توافر المياه مع مرور الوقت مع زيادة احتياجات الفلسطينيين إليها والتغير المناخي. إذ أن الأمن المائي يتم تهديده عندما لا يتم تلبية الاحتياجات المائية، وتكون هناك فجوة بين العرض والطلب على المياه كما هو موضح بالرسم الآتي:

شكل (1) دورة توضح متى يتم تهديد الأمن المائي

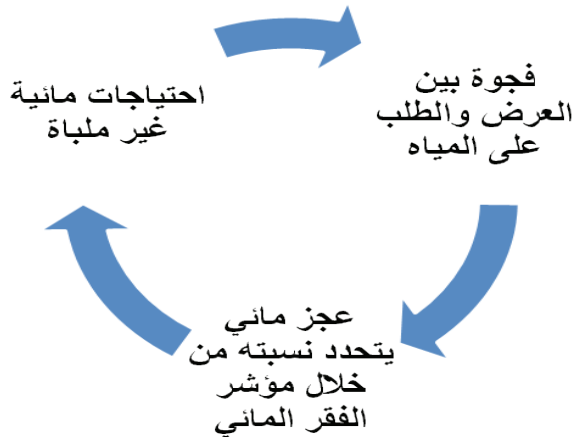

من خلال الدورة المائية يتضح أن الأمن المائي يتهدد عندما لا تتم تلبية الاحتياجات المائية للسكان خاصة عندما يزداد عددهم. ويتضح أن زيادة عدد سكان المستوطنات في العقود الأخيرة أدت إلى زيادة استهلاك المستوطنين للمياه، الأمر الذي يؤثر في الحصص المخصصة للفلسطينيين ومواردهم المائية. استهلاك الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي 70 لترا يوميا للفرد - أقل بكثير من 100 لتر للفرد يوميا الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO) لتفي باحتياجاته الفردية الأساسية والطهي والشرب والتنظيف - في حين أن الاستهلاك اليومي للفرد الإسرائيلي، حوالي 300 لتر، وهو حوالي أربعة أضعاف الفلسطيني[30].

شكل (2) رسم بياني يوضح الاستهلاك المائي لكل من الفلسطينيين والمستوطنين مقارنة لمعدل استهلاك الفرد وفقا لما حددته منظمة الصحة العالمي

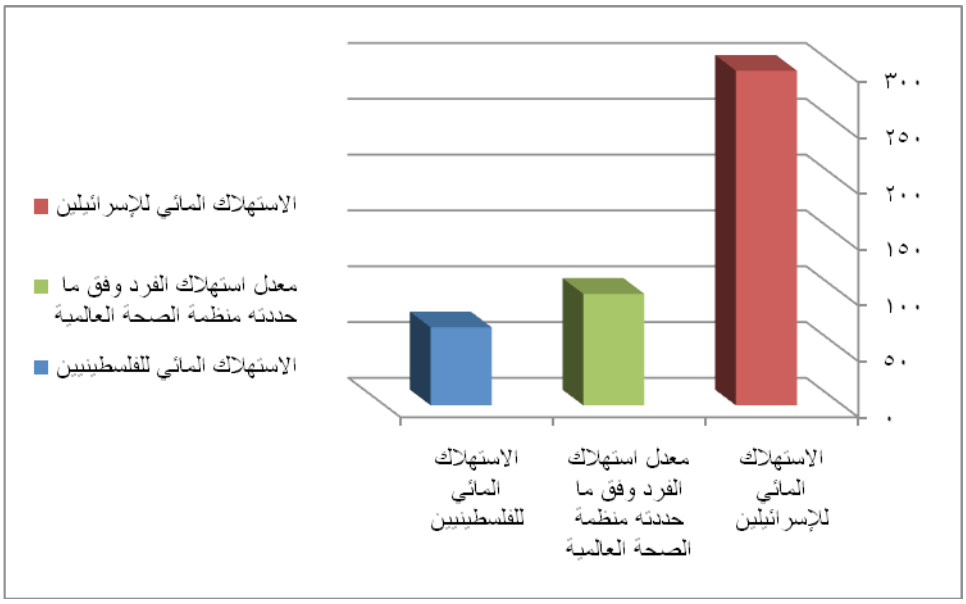

2.2 أعداد الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية منذ العام 1999 ولغاية العام 2025

حتى تتمكن الباحثة من تقدير الاحتياجات المائية الفردية الأساسية من المياه التي تفي باحتياجات كل من المستوطنين والفلسطينيين الفردية المستقبلية، فقد اعتمدت مؤشر قياس عدد السكان نسبة إلى معدل الاستهلاك المائي للاحتياجات المائية الأساسية الفردية الحقيقية، حيث يتم «اعتماد هذا المؤشر عادة استنادا إلى بيانات منظمة الصحة العالمية»[31]. وللحصول على أعداد الفلسطينيين المقيمين في

الضفة الغربية اعتمدت الباحثة على إحصاءات الجهاز الفلسطيني للإحصاء، فيما اعتمدت للحصول على أعداد المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية على إحصاءات جهاز الإحصاء الإسرائيلي. والسنوات التي تناولتها الباحثة في التحليل كانت منذ العام 1999 وحتى العام 2025.

سبب اختيار العام 1999 ليتم استنادا إليه بدء التقديرات السكانية المستقبلية بحيث يكون لهذا البدء مبرر، وذلك لأنه وبالاطلاع على عدد المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية منذ العام 1967 وحتى العام 1998 يتضح أن أعداد المستوطنين كان متفاوتا بصورة لا يمكن معها بناء أي تقدير للنمو السكاني الطبيعي للمستوطنين، حيث إن السياسية الإسرائيلية المتبعة في الضفة الغربية خاصة في بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 هي الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإنشاء المستوطنات الإسرائيلية عليها، وإحضار المستوطنين ليقيموا في تلك المستوطنات. ولا يمكن التنبؤ بعدد المستوطنات التي قد تنشئها إسرائيل في الضفة الغربية أو التنبؤ بعدد المستوطنين الذين تحضرهم لقيموا. وقد بدا للباحثة أنه يمكن بناء نوع ما من تقدير سكاني للمستوطنين منذ العام 1999 لأن نسبة الزيادة في أعداد المستوطنين بدت أكثر استقرارا من الأعوام التي سبقت هذا العام، والتي بدت فيها أعداد المستوطنين متفاوتة بشكل ملحوظ، بحيث لا يمكن معه بناء تقدير استراتيجي مستقبلي لأعداد المستوطنين يتم استنادا إلى هذا العدد حساب تقدير مائي مستقبلي لاحتياجاتهم المائية الفردية الكافية للطهي والشرب والتنظيف.

وتجدر الملاحظة إلى أن الباحثة عندما اعتمدت التقدير المستقبلي لأعداد المستوطنين حيدت احتمال إنشاء مستوطنات جديدة، وهو أمر متوقع جدا استنادا للسياسة الإسرائيلية التي استمرت بإنشاء مستوطنات جديدة ولم تلتزم باتفاقيات أوسلو. لكن لا يمكن بناء تقديرات مستقبلية لأعداد المستوطنين وفق المستوطنات التي قد يتم إنشاؤها لأنه لا تتوفر معلومات ولا إحصاءات حولها، ويصعب التنبؤ بها. لذلك أخذت الباحثة في التقدير المستقبلي لأعداد المستوطنين وفق الأعداد الموجودة حاليا، لذلك تنوه الباحثة أن ما سيكون من تقديرات مستقبلية لأعداد المستوطنين أو احتياجاتهم المائية الفردية المستقبلية ستكون أقل مما قد يتوقع لها أن تكون في حال أُخِذَ بعين الاعتبار إنشاء مستوطنات جديدة.

كما يجدر التنويه إلى أن الباحثة لم تتوفر لها إحصاءات إسرائيلية حول المستوطنين إلا لغاية 2014، وقد اعتمدت التقدير المستقبلي المتوقع لأعداد المستوطنين منذ العام 2015. في حين أن المشكلة لم تكن ذاتها فيما يتعلق بالنسبة لتقدير أعداد الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث توفرت للباحثة أعداد الفلسطينيين حتى العام 2016، لذلك التقدير المستقبلي لأعداد الفلسطينيين بدأ بعد هذا العام. كما أن بناء تقديرات مستقبلية لأعداد الفلسطينيين سيبدو أكثر واقعية للتنبؤ المستقبلي بناء للنمو

الطبيعي للسكان دون أن يكون هناك مشكلة احتمالية وجود زيادة في السكان كما هو الحال بالنسبة للمستوطنين الذي يمكن أن يتم إنشاء مستوطنات وإحضار مستوطنين لقيموا فيها بشكل لا يمكن توقعه.

ارتأت الباحثة أن تصنف أعداد المستوطنين ضمن ثلاثة جداول توضح نسبة الزيادة بالمقارنة بين أعداد الفلسطينيين والمستوطنين استنادا إلى فترات زمنية محددة تقدر بست سنوات وذلك ابتداء من العام 1999-2016. أما التوقعات التقديرية المستقبلية لأعداد السكان فتم تضمينها بجدول واحد منذ العام 2017-2025.

جدول (2) أعداد سكان الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية 1999-2004

السنة	عدد الفلسطينيين	عدد المستوطنين	نسبة الفلسطينيين	نسبة المستوطنين
1999	1,891,171	183,900	91%	9%
2000	1,943,658	198,300	91%	9%
2001	1,992,577	208,300	91%	9%
2002	2,042,306	220,000	90%	10%
2003	2,093,381	231,800	89%	11%
2004	2,146,400	243,900	90%	10%

يتضح من الجدول رقم (2) تفوّق أعداد الفلسطينيين على المستوطنين بصورة واضحة خلال السنوات ما بين 199-2004، بنسبة تتراوح ما بين 82%-78%. كما أن تفوق أعداد الفلسطينيين على المستوطنين بقيت ثابتة بنسبة 82% منذ العام 1999 إلى العام 2001، وبدأت نسبة زيادة الفلسطينيين تقل ما بين العام 2002-2004 لتتراوح ما بين 80%-78%، إذ ارتفعت نسبة المستوطنين من 10%-9% ووصلت إلى 11% عام 2003. وهو ما يعني أن نسبة الزيادة في أعداد الفلسطينيين مقارنة بنسبة الزيادة في أعداد المستوطنين قلت منذ العام 2002. ويمكن تفسير ثبات نسبة الزيادة للفلسطينيين عن المستوطنين ثم نقصانها، فنسبة الزيادة للفلسطينيين بسبب اندلاع الانتفاضة، وجاء القرار الإسرائيلي بعد عامين على اندلاع الانتفاضة بزيادة إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية. وتجدر الإشارة كذلك، إلى أنه يوجد نوع من الثبات في نسبة الزيادة، وسيتم تاليا تناول جدول (3) الذي يوضح أعداد المستوطنين من 2005-2010.

جدول (3) أعداد السكان الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية 2005-2010

السنة	عدد الفلسطينيين	عدد المستوطنين	نسبة الفلسطينيين	نسبة المستوطنين
2005	2,203,738	247,300	90%	10%
2006	2,262,735	261,600	90%	10%
2007	2,323,469	276,100	89%	11%
2008	2,385,180	281,100	89%	11%
2009	2,448,433	296,700	89%	11%
2010	2,513,283	311,100	89%	11%

يبدو من ال رقمجدول (3) أن نسبة تفوق أعداد الفلسطينيين على نسبة أعداد المستوطنين ظلت على حالها خلال الفترة 2005-2010، وتراوحت هذه النسبة ما بين 80%-78%، إلا أنه يلاحظ من خلال الجدول (3) أنه وبعد العام 2006 ولغاية العام 2010 كان هناك تراجع في نسبة زيادة تفوق أعداد الفلسطينيين على أعداد المستوطنين. وتعتقد الباحثة أن أسباب تراجع هذه النسبة من 78%-80% يُعزى مرة أخرى لأسباب سياسية، إذ أن العام 2006 هو العام الذي عُقدت خلاله الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، وحصلت أزمة داخلية فلسطينية بين حركتي حماس وفتح أدت إلى الانقسام الفلسطيني بين غزة والضفة، وقد استغلت إسرائيل الأزمة الداخلية الفلسطينية لتصعّد من وتيرة الاستيطان، وهو ما يبرر تراجع نسبة تفوق الفلسطينيين على المستوطنين بنسبة ضئيلة.

خلال الفترة ما بين (2005-2010) بقيت نسبة تصاعد أعداد الفلسطينيين بالمقارنة بأعداد المستوطنين ثابتة، وسيتم تاليا تناول جدول (4) الذي يوضح أعداد المستوطنين من 2011-2016.

جدول (4) أعداد سكان الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية 2011-2016

السنة	عدد الفلسطينيين	عدد المستوطنين	نسبة الفلسطينيين	نسبة المستوطنين
2011	2,580,168	325,500	89%	11%
2012	2,649,020	341,418	89%	11%
2013	2,719,112	356,500	88%	12%
2014	2,790,331	370,700	88%	12%
2015	2,862,485	388,422	88%	12%
2016	2,935,368	406,992	88%	12%

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة أعداد الفلسطينيين تتفوق على نسبة أعداد المستوطنين خلال الفترة 2011-2016، وتراوحت هذه النسبة ما بين 76%-78%، ويلاحظ على هذه الفترة الزمنية أن نسبة تفوق الفلسطينيين على نسبة المستوطنين هي الأقل مقارنة بالفترات المحددة خلال الجدولين (2) و(3). والواقع أن نسبة تفوق الفلسطينيين بدأت بالانخفاض إلى 78% لصالح ارتفاع نسبة المستوطنين بعد العام 2006 وحافظت هذه النسبة على نفسها حتى العام 2012 لتنخفض نسبة تفوق الفلسطينيين على المستوطنين إلى 76% وهي الأدنى منذ العام 2012 إلى العام الحالي (2016)، وهو مؤشر على أن إسرائيل مستمرة في سياستها بتوسيع المستوطنات وزيادة أعداد المستوطنين، وقد تستمر في هذه السياسية، وزيادة أعداد المستوطنين يؤثر في حصص المياه الفلسطينية. ويجدر التنويه إلى أن أعداد المستوطنين المظللة في الجدول لعامي 2015-2016 هي تقديرية وليست استنادا لجهاز الإحصاء الإسرائيلي.

خلال الفترة ما بين (2011-2016) يتبين أن نسبة المستوطنين تزايدت مقارنة بنسبتهم خلال الفترة ما بين (199-2004). وفيما يلي يتناول الجدول رقم (5) الفترة المستقبلية لأعداد السكان من العام 2017-2025.

جدول (5) أعداد السكان الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية 2017-2025

السنة	عدد الفلسطينيين	عدد المستوطنين	نسبة الفلسطينيين	نسبة المستوطنين
2017	3,013,001	426,449	88%	12%
2018	3092688	446,837	87%	13%
2019	3174482	468,199	87%	13%
2020	3258439	490,582	87%	13%
2021	3344617	514,036	87%	13%
2022	3433074	538,611	91%	9%
2023	3523870	564,360	86%	14
2024	3617068	591,341	86%	14%
2025	3712731	619,612	86%	14%

استناداً الى الجدول رقم (5) في تقديره لأعداد المستوطنين والفلسطينيين على التغير الآسي Exponential Change، وبحسب أستاذ الجغرافيا البشرية المشارك د. أحمد دحلان فيقوم التغير

السكاني على افتراض أن التغير السكاني ينمو بنسبة ثابتة ومستمرة بشكل تراكمي خلال فترة من الزمن[32]. ويُحسب معدل التغير السنوي للسكان حسب الصيغة الآتية:

ك2 = ك1 هـ ر ن

حيث إن:

ر = معدل التغير السنوي

ك2 = عدد السكان في التعداد أو التقدير الثاني (الأحدث أو التالي).

ك1 = عدد السكان في التعداد أو التقدير الأول (الأقدم أو السابق).

ن = الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين أو التقديرين.

هـ = القوى الآسية التي يرفع إليها معدل النمو والزمن ومقدارها ثابت يساوى

2,71828، وقيمة لوغاريتم هذا الرقم = 0,4342945 أي بالتقريب 0,4343 والقوى الآسية هي معكوس اللوغاريتم الطبيعي للرقم (1).

وبالتعويض عن قيمة (ر) تصبح الصيغة:

$$\frac{(\text{ك}_2 \div \text{ك}_1)}{\text{ن}} = \text{ر}$$

الإسقاطات أو التقديرات السكانية Population Projections يُشير إلى ما سيكون عليه المسار المتوقع للتوقعات الديمغرافية، إذا ما سادت في المستقبل نفس الظروف. وباختصار فكلما كانت فترة الإسقاط قصيرة، كان هامش الخطأ في نتائجها محدوداً، وكلما طالت فترة الإسقاط، كلما كان احتمال الدقة المتوقعة منخفضاً نسبياً لاسيما إذا دخلت سياسات وعوامل جديدة على العنصر السكاني.

وبالعودة إلى الجدول (5) فإنه يلاحظ أن التوقعات المستقبلية لأعداد السكان في حال اعتماد النمو الطبيعي للسكان فإنه من المتوقع أن تستمر نسبة تفوق الفلسطينيين على نسبة المستوطنين بصورة واضحة إذ تتراوح هذه النسبة[33] ما بين 76%-74%. ونسبة تفوق الفلسطينيين على المستوطنين هذه

تعد الأقل إذا ما قورنت بالسنوات السابقة. وهو ما يعني وفق هذه التقديرات لأعداد المستوطنين والفلسطينيين أن احتمال تفوق نسبة الفلسطينيين على المستوطنين في الضفة الغربية مع الزمن ستتضاءل شيئا فشيئا، وهو أمر في غاية الخطورة، ويجدر التنبه اليه إذ ربما خلال المائة سنة القادمة قد تستمر نسبة تفوق أعداد الفلسطينيين على المستوطنين تقل ولن يكون مستبعدا أن تصل نسبة عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى نفس نسبة عدد الفلسطينيين، لأن ذلك لن يؤثر فحسب على حصص الفلسطينيين من المياه وأمنهم المائي وإنما سيعني أنه يهدد الوجود الفلسطيني ككل في الضفة الغربية وذلك إذا ما استمرت نسبة تفوق أعداد الفلسطينيين على المستوطنين تتضاءل. وسيتم تاليا توضيح الاحتياجات المائية الفردية المستقبلية لغاية العام 2025 للمستوطنين والفلسطينيين.

2.3 الاحتياجات المائية الفردية لغاية عام 2025 للمستوطنين والفلسطينيين

اعتمدت الباحثة لتقدير الاحتياجات المائية الفردية لغاية العام 2025 للمستوطنين معدل الاستهلاك الحقيقي أو الفعلي للمستوطنين للمياه والتي يستخدمونها لأغراض الشرب والطهي والتنظيف فقط، بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، والتي تبلغ 300 لتر[34] في اليوم للمستوطن، مضروبا بعدد المستوطنين. ثم تحويل هذا الاستهلاك اليومي إلى معدل استهلاك سنوي من خلال ضرب الناتج في عدد أيام السنة بما فيها السنة الكبيسة، أي تم ضرب الناتج بـ(365.25)، ولتحويل السنوي من اللتر إلى الكوب تم تقسيم الناتج على 1000.

وفيما يتعلق بتقدير الاحتياجات المائية الفردية لغاية العام 2025 للفلسطينيين في الضفة الغربية، قامت الباحثة بضرب معدل الاستهلاك الحقيقي أو الفعلي للفلسطينيين للمياه والتي يستخدمونها لأغراض الشرب والطهي والتنظيف فقط، بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، والتي تبلغ 70 لتراً في اليوم للفلسطيني، مضروبا بعدد الفلسطينيين. ثم تحويل هذا الاستهلاك اليومي إلى معدل استهلاك سنوي من خلال ضرب الناتج في عدد أيام السنة بما فيها السنة الكبيسة أي تم الناتج ب (365.25)، ولتحويل السنوي من اللتر إلى الكوب تم تقسيم الناتج على 1000.[35]

قامت الباحثة بتصنيف احتياجات المستوطنين والفلسطينيين المائية الفردية ضمن ثلاثة جداول كي تتناسب مع الطريقة التي تم اعتمادها بالنسبة لجداول أعداد السكان لكل من الفلسطينيين والمستوطنين، أما التوقعات التقديرية المستقبلية للاحتياجات المائية الفردية فتم تضمينها بجدول واحد منذ العام 2017-2025. كما لا بد من التنويه إلى أن أرقام الاحتياجات المائية الفردية لكل من المستوطنين والفلسطينيين التي سيتم تناولها تاليا هي الاحتياجات السنوية وبالكوب. وفيما يلي

جداول لتوضح الاحتياجات المائية الفردية لكل من المستوطنين والفلسطينيين.

جدول رقم (1.1) الاحتياجات المائية للفلسطينيين والمستوطنين 1999-2004

السنة	الاحتياجات المائية للمستوطنين	الاحتياجات المائية للفلسطينيين	نسبة المستوطنين	نسبة الفلسطينيين
1999	20,150,843	48,352,515	29%	71%
2000	21,728,723	49,694,476	30%	70%
2001	23,920,223	50,945,213	31%	69%
2002	24,106,500	52,216,659	32%	68%
2003	25,399,485	53,522,519	32%	68%
2004	26,725,343	54,878,082	30%	70%

يتضح من الجدول (1.1) أن الاحتياجات المائية الفردية للفلسطينيين تزيد عن الاحتياجات المائية للمستوطنين، فبلغت في العام 1999 ما يقارب 48 مليون كوب وللمستوطنين 20 مليون كوب، وتضح الزيادة للاحتياجات المائية لكل من المستوطنين والفلسطينيين مع تزايد عدد السكان. ففي العام 2000 وصلت ما يقارب 50 مليون كوب للفلسطينيين، و22 مليون كوب للمستوطنين، والزيادة السنوية تقدر بحوالي مليون كوب. وهي نتيجة مجحفة بحق الفلسطينيين، أن يكون هناك تقارب في الاستهلاك المائي للمستوطنين والفلسطينيين في ظل تفوق أعداد الفلسطينيين. فالاستهلاك المائي للمستوطنين يصل إلى ما يقارب نصف الاستهلاك المائي للفلسطينيين على الرغم من تفوق عدد الفلسطينيين عليهم. وفيما يلي توضيح للاحتياجات المائية للفلسطينيين والمستوطنين الفردية السنوية خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1.2) الاحتياجات المائية للفلسطينيين والمستوطنين 2005-2010

السنة	الاحتياجات المائية للمستوطنين	الاحتياجيات المائية للفلسطينيين	نسبة الفلسطينيين	نسبة المستوطنين
2005	27,097,898	56,344,071	68%	32%
2006	28,664,820	57,852,477	67%	33%
2007	30,253,658	59,405,294	66%	34%
2008	30,801,533	60,983,090	66%	34%
2009	32,510,903	62,600,311	66%	34%
2010	34,088,783	64,258,363	65%	35%

يتضح من الجدول (1.2) أن الاحتياجات المائية الفردية للفلسطينيين في الضفة الغربية استمرت بالتفوق على الاحتياجات المائية للمستوطنين، خلال العام 2005 ولغاية العام 2006. فخلال العام 2005 بلغت الاحتياجات المائية الفردية السنوية للفلسطينيين ما يقارب 56 مليون كوب، مقابل 27 مليون كوب للمستوطنين. وفي العام 2006 وصلت الاحتياجات المائية الفردية السنوية للفلسطينيين حوالي 58 مليون كوب، مقابل 29 مليون كوب للمستوطنين. لكن معد الاحتياجات المائية الفردية السنوية كانت تقريباً شبه متساوية للفلسطينيين والمستوطنين في الفترة ما بين (2005-2010) بمعدل 2.7 مليون كوب لكا منهما. وهو ما يعني تضاعف حاجة الفلسطينيين والمستوطنين إلى الضعف تقريباً من الاحتياجات المائية الفردية الأساسية لأغراض الشرب والطهي والتنظيف، وذلك لارتفاع أعداد السكان.

وعلى الرغم من أن نسبة الاحتياجات المائية للفلسطينيين في الضفة الغربية استمرت بالتفوق على نسبة الاحتياجات المائية للمستوطنين خلال الاعوام 2005-2010 بما يتراوح ما بين 30%-36%، إلا أن هذه النسبة زادت إجحافا بحق الفلسطينيين، إذ تراجعت عما كانت عليه 36%-42% خلال الاعوام 1999-2004، وهذا التراجع في نسبة تفوق الفلسطينيين للاحتياجات المائية على الاحتياجات المائية للمستوطنين يمكن تفسيره على أن زيادة أعداد المستوطنين في ظل معدل استهلاكهم العالي للمياه بحوالي أربعة أضعاف يكون على حساب استهلاك الفلسطينيين للمياه. الجدول (1.3) سيوضح المزيد عن الاحتياجات المائية السنوية الفردية لكل من المستوطنين والفلسطينيين ما بين الأعوام 2011-2016.

جدول رقم (1.3) الاحتياجات المائية للفلسطينيين والمستوطنين 2011-2016

السنة	الاحتياجات المائية للمستوطنين	الاحتياجات المائية للفلسطينيين	نسبة الفلسطينيين	نسبة المستوطنين
2011	35,666,663	65,968,445	67%	33%
2012	37,410,877	67,728,819	64%	36%
2013	39,063,488	69,520,896	64%	36%
2014	40,619,453	71,341,788	64%	36%
2015	42,561,341	73,186,585	63%	37%
2016	44,596,148	75,050,021	63%	37%

يظهر من الجدول رقم (1.3) أن الاحتياجات المائية الفردية للفلسطينيين في الضفة الغربية استمرت بالتفوق على الاحتياجات المائية للمستوطنين، خلال العام 2011 ولغاية العام 2016. وبالمقارنة بين نسبة الاحتياجات المائية للفلسطينيين والمستوطنين يتبين ثبات نسبة الاحتياجات المائية لتصل إلى

36% للمستوطنين مقابل 64% للفلسطينيين، ما بين 2012-2014. لكن النسبة المئوية من الاحتياجات المائية قلت بالنسبة للفلسطينيين لتصبح 63% مقابل ارتفاعها بالنسبة للمستوطنين لتصبح 37% خلال العامين 2015-2016. أي أن هذه النسبة هي الأقل مقارنة بالأعوام السابقة، وهو ما يدل على تأثر نسبة استهلاك الفلسطينيين للمياه سنة بعد أخرى بسبب تزايد الاحتياجات المائية للمستوطنين. وفيما يلي سيتم من خلال الجدول (1.4) تناول الاحتياجات المائية السنوية الفردية المستقبلية لكل من المستوطنين والفلسطينيين ما بين الأعوام 2017-2025.

جدول رقم (1.4) الاحتياجات المائية للفلسطينيين والمستوطنين 2017-2025

السنة	الاحتياجات المائية للمستوطنين	الاحتياجيات المائية للفلسطينيين	نسبة الفلسطينيين	نسبة المستوطنين
2017	46,728,149	77,034,903	62%	38%
2018	48,962,164	79,072,300	62%	38%
2019	51,302,905	81,163,569	61%	39%
2020	53,755,523	83,310,139	62%	38%
2021	56,325,495	85,513,495	60%	40%
2022	59,018,300	87,775,120	60%	40%
2023	61,839,747	90,096,546	59%	41%
2024	64,796,190	92,479,386	59%	41%
2025	67,893,985	94,925,250	58%	42%

يظهر من الجدول رقم (1.4) أن الاحتياجات المائية الفردية المستقبلية للفلسطينيين في الضفة الغربية ستستمر في تفوقها على الاحتياجات المائية للمستوطنين، خلال العام 2017 ولغاية العام 2025. إذ أن هذه الاحتياجات المائية للفلسطينيين من المتوقع أن تصل إلى حوالي 77 مليون كوب في العام 2017، مقابل 47 مليون كوب للمستوطنين. ويلحظ استمرار تناقص النسبة المئوية للاحتياجات المائية للفلسطينيين على حساب زيادتها بالنسبة للمستوطنين، لتصل الى النسبة المئوية 58% مقابل 42% للمستوطنين. وهو ما يعني اقتراب النسبة المئوية للاحتياجات المائية للمستوطنين من الاحتياجات المائية للفلسطينيين على الرغم من تفوق عدد الفلسطينيين على المستوطنين. أي أن الاحتياجات المائية للمستوطنين ستتزايد على حساب تراجع الاحتياجات المائية للفلسطينيين بسبب زيادة استهلاك المستوطنين للماء على حساب الاستهلاك الفلسطينيين وهو ما يؤثر في أمنهم المائي. وهذه النسبة ستقل سنويا لدرجة أنها تقترب منها، وقد تماثلها بل وتفوقها في المستقبل. وفي

المستقبل القريب ستصل نسبة احتياجات المستوطنين بشكل متساوٍ مع احتياجات الفلسطينيين على الرغم من تفوق عدد الفلسطينيين. وقد أظهرت الأرقام التي تم تناولها أن ازدياد احتياجات المستوطنين للمياه سيكون على حساب الاحتياجات المائية للفلسطينيين.

هذه التقديرات المستقبلية تم حسابها خلال عشر سنوات قادمة فقط، في ظل تحييد احتمال عدم أن تزيد إسرائيل من عدد المستوطنات، وفي ظل تحييد عامل ازدياد الاستهلاك المائي الفعلي للمستوطنين، فإذا ما استمر الحال عليه خلال المائة سنة القادمة، فقد لا يستبعد أن لا يجد الفلسطينيون حتى رشفة ماء واحدة للشرب في ظل ازدياد النمو السكاني للفلسطينيين والمستوطنين، وفي ظل ارتفاع الاستهلاك الإسرائيلي للمياه لأغراض الشرب والطهي والتنظيف مقابل انخفاضها للفلسطينيين، وتبدو مؤشرات ذلك واضحة من خلال قطع المياه عن الفلسطينيين باستمرار، لا سيما خلال فصل الصيف، من أجل أن لا تنقطع عن المستوطنين، في ظل استهلاكهم العالي للمياه مقابل نظيره المنخفض للفلسطينيين.

2.4 حلول لمواجهة مشكلة الاحتياجات المائية:-

لمواجهة مشكلة الاحتياجات المائية ينبغي ملاحظة محدودية مصادر المياه في الضفة الغربية التي تعتمد على مياه الأمطار. ويصل متوسط هطول الأمطار السنوي في الضفة الغربية، إلى 450 / سنوية[36]. وعدا عن محدودية مصادر المياه، فلم تلتزم إسرائيل بإعطاء الفلسطينيين حصتهم من المياه التي تم الاتفاق عليها في اتفاقيات أوسلو، إذ نصت أوسلو على حصص المياه الفلسطينية تتضمن حصة محدودة من حوض الجبل المخصصة للفلسطينيين وهي 78 مليون متر مكعب في السنة المعينة ل «الاحتياجات المستقبلية»[37].

لا يمكن إنكار أنه قد تم طرح العديد من الحلول لمواجهة مشكلة الاحتياجات المائية الفلسطينية، ولكن ارتأت الباحثة توضيحاً أكثر لكن بشكل مختصر جدا حول تلك الحلول المطروحة، مع توضيح لرؤية الباحثة حول ضرورة التفكير في حلول أخرى، مع بيان بعض الحلول المقترحة. ويمكن إجمال وجهات النظر تلك حول الحلول للأمن المائي للفلسطينيين، بحلول متعلقة بما يتوجب على إسرائيل القيام به لحماية الأمن المائي للفلسطينيين، كأن تعترف بالحقوق المائية الفلسطينية، وتعمل على إعادة توزيع المياه بشكل عادل[38]. وزيادة إمدادات المياه للفلسطينيين في الضفة وغزة. وأن تتبنى ميثاق المياه[39].

هناك حلول أخرى طرحت بما يتوجب على السلطة الفلسطينية أن تفعله لحماية الأمن المائي للفلسطينيين، كأن تستخدم تقنيات مناسبة لمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي لاستخدامها

لأغراض زراعية[40]. لكن تكمن المشكلة في هذه الحلول أنها مكلفة ماديا. أو أن تحفر السلطة آبارا عميقة إضافية في الأحواض الجبلية «المشتركة» المتنازع عليها مع إسرائيل. وحفر آبار جوفية جديدة، إلا أن هذا الحل يواجه صعوبات سياسية لأن إسرائيل لن تسمح بذلك. أو أن تحفر السلطة حول منابع قناتي (الفارعة والباذان)، لإنشاء بحيرة صناعية عملاقة، الغاية منها تجميع المياه الجارية في القناتين، وبناء خزان مياه استراتيجي (بحيرة) من المياه العذبة، مع سد (صناعي) لحجز المياه قبل استكمال مسيرتها نحو مصبها في نهر الأردن[41].

وهناك حلول أخرى طرحت تتعلق بما يتوجب أن يقوم به المواطن الفلسطيني لحماية أمنه المائي، كأن يعمل المواطنون على ترشيد استهلاك المياه[42]. أو أن يحفر المواطنون آبار جمع مياه الأمطار تحت منازلهم، وهو ما سمح به قرار الرئيس أبو مازن[43]. لكن مثل هكذا حل لا تسمح به إسرائيل دون تصاريح، وهذه الآبار غير عملية فهي تنضب مع بداية الصيف[44].

ويمكن التفكير ببعض الحلول لمواجهة مشكلة الاحتياجات المائية منها:

1. أن تفكر السلطة بإنشاء مصايد لمياه الأمطار أو أحواض كبيرة لتجميع مياه الأمطار، بدل أن يتم هدر مياه الأمطار دون الاستفادة منها.
2. المياه السطحية في الضفة الغربية يمكن أن تشكل مصدرا مهما للمياه إذا ما تم استغلاله بالطرق الفنية السليمة، من بناء مناطق تغذية صناعية للأحواض المائية.
3. بما أن عملية تحلية مياه البحر الميت قد تكون مكلفة لأن مياهه مالحة جدا، فيمكن التفكير بإنشاء محطة لتحلية مياه البحر المتوسط، وقد يبدو ذلك مستهجنا للوهلة الأولى. ولكن يمكن إنشاء محطة لتحلية مياه البحر المتوسط على أن يتم مد قناة أو أنبوب ضخم للمياه عند أقرب نقطة بين الضفة الغربية والبحر المتوسط.
4. يمكن التفكير بوسائل تقنية أكثر حداثة من محطات تحلية المياه التقليدية، فهنالك اتجاه نحو تقنية تحلية المياه بالطاقة الشمسية Water FX التي تستخدم أشعة الشمس لإنتاج الحرارة، وتقوم الحرارة بفصل الملح عن الماء من خلال عملية التبخر، كما يمكن استخدام هذه التقنية لتنقية المياه الملوثة[45]. وعلى الرغم من أن هذه التقنية حديثة جدا فقد تم استخدامها على نطاق ضيق، لكن يمكن التفكير في تجربتها لما يمكنها أن تشكل حلا مستقبليا خاصة في ظل ثورة التقدم التقني المستمر. وهناك تقنية المياه من الهواء water from air والتي يمكن الاستفادة منها.

صورة لتقنية تحلية المياه بالطاقة الشمسية Water FX التي تستخدم أشعة الشمس لإنتاج الحرارة لتنقية المياه سواء أكانت مالحة أو ملوثة

أبرز نتائج الدراسة:

إن أبرز نتيجة توصلت إليها الدراسة تضاعف أعداد المستوطنين في الضفة الغربية سريعا وهو ما يؤدي إلى تضاعف استهلاكهم المائي، الذي يؤثر بدوره في حصة الفلسطينيين من المياه، ويؤثر في احتياجاتهم المائية، وبالتالي يؤثر في أمنهم المائي. فالاحتياجات المائية المستقبلية للمستوطنين ستؤثر في الأمن المائي للفلسطينيين لأنه:

1. لن تكون كميات المياه كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للفلسطينيين في المستقبل في ظل الاستهلاك العالي للمستوطنين للمياه، وفي ظل تضاعف احتياجاتهم المائية على حساب الاحتياجات الفلسطينية للمياه. وسيستمر تناقص النسبة المئوية للاحتياجات المائية للفلسطينيين على حساب زيادتها بالنسبة للمستوطنين في ظل استهلاكهم العالي بواقع خمسة أضعاف الفلسطينيين، لتصل النسبة المئوية 58% مقابل 42% للمستوطنين.

2. لن تكون المياه في متناول الجميع بتكلفة معقولة ومتناسبة مع دخلهم، لأنه من المتوقع أن تستمر أسعار المياه في الارتفاع في ظل ارتفاع الطلب عليها ونقص العرض المقدم. ومن المتوقع أن تستمر إسرائيل في رفع أسعار المياه بالنسبة للفلسطينيين وبصورة أعلى من تلك التي تباع المستوطنين. خاصة وأن أسعار المياه بالنسبة للمستوطن في الوقت الحالي أقل من 5 شواقل للمتر المكعب، في حين أن الفلسطيني يضطر لدفع 20 شاقلاً عن الكمية ذاتها وتضاعف المشكلة لمن يضطر شراء صهاريج مياه.

3. ستستمر إسرائيل في سياستها غير العادلة في توزيع المياه في المستقبل بين المستوطنين والفلسطينيين، ومن المتوقع أن يزداد الإجحاف في توزيع المياه بالنسبة للفلسطينيين لتصاعد الاحتياجات المائية لكل من الفلسطينيين والمستوطنين.

كما توصلت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من أن عدد سكان الضفة الغربية يفوق بكثير أعداد المستوطنين في الضفة الغربية إلا أن زيادة عدد سكان المستوطنات في العقود الأخيرة أدت إلى زيادة استهلاكهم للمياه وهذا بدوره يؤثر في الحصص المخصصة للفلسطينيين.

ومن النتائج المهمة التي توصلت الباحثة إليها أن نسبة تفوق عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية على عدد المستوطنين في تناقص مستمر، فبينما كانت نسبة تفوق الفلسطينيين على المستوطنين من ناحية العدد 82% عام 1999 فمن المتوقع أن تتراجع نسبة تفوق الفلسطينيين على المستوطنين حوالي 10% لتصل إلى 72% في العام 2025. فاحتمال تفوق نسبة الفلسطينيين على المستوطنين في الضفة الغربية مع الزمن ستتضاءل شيئا فشيئا، وهو أمر في غاية الخطورة. وستستمر نسبة تفوق أعداد الفلسطينيين على المستوطنين تقل ولن يكون مستبعدا أن تصل نسبة عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى نفس نسبة عدد الفلسطينيين، لأن ذلك لن يؤثر فحسب في حصص الفلسطينيين من المياه وأمنهم المائي، وإنما سيعني أنه يهدد الوجود الفلسطيني ككل في الضفة الغربية إذا ما استمرت نسبة تفوق أعداد الفلسطينيين على المستوطنين بالتضاؤل.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فتوصي بما يلي:

1. أن يتنبه صانع القرار إلى أن نسبة تفوق الفلسطينيين على المستوطنين في الضفة الغربية من حيث العدد مع الزمن تتضاءل شيئا فشيئا، وهو أمر في غاية الخطورة إذ لن يكون مستبعدا خلال المائة سنة قادمة أن تصل نسبة عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى نفس نسبة عدد الفلسطينيين، لأن ذلك لن يؤثر فحسب في حصص الفلسطينيين من المياه وأمنهم المائي، بل سيهدد الوجود الفلسطيني ككل في الضفة الغربية وحقه في إقامة دولته.
2. أن يتنبه صانع القرار لخطورة تأثير الاحتياجات المائية المستقبلية للمستوطنين على الاحتياجات المائية للفلسطينيين وأمنهم المائي، إذ إن الاحتياجات المائية المستقبلية للمستوطنين في تضاعف مستمر بشكل يؤثر في احتياجات الفلسطينيين التي تتضاءل بصورة مستمرة سنويا.
3. أن يفكر صانع القرار باستخدام التخطيط الاستراتيجي والمدروس بصورة أكثر فيما يتعلق ببناء الآبار وتوزيعها، إذ إن معظم الآبار الإسرائيلية للمستوطنين موزعة إلى الجهة الشرقية من الضفة الغربية بشكل خط طولي مستقيم يمتد من الشمال إلى الجنوب بهدف السيطرة على مصادر المياه والوصول إلى المياه بصورة تصل معها آبار المستوطنين للمياه وتمنعها عن الفلسطينيين. في حين أن معظم الآبار الفلسطينية تم حفرها دون تخطيط استراتيجي لتوزيعها.
4. ضرورة تبني طرق مبتكرة وإبداعية لحل مشكلة الاحتياجات المائية المستقبلية للفلسطينيين وعدم الاكتفاء بالاعتماد على ما تمنحه إسرائيل من حصص المياه للفلسطينيين.

المراجع (Endnotes)

- Steven Glover, Andrew Hunter, Meeting Future Palestinian Water Need, (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), 2010), p.1.
- Anan Jayyousi, Fathi Srouji, Future need in Palestine, (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), 2009), p.1.
- Washington, DC: Foundation) ,6/Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, 7 for Middle East Peace, 1997), P.93.
- Ibid, p. 44.
- 45 عاما على الاحتلال الإسرائيلي ماذا تبقى من «حل الدولتين»، دائرة شؤون المفاوضات، ص 5، http://www.nad-plo.org/userfiles/file/fact%20sheet/whats%20left%20of%20 20state%20solution%20arabic%20report.pdf%the%202
- من قرارات مجلس الأمن التي تعارض الاستيطان قرار مجلس الأمن رقم (446) عام 1979 ، وقرار مجلس أمن (452) عام 1979، وقرار مجلس أمن (465) عام 1980.
- Geoffrey Aronson, Settlement Monitor, Journal of Palestine Studies, Vol. 28, No. 1 (Autumn, 1998), P. 134
- Fadia Daibes (ed.), Water in Palestine: problems, politics, prospects, (Jerusalem: PASSIA, Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, 2003), P.164.
- Committee on Economic, Social and Cultural Rights, Twenty-ninth session, The right to water (arts. 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment No. 15, 2002, p. 1. Available at: http://www2.ohchr.org/english/issues/water/docs/CESCR_GC_15.pdf
- Committee on Economic, Social and Cultural Rights, Twenty-ninth session, The right to water (arts. 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, Op,cit, p. 14.
- Draining Away: The water and sanitation crisis in the Jordan Valley, Ramallah: MA'AN Development Center, http://www.alzaytouna.net/english/selections/2012/Draining_pdf.12-Away_1
- John Bulloch, Adel Darwish, Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East, (London:

.(Victor Gollancz, 1993

- انظر: عبد الله الدروبي، المياه في الإستراتيجية الإسرائيلية وآليات ووسائل تحقيقها، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، http://www.watersexpert.se/Deroby.htm؛ تيسير جبارة، السيطرة الصهيونية على المياه في فلسطين، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، عدد 257، ص 1. http://www.shuun.ps/page-581-ar.html، مشروع المياه القطري في اسرائيل: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، https://www.madarcenter.org، مشاريع وخطط إسرائيلية لاستثمار الموارد المائية منذ عام 1948، موقع البعثة الفلسطينية في المملكة المتحدة، http://palestinianmissionuk.com/arabic/?page_id=763

- Jad Isaac and Walid Sabbah, The Intensifying Water Crisis in Palestine, (Bethlehem: Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), 1994), p. 1.; Troubled waters Palestinians denied fair access to water, Israel- occupied Palestinian territories, (U K: Amnesty International 2009), p.p. 9-12.

- انظر أيضا:

- واقع المياه في الأراضي الفلسطينية، (رام الله: الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان،)، 2007ص ص 9-13، http://www.pecdar.ps/userfiles/file/Water%20Report.pdf؛ علاء البكري وحنان ريان: الأوضاع القانونية لملكية الأراضي في الضفة الغربية، القدس: جمعية الدراسات العربية، 1982، ص 92-93.

- أصدرت إسرائيل عدة أوامر عسكرية منها الأمر العسكري 92 لإحكام السيطرة الكاملة للجيش الإسرائيلي على المياه والأمر 158 الذي يمنع فيه الفلسطينيين حفر آبار دون إذن من الجيش الإسرائيلي ويقضي بمصادرة أي بئر حفر دون إذن مسبق، لكن هذه الأوامر طُبقت فقط على الفلسطينيين ولم تنطبق على المستوطنين..

- Troubled waters Palestinians denied fair access to water, Israel- occupied Palestinian territories, Op.Cit, p.10.

- علاء البكري وحنان ريان: الأوضاع القانونية لملكية الأراضي في الضفة الغربية، مرجع سابق.

- Fayez Freijat, "Impact of Jewish Settlements on Palestinian Water Resources". In Water in Palestine: Problems, Politics, Prospects, (Jerusalem: PASSIA, 2005), p.p. 155-157.

- الوين روير، اتفاقات المياه في اوسلو2 : تفادي كارثة وشيكة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2001)، كلمنس مسرشمد، آخر شفة: أزمة المياه في فلسطين، (رام الله : مؤسسة روزا لوكسمبورغ , 2011)، ص. 5.

- أحمد اليعقوبي، ذيب عبد الغفور، نبذة حول مصادر المياه في فلسطين، (رام الله: سلطة المياه، 2011)، ص. 6.
- Troubled waters Palestinians denied fair access to water, Israel- occupied Palestinian territories, Op.Cit,, p.39-64.
- Economic and Social Council, the committee on economic, social and cultural rights committee, 20 January 2003
- Mekorot's involvement in the Israeli occupation, 2013, p1. http://www.whoprofits.org/sites/default/files/who_profits_-_fact_sheet_mekorot.pdf
- Joe Stork, Water and Israel's Occupation Strategy, Middle East Research and Information Project (MERIP), 2009, available at: http://www.merip.org/mer/mer116/water-israels-occupation-strategy (acciced at 4 May 2016).
- مركز التخطيط الفلسطينية، مشكلة المياه في فلسطين، سلسلة دراسات وتقارير، العدد 1، شباط فبراير 1995.
- Ibid, p2.
- Proceedings from the GWP workshop: Assessing water security with appropriate indicators, (Stockholm: Global Water Partnership (GWP), 2014), P.7.
- Water Security and the Global Water Agenda: A UN-Water Analytical Brief, Op.cit, p.1.
- United Nations General Assembly, 2010.
- Troubled waters Palestinians denied fair access to water, Israel- occupied Palestinian territories, Op.Cit, p.5.
- Proceedings from the GWP workshop: Assessing water security with appropriate indicators, Op.Cit, P.5.
- مقابلة أجرتها الباحثة مع «أستاذ الجغرافيا البشرية المشارك د. أحمد دحلان»، 24 أيار 2016.
- باستثناء العام 2022 الذي من المتوقع أن تكون فيه نسبة تفوق الفلسطينيين على المستوطنين 82% وهي مرتفعة نسبيا وهي ذات النسبة للأعوام 1999-2002.
- بعض الدراسات أشارت إلى أن معدل استهلاك المستوطن اليومية من المياه تبلغ 270 لترا، وبعضها أشار إلى 1000 لتر، لكن تم اعتماد معدل الاستهلاك الذي أشارت له منظمة الصحة

العالمية للمستوطن من أن معدل استهلاك المستوطن من الاحتياجات المائية الفردية لأغراض الشرب والتنظيف 300 لترا. وهذا المعدل لا يشمل أغراض ري المزروعات أو الأغراض الصناعية والبيئة وغيرها من احتياجات.

- ينبغي الإشارة إلى أن تقدير الاحتياجات المائية الفردية للفلسطينيين والمستوطنين يعني الاحتياجات الأساسية فقط كالطهي والشرب والتنظيف، ولا تعني أنه تم تضمين تقدير احتياجات مائية أخرى للأغراض الزراعية والصناعية والبيئية وغيرها من احتياجات مائية، إذ أن تقدير تلك الاحتياجات له طريقة أخرى في تقدير الاحتياجات المائية غير التي تم اعتمادها في هذه الدراسة. كما أن الأمر الذي ركزت عليه فيما يتعلق بالأمن المائي هو الاحتياجات الأساسية من المياه، وتدرك الباحثة أنه فيما لو تم تضمين الاحتياجات المائية الأخرى كالزراعية والصناعية والبيئة وغيرها سيكون تقدير الاحتياجات المائية أعلى بكثير مما تم التوصل إليه من نتائج في تقدير الاحتياجات المائية.

- Palestinian Water Authority status report of water resources in the occupied state of Palestine- 2012, October 2013, p.iv.

- Eran Feitlson, Nitsan Levy, The environmental aspects of reterritorialization: Environmental facets of Israeli-Arab agreements, Political Geography vol. 25, (2006) pp 459-477, p. 1; Troubled waters Palestinians denied fair access to water, Israel- occupied Palestinian territories, Op.cit, p.22.

- Jad Isaac, Core Issues of the Palestinian-Israeli Water Dispute Prepared, (Berne: Center for Security Studies, ETH Zurich, 1995), p. 1.

- تجدر الملاحظة أن هناك مؤخرا اهتمام بإصدار مواثيق إقليمية ودولية للمياه، ولم تعد مواثيق المياه تهتم فقط بالمحافظة على الماء باعتباره عنصرا أساسيا في جميع أشكال الحياة الماء، وإنما أصبحت هناك مواثيق تهتم بأخلاقيات المياه انظر:

- The Water Ethics Charter, Water and Culture Institute, http://www.waterculture.org/Water_Ethics_Charter.html

- Water charter, Canada: The council of the federation, 2010.

- Peter Hansen, Encouraging the Use of Treated Grey-Water in Palestine, (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), 2012), p.3.

- كلمنس مسرشمد، آخر شفة: أزمة المياه في فلسطين، مرجع سابق، ص.7.

- حول تباين أسعار المياه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة تقارير دورية، (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، 2003)، ص 3.
- المادة (30) قرار بقانون رقم (14) لسنة 2014م بشأن المياه.
- كلمنس مسرشمد، آخر شفة: أزمة المياه في فلسطين، مرجع سابق، ص.7.
- Dina Spector, An Unconventional Desalination Technology Could Solve California's Water Shortage, Mar. 12, 2014, Business Insider, http://www.businessinsider.com/california-3-waterfx-solar-desalination-technology-aaron-mandell-2014 (Accessed at: 15 June 2016)

الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية

أ. لعور نجوى

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالرقابة الدولية على الانتخابات، فقد بدأت هذه الأخيرة من خلال قيام منظمة الأمم المتحدة بالإشراف على العديد من العمليات الانتخابية في دول العالم ، ثم برزت أنواع أخرى من الرقابة الدولية كتلك التي تقوم بها المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوربي وغيرها، حيث يظهر الاهتمام الدولي بهذا الجانب من خلال الرقابة الفعالة على جميع مراحل العملية الانتخابية، بدءاً من مرحلة تسجيل الناخبين ومروراً بيوم الانتخاب وانتهاء» بمرحلة فرز وعدّ الأصوات. فمراحل العملية الانتخابية يجب أن تكون جميعها مستندة إلى المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الدولية على الانتخابات، نزاهة و شفافية المسار الانتخابي، الديمقراطية، اللجان الدولية لرقابة الانتخابات.

Summary:

This study aims to define the international control of the elections. This latter started through the supervision of the United Nations on many electoral processes all over of the world. After that, other types of international control appeared, such as the control of regional organizations like: the European Union and others. The International interest appears in this aspect through the effective control for all stages of the electoral process, from voter registration stage to the election day, ending by counting and sorting voices stage. So, the stages of the electoral process must all be based on international norms (standards) of free and impartial election.

Key words: International Control of Election, Integrity (impartiality) and Transparency of the Electoral Process, Democracy, International Committees for Election control.

مقدمة:

تصاعد الاهتمام الدولي بفكرة حقوق الإنسان و حرياته الأساسية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث صدرت عدة مواثيق و إعلانات و أبرمت عدة معاهدات تحصينا و حماية لهذه الحقوق، لكن الملاحظ أن بداية هذا الاهتمام كانت محتشمة و جاءت عامة دون تفصيل أو تدقيق، و لم تتطور إلا بعد التغيير الجذري الذي عرفه العالم ككل، و بظهور أجيال جديدة من الحقوق (الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ... إلخ).

حيث أصبح الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان أكثر تدقيقا و دفاعا عن حرية الفرد داخل مجتمعه لاسيما: في حرية التعبير، والتفكير، والملكية، والانتماء الحزبي، والصحافة، والمعارضة ...إلخ.

إذ يعد حق الشعوب في تقرير مصيرها بالاختيار الحر لنظام الحكم و من يمثلهم من أهم الحقوق التي يدافع عنها المجتمع الدولي بكل أطيافه، وهو ما أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 في المادة 21 منه « لكل فرد الحق في المشاركة في حكم بلده، مباشرة أو عن طريق نواب مختارين اختيارا حرا، لكل فرد الحق في الوصول إلى الخدمة العامة في بلده على قدم المساواة مع الآخرين، إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم، و يعبر عن هذه الإرادة في انتخابات دورية و صادقة تجرى بالاقتراع العام على قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري أو بإجراءات تصويت حر معادلة له».

نستقرأ من نص المادة سابقة الذكر أن الأداة الفعالة لحماية الحقوق السياسية للأفراد هي إجراء انتخابات دورية و الاختيار الحر و النزيه لنظام الحكم و الحكام، إلا أن هذه العملية قد تفقد شرعيتها بانتهاكات تتعارض مع فكرة حماية حق الشعوب في تقرير مصيرها و التعبير الحر عن إرادتها، وهو ما دفع المجتمع الدولي للبحث عن وسيلة أو أداة تسمح بحماية هذا الحق و تحول دون المساس به و عدم تعرض الأفراد لأية ضغوطات تمنعهم من التعبير الحر عن اختيارهم وأفكارهم.

وهو ما دفع الأمم المتحدة للجوء إلى وسيلة الرقابة الدولية على الانتخابات باعتباره عملاً تشرف عليه جهة محايدة عن الدولة المعنية بالانتخابات، و غايتها من وراء ذلك ضمان نزاهة و شفافية العملية الانتخابية، كما قد تُسند عملية مراقبة الانتخابات إلى منظمة غير حكومية لتتضافر الجهود تحقيقا لمجموعة من المبادئ لعل أبرزها وأهمها هو مبدأ احترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى تعزيز احترام الإرادة السياسية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث بتطرقه لواحدة من أهم أدوات الرقابة على الانتخابات الوطنية ألا وهي الرقابة الدولية، باعتبارها واحدة من أنجع الطرق لضمان نجاح و شفافية الانتخابات أيا كان نوعها (محلية أو رئاسية ...) و مكان إجرائها (دولة غنية أو فقيرة)، و مما لا شك فيه أن موضوع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية يحظى باهتمام عدد كبير من الخبراء المتخصّصين في السياسة والقانون الدولي والعلاقات الدولية وحقوق الإنسان باعتباره يسعى إلى تحقيق أرقى و أهم المبادئ ألا وهي مبدأ احترام حقوق الإنسان، و مادام الموضوع هنا يتمحور حول واحد من أهم أشخاص القانون الدولي ألا وهو الفرد و ضمان حقه الانتخابي بتوفير الرقابة الدولية كطرف مُحايد في العملية الانتخابية سيظل التحليل و الكتابة في هذا الموضوع يزيد اهتماما و توسعا.

أهداف البحث:

يستهدف هذا البحث إلى استجلاء مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية من خلال تعريفها و الوقوف عند أهم ضمانات حياد اللجان الدولية المشرفة عليها، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن الغاية من هذه الدراسة هو التعرف إلى أنواع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية مع التطرق إلى بعض الأمثلة من المناسبات الانتخابية التي أشرفت عليها منظمات دولية حكومية و إقليمية كطرف مراقب لنزاهتها و شفافيتها، لنصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج و التوصيات.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي، ذلك لأن الدراسة فيه انصبت على تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالرقابة الدولية على الانتخابات و ما سنته من ضمانات حماية لحقوق و حريات الإنسان، إلى جانب اعتماد المنهج الوصفي في تحديد أهم آليات الرقابة للمنظمات الحكومية و الإقليمية على الانتخابات الوطنية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول **مدى نجاح الرقابة الدولية على الانتخابات في توفير ميكانيزمات تضمن نزاهة و شفافية العملية الانتخابية ؟**

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية ؟
- ما المقصود بتعريف الرقابة على العملية الانتخابية و تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية؟
- ثم ماذا عن أهم المعايير الدولية للعملية الديمقراطية ؟
- هل هناك مفاهيم أخرى تتداخل مع مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات ؟
- و أخيرا ما هي الآليات التي تعتمد عليها المنظمات الدولية الحكومية و الإقليمية لتتبع حسن سير العملية الانتخابية ؟

ونجيب على الإشكالية انطلاقا من الخطة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية.

المطلب الثاني: ضمانات حياد اللجان الدولية لمراقبة الانتخابات الوطنية.

المبحث الثاني: أنواع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية.

المطلب الأول: رقابة المنظمات الدولية الحكومية على الانتخابات الوطنية.

المطلب الثاني: رقابة المنظمات الإقليمية على الانتخابات الوطنية.

المبحث الأول: مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية:-

تحرص الديمقراطيات الصاعدة و العريقة على نزاهة الانتخابات التي تفرز الممثلين و البرامج التي وقع عليها اختيار الشعب، باعتبار أن الانتخابات النزيهة هي مؤشر هام من مؤشرات التحول الديمقراطي وهي تتطلب توفر مجموعة من الشروط لنجاحها، لعل أهمها- لاسيما على الصعيد الدولي- وجود رقابة دولية على الانتخابات تشرف عليها منظمات دولية حكومية أو إقليمية، وقبل الخوض في عملية الإشراف و الرقابة الدولية نتعرف في هذا المبحث –أولا- إلى تعريف الرقابة الدولية، وهو ما سنتناوله في المطلب الأول، ثم ما هي الضمانات التي تكفل حياد و موضوعية الرقابة الدولية على الانتخابات، وهو ما سنجيب عنه في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية:-

قبل أن نعرف الرقابة الدولية على الانتخابات نعرف –أولا- الرقابة على العملية الانتخابية بصورة عامة والهدف منها:

*** تعريف الرقابة على العملية الانتخابية**

تعرف على أنها الإجراءات التي تتسم بالموضوعية و الحياد من قبل أشخاص تم تكليفهم بشكل رسمي بممارسة أعمال المتابعة و الرقابة و تقصى الحقائق، حول صحة إجراء و سير العملية الانتخابية و التحقق من الدعاوى التي تشير إلى حدوث أية انتهاكات تذكر في هذا المجال، على أن يتم ذلك وفقا للوائح و القوانين المعمول بها في هذا الإطار.

كما تعرفُ أيضا على أنها مراقبة مدى نزاهة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، بدءاً من مرحلة تحديث سجل الناخبين ومروراً بمرحلة الاقتراع و انتهاء بعملية العد والفرز بهدف تقييمها ورفع التقارير عنها[1].

هدفها: تهدف الرقابة على العملية الانتخابية إلى التأكد من سير العملية الانتخابية بشكل نزيه بعيد عن التزوير و التلاعب بأي شكل كان[2].

* وأما الرقابة الدولية على الانتخابات فتعرّف على أنها اطلاع المجتمع الدولي على سير العملية الديمقراطية في الدول التي تطلب ذلك للوقوف على مدى اتفاقها مع المعايير الدولية للديمقراطية، ومدى تعبيرها عن إرادة الشعوب[3].

حيث تنحصر المعايير الدولية للعملية الديمقراطية في النقاط الثلاث الآتية:

1. الاقتراع العام: وهو كفالة حق التصويت و الترشيح للجميع.
2. المساواة في الاقتراع: وذلك عن طريق المساواة في توزيع المقاعد، بحيث يكون الحجم السكاني للدوائر متساويا ما أمكن.
3. الانتخاب الحر: كفالة حرية الناخب في رأيه و الاختيار حسب ما يرى[4].

ا . خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

2.خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

3. خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

4.مجدي حسن محمد أحمد، ورقة عمل بعنوان العملية الانتخابية، مارس 2007 ، ص 4 ، www.pdffactory.com. ، تاريخ زيارة الموقع 2017/04/01.

كما جاء تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات ضمن الإعلان الدولي الخاص بمبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005 كما يلي:

« .... تعكس المراقبة الدولية للإنتخابات اهتمام المجتمع الدولي بتحقيق انتخابات حرة و نزيهة، كجزء من مهمة توطيد الديمقراطية، بما تكتنفه هذه المهمة من احترام لحقوق الإنسان و لأحكام القانون ، و لما كانت هذه الرقابة الدولية ، التي تصب تركيزها على الحقوق المدنية و السياسية تأتي في إطار المراقبة الدولية لحقوق الإنسان، مع أن هذه المراقبة، تقيم العملية الانتخابية وفقا للمبادئ الدولية المرعية في الانتخابات الديمقراطية الحقة و في القوانين المحلية، فإنها تقر بأن شعب أي دولة هو الذي يحدد في النهاية المصداقية و الشرعية لأي عملية انتخابية، تتميز المراقبة الدولية للإنتخابات بقدرتها على تعزيز نزاهة العملية الانتخابية، عبر التصدي لكل المخالفات و أشكال الغش والكشف عنها، و إصدار توصيات لتحسين العملية الانتخابية، و بوسعها أيضا أن تعزز ثقة الناس، حسب الضمانات الممنوحة، و كذلك المشاركة في الانتخابات، و أن تخفف من احتمال نشوب نزاعات حول الانتخابات، فضلا على أنها تساعد على توطيد المعرفة الدولية عبر تقاسم الخبرات و المعلومات المتعلقة بتعزيز الديمقراطية ...»[5] .

مما سبق يمكن تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات كما يلي: هي العملية التي تهدف إلى تحقيق انتخابات حرة ونزيهة من خلال إرسال البعثات المختلفة للرقابة على سير العملية الانتخابية، ومتابعة تفاصيل تلك العمليات في الدول المختلفة وبطلب من تلك الدول، ومن ثم إصدار التقارير التي تُقوّم تلك العمليات وتضفي عليها صفة النزاهة والحرية. إذ ومن خلال تلك التقارير يتم بيان النواحي الايجابية وكذلك السلبية للعملية الانتخابية[6].

هذا و تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن يتداخل مفهوم الرقابة الدولية للإنتخابات مع مفاهيم أخرى مثل مفهوم الإشراف الدولي على الانتخابات ، لذا يجب التمييز بين المفهومين :

5. إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات و مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين، المحتفل بذكراهما بتاريخ 27 تشرين الأول / اكتوبر 2005، في الأمم المتحدة، نيويورك، ص2، http://www.ned.org/mena/ar/Documents/82.pdf، تاريخ زيارة الموقع 2017/04/04.

6. علاء عبد الحسن العنزي و حسن محمد راضي، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون جامعة بابل، العدد 3، المجلد 6، 2014، ص 179 .

حيث تعبر المراقبة أو الملاحظة عن وجود جهات محايدة تمثل منظمات حكومية و غير حكومية [7] و جمعيات المجتمع الدولي المدنية، تقوم بمتابعة الانتخابات و تلحظ مدى إلتزامها بالحياد خلال ممارسة الإجراءات اللازمة لسير العملية الانتخابية، و تبدأ بتدقيق الكشوف أو القوائم الانتخابية مرورا بتقسيم الدوائر الانتخابية وصولا إلى يوم الاقتراع وفرز الأصوات و الإعلان عن النتائج إذ تقوم هذه الجهات بالملاحظة والمعاينة ثم إصدار التقارير لتصف أي خروقات واردة على العملية الانتخابية ، على خلاف الإشراف على العملية الانتخابية و الذي يمنح للجهات الخارجية أي المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية حق المشاركة في تسيير العملية الانتخابية في جميع مراحلها إذ تملك القدرة على التأثير في المسار الانتخابي للدولة المعنية بالانتخابات و يعتبر ذلك نوعا من المساس بالسيادة الوطنية [8].

بناءً على ما سبق ذكره نستطيع القول: إن الرقابة الدولية على الانتخابات أضحت أهم آلية من آليات التعاون الدولى للتقرير بمدى انطباق المعايير الدولية على الانتخابات التي يتم إجراؤها فى بلد ما، وهي الوسيط بين العملية الانتخابية و التحول الديمقراطي بما تكفله من احترام لحقوق الإنسان و لأحكام القانون بصفة عامة ،كما أنها ضمانة لحرية الانتخابات ونزاهتها فوجود جهات دولية فضلاً عن الجهات الداخلية لرقابة العملية الانتخابية وفي مختلف مراحلها يؤدي إلى ظهور عامل الاطمئنان لدى الناخبين والمرشحين بسبب عدم وجود أي تلاعب أو تزوير في العملية الانتخابية.

المطلب الثاني : ضمانات حياد اللجان الدولية لمراقبة الانتخابات الوطنية

إن ضمان سير العملية الانتخابية في ظروف شفافة، بعيدا عن كل ملابسات التزوير و ما شابهه، وفي أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، يتطلب التزام اللجان الدولية لمراقبة الانتخابات الحياد التام وذلك تحقيقا للأهداف المرجوة من العمل الرقابي للبعثات الدولية.

و يشير مصطلح الحياد إلى الظاهرة السياسية، حيث عُرِفت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي عكس كلمة انحاز، أما معناها القانوني القديم فهو العزلة بهدف تجنب الصراعات الدولية خاصة النزاعات

7 تعريف المنظمات الحكومية: هي كيان قانوني دولي مستمر، تنشئه مجموعة من الدول، يجمع بينها مصالح مشتركة تسعى إلى تحقيقها، ويتمتع هذا الكيان بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها بأجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة. أما عن تعريف المنظمات غير الحكومية فقد عرفها الأستاذ عمر سعد الله بأنها مجموعات تطوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي و يتمحور عملها حول مهام معينة و يقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة و هي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات و الوظائف الإنسانية و تطلع الحكومات عل شواغل المواطنين و ترصد السياسات و تشجع بمشاركة السياسة على المستوى المجتمعي وهي توفر التحليلات و الخبرات و تعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر فضلا عن مساءلتها في رصد الاتفاقيات الدولية وتنفيذها *.

*: عمر سعد الله، قانون المجتمع الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، ص 314.

8 عبد السلام نوير، الفرق بين الرقابة و الإشراف (الرقابة على الانتخابات و السيادة... مخاوف حقيقة أم حجج واهية)، www.swissinfo.ch/ara، تاريخ زيارة الموقع : 2017/04/04.

العسكرية[9]، فإذا أسقطنا مفهوم الحياد على عمل اللجان الدولية لمراقبة الانتخابات سيكون بعدم تحيزها والوقوف موقف المحايد أثناء أداء مهمتهم الرقابية (سواء من الحكومة أو المعارضة أو الأحزاب المشاركة أو المرشحين) بما يضمن عدم استفادة أي متنافس على حساب متنافس آخر، وهو ما يفضي إلى التعبير الحر عن إرادة الشعب.

و يقوم الموقف الحيادي لبعثات الرقابة الدولية على الانتخابات على مجموعة من الضمانات التي يجب أن تلتزم و تتمسك بها، وهو ما نص عليه إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات و مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين نوجزها فيما يلي :

1. نص المادة 6 من إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات: حيث يجيز نص المادة الانضمام إلى فرق رقابة الانتخابات لمن كانت مصالحه الشخصية (سياسية، اقتصادية، دينية أو عائلية أو أية مصالح أخرى) لا تتعارض مع مصلحة الانتخابات، كما يحضر على بعثة المراقبة قبول دعم مالي أو سياسي من الحكومة التي تخضع انتخاباتها إلى المراقبة، و على بعثة الرقابة أن تعلن عن المصادر الممولة لها[10].

2. نص المادة 12 : وضعت هذه المادة مجموعة من الشروط الواجب إتباعها من طرف الدول المستضيفة من أجل تحقيق الحياد و عدم الانحياز، حيث نصت الفقرة (ه) من هذه المادة أن تضمن الدول المستضيفة حرية فرق الرقابة عند إصدار بياناتها و تقاريرها المتعلقة باستنتاجاتها و توصياتها من دون أي تدخل في عملها، وهو ما أكدت عليه الفقرات (و)، (ح)، (ط) [11].

3. نص المادة 15(ج): حث تنص المادة على وجوب قيام بعثات الرقابة بتقييم المعلومات المقدمة لها بكل موضوعية و تجرد[12].

4. نص المادة 19: أكدت هذه المادة على ضرورة تمتع فرق الرقابة بالوقت الكافي لتحديد طابع العملية الانتخابية في الدولة المعنية بشكل حيادي و مستقل[13].

5. المادة 21 الفقرة (أ) : تنص على تعهد المنظمات الحكومية و غير الحكومية بأن تجعل كافة المشاركين في بعثاتها الخاصة بالمراقبة الدولية للإنتخابات متآلفين ملتزمين بدقة المعلومات و الحيادية السياسية في إصدار الأحكام و الاستنتاجات[14].

من جهته أوصى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون الأوربي على ضرورة توفير الدولة المستضيفة ضمانات حسب المعايير الدولية المتفق عليها، كما ألزم

9 ساعد حجوج، دور الإدارة في العملية الانتخابية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة بن عكنون، الجزائر، 2002، ص 02.

10 إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات، مرجع سابق، ص3 .

11: المرجع نفسه، ص5 .

12 المرجع نفسه، ص6 .

13 المرجع نفسه، ص7 .

14 المرجع نفسه، ص7 .

البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات تنفيذ هذه الضمانات، وتتمثل هذه المعايير بما هو آت:

- مساعدة العدد اللازم من المراقبين لانجاز عملية الرقابة دون التسبب بأي مشاكل للدولة المضيفة.
- الحصول على التخويل و التفويض من خلال إجراء بسيط غير متحيز.
- الحصول على معلومات تتعلق بالعملية الانتخابية من السلطات الانتخابية على كافة المستويات .
- الحصول على تراخيص للسفر في مناطق الدولة أثناء العملية الانتخابية.
- الحصول على وسائل ضامنة للوصول إلى المراكز الانتخابية و مراكز العد.
- الالتقاء بكافة ممثلي الأحزاب السياسية و المترشحين الأحرار .
- الحصول على الصلاحيات لنشر البيانات العامة[15].

المبحث الثاني: أنواع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية

تجد الرقابة التي تجريها المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ذات الطابع الدولي قبولاً واسعاً في أغلب دول العالم تقريباً. إذ أصبحت الدول تدرك الهدف والغاية من وجود رقابة دولية على الانتخابات. فهدف الرقابة هو إجراء انتخابات تتسم بالحيادية والدقة[16] ، والرقابة الدولية على الانتخابات قد تقوم بها منظمة الأمم المتحدة باعتبارها ممثلاً للدور الدولي العالمي، أو قد تقوم بها منظمات إقليمية ولعل أبرزها ما يقوم به الاتحاد الأوربي من دور فعال في إرسال العديد من البعثات إلى كثير من الدول التي تجري فيها الانتخابات.

و عليه سوف نتناول في هذا المبحث أنواع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية في مطلبين، حيث نخصص المطلب الأول لرقابة المنظمات الدولية الحكومية على الانتخابات الوطنية، بينما نتناول في المطلب الثاني رقابة المنظمات الإقليمية على الانتخابات الوطنية.

المطلب الأول: رقابة المنظمات الدولية الحكومية على **الانتخابات الوطنية**

نخصص هذا المطلب لدراسة الدور الرقابي الذي لعبته منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الراعي الأول في العالم لحقوق الإنسان و حماية حرياته الأساسية، و كمنظمة دولية حكومية تظم أكثر من 193 دولة ذات عضوية كاملة.

15 مرشد ODIHR لمراقبة الانتخابات، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون الأوربي، OSCE-ODIHR، الطبعة الرابعة، أبريل 1999، ص 6 و 7.

16 إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات، مرجع سابق ، ص1 .

حيث تباشر الأمم المتحدة رقابتها على أي انتخابات من خلال طلب رسمي تتقدم به حكومة الدولة التي ستحصل فيها العملية الانتخابية. و بناءً على ذلك الطلب، يتم إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات إلى ذلك البلد. و تتم عملية التشاور ما بين البعثة والحكومة والأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات ذات الصلة. والتقرير الذي تصدره البعثة يعتبر أساساً لمشاركة الأمم المتحدة[17].

و قد شاركت منظمة الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الانتخابية بعد تأسيسها في العام 1945. وعملت على تعزيز مبادئ الديمقراطية من خلال ممارسة أفراد الشعب لحقوقهم السياسية ، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (137/46) في العام 1992 والذي يؤكد بأنه يقع على عاتق الأمين العام أن يعمل على تأسيس مركز خاص لضمان تنسيق معالجة الطلبات المقدمة بخصوص طلب المساعدة الانتخابية، وهذه الوظيفة أصبحت فيما بعد أحدى مهام و وظائف وحدة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة [18] .

حيث قامت هذه الأخيرة (وحدة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة) بإرسال عدة بعثات لمراقبة الانتخابات في عدة دول نذكر منها:

عملية المساعدة الانتخابية في إطار حفظ السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى ، فبناءا على طلب هذه الأخيرة اعتمد مجلس الأمن القرار 1109 (1998) بتاريخ 27 مارس 1998 لإنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات التشريعية التي جرت خلال 29 نوفمبر– 13 ديسمبر 1998، حيث اضطلعت فرقة المساعدة بتقديم مساعدات تقنية للسلطات الانتخابية و مراقبة و رصد المسار الانتخابي [19].

كما قد تلعب وحدة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة دور المنسق الانتخابي بين المراقبين والمشرفين على العملية الانتخابية من خلال العمل سويةً مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وهذا الفريق يكون مسئولا عن فتح مكتب في الدولة التي تطلب المساعدة من أجل تنسيق وتجهيز الدعم اللوجستي لمراقبي الانتخابات.

و تقوم الوحدة أيضاً بتنسيق عمل مجموعة المراقبين الدوليين، حيث تتشكل هذه الأخيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وأما

17 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

18 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

19 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

بالنسبة للتكاليف المالية التي تتحملها الوحدة فإنها تُغطى عن طريق مساهمات الدول الأعضاء في المنظمة [20].

كما قد تكون مشاركة الأمم المتحدة في مجال الانتخابات من خلال بعض برامجها والتي من أبرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وقد يكون من خلال المساعدة التي تقدمها بعض الجهات أو المراكز التابعة للمنظمة ، كمركز حقوق الإنسان وإدارة الأمم المتحدة لخدمات دعم التنمية والتنظيم الإداري، فقد قام مركز حقوق الإنسان بتقديم العديد من المساعدات الانتخابية للكثير من الدول مثل رومانيا عامي (1990 – 1992)، واريتريا عام (1992) ، وكمبوديا عام(1992) و انغولا عام(1992) وجنوب أفريقيا عام(1993) وغيرها من الدول الأخرى ، بالإضافة إلى ذلك فقد قام المركز بإعداد برامج توجيهية تحتوي على مجموعة من المبادئ لتحليل القوانين والإجراءات الانتخابية. وقد قدمت الأمم المتحدة – أيضاً – في عام (1994) المساعدة لدولة الموزمبيق لتقوية مؤسساتها الديمقراطية وتعزيز وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي وبمساعدة المنظمات الدولية الأخرى والمجتمع الدولي وذلك عن طريق تقديم المساعدات المالية والتقنية لها مما جعلها تنجح في إجراء انتخاباتها بشكل مثالي [21].

وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الانتخابية لا يقتصر على التنسيق بين عمل المراقبين والمشرفين فحسب، بل تلعب المنظمة دوراً فعالاً في تقديم المساعدات التقنية أو الفنية و ذلك كما يلي :

1. توفير الأمن: يقوم أفراد قوات الأمم المتحدة النظامية، بما في ذلك أفراد شرطة الأمم المتحدة وأفراد الأمم المتحدة العسكريون، بدوريات لكفالة إمكانية ممارسة الناخبين لحقهم الديمقراطي دون خوف من العنف.
2. تقديم مشورة تقنية بشأن إصلاح قوانين الانتخابات ووضع إجراءات لكفالة تأمين عملية التصويت.
3. تقديم دعم لوجستي مثل توزيع مواد الاقتراع .
4. تقديم مساعدات في مجالي الإعلام وتثقيف الناخبين من خلال مجموعة من قنوات الاتصال التابعة للأمم المتحدة المتاحة للبعثات الميدانية، بما في ذلك الإذاعة.

فعلى سبيل المثال، أجري الاستفتاء بشأن استقلال جنوب السودان بصورة سلمية في موعده في كانون الثاني/يناير سنة 2011، وصوتت فيه الأغلبية الساحقة بنسبة 98,83 % من المشاركين لصالح الاستقلال.

20 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

21 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

وكانت السلطات السودانية مسئولة عن عملية الاستفتاء بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و إدارة الشؤون السياسية، لتوفير الدعم الرئيسي، بما في ذلك طبع وتوزيع أكثر من 10 ملايين بطاقة اقتراع فضلا عن تدريب نحو 000 5 من موظفي مراكز الاقتراع. وساعدت قيادة البعثة، وفريق رفيع المستوى معين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في إجراء حوار بين الأطراف السودانية الرئيسية بهدف منع النزاع وبناء الثقة في العملية [22].

و من المشاركات الانتخابية المهمة للأمم المتحدة هو ما قامت به هذه الأخيرة ومن خلال الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية في الأحداث الانتخابية في العراق خلال العام (2005). إذ قدم فريق المساعدة الانتخابية الدولي بالتعاون مع الإتحاد الأوربي وبعض الجهات الأخرى المساعدة التقنية من خلال الخبراء العاملين في تلك الجهات ، مما ساهم في بناء وتقوية المؤسسات الانتخابية العراقية. وقد تم تشكيل البعثة الدولية للانتخابات العراقية في كانون الأول عام 2004 من قبل الحكومة العراقية وبدعم من الأمم المتحدة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق التي تم تشكيلها في 31/ 5 /2004 من أجل تقييم مجرى العملية الانتخابية في العراق. وقد تشكلت هذه البعثة من كيانات انتخابية إدارية في عدد من الدول ، ومهمة هذه البعثة هو تقديم المشورة والمساعدة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وقد توصل خبراء البعثة إلى أن انتخابات العراق في كانون الأول عام 2005 كانت متوافقة مع المعايير الدولية للانتخابات سواء على صعيد الإطار القانوني أو على مستوى تخطيطها أو إجراءاتها أو شؤونها اللوجستية وأنها جاءت معبرة عن إرادة الناخبين [23].

فبالنظر إلى ما تقدمه منظمة الأمم المتحدة من أشكال الدعم المختلفة وبسبب حيادية واستقلالية تلك المنظمة، فإن الدول اتجهت إلى تفضيل مشاركة هذه المنظمة على غيرها من المنظمات الأخرى [24].

المطلب الثاني: رقابة المنظمات الإقليمية على الانتخابات الوطنية

شهدت ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي الكثير من مجالات التعاون والتنسيق بين العديد من المنظمات والجمعيات الدولية الإقليمية المهتمة بشؤون الانتخابات الوطنية. فمثلاً تم تأسيس الإتحاد الأمريكي الدولي للمنظمات الانتخابية في العام 1991. وكان الهدف من ذلك هو تعزيز التعاون بين المؤسسات والجمعيات الانتخابية في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي من جهة و بين جمعية التنظيمات الانتخابية في جنوب أمريكا من جهة أخرى .

22 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

23 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

24 خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009، 373 .

كما أقرت منظمة الدول الأمريكية « اتفاقية سانتياجو» عن الديمقراطية وتحديث النظام بين الدول الأمريكية في العام 1991. ثم تم إنشاء وحدة منظمة الدول الأمريكية لترسيخ الديمقراطية والاشتراك في تقديم وتعزيز المساعدة والرقابة الانتخابية[25].

من جهتها شهدت القارة الإفريقية إنشاء اتحادات تحت رعاية المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية التابعة للاتحاد الإفريقي ولعل أبرزها هو الاتحاد الأفريقي لسلطات الانتخابات في العام 1997. وكذلك اتحاد دول الكومنولث لمسئولي الانتخابات في العام 1991. وفي نفس العام تم إقرار إعلان هراري من قبل الاتحاد والذي أعطى أهمية كبيرة لقيم المنظمة السياسية الأساسية. و قد أعقب ذلك القيام بالعديد من أنشطة المساعدة الانتخابية والرقابة عليها. و قد قدمت منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً مثل هذه المساعدة، إذ راقبت العديد من العمليات الانتخابية، كتلك التي جرت في زامبيا في عام 1992. وقد تم التعاون فيما بعد بين منظمة الوحدة الأفريقية بالاشتراك مع الكومنولث والاتحاد الأوربي مع الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات في جنوب أفريقيا في العام 1994[26].

بيد أن الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوربي في مجال مراقبة الانتخابات يفوق بكثير الاتحادات الإقليمية سابقة الذكر ، كيف لا، و صداه تجاوز نطاق القارة الأوربية ليصل إلى أغلب دول العالم ، وتعتبر البعثات التي يرسلها الإتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات أحد أبرز التطبيقات الإقليمية لفرق المراقبة الدولية ، إذ شهد تطبيق عملية إرسال تلك البعثات تطوراً سريعاً في منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوربي. فبعد أن تم استحداث مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، كجهاز تابع لمنظمة الأمن والتعاون الأوربية، تم إرسال العديد من البعثات المتخصصة لمراقبة الانتخابات في دول العالم المختلفة[27].

كما أسس الاتحاد الأوربي منظمة الأمن والتعاون في أوربا عام 1975، والتي تضم اليوم 55 دولة تمتد حدودها عبر القارة الأوربية إلى جانب منطقة جنوب القوقاز ووسط آسيا وأمريكا وكندا. وتعتمد المنظمة على مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعتبر مبدأ تطوير الانتخابات الديمقراطية أهم أهدافها. ولذلك فقد عملت على بلورة عدد من البرامج التي تهدف إلى تحقيق هذا المبدأ. وقد أصبح اليوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان واحداً من أبرز الهيئات الدولية التي تقوم بمراقبة الانتخابات باعتباره جهازاً من أجهزة الأمم المتحدة. ويعتمد هذا المكتب في عمله على أهم المبادئ التي جاءت بها وثيقة كوبنهاكن في العام 1990، بالإضافة إلى اعتماده على جميع الاتفاقيات التي ترتبط بالانتخابات والتي أعلنت الدول الأعضاء الالتزام بها كالاتفاقية الدولية الخاصة

25 جاي س. جودين – جيل ، مرجع سابق، ص 53.

26 جاي س. جودين – جيل ، المرجع نفسه، ص 53 .

27 زياد بارود، الانتخابات النيابية في لبنان (2005) في خضم التحولات المحلية والإقليمية، ط1، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، لبنان، 2007 ، ص 101.

بحقوق المرأة السياسية عام 1952 والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1967.

و أما بالنسبة لتمويل بعثات المراقبة فيتم من خلال ميزانية منظمة الأمن والتعاون في أوربا، وأن عمليات مراقبة الانتخابات في أغلب الدول الديمقراطية تتمتع بالأولوية على غيرها[28].

وتشير الإحصائيات إلى أن منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وعن طريق مكتب المؤسسات الديمقراطية، قد راقبت حوالي(150) دورة انتخابية وطنية، تفاوتت ما بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية داخل أوربا وحدها منذ العام 1990 [29].

ومن المشاركات الأخرى التي قامت بها منظمة الأمن والتعاون الأوربي هو إرسالها بعثة لمراقبة انتخابات مجلس النواب العراقي للعام 2010 و قد أصدرت البعثة تقريراً بهذا الخصوص قيمت فيه الاستعدادات الفنية التي قامت بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، وأعتبر التقرير أن الانتخابات معدة ومهيأة بشكل جيد من الناحية الفنية على الرغم من تأخر صدور القانون المعدِل لقانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (16) لسنة 2005 ، وقد اعتبر التقرير نسبة المشاركة نسبة مقبولة ، إذ بلغت حوالي 63,03%.

وأما فيما يتعلق بعمليات العد والفرز ، فقد أشار التقرير ، وبالاعتماد على التقارير الصادرة من مجموعة المراقبين المحليين والدوليين ، إن إجراءات العد والفرز أجريت وفقاً لتعليمات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات[30] .

و تجدر الإشارة إلى أن البرلمان الأوربي له دور مهم في تحديد مجال مشاركة الاتحاد الأوربي في مراقبة الانتخابات، إذ يتولى البرلمان الأوربي مهمة دراسة الطلبات المقدمة للاتحاد الأوربي لمراقبتها. وإن أعضاء البرلمان الأوربي هم من يحددون حجم مشاركة الاتحاد. وهذا هو السبب الذي يجعل الاتحاد الأوربي في المرتبة الثانية بعد الأمم المتحدة في مجال مراقبة الانتخابات.

أما في الجزائر كانت الانطلاقة الأولى لهذا النوع من الرقابة بمناسبة أول إنتخابات رئاسية في ظل التعددية السياسية سنة 1995 ، حيث قامت السلطة الجزائرية آنذاك باستدعاء ملاحظين دوليين من منظمات دولية حكومية كمنظمة الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي و الجامعة العربية و الاتحاد الإفريقي

28 علي الصاوي وآخرون، كيف تراقب الانتخابات، الجمعية العربية للدراسات البرلمانية ، 2005 ، ص -116 ص119.

29 خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق، ص376 .

30 تقرير الإتحاد الأوربي لتقييم انتخابات مجلس النواب العراقي 2010، التقرير النهائي(2 شباط – 21 آذار 2010)، منشور على الموقع الالكتروني: www.eueom.eu، تاريخ زيارة الموقع 2017/04/10 .

والسماح لها بمراقبة الظروف التي ستجري فيها العملية الانتخابية مع إمكانية الإدلاء بشهاداتهم على صدق النتائج و التي فاز بها الرئيس اليمين زروال، والتي بمقتضاها أعلن عن إنتهاء المرحلة الانتقالية و تكريس العودة رسميا إلى المسار الانتخابي في محاولة لاسترجاع مؤسسة الرئاسة لنوع من المصداقية والشرعية حتى تتمكن من الشروع في تنفيذ مخطط البناء المؤسساتي للدولة للخروج من الأزمة التي مرت بها البلاد حينها.

ولم تقف الرقابة الدولية عند هذه الانتخابات فحسب بل تواصلت بمناسبة الانتخابات الرئاسية لسنتي 1999 و2004.... وبمناسبة الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 وكذا الانتخابات المحلية في 29 نوفمبر 2012، وبمناسبة الاستحقاق الرئاسي 2014/04/17 دعت السلطة الجزائرية ملاحظين دوليين لمتابعة الانتخابات، كما قامت الحكومة بتوجيه الدعوة لعدد من المنظمات الدولية التي تنتسب إليها الجزائر بالعضوية أو الشراكة لإرسال ملاحظيه. كما تم توجيه الدعوة لنفس الغرض إلى بعض المنظمات غير الحكومية[31].

وبمناسبة الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 4 ماي 2017 أعلن رئيس الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في الجزائر عبد الوهاب دربال، موافقة كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، على إيفاد مراقبين دوليين للانتخابات البرلمانية المقبل استجابةً لدعوة من الجزائر، وذلك في خطوة لتعزيز صدقية الحدث الانتخابي المهم، ودليل على « ثقة الجزائر في ضمانها لانتخابات حرة ونزيهة»[32].

من خلال ما تم استعراضه عن نوعين من الرقابة الدولية للإنتخابات (العالمية منها و الإقليمية) نستطيع القول: إن ما تصدره بعثاتها من تقارير حول العمليات الانتخابية قد حدد و وضح المعايير الأساسية لتحقيق حرية الانتخابات ونزاهتها . إذ ومن خلال الدور الرقابي لتلك المنظمات على العمليات الانتخابية تبين لنا أنها أسهمت مساهمة فعالة في القضاء على عمليات تشويه الانتخابات وتزويرها ، وضمنت إلى حد ما إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

31 «لقد قررنا دعوة ملاحظين دوليين لمتابعة الانتخابات القادمة، حيث قامت الحكومة بتوجيه الدعوة للعديد من المنظمات الدولية التي ننتسب إليها بالعضوية أو بالشراكة، لإرسال ملاحظيها إلى الجزائر كما تم توجيه الدعوة لنفس الغرض إلى بعض المنظمات غير الحكومية « مأخوذ من خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 09 فيفري 2012.

32 صحيفة الحياة، http://www.alhayat.com/Articles/21070605 ، الأحد 2 أبريل 2017، تاريخ زيارة الموقع : 2017/04/13.

الخاتمة:

ما توصلنا إليه في خاتمة بحثنا هذا هو مجموعة من النتائج نوردها على النحو الآتي:

- يظهر الاهتمام الدولي بعملية مراقبة الانتخابات الوطنية من خلال المواثيق الدولية و الإقليمية التي وضحت ضمانات حرية العملية الانتخابية ونزاهتها، و كذلك من خلال إنشاء مؤسسات دولية تكمن وضيفتها في تقديم العون و المساعدة لدول العالم لتحقيق هذه الغاية.
- تهدف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية لاطلاع المجتمع المدني على شفافية العملية الانتخابية ونزاهتهاوتساعد في الوقت نفسه على الاعتراف الدولي بالعمليات الانتخابية ومن ثَمَّ بأنظمة الحكم التي تفرزها تلك الانتخابات .
- إن الرقابة الدولية على العمليات الانتخابية قد تكون رقابة عالمية، تتمثل في الدور الذي تلعبه بعثات الأمم المتحدة من خلال إشرافها على العمليات الانتخابية. وقد تكون الرقابة على المستوى الإقليمي، وتتمثل هذه في بعض المنظمات الإقليمية، كمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية.
- يقتصر عمل اللجان الدولية لمراقبة الانتخابات على رصد المسار الانتخابي، و إعداد توصيات من شأن الدولة المعنية العمل بها أو تركها، و لا يشكل عملها هذا في أي حال من الأحوال تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول. وهو لا يمس بسيادة الدولة الداخلية أو الخارجية.

و بناءً على هذه النتائج نقترح التوصيات الآتية:

1. نقترح تشكيل منظمة دولية دائمة لمراقبة الانتخابات في مختلف دول العالم، وأن تكون هذه اللجنة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، على أن تتألف من مجموعة من الدول وعدد من أعضاء المنظمات الدولية المهتمة بهذا الشأن.
2. على الدول أن لا تشكك بدور الرقابة الدولية، وكذلك البعثات التي ترسلها المنظمات الدولية.
3. يجب أن تتكفل الدول بتقديم المساعدة لأفراد بعثات المراقبة الدولية، وتوفير الظروف الملائمة لعمل تلك البعثات.
4. على أفراد المراقبة الدولية التقيد بكافة التعليمات والتوجيهات الصادرة إليهم من مراجعهم .
5. وضع التقارير الصادرة عن بعثات الرقابة الدولية محط الاهتمام و الاستعانة بتوصياتها لتطوير الفكر الديمقراطي داخل المجتمعات و زيادة نسب المشاركة في الحياة السياسية.

قائمة المصادر

أولا: المصادر العربية

1. جاي س. جودين – جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة (القانون الدولي والممارسة العملية) ، ترجمة أحمد منيب، مراجعة فايزة حكيم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

2. حمدي عبد الرحمن، التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي خلال التسعينات، منشورات جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2000.

3. خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) ، بيروت، لبنان ، 2009 .

4. زياد بارود ، الانتخابات النيابية في لبنان (2005) في خضم التحولات المحلية والإقليمية، ط1، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، لبنان، 2007.

5. علي الصاوي وآخرون ، كيف تراقب الانتخابات، الجمعية العربية للدراسات البرلمانية ، 2005.

6. عمر سعد الله، قانون المجتمع الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.

ثانيا: المقالات

1. علاء عبد الحسن العنزي و حسن محمد راضي، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون جامعة بابل، العدد 3، المجلد 6، 2014 .

2. عمر فخري عبد الرزاق الحديثي، دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الوقاية من الجريمة الانتخابية ، مجلة جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد (190) ،2011.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. ساعد حجوج، دور الإدارة في العملية الانتخابية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة بن عكنون، الجزائر، 2002.

رابعا: وثائق صادرة عن هيئة الأمم المتحدة

1. إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات و مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين، المحتفل بذكراهما بتاريخ 27 تشرين الأول / أكتوبر 2005، في الأمم المتحدة، نيويورك .

2. القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 أكتوبر 1999، تحت رقم A/54/491 في دورتها الرابعة و الخمسون البند 116 (ب) من جدول الأعمال بعنوان : مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية، تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية و نزيهة، الفقرة 32/28.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. البعثة الدولية للانتخابات العراقية، التقرير النهائي للانتخابات 15 كانون الأول 2005 لمجلس النواب العراقي، ، الموقع الالكتروني، http://www.imie.ca/pdf/final-report-a.p

2. صحيفة الحياة، http://www.alhayat.com/Articles/21070605 ، الأحد 2 أبريل 2017، تاريخ زيارة الموقع : 2017/04/13.

3. عبد السلام نوير، الفرق بين الرقابة و الإشراف (الرقابة على الانتخابات و السيادة... مخاوف حقيقة أم حجج واهية)، www.swissinfo.ch/ara، تاريخ زيارة الموقع : 2017/04/04.

4. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المساعدة الانتخابية، http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/electoralassistance.shtml، تاريخ زيارة الموقع : 2014/04/03.

5. مجدي حسن محمد أحمد، ورقة عمل بعنوان العملية الانتخابية، مارس 2007، www.pdffactory.com. ، تاريخ زيارة الموقع 2017/04/01.

6. محمد أبو غدير، الرقابة الوطنية و الدولية... هل تحقق نزاهة الانتخابات، http://www.startimes.com، تاريخ زيارة الموقع 2017/04/01.

سادسا: المصادر الأجنبية

1. Lucilia Pereira, Free and fair : The Politicization of Election Monitoring Reports , A Thesis Submitted to the college of Graduate Studies and Research in Partial Fulfillment of the Requirements for the degree of master arts in the department of Political studies, Universal of Saskatchewan, 2006 p: 30.

استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحديد أنسب المواقع لإقامة منشآت سياحية في مدينة أريحا

د. رائد الحلبي

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أنسب المواقع لإقامة منشآت سياحية في مدينة أريحا، حيث قام الباحث بتطبيق تحليل الملاءمة المكانية (Suitability Analysis) باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) الذي يعتبر من أهم تطبيقاتها في دعم القرار واتخاذه (Decision Support System)، ومن ثم قام بإجراء تحليل الإحصاء المكاني مستخدماً (Raster Calculator) الآلة الحاسبة الرقمية ضمن مجموعة من المعايير التي وضعها الباحث، وخرج في مجموعة من النتائج أهمها: وجود مواقع مكانية تحقق الشروط المطلوبة جميعها من قبل الباحث، حيث حصلت على أعلى درجة ملاءمة بناء على مجموعة المعايير، وتتوزع المناطق الملائمة لإقامة معالم سياحية داخل المدينة حسب درجة الانحدار في معظم أراضي المدينة، وتبين – أيضاً- أن الاستخدام السياحي يتركز في المدينة، وهناك حاجة لإنشاء مرافق وخدمات سياحية جديدة؛ لكي يصبح توزيع الخدمات والمرافق السياحية منتظماً، ويلبي حاجة سكان المدينة. وانتهت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن يُفاد منها في تطوير الاستخدام السياحي داخل المدينة، منها، ضرورة إعادة تنظيم الخدمات السياحية داخل المدينة بما يسهم في حل مشكلة التركز، وبما يتناسب مع معايير الملاءمة المكانية ضمن النتائج التي توصلت لها الدراسة. إضافة إلى ضرورة العمل على استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) كتقنية مهمة في التخطيط الاستراتيجي للحد من التباين التنموي في المشاريع السياحية داخل المدينة من قبل صناع القرار والمختصين، وكذلك نوصي بضرورة وجود تنسيق متكامل بين القائمين على نهضة المدينة بغية الوصول إلى الأهداف المرجوَّة في أقصر الأوقات، وأفضل النهايات من حيث الجودة والإتقان.

الكلمات الدالة: نظم المعلومات الجغرافية، تحليل الملاءمة المكانية، استخدام سياحي، مدينة أريحا.

Using Geographic Information Systems (GIS) in Delineating the Most Suitable Sites for Establishing Touristic Facilities in the City of Jericho

ABSTRACT

This study aimed to recognize the most suitable locations for establishing touristic facilities in the city of Jericho. The researcher applied the Suitability Analysis by using the Geographic Information Systems (GIS) programs which is considered one of their most important applications in Decision Support System. Then the researcher carried out the analysis of the place statistics using Raster Calculator, the digital calculating machine within a group of criteria which the researcher set . He came out with a number of results the most important of which are: there are spatial locations which achieve all the required conditions by the researcher and which received the highest suitable degree based on a group of criteria whereby the suitable areas are distributed for establishing touristic facilities inside the city according to the degree of sloping in most of the lands of the city. It also indicated that the touristic use is concentrated in the city, and there is a need to establish new touristic facilities and services. This is in order that the distribution of the touristic services and facilities becomes systematic, and in order to meet the need of all the inhabitants of the city. The study was concluded with some recommendations and suggestions: It is hoped to benefit from developing the touristic use inside the city including: the necessity of reorganizing the touristic services inside the city in a way contributing in solving the concentration problem and which suits the criteria of spcial Suitability Analysis within the results which this study reached. Moreover, it recommended the necessity of working on using the technology of the Geographic Information Systems (GIS) as an important technology in strategic planning to limit the developmental variance in the touristic projects inside the city by the decision makers and the specialists. The study also recommends the necessity of an integrated coordination to upgrade and to develop the city.

Key Words: Geographic Information Systems, Suitability Analysis, Touristic Use, City of Jericho.

المبحث الأول

مشكلة الدراسة وأبعادها:

المقدمة:

تبحث هذه الدراسة في تحديد أنسب المواقع للخدمات والمرافق السياحية داخل مدينة أريحا التي تعاني من إخلال بالتوازن في التوزيع المكاني لها، وبالتالي يمكن تطوير نماذج تحدد أنسب المواقع الملائمة مكانياً، وقد طبقت من قبل عدد من الباحثين: الباحث:(Wayne Giles.2004)، والباحث.(Maria Daniela Tantillo, 2007)، والباحث (Ioannidis, K. Th. Vozikis, 2007) والباحثان: (e.g. Khamehchiyan et al. 2010 and Al-Rehaili, 2011)، وذلك بهدف تطوير واقع الاستخدام السياحي والتخطيط داخل المدن.

إن عدم القيام بمثل هذه الدراسة سوف يؤدي إلى استمرار الضعف والإخلال في توزيع الاستخدام السياحي داخل المدينة، وستكون نتائج هذه الدراسة مفيدة لكل من وزارة السياحة ولاسيما قسم التخطيط والإرشاد السياحي، والبلدية، وقسم التخطيط ومتابعة المشاريع، والمستثمرين في القطاع السياحي، حيث تكون بمثابة دليل يعمل على إرشادهم في اختيار أنسب المواقع لإقامة معالم سياحية جديدة.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة استخدام تحليل الملاءمة المكانية باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لإقامة معالم سياحية داخل مدينة أريحا من أجل الوصول إلى الموقع الأمثل في تقديم الخدمة للسائح، حيث كشفت دراسة قام بها الباحث عن وجود تركز في الخدمات والمرافق السياحية، مما أدى إلى الإخلال في التوازن والتوزيع المكاني المناسب لها، وفي سبيل ذلك ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي درجة الملاءمة لكل مكان في منطقة الدراسة لإقامة أماكن سياحية؟
2. هل يوجد موقع مكاني يحقق الشروط المطلوبة جميعها من الباحث؟
3. أين تتوزع المناطق الملائمة لإقامة منشآت سياحية داخل المدينة؟
4. كيف يمكن استخدام نظام المعلومات الجغرافية في تصنيف أنسب المواقع الملائمة مكانياً، لإقامة معالم سياحية؟

أهداف الدراسة:

1. معرفة درجة الملاءمة المكانية لكل موقع؛ لإقامة معالم سياحية في منطقة الدراسة.
2. التعرف إلى أنسب المواقع؛ لإقامة معالم سياحية في مدينة أريحا.
3. إنتاج خرائط ومخططات توضح توزيع الملاءمة السياحية بهدف تقديمها للمستثمرين والمستفيدين من الاستخدام السياحي، وصنّاع القرار في المدينة.
4. إقتراح توصيات مناسبة، لوضع خطط مبنية على أسس علمية وعملية تسهم في تطوير الاستخدام السياحي في المدينة والتخطيط المستمر له.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال الأمور الآتية:

1. استخدام تقنية فعالة في التحليل المكاني متمثلة في نظم المعلومات الجغرافية (GIS).
2. -2 اعتبار نظام المعلومات الجغرافية نظاماً فعالاً لمتخذي القرار (DecisionSupport System).
3. -3 قدرة نظم المعلومات الجغرافية على دمج مجموعة من الطبقات غير المتجانسة في إطار واحد يؤدي إلى تحليل مختلف المعايير.

منطقة الدراسة:

أريحا مدينة سياحية تقع في أخفض نقطة في وادي نهر الأردن، على بعد عشرة كيلومترات غربي نهر الأردن، واثني عشر كيلو متراً شمال البحر الميت، وهي جزء مما يعرف بوادي الصدع العظيم (الشق الآسيوي الإفريقي) الذي يبدو واضحاً على سطح الأرض، ويمتد من شمال سوريا إلى شرق إفريقيا، ويشكل وادي الأردن أعمق جزء فيه، ويعتبر وادي الصدع العظيم الذي يتشكل من البحر الميت وموقع أريحا، جزءاً من خط صدع جيولوجي، وهي منطقة غير مستقرة، وتتكون من سهول جافة، ترويها ثلاثة ينابيع رئيسة هي: عين السلطان، وعين الديوك، وعين النويعمة، وإلى الجنوب الغربي من أريحا تجري مياه نبع وادي القلط، وهناك أيضاً عين الفوار، وعين الفأر التي تقع على بضعة أميال غربي أريحا.

وإلى الجنوب من أريحا تجري المياه عبر وادي النويعمة. هذه التركيبة من التربة والينابيع دائمة الجريان والمناخ الاستوائي جعلت من أريحا مكاناً جذاباً للاستقرار السياحي، حيث تعتبر أريحا من المدن السياحية داخل فلسطين نظراً لتوافر المرافق والخدمات السياحية فيها.(طه ، حمدان ،(2010) شكل(1) منطقة الدراسة.

شكل رقم (1): يوضح منطقة الدراسة.

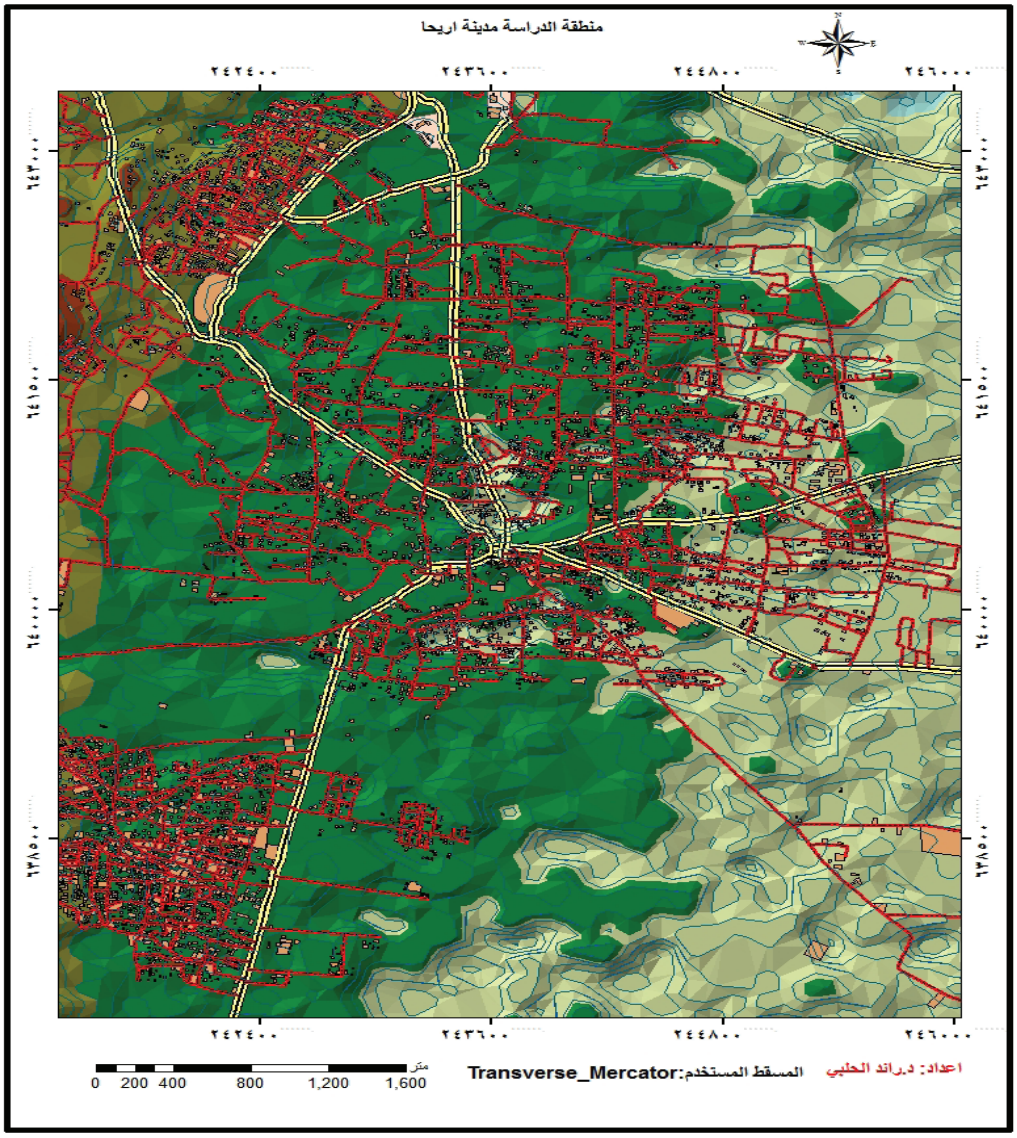

المصدر: إعداد الباحث (2017).

شكل رقم (2): يوضح توزيع خطوط الكنتور على الصورة الجوية

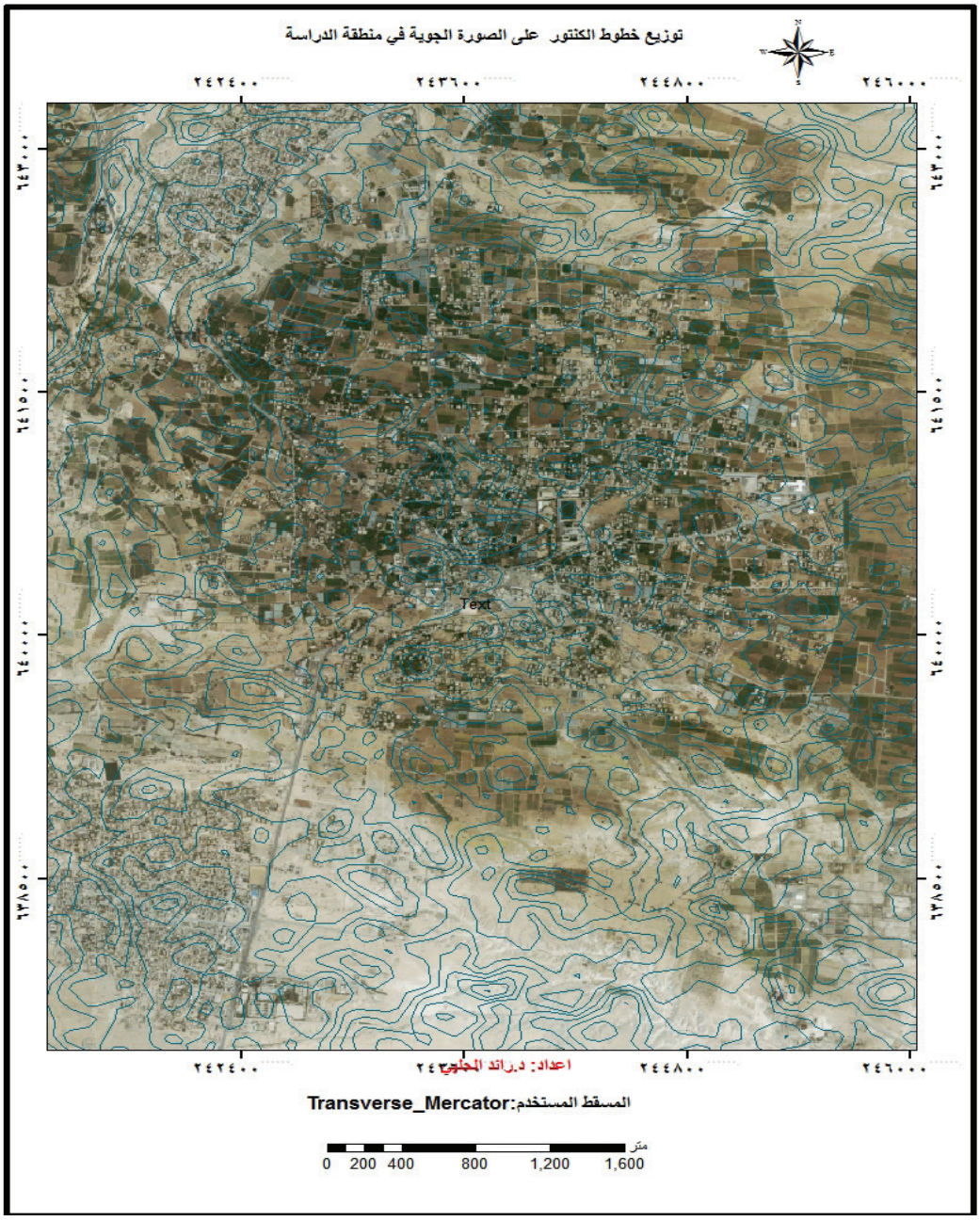

المصدر: إعداد الباحث (2017).

أهمية الدراسة:

1. استخدام نظم المعلومات الجغرافية كتقنية فعالة في دعم القرار في تحديد أنسب المواقع لإقامة منشآت سياحة جديدة داخل منطقة الدراسة.
2. تعتبر هذه الدراسة متممة لمجموعة من الدراسات التي أجراها الباحث في منطقة الدراسة.
3. توجيه المستثمرين، وكل من: البلديات، ووزارة السياحة، ومتخذي القرار إلى تحديد أنسب المواقع الملائمة لإقامة منشآتهم السياحية في المدينة.

مبررات الدراسة:

استندت الدراسة على المبررات الآتية:

1. قلة الدراسات التي تناولت تحديد أنسب المواقع لإقامة منشآت سياحية مستخدمة تحليلات الملاءمة المكانية (Suitability Analysis).
2. الحاجة العلمية والعملية إلى مثل هذه الدراسات للحفاظ على الاستخدام السياحي في مدينة أريحا.
3. النهوض في الواقع السياحي وتطويره داخل المدينة.

منهجية الدراسة:

تجمع الدراسة بين النظرية والتطبيق وبين المنهج الاستقرائي النظري والمنهج التطبيقي التحليلي، بغرض الكشف عن أنسب المواقع لإقامة منشآت سياحية جديدة، وتركز الدراسة على استخدام أسلوب تحليل الإحصاء المكاني، حيث قام الباحث بتطبيق (تحليلات الملاءمة المكانية(SuitabilityAnalysis). مستخدماً(RasterCalculator) الآلة الحاسبة الرقمية لبيان أنسب المواقع لإقامة الخدمات والمرافق السياحية داخل مدينة أريحا من خلال برنامج .(ArcGISVersion10.2)

إجراءات الدراسة:

تشتمل إجراءات الدراسة المراحل الآتية:

1. بناء مجموعة من الطبقات على اختلاف أنواعها من أجل استخدامها في عملية التحليل (طبقة للمواقع والخدمات السياحية داخل المدينة، وطبقة للشوارع، وطبقة للمباني، وطبقة توضح طبوغرافية المنطقة، وطبقة للمباني.

2. استخدام الصور الجوية والمرئيات الفضائية، حيث قام الباحث باستخدام الصور الجوية المأخوذة من المركز الجغرافي الفلسطيني عام (2014 -2015) بعد قيام الباحث بتعريفها إحداثياً، تم جمع مجموعة من الصور ومعالجتها من خلال ما يعرف بالموزيك (Mosaic) وهذه الصورة التي تغطي منطقة الدراسة تميزت بقدرة تمييزية (0,5*0,5) كما في الشكل رقم (2). وقام الباحث بإجراء عملية الترقيم للمباني، والخدمات السياحية، الشوارع ...إلخ .
3. نظام تحديد المواقع العالمي (Global Position System(GPS) .
4. الذي تم من خلاله أخذ إحداثيات مجموعة من النقاط إلى الصورة الفضائية من أجل القيام بعملية التصحيح الهندسي.
5. تم العمل على إعادة تصنيف لكل موقع من منطقة الدراسة، وقياس درجة الملاءمة حسب معايير وضعها الباحث.

الدراسات السابقة:

أهم الدراسات التي تناولت دراسة المواقع السياحة على المستوى العالمي والخدمات التي تقدمها :

1. دراسة بعنوان:

« Planning GIS Applications In Tourism»

للباحث: (Wayne Giles.2004). هدفت الدراسة إلى استخدام (GIS). في التخطيط السياحي، واستخدمت نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في عملية التحليل . وتوصلت إلى وجود عجز في التخطيط السياحي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

2. دراسة بعنوان:

« Archaeological Site of Solunto GIS Application in »

للباحث: (Maria Daniela Tantillo ,2007) هدفت هذه الدراسة إلى استخدام (GIS) في عملية التحليل المكاني وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، منها: تعتبر نظم المعلومات الجغرافية أداة وتقنية فعالة في تحليل المواقع السياحية من خلال توفير سجل دقيق يشمل المواقع التراثية كافة؛ مما يسهم في حماية هذه المواقع التراثية، ويؤمن الرقابة الفعالة والتحليل المكاني المتقدم.

3. دراسة بعنوان:

"Application of A GIS for the Accessibility of Archaeological Sites by Visitors with Disability"

للباحث: (loannidis, K. Th. Vozikis ,2007) بحثت هذه الدراسة في أهمية استخدام (GIS) في تخطيط المواقع السياحية، واستخدمت (GIS) في عملية التحليل، وتوصلت إلى أن نظم المعلومات (GISعبارة عن وحدة متكاملة، يكمل بعضها في عملية التحليل للموقع في دراسة الطاقة الاستيعابية، والحركة السياحية داخل المواقع الأثرية من خلال بناء عدد من النماذج وقواعد البيانات لمنطقة الدراسة.

4. دراسة بعنوان :

"applied mutlicriteria GIS analysis for the determination of suitable sites for urban development"

للباحثين : (Kumar and Shaikh 2013) استخدم الباحثان نظم المعلومات الجغرافية(GIS) في تحديد أنسب المواقع للتنمية الحضرية وخرجا بمجموعة من النتائج أسهمت في تنمية منطقة الدراسة.

5. دراسة بعنوان:

"Suitable sites for public parks are, also, identified based on GIS suitability analysis"

للباحثين: (e.g. Khamehchiyan et al.2011,and Al-Rehaili 2010) استخدم الباحثان: نظم المعلومات الجغرافية في تحديد أنسب المواقع لإقامة حدائق ومتنزهات في منطقة الدراسة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أسهمت في تطوير منطقة الدراسة.

6. دراسة بعنوان :

"applied GIS-based suitability analysis for the determination of optimal wastewater"

للباحث: (e.g. Bhunia et al. 2012) استخدم الباحث نظم المعلومات الجغرافية لتحديد أنسب المواقع لشبكة الصرف الصحي في منطقة الدراسة وخرج الباحث بمجموعة من التوصيات ذات فائدة للمستفيدين في منطقة الدراسة.

7. دراسة بعنوان:

«توزيع الخدمات والتخطيط للمرافق السياحية في مدينة أريحا»

للباحث: جمال عبد الحق (2009). هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الخدمات والمرافق السياحية، وتوزيعها وتخطيطها في المدينة، إذ اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي والوصفي، وكذلك التحليلي، كما توصلت إلى نتائج أهمها:

1. وجود عناصر جذب سياحي في المدينة.
2. وجود نقص في الاهتمام بالخدمات السياحة.
3. وجود ضعف في التنسيق داخل المؤسسات الحكومية من جهة، وبين القطاع الخاص من جهة أخرى .

8- دراسة بعنوان:

«تطبيقات GIS في التخطيط والتسويق السياحي»

للباحث: بظاظو، إبراهيم، (2009).

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الكنائس البيزنطية في محافظة المفرق، إذ تجمع بين النظرية والتطبيق، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:

1. إن إدارة الكنائس البيزنطية وتطويرها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية من شأنها أن توفر الوقت والجهد.
2. إجراء التحليلات للوصول إلى نتائج دقيقة إذا ما قرنت بالوسائل التقليدية.

المبحث الثاني

الحركة السياحة في الضفة الغربية ما بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية:

مع بدء عملية السلام في الشرق الأوسط في العام(1991)، بدأت النقلة النوعية في مجيء السياح إلى الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث فاق عدد السياح الذين أمّوا كنيسة المهد في بيت لحم عام(1995)، المليون سائح، علماً أن 10% من هذا العدد من السياح يزورون الخليل، وأن(300 ألف) يؤمون المواقع الأثرية في أريحا. وبلغت العوائد الكلية للقطاع السياحي في الضفة والقطاع باستثناء القدس الشرقية في العام (1995) حوالي 26 مليون دولار، مقارنة مع 155 مليون في القدس الشرقية، و(2930) مليون دولار في إسرائيل.

تبذل السلطة الفلسطينية جهوداً حثيثة لدعم صناعة السياحة وتنشيطها في الضفة الغربية، ومختلف الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال تقديم التسهيلات للمستثمرين في المشاريع السياحية المختلفة، بما في ذلك، إقامة فنادق جديدة، فقد ارتفع عدد الفنادق السياحية في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام (2000) 106 فنادق، يتوفر فيها 4,708 غرفة متاحة، وتضم (10,063) سريراً متاحاً، كما بلغ إجمالي عدد ليالي المبيت (1,016,683) ليلة في جميع الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية، منها (48,241) ليلة في قطاع غزة، كما بلغ مجموع النزلاء حسب الجنسية خلال العام (2000) أيضاً (335,711) نزيلاً (47). كما عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على الترخيص للكثير من المكاتب السياحية حتى بلغ عدد وكالات السياحة والسفر 92 مكتباً في الضفة الغربية وقطاع غزة، يوجد من بينها 32 مكتباً سياحياً في قطاع غزة.،وقد أقامت السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة للسياحة والآثار للعناية بالشؤون السياحية في فلسطين، إلا أن دورها مازال محدوداً، وذلك بسبب محدودية الإمكانات، والنقص الشديد في عدد الموظفين المؤهلين العاملين لدى الوزارة، وضعف قدراتهم الإبداعية.

وهكذا نجد أن فلسطين كانت منذ القدم ومازالت قبلة للسياح، والحجاج، والزائرين من مختلف الأصقاع، والأجناس، والمِلل، ولاشك أن ازدهار الحركة السياحية، وتطورها مرهون بالاستقرار السياسي الذي لن يتحقق إلا بتعزيز التعاون الإقليمي في المجال السياحي مع الدول المجاورة، وبخاصة مصر، والأردن، ولبنان.

أولاً- الحركة السياحية في مدينة أريحا.

زار مدينة أريحا (71) ألف سائح وزائر في شهر شباط الماضي، وجزء كبير منهم سياحة أجنبية ومحلية. وتنوعت مصادر السياح، حيث ظهر أن عدد السياح الأجانب بلغ (33960) سائحاً، وبلغ عدد السياح من مختلف المحافظات الفلسطينية (23560) مواطناً ومواطنة، وبلغ عدد السياح من فلسطينيي ألـ 48 (13470) زائراً، بينما بلغ عدد النزلاء في فنادق المدينة في الفترة نفسها، وحسب التقرير (6001) نزيل، وبلغ عدد الحافلات السياحية التي دخلت مدينة أريحا خلال الشهر بلغت(887)حافلة، حيث تشهد تزايداً مستمراً، كما تشهد المعالم السياحية والمواقع الأثرية والمتنزهات حركةً سياحية نشطة خلال هذا العام(2016)، وقد شجع الطقس المعتدل لمدينة أريحا الكثير من العائلات لزيارتها، والاستمتاع بالمناظر الخلابة فيها، وفي محيطها من القرى، والمناطق المفتوحة. إضافة إلى الحالة الأمنية والاستقرار اللذينِ يسودان المحافظة بشكل عام.

وتستعد مدينة أريحا السياحة لاستقبال أفواج كبيرة خلال فصل الشتاء الحالي من الرحلات المدرسية والزوار، وبخاصة مع انطلاق الرحلات المدرسية، حيث رسمت خطة متكاملة لإدارة الموسم السياحي بالتعاون مع الشركاء كافة، وهم: المحافظة ووزارة السياحة، ووزارة التربية والتعليم، ولجنة السلامة العامة.

ثانياً- المقومات السياحية في مدينة أريحا:

1- أريحا القديمة (تل السلطان):

تقع أقدم منطقة في أريحا على سفح تلة تشرف على هذه الواحة الغنَّاء على بعد 2 كيلو متر إلى الجانب الشمالي الغربي من مركز المدينة الحالي، وأظهرت الاستكشافات الأثرية التي قام بها عالم الآثار البريطاني (ك. كينيون) وجود مستوطنات تعود إلى حوالي (9000)سنة قبل الميلاد، وتعتبر هذه الفترة فترة الانتقال من البداوة إلى الاستقرار الزراعي، ويعتقد أن هناك وجود بقايا لـ 23 حضارة قديمة قامت بالبناء في هذا الموقع، ويوجد فيها العديد من الهياكل القديمة، من ضمنها أقدم نظام درج في العالم، وأقدم حائط، وأقدم برج دائري للدفاع في العالم، حيث يعود إلى حوالي (7000) سنة قبل الميلاد، وهو موجود وسط الموقع، وجعلت هذه الاكتشافات من مدينة أريحا أول مدينة محصنة في التاريخ، وتعود آخر سلالة قامت بالاستيطان في هذا الموقع إلى العصر البيزنطي والعصر الإسلامي الأول.

2- جبل التجربة:

كانت مدينة أريحا البيزنطية موجودة في داخل المدينة الحالية الحديثة وحولها، فقد تم اكتشاف العديد من الأديرة والكنائس هنا، وكان منها الاكتشافات الخاصة بدير قرنطل (جبل الأربعين)، إذْ يبلغ ارتفاع جبل قرنطل نحو (350متراً) عن مستوى سطح البحر، ويقع إلى الغرب من مدينة أريحا في موقع حيوي يطل فيه على وادي الأردن.

3- دير اللاتين:

بنى هذا الدير جماعة الفرنسيسكان سنة (1925)م على مقربة من مركز المدينة، ويوجد فيه كنيسة الراعي الصالح، ويوجد داخلها عدد من الأيقونات الجميلة، ومروحة، ونوافذ مزخرفة، وتمثال للسيدة العذراء والطفل يسوع، وتمثال للسيد المسيح، وبعض اللوحات الزيتية، وفي الكنيسة مكان لتعميد الأطفال، وآخر للاعتراف أمام الكاهن. وهناك مجموعة من الأديرة الأخرى مثل: دير الروم، ودير الحبش، ودير المسكوب، والمغطس، ودير القبط، ودير القلط، وقصر حجلة أو دير حجلة.

4- طواحين السكر:

في منتصف الطريق بين تل السلطان وجبل قرنطل وعلى جهة اليمين تقع طواحين السكر، ومن المعروف أن زراعة قصب السكر وتصنيعه كان معروفاً منذ زمن الأمويين، وقد قام الصليبيون بتوسيع إنتاج السكر للتصدير إلى أوروبا، ولهذا قاموا ببناء طواحين سكر متطورة بقيت آثارها في مدينة أريحا، وهناك الآثار الدالة على القنوات التي جلبت المياه من عين الديوك، وقد وفرت المياه الطاقة اللازمة لتشغيل الطواحين، إضافة إلى ورشات صناعة الخزف فيها، ويستطيع المرء أيضاً رؤية آثار المعصرة والمصنع.

5- قصر هشام:

يقع على بعد 5 كيلو متر إلى الشمال من مركز مدينة أريحا، وسط منطقة صحراوية، وكان القصر الذي شيده الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك سنة (724 –743م) أو الوليد بن يزيد (743 –49م) مقراً للدولة، ومن المعروف أن السلالة الأموية العربية قد حكمت إمبراطورية امتدت من الهند إلى فرنسا، وفضل الخليفة هشام بن عبد الملك حياة الصحراء على حياة المدينة في العاصمة دمشق، والقصر عبارة عن مجموعة من الأبنية وأحواض الاستحمام والجوامع والقاعات الكبيرة المخصصة لاستقبال الوفود، واكتشف فيه مؤخراً سجادة مزخرفة يعكف على ترميمها فريق ياباني مختص بعلم الآثار.

6-وادي القلط ودير السان جورج (دير القلط):

هو انحدار طبيعي بين الهضاب المجاورة، ومكون من جدران صخرية عالية تمتد لمسافة 45 كيلو متر بين أريحا والقدس، وكانت الطريق الضيقة والوعرة التي تمتد بمحاذاة الوادي في يوم من الأيام الطريق الرئيس لمدينة أريحا؛ ولكن الآن يسلكها السائحون للوصول إلى الدير في القدم، ويعد الوادي والجداول وأنظمة الري القديمة الأكثر أهمية في البلاد.

7- مقام النبي موسى:

من المتعارف عليه محلياً أن مقام النبي موسى يعدُّ مكاناً مقدساً؛ لأنه يضم ضريح النبي موسى عليه السلام، وتزيد الحجارة الحمراء القابلة للاشتعال من قداسة وحرمة هذا المقام، وهذه المزية الرائعة تعود إلى احتواء الأملاح الموجودة فيها على مادة القطران والزيت، وقد استخدم الحجاج هذه الحجارة للطهي، والحصول على الدفء في فصل الشتاء. وكان هذا الضريح مركزاً للمهرجان السنوي الذي يقيمه الحجاج المعروف بـ «المواسم» وذلك من أيام القائد العظيم صلاح الدين الأيوبي محرر القدس من الطغيان الصليبي في القرن الثاني عشر الميلادي، ويعتقد المسلمون أن سيدنا موسى عليه السلام قد دفن في هذا المكان، مع أن المصادر التاريخية القديمة وبخاصة كتاب العهد القديم سفر تثنية الإشتراع (34) لم يشرْ إلى ذلك، وتقول بأن سيدنا موسى عليه السلام لم تطأ قدمه فلسطين أو أرض الميعاد، ولكنه في الأغلب مات في جبل نيبو في الأردن.

المبحث الثالث

تحليل الملاءمة المكانية (Suitability Analysis):

يعرف تحليل الملاءمة المكانية (SuitabilityAnalysis) بأنة اختيار موقع لإنشاء خدمة جديدة لموقع سياحي(فندق ، مطعم، متنزه، قرية سياحية ...إلخ) داخل منطقة الدراسة بناء على عدد من المعايير المطلوبة التي يمكن تحقيقها في هذا الموقع المكاني، ويعتبر تحديد المعايير والشروط الملائمة للموقع هو الأهم والأصعب من وجهة النظر العلمية والتطبيقية، أما التنفيذ فسيتم من خلال برامج نظم المعلومات الجغرافية GIS، وبخاصة برنامج (ArcGISVersion10.2).

وقام الباحث بإرساء مجموعة من المعايير لإجراء عملية التحليل المكاني لإقامة منشآت سياحية في أنسب المواقع داخل مدينة أريحا، وكانت على النحو الآتي:

1. بعيدة عن المواقع السياحية القائمة في المدينة، حيث بنى الباحث طبقة تحتوي على المعالم السياحية كافة في المدينة.
2. قريبة من المناطق السكنية، حيث بنى الباحث طبقة تحتوي على المباني السكنية كافة في المدينة .
3. يكون الموقع السياحي الجديد في أرض منبسطة، وقد أعدَّ الباحث طبقة تحتوي على خطوط الكنتور والارتفاعات داخل المدينة .
4. قريبة من خطوط المواصلات، حيث أعدَّ الباحث خريطةة تحتوي على شبكة المواصلات الرئيسة، والفرعية داخل المدينة.
5. في أرض غير زراعية، أو بها مشاريع تنموية، حيث قام الباحث بإعداد مخطط يحتوي على أنماط استعمالات الأرض في المدينة.

ولتنفيذ تحليل الملاءمة المكانية هناك أسلوبان تم توظيفهما:

1. المنطق Logic : وهو تحديد لكل موقع مكاني في منطقة الدراسة، ويحقق المعايير المطلوبة جميعها.
2. المنطق الضبابي(FuzzyLogic): وهو تحديد درجة الملاءمة لكل مكان في منطقة الدراسة . وكل قطعة أرض داخل المدينة تحقق درجة ملاءمة، وعلى متخذي القرار (Discussion Maker) الاختيار، كما تم استخدام الأداة (Raster Calculator) الآلة الحاسبة الشبكية، بحيث تجمع المعايير لإجراء تحليل الملاءمة، والخروج بنموذج كما في الشكل رقم (8).

وأثناء إجراء عملية التحليل كان لكل معيار وزن، حيث بلغ وزن الملاءمة المكانية لدرجة الانحدار (50%)، كما في الشكل رقم (3)، بينما بلغ وزن الملاءمة المكانية للبعد عن المناطق السكنية أثناء عملية التحليل (12.5) كما في الشكل رقم (7)، في حين بلغ وزن الملاءمة المكانية لقربها من خطوط المواصلات (12.5) كما في الشكل رقم (6)، بينما بلغ وزن الملاءمة المكانية لقربها من المناطق الخضراء (12.5) كما في الشكل رقم (6)، في حين بلغ وزن الملاءمة المكانية لقربها من المناطق السياحية (12.5) كما في الشكل رقم (4)، وتم إدخال الأوزان كافة إلى (Raster Calculator)، والخروج بنموذج ملاءمة شامل لكل المعايير، كما في الشكل رقم (8).

شكل رقم (3) : يوضح خريطة أريحا السياحية

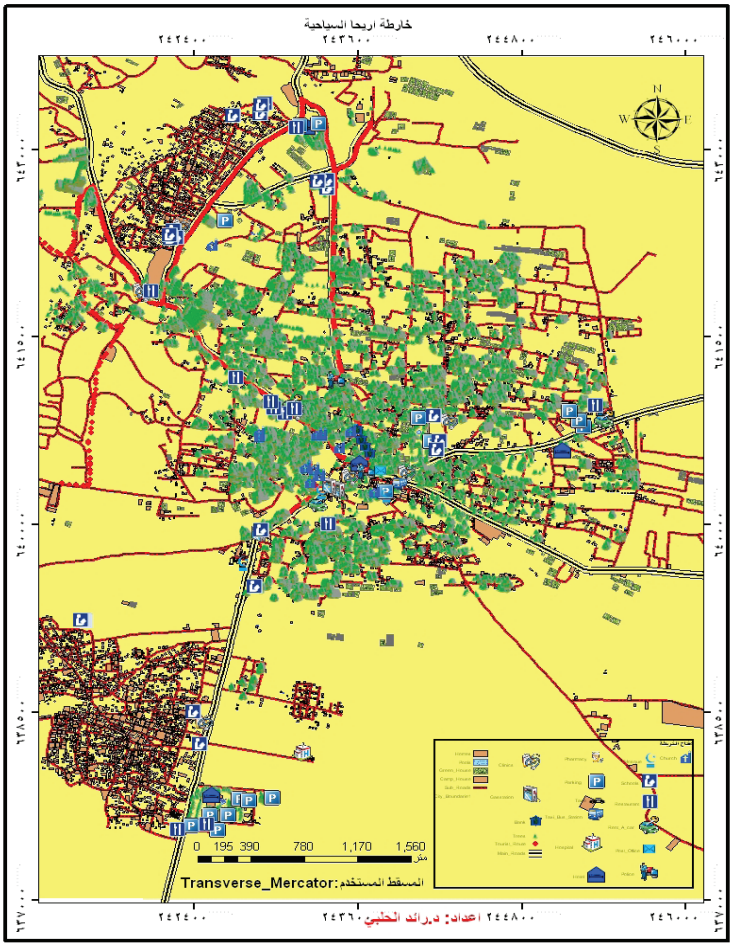

المصدر: إعداد الباحث (2017)

خريطة رقم (4): توضح الملاءمة المكانية حسب درجة الانحدار

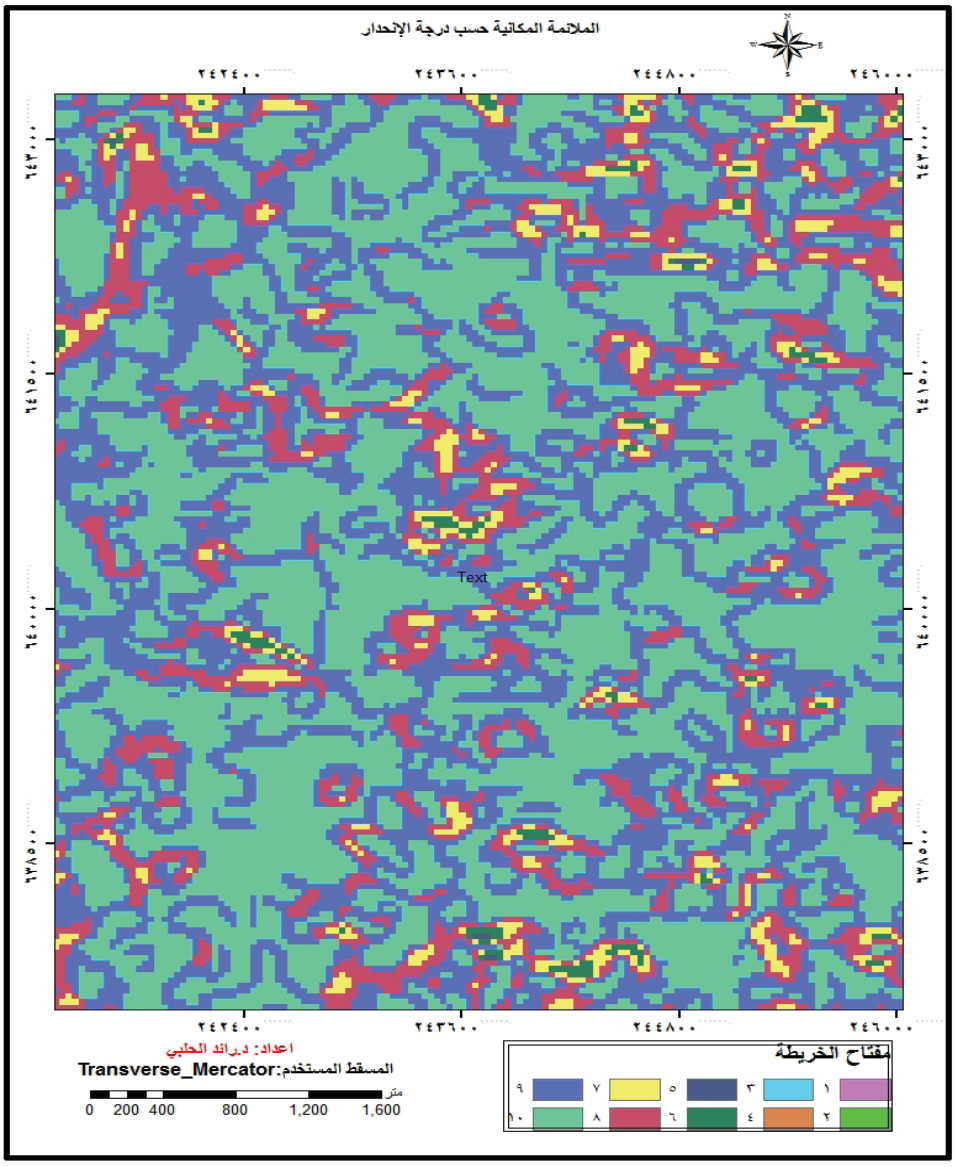

المصدر: إعداد الباحث (2017)

شكل رقم (5) يوضح الملاءمة المكانية حسب القرب من المناطق السياحية في المدينة

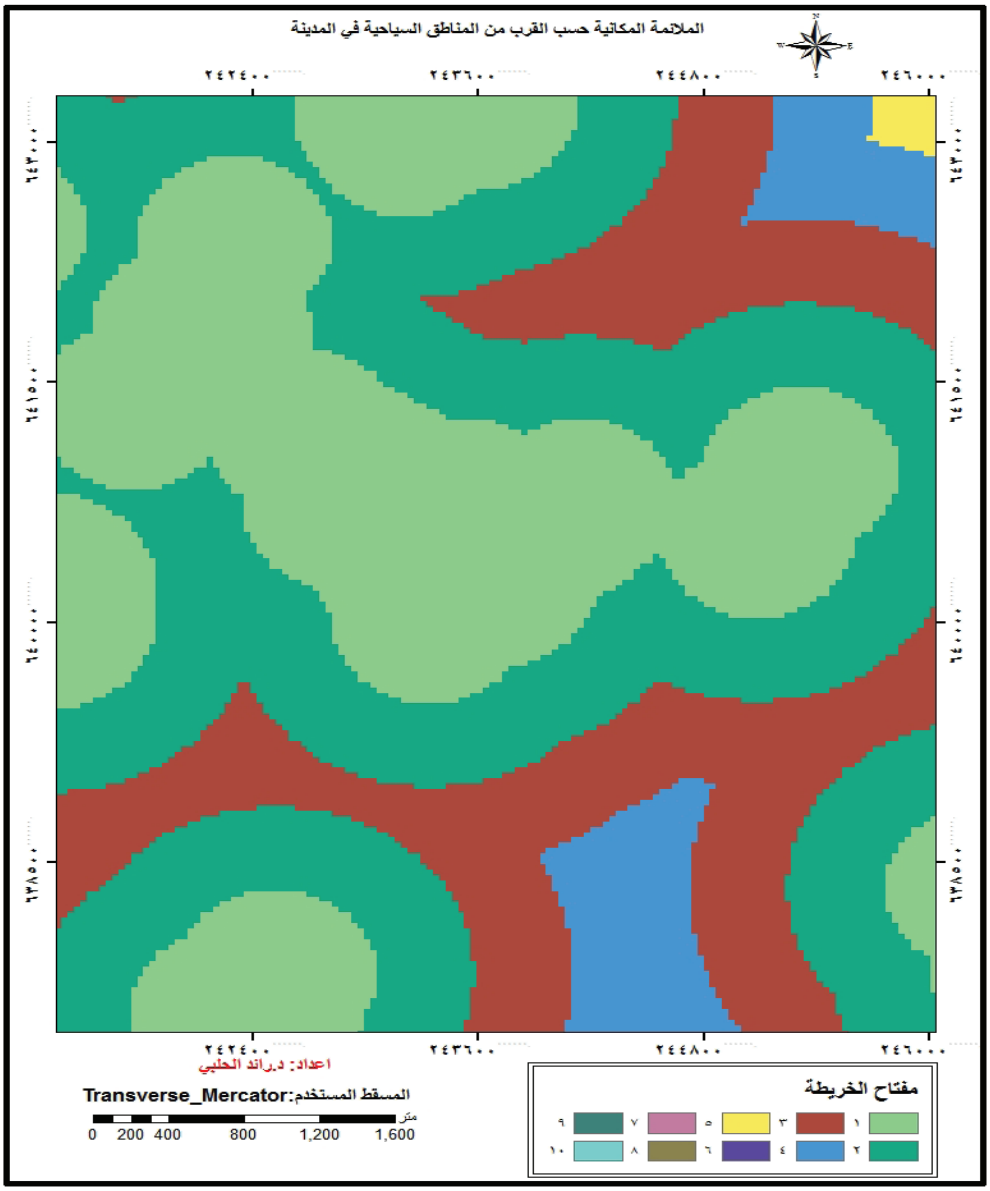

المصدر: إعداد الباحث (2017).

شكل رقم (6) : يوضح درجة الملاءمة للمواقع السياحية حسب القرب من المناطق الخضراء

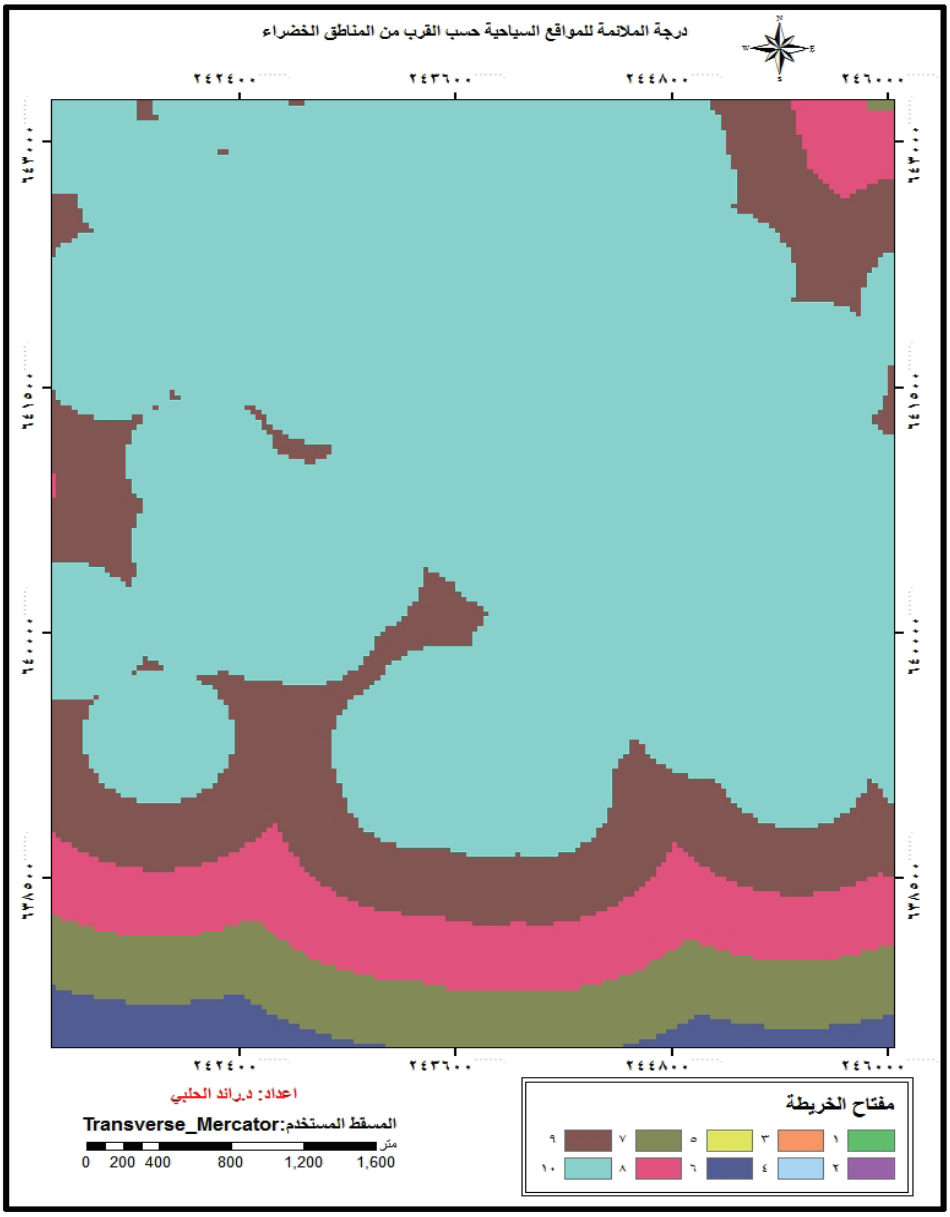

المصدر: إعداد الباحث (2017).

شكل رقم (7) يوضح : درجة الملاءمة للمواقع السياحية حسب القرب من الشوارع الرئيسة

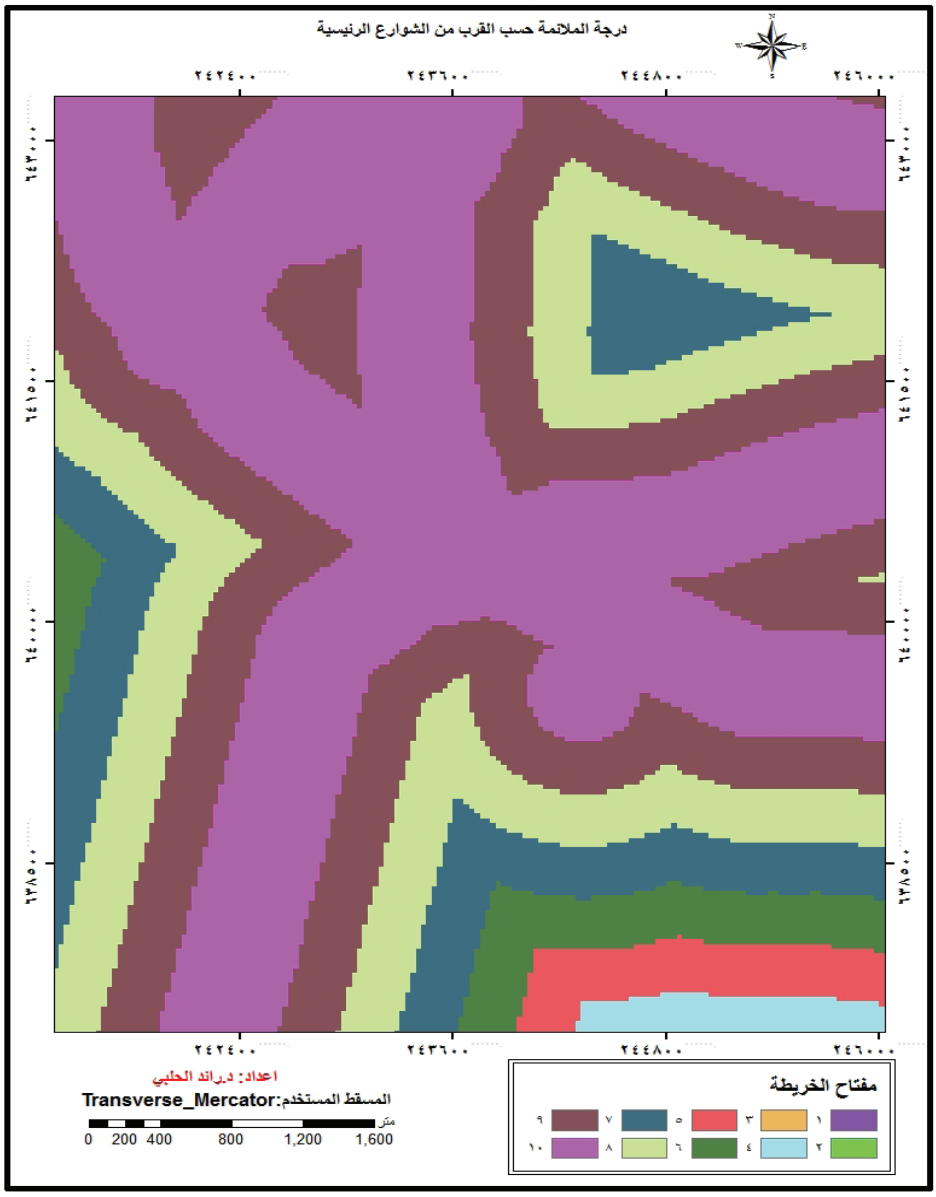

المصدر: إعداد الباحث (2017).

شكل رقم (8): يوضح درجة الملاءمة للمواقع السياحية حسب القرب من البيوت السكنية

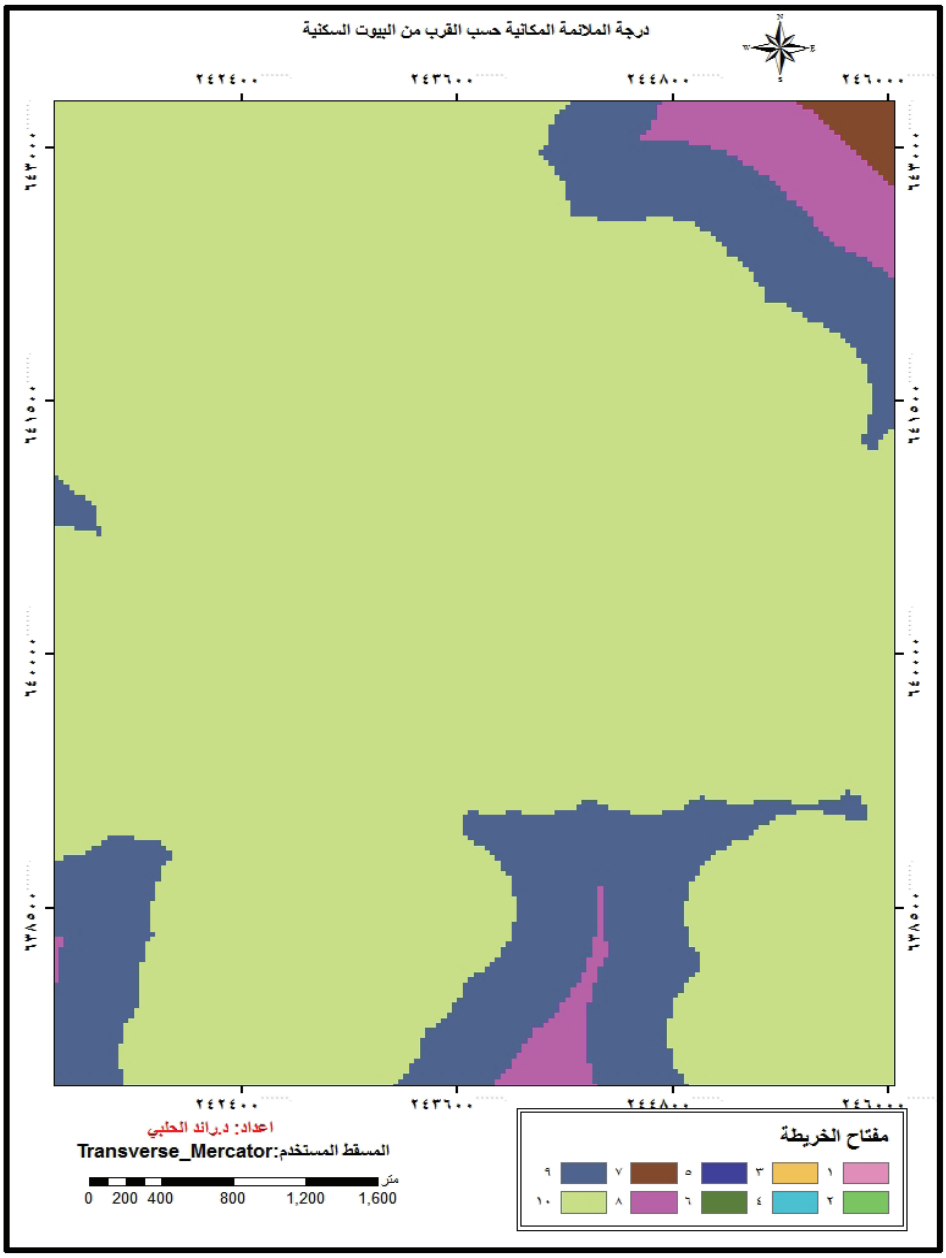

المصدر: إعداد الباحث (2017).

شكل رقم (9) يوضح : درجة الملاءمة للمواقع السياحية حسب مجموعة المعايير

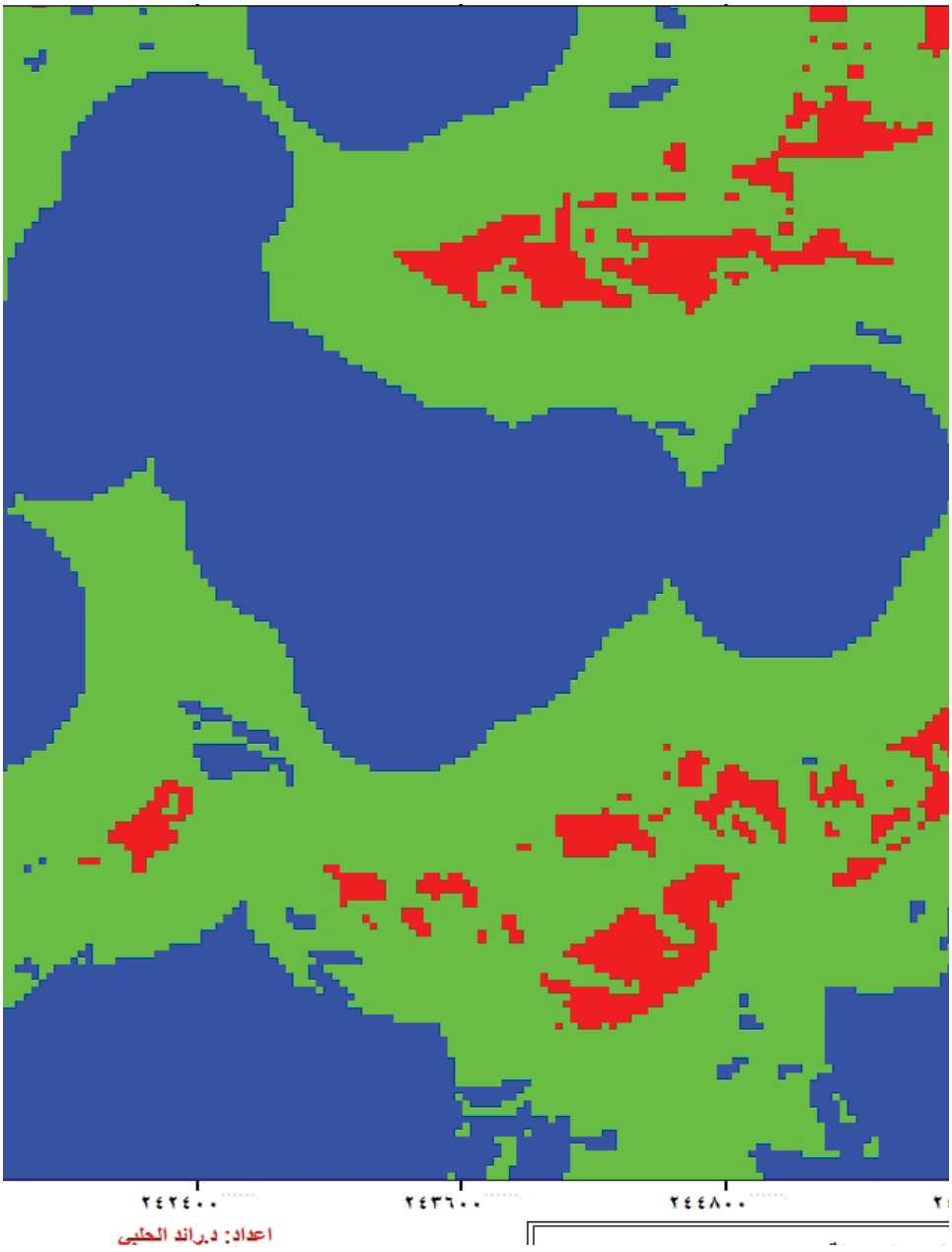

المصدر: إعداد الباحث (2017).

نتائج الدراسة:

1. تبين من خلال تحليل الملاءمة المكانية أن الاستخدام السياحي يتركز في المدينة، حيث وزعت درجات التصنيف حسب الملاءمة المكانية للمواقع السياحية من (1 - 10)، وكانت أعلى درجة هي (10) كما هو مبين في الشكل رقم (6).
2. كشفت الدراسة عن وجود حاجة لإنشاء مرافق وخدمات سياحية جديدة، لكي يصبح توزيع الخدمات والمرافق السياحية منتظماً، ولكي يلبي حاجة كافة سكان المدينة.
3. تتوزع المناطق الملائمة لإقامة منشآت سياحية داخل المدينة حسب درجة الانحدار في معظم أراضي المدينة، وقد وزعت درجات الانحدار من (-1 10)، وكانت أعلى درجة هي (10) كما هو مبين في الشكل رقم (2).
4. تبين من خلال هذه الدراسة أن درجة الملاءمة للمواقع السياحية توزع في مناطق مختلفة في ميدان الدراسة، وذلك لإقامة محطات سياحية جديدة، كما يوجد مواقع مكانية تحقق الشروط المطلوبة كافة من الباحث بناء على مجموعة المعايير حسب درجة الملاءمة التي وزعت من (0 - 8) كما في الشكل رقم (7).
5. أثبتت نظم المعلومات الجغرافية من خلال هذه الدراسة قدرتها - كتقنية فعالة - على تصنيف أنسب المواقع الملائمة مكانياً وتحديدها لإقامة معالم سياحية داخل المدينة.

التوصيات:

1. إعادة تنظيم الخدمات السياحية داخل المدينة، بما يسهم في حل مشكلة التركز وسط المدينة، وبما يتناسب مع معايير الملاءمة المكانية ضمن النتائج التي توصلت إليها الدراسة.
2. إنشاء خدمات سياحية في المناطق المقترحة من قبل الباحث، بما يخدم سكان المدينة والمسافرين منها عبر الجسور ونقاط التماس مع الأردن، ومراعاة أسس الملاءمة المكانية المقترحة لها من قبل الباحث.
3. العمل على تحفيز التنمية السياحية في مدينة أريحا، بحيث يتحقق التوازن في توزيع المرافق السياحية بدلاً من تمركزها وسط المدينة.
4. ضرورة استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS، كتقنية مهمة في التخطيط الاستراتيجي، للحد من التباين التنموي في المشاريع السياحية داخل المدينة، من قبل صناع القرار والمختصين، وأن يكون هناك تنسيق متكامل للنهوض بالمدينة وتطويرها.

قائمة المصادر والمراجع :

- بظاظو، إبراهيم،(: (2009تطبيقات GIS في التخطيط والتسويق السياحي، الأردن، دار الوراق للنشر، ص50.
- الجابري، نزهة يقظان،(2005) ، تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة: دراسة في جغرافية العمران، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جدة، السعودية، ص22.
- طه، حمدان،(2010)، أريحا تاريخ حي عشرة آلاف سنة من الحضارة، مؤسسة الناشر- رام الله، فلسطين، ص16.
- عبد الحق، جمال (2009) توزيع وتخطيط الخدمات والمرافق السياحية في مدينة أريحا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص15.
- عودة، سميح (2008) نظم المعلومات الجغرافية في رؤية جغرافية، الطبعة الأولى، الأردن، دار المسيرة، ص36.

المراجع الأجنبية:

- Alqadi, K., Kumar, L., and Khormi, H., (2013), Mapping hotspots of underground water quality based on the variation of chemical concentration in Amman, Zarqa and Balqa regions, Jordan, Environ earth sciences, DOI 10.1007/s12665-013-2632-4.
- Bhunia, G., Shit, P., and Duary, S., (2012), Assessment of school infrastructure at primary and upper primary level: A geospatial analysis, Journal of geographic information system, 4, pp 412-424.
- Khamehchiyan, M., Nikoudel, M., and Boroumandi, M., (2011), Identification of hazardous waste landfill site: a case study from Zanjan province, Iran, Environ Earth Sciences, DOI 10.1007/s12665-011-1023-y.

- Dawoud, M., (2013), The development of integrated water resource information management system in arid regions, Arab journal of geosciences, 6, pp 1601–1612.
- Hanna, J. R. P. and Milla, R. J. (1997). "Promoting Tourism on the Internet." International Journal of Tourism Management, 18(7): 469-470.
- Tantillo, Maria Daniela (2007), "GIS Application in Archaeological Site of Solunto," Journal of Planning Tourism, vol. 2 , Numbers.
- Wayne, Giles: (2004) "GIS Applications In Tourism Planning, Journal of Travel and Tourism Marketing , vol. 6 , Numbers 3/4

« دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم»

د. محمد عكة

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم، والتَعَرُف إلى الفروق الإحصائية في درجة إجابات المبحوثين نحو متغيرات الدراسة المستقلة الآتية: (المؤهل العلمي لولي الأمر، ومهنة ولي الأمر، والدخل الشهري للأسرة، والجامعة التي يدرس فيها الابن أو الابنة).

استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة، وتم تطبيق الدراسة على عينة طبقية عشوائية من الآباء والأمهات بلغت (170) من أهالي طلبة تخصص علم الاجتماع في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم. وتمت المعالجة الإحصائية بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة على فقرات الأداة، وكذلك استخدم اختبار (ت) واختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات حسب المتغيرات المستقلة في الدراسة، كما تم استخدام معامل الارتباط (Pearson correlation) حساب معامل الثبات (كرونباخ ألفا) للتحقق من صدق الأداة الإحصائي وثباتها وذلك ضمن برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

ومن أهم نتائج الدراسة:

1. وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي لولي الأمر لصالح ثانوي فأقل وبكالوريوس مقابل ماجستير.
2. وجود فروق تعزى لمتغير مهنة ولي الأمر لصالح قطاع خاص مقابل موظفين.
3. وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة لصالح 1500 شيكل فأقل و1501شيكل - 2500 شيكل و2501 شيكل – 3500 شيكل ومقابل 3501 شيكل - 4500 شيكل.
4. وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير الجامعة التي يدرس فيها الابن أو الابنة، لصالح جامعة فلسطين الأهلية.

ومن أهم توصيات الدراسة ما يأتي:

1. أن تقوم الأسرة بالتعرف إلى ميول أبنائها نحو التعليم الجامعي، وأن تتعرف شخصياتهم وما يلائمها من مهن تعليمية.
2. إمداد الطالب بالدوافع والحوافز لاكتشاف نفسة واهتماماته ومواهبة نحو التميز المهني في المستقبل.

3. عمل ندوات وورشات عمل يشرف عليها مرشدون مختصون جامعيين لطلبة الثانوية العامة يعرفون من خلالها البرامج التعليمية ومتطلباتها.
4. قيام الجامعات باشتراط اختبار ميول مهنية قبل قبول الطلبة في تخصص معين.
5. تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو تحفيز الآباء لأبنائهم لدراسة تخصص علم الاجتماع.

الكلمات المفتاحية: الدور، الأهالي، التخصص، علم الاجتماع، جامعة فلسطين الأهلية، جامعة بيت لحم.

Parents' Role in Selecting Sociology as a Major at Palestine Ahliya University and Bethlehem University

Abstract

This study aims at identifying parents' role towards choosing sociology as an area of specialization at Palestine Ahliya University (PAUC) and Bethlehem University (BU). It also seeks identifying the significant statistical differences in the degree of the respondents' answers towards the following independent variables: Qualification of the guardian, profession of the guardian and the monthly income of the household.

The study adopted the descriptive, analytical method. It used the questionnaire as a tool for collecting data applied to parents using a stratified random sample including 170 parents from PAUC and BU. Statistical processing was carried out to calculate the means, standard deviations and percentage of the study sample responses to instrument items. T-test and One Way Analysis of Variance were used to measure the significance of differences in means as independent variables in the study. Correlation coefficient (Pearson correlation) was also used to check the statistical validity as well as reliability of the tool according to SPSS.

The study concludes the following:

1. There are statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) attributed to the variable of parents' educational qualifications in favor of secondary school education and less, and BA vs. master's.

2. There are statistically significant differences attributed to the variable of parent's profession in favor private sector employees.

3. There are statistically significant differences attributed to the variable of monthly income of the family in favor of NIS 1500 and less, NIS 1501 to NIS 2500, and NIS 2501 to NIS 3500NS as opposed to NIS 3501 to NIS 4500.

4. There are statistically significant differences attributed to the variable of university where the family member studies in favor of PAUC.

Among the most important recommendations are:

1. The family should perceive the tendencies of their sons towards college education and get to know their personalities and appropriate educational professions.

2. The students should be provided with the motivation and incentives that help them discover themselves, their interests and talents towards professional excellence in the future.

3. There is a need for seminars and workshops to be carried out by professional specialists and academics given to high school students to familiarize them with the university educational programs and their requirements.

4. Universities need to conduct professional orientation testing before accepting any student in a particular specialization.

5. Positive trends towards parents' motivating their sons and daughters to study sociology should be promoted.

Key words: Social roles, parents, major, Sociology, Palestine Ahliya University College, Bethlehem University.

المقدمة

تتجلى آثار التعليم إيجابياً على جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن بين الاهتمامات بالتعليم الاهتمام بالتعليم الجامعي، حيث الزيادة المضطردة في التخصصات والبرامج الجامعية كلها؛ مما كان سبباً لجعل تخصصات فرعية أكثر تحديداً، ومن هذا المنطلق أصبح تخصص علم الاجتماع من بين تخصصات كلية الآداب والعلوم في جامعة فلسطين الأهلية، الذي يحمل في طياته مسارين (الخدمة الاجتماعية/ علم النفس) ويعمل خريجو هذا البرنامج في المؤسسات التعليمية لذوى الاعاقة والمؤسسات الحكومية والأهلية وفي قطاعات متعددة في سوق العمل على حسب التخصص (المسار).

يتم إعداد الطلبة في الاستعانة بكوادر تعليمية مؤهلة تكسب الطلبة المهارات اللازمة، والتدريبات الملائمة من خلال طرائق التعلم المناسبة، واستخدام التكنولوجيا لإعدادهم في سوق العمل.

إن الارتقاء بمهنة التعليم مسؤولية تقع على المؤسسات التي تتولى إعداد المعلمين أنفسهم وتدريبهم. مما جعل أول أهداف التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني، إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً لأداء واجبهم في خدمة المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف كان لزاماً على المؤسسات التربوية وعلى رأسها الجامعات أَنْ تسعى دائماً إلى قبول الطلبة في مختلف التخصصات وفقاً لشروط وضوابط محددة، منها: الدافع الحقيقي لدراسة تخصص ما دون غيره، كما ينبغي أن تعمل على تحديث برامجها التعليمية وتطويرها، وأن تحصر التعليم العالي للمؤهلين له فعلياً وأن ترتبط مباشرة بسوق العمل المتاح أو المحتمل. (الشهري، 1990).

ويعزى ذلك إلى أنّ أهم الأسباب التي تؤدى إلى زيادة نسبة الفاقد وعدم تحقيق أهداف العملية التعليمية هو سوء توجيه الطلبة إلى نوع الدراسة الذي لا يتفق مع استعداداتهم وقدراتهم، وعند التحاق الطلبة بتخصص يتفق مع قدراتهم يؤدى إلى تفوقهم الدراسي ويحققون أفضل النتائج على المستوى الدراسي والمستوى المجتمعي من خلال تحقيق مخرجات تعليمية قادرة على معالجة الوضع التربوي وحاجة السوق.

ومن أجل ذلك كانت الحاجة إلى وجود التوجيه المهني ليكون عاملاً مؤثراً في ميول الطلبة، واتجاهاتهم، فإذا كان للعوامل البيئية دورها الهام، فإنه لا بد من تكييف المواهب والقدرات. فعمل الإرشاد المهني هو التوفيق بين إمكانات المتعلم وحاجات المجتمع كما حددتها الخطط التنموية. (عبد السلام، 1985).

لذا فإن غالبية الطلبة يعانون كثيراً عند اختيار نوع التخصص الدراسي الجامعي خاصة بعد إنهاء المرحلة الثانوية، إذ تتعدد أمامهم مجالات الدراسة المتاحة التي تؤهلهم إلى مهنة مستقبلية، كما يوجد الكثير من الراشدين غير الراضين عن مهنتهم التي يمارسونها، وهذا قد يرجع إلى أنهم لم يخططوا جيداً لاختيار التخصص الدراسي الذي يؤهلهم للمهنة التي يرغبون فيها. 458-Zhang, 2007. p447))

« ويُعد قرار اختيار التخصص من القرارات المهمة التي يتخذها الإنسان في حياته، وإن مثل هذه القرارات تزداد أهمية عند الواعين لأهمية حياتهم ومستقبلهم المدركين لمتطلبات الحياة التي تواكب تطورات العصر في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية مما يجعل اختيار على تخصص ما قضية فردية واجتماعية على حد سواء، فهي قضية على مستوى فردي تخص الطالب لأن اختياره لتخصص ما يحدد أموراً أساسية في حياته منها: سهولة أو صعوبة الحصول على عمل معين والاستمرارية فيه أو النجاح أو الفشل والرضا أو عدم الرضا عن هذا العمل والمردود المادي المناسب والمكانة الاجتماعية التي يسعى لها الفرد». .(Williamsm, 2007, p65)

«أما كونه قضية اجتماعية ذلك لأنه يؤثر في توزيع القوى العاملة في المجتمع ويحدد حاجاته من العاملين في مختلف المجالات، ولذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وجود مجموعة من العناصر الأساسية عند التخطيط لاختيار التخصص الدراسي منها: الميول، والاستعدادات، والقدرات، والأهداف، والقّيم، والتخصص وسوق العمل» (Song, C. &Jennifer, 2004 ,P. 1401-1421).

إذاً عملية اختيار التخصص لها أثر كبير في شخصية الفرد وفي حياته الحاضرة والمستقبلية، فهي عملية مصيرية حاسمة تحدد مستقبله وترسم له معالمَ النجاح أو الفشل في الحياة، فاختيار التخصص من أهم القرارات التي يتخذها الفرد بين قرارات كثيرة يتخذها في كل يوم وفي كل ساعة إلا أن اختيار التخصص الدراسي قرار ذو طابع خاص، حيث إن الفردّ لا يستطيع أن يتخذه جزافاً .فهذا القرار لا بد أن يراعي ميول الفرد وقدراته وقيمه وسماته الشخصية ومفهومه عن ذاته وتفضيلاته الدراسية .

يهتم الشخص الناجح بجمع معلومات وافيه شاملة تتعلق بالتخصص، ويفكر في مستقبله الدراسي بشكل مستقل، وليس متأثرا بالآخرين، فإذا ما أحسن اختيار التخصص استطاع أن يتكيف مع بيئته الدراسية ومع نفسه، مما يساعده على الشعور بالسعادة والرضا والقدرة على تحقيق الذات، فاختيار الطالب التخصص المناسب يؤدي إلى عدم اضطراره إلى تغيير تخصصه بعد أن يكون قد قضى فيه شهوراً، أو سنوات فضلاً عن حالات الفشل التي قد تنتج من سوء الاختيار، وفي كثير من الأحيان نجد الطلبة لا يختارون التخصصات الدراسية وفقاً لأسس علمية وموضوعية أو بناءً على معرفة سابقة

بطبيعة هذه التخصصات وموضوعات الدراسة التي يتضمنها ومعرفة سهولتها أو صعوبتها؛ لكننا نجد أنّ هناك كثيراً من العادات الخاطئة في اختيار الطالب لتخصصه، فهناك من يختار تخصصاً نظراً لما يتمتع به من شهرة وبريق، وهناك من يلتحق بتخصص معين بناءً على توجيهات الآباء أو نصائحهم دون أن يأخذ في الحسبان ميوله وقدراته واستعداداته، أو قد يلتحق بتخصص لمجرد أنه رأى زملاء له التحقوا به ونجحوا فيه، وينسى أنّ هناك فروقاً فرديةً بين الناس تجعل ما يناسب فرداً ما قد لا يناسب غيره. (Zhang, 2007) .

علم الاجتماع يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية في جميع جوانب الحياة: الاقتصادية، والسياسية، والدينية، والأسرية...الخ، وازدادت أهميته مع تعقد أمور الحياة، فالحاجة إلى وجود ضبط اِجتماعي وتنظيم اِجتماعي وعلاقات اِجتماعية وغيرها من الأمور التي يدرسها علم الاجتماع ويقوم بتحليلها تحليلاً علمياً زادت من أهميته والحاجه إليه.

ويعد علم الاجتماع علماً جديداً دخل إلى الجامعات العربية والفلسطينية خاصة، وقام علماء الاِجتماع بتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، وأصبحت الحاجة ملحة لوجود هذا العلم خاصة مع وجود الاحتلال الإسرائيلي؛ لدراسة البناء والحراك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ما بين الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

وقامت الجامعات الفلسطينية بطرح تخصص علم الاجتماع لحصول الطلبة على درجة البكالوريوس كونه علماً مثل باقي العلوم الاِنسانية، فهو يتفق مع تخصص الخدمة الاجتماعية من جهة، وعلم النفس من جهة أخرى، ويعد عالم الاجتماع باحثاً ميدانياً ينظر اِلى ظواهر المجتمع ويحللها وينظر في مشكلاته ويساعد في وضع الحلول المناسبة، ويقوم عالم الاجتماع على تطبيق خطوات البحث العلمي لتحديد المشكلة ودراستها.

ونظراً إلى تطور حياتنا ومجتمعاتنا، أصبحنا بحاجة ماسة إلى تخصصات تقوم بدراسة مجتمعاتنا وتحليلها، وكان التخصص الذي يخدم هذه الحاجه الاجتماعية، ويقوم بدراسة مشكلات المجتمع ووضع الحلول المناسبة لها هو تخصص علم الاجتماع، وبما أن هذا التخصص جديد كان شبه مرفوض من قبل الآباء، ولم يدعموا أبناءهم لدراسة هذا النوع من التخصصات، لأنه توجه أكاديمي جديد على المجتمع بشكل عام، وعلى الآباء بشكل خاص.

وعلى الرغم من صعوبة العمل المجتمعي وما يتضمنه من تحديات وإشكاليات إلا أنّ الطلبةَ يلتحقون لاختيار تخصص علم الاجتماع، وبعضهم يكون قد أمضى عاماً دراسياً كاملاً في تخصص آخر، إلا أنه قام بتحول التخصص السابق للالتحاق بتخصص علم الاجتماع، لذا يرى الباحث أن رغبة الطلبة للالتحاق

بتخصص علم الاجتماع تكمن وراءها العديد من الدوافع والعوامل المؤثرة فيها، مما دفع الباحث الى تحديد هذه العوامل التي تقود الطلبة للالتحاق بالتخصص تحديداً علمياً وعملياً ليضع هذه العوامل أمام متخذي القرار حيال قبول الطلبة بقسم علم الاجتماع.

مشكلة الدراسة

مما لا شك فيه أن للأهل (الأسرة) دوراً فاعلاً في توجيه الأبناء وإرشادهم في رسم معالم مستقبلهم، من واقع تجربة عاشوها أثناء التحاقهم بالدراسة في الجامعات. والمستقبل الناجح والمتميز لأبنائهم هو الحلم المستمر الذي لا يفارق مخيلة جميع الآباء والأمهات، الذين يتمنون لأبنائهم الأفضل دائماً، لكن كثيراً ما تختلف المعايير بين الآباء والأبناء بالنسبة للمستقبل الأفضل، مما قد يجعل الآباء يجبرون أبناءهم على تخصص جامعي معين وإرغامهم على ما يريد الآباء دون النظر إذا كان هذا التخصص يتناسب مع قدرات أبنائهم وميولهم، وأحلامهم، وطموحاتهم، وهذه مشكلة يعاني منها معظم الشباب الجامعي، فهي تجعل الأبناء في حيرة من أمرهم ويصبحون بين متاهات رغبات الأهل، وميولهم الشخصية، فالعديد من الطلبة يواجهون حيرة وتردداً عند اختيار التخصص الجامعي الملائم الذي يلبي طموحاتهم، ويتناسب مع قدراتهم العلمية وميولهم الشخصية وما تريده أسرهم، في حين يجد بعضهم نفسه قد وقع في دوامة، ويصعب عليهم الخروج منها جراء اختيارهم تخصصات يكتشفون بعد فوات الأوان عدم مقدرتهم على متابعتها، وأنهم إذا استمروا فيها فإن الفشل قد يكون حليفهم، مما يتسبب في ضياع جهودهم وسنوات دراستهم عند لجوئهم إلى تغيير التخصص الدراسي الجامعي، ويبقى الطالب يبحث في حلقة مفرغة ويصبح ضحية التردد ونقص التوجيه، وبالتالي تؤثر جميع تلك المعطيات في سير عملية دراسته، التي قد تتسبب فيما بعد في انسحابه وابتعاده عن الدراسة نهائياً نظراً للشعور بالإحباط وعدم القدرة على المواصلة، ومن ثمّ خسارة الطاقات والكفاءات البشرية التي تعد عنصراً أساساً ورافداً من روافد عملية التنمية.

كما يوجد اعتقاد سائد لدى أهالي الطلبة في غموض تخصص علم الاجتماع، غير مدركين أهمية التخصص من النواحي العلمية والعملية والاجتماعية، ذلك أن الآباء يحفزون أبناءهم على دراسة التخصصات العلمية لضمان المستقبل المهني، والمشكلة الأساس تكمن في عدم توجيه المؤسسات التعليمية للآباء والأمهات لتحفيز أبنائهم لدراسة تخصص علم الاجتماع كما أن المسؤولين لا يهتمون بتوجهات طلاب الثانوية العامة وطموحاتهم تجاه مستقبلهم وقله التوجيه والإرشاد المهني السليم للطلبة أثناء دراستهم في المرحلة الثانوية وإن كان هناك ميول من قبل الطلبة لدراسة تخصص علم الاجتماع، حيث يتوقف مستقبلهم أمام نتائج الثانوية العامة، ويدخل بعض الطلبة تخصصات جامعية لا

يكون لديهم رغبة فيها، وبعد دراسة فصل أو فصلين يقومون بتحويل التخصص بناءً على رغبة من الأهل إلى تخصص آخر وقد يكون تخصص علم الاجتماع، لذلك وجد الباحث من الأهمية دراسة هذه الإشكالية للوقوف على الأسباب التي تدفع الطلبة لدراسة أو عدم دراسة تخصص الاجتماع ودور الأهالي في تحفيز الأبناء في اختيار تخصص بعينة. وتكمن مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم؟

تساؤلات الدراسة

1. ما دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم في اختيار تخصص علم الاجتماع.
2. ما هي الفروق الإحصائية في درجة إجابات المبحوثين نحو متغيرات الدراسة المستقلة الآتية: (المؤهل العلمي لولي الأمر، ومهنة ولي الأمر، والدخل الشهري للأسرة، والجامعة التي يدرس فيها الابن أو الابنة).

أهداف الدراسة

1. التَعَرّف إلى دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم في اختيار تخصص علم الاجتماع.
2. التعرّف إلى الفروق الإحصائية في درجة إجابات المبحوثين نحو متغيرات الدراسة المستقلة الآتية: (المؤهل العلمي لولي الأمر، ومهنة ولي الأمر، والدخل الشهري للأسرة، والجامعة التي يدرس فيها الابن أو الابنة).

فرضيات الدراسة الاحصائية:-

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي لولي الأمر.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير مهنة ولي الأمر.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير الجامعة التي يدرس فيها الابن أو الابنة.

أهمية الدراسة:-

الأهمية النظرية:-

1. تعد الدراسة إضافة علمية في مجال علم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية عموماً وفي جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم بشكل خاص.
2. تسليط الضوء على إحدى أهم المؤسسات التي تقوم بتنشئة الفرد وهي الأسرة والمؤثرين منها على أفرادها.
3. تقدم نتائج الدراسة رصيداً إضافياً من المعرفة العلمية التي تعزز الفهم الذي يفسر عملية التفاعل بين الأهل والطالب في اتخاذ القرار نحو اختيار التخصص كما تبرز التفاعل والعلاقة بين الآباء والأبناء.
4. تعد تمهيداً لدراسات مستقبلية حول التفاعل الأسري مع الأبناء في اتخاذ القرار المهني في المستقبل.

الأهمية التطبيقية:-

1. إن اختيار الطالب التخصص الذي يتفق مع ميوله واتجاهاته وقدراته الحقيقية يؤدي إلى زيادة التفوق والإبداع مما يساهم في مساعدة الجامعات في أداء رسالتها كما ينبغي.
2. إن اختيار الطالب التخصص الذي يتفق مع ميوله واتجاهاته وقدراته يجعله يبذل جهداً أكبر في التحصيل الدراسي ويجعله أكثر توافقاً في الدراسة ويحقق معدلات أعلى في التحصيل.
3. التحاق الطالب بنوع الدراسة الذي يتفق مع اتجاهاته ودوافعه الحقيقية يجعله أكثر إيجابية مما يجعله يسهم اسهاماً حقيقياً في تنمية المجتمع.
4. رفع مستوى الطلبة الملتحقين بتخصص علم الاجتماع وتشجيعهم على دراسته وتحفيز أقرانهم على الالتحاق بدراسة تخصص علم الاجتماع في الجامعات.

حدود الدراسة:-

1. **الحدود الجغرافية:** أجريت الدراسة في جامعة فلسطين الأهلية، وجامعة بيت لحم في مدينة بيت لحم.
2. **الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2014-2015، وقد مرت الدراسة الميدانية بعدة مراحل زمنية، المرحلة الأولى: خلال شهر كانون الثاني تم بناء أداة الدراسة وتحكيمها، وفي شهر شباط تم تطبيقها على عينة الدراسة التي تم اختيارها من كلتا الجامعتين، والمرحلة الثانية: في شهر نيسان تم تحليل بيانات الدراسة.
3. **الحدود البشرية:** أجريت الدراسة على آباء وأمهات طلبة تخصص علم الاجتماع في (جامعة فلسطين الأهلية، وجامعة بيت لحم).

مصطلحات الدراسة:-

الأسرة (الأهل) (لغة): «الدرع الحصينة، وأسرة أسراً وإسارة بمعنى شدة بالإسارة، والإسارة: ما شد به، والجمع أسر، وأسرة الرجل: عشيرته ورهطه الأدنون. ويطلق لفظ الأسرة على الجماعة التي يربطها أمر مشترك وجمعها أسر». (ابن منظور، 1993: 28)

الأسرة (الأهل) (اصطلاحاً): «عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معاً بروابط الزواج والدم والتبني، ويتفاعلون معاً، وقد يتم ذا التفاعل بين الزوج والزوجة وبين الأب والأم والأبناء، ويتكون منهم جميعاً وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة». (بدوي، 1993: 152).

وهي «اتحاد يتم نتيجة الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية التي تنزع إلى الاجتماع، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري واستمرار الوجود الاجتماعي. وتلعب الأسرة دورا أساسيا في سلوك الأفراد بطريقة سوية أو غير سوية من خلال النماذج التي تؤثر سلبا أو إيجابا في تربية الناشئين». (Wool folk، Anita, 1987: P11).

الأسرة (إجرائي): هي الخلية الأولى في بناء المجتمع ووحدة مهمة من مؤسساته الاجتماعية، ففي نطاقها يحقق الزوجان إشباع احتياجاتهما الاجتماعية والبيولوجية وفقاً لأسلوب اجتماعي يعترف به الدين والقانون والمجتمع حسب الادوار الاجتماعية لكل منهما.

الدور: «نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل». (غيث، 2007: 358).

الدور (إجرائي): هو سلوك الفرد المتعارف عليه ويكون مصاحباً له في حياته العلمية والمهنية ويحدد مكانه مستقبلاً.

الطالب الجامعي: «الفرد الذي يزاول دراسته ويتابع دروساً بجامعة أو مدرسة عليا، كقولنا: طالب طب، وطالب آداب، أو طالب فلسفة». (Le petit, Robert. 1992;368).

الطالب الجامعي (إجرائي): الفرد الذي يدرس في الجامعة ويزاول دراسته بقدراته ورغباته ضمن مؤهلاته الخاصة لاستكمال الدراسة في الجامعة.

التعليم الجامعي (إجرائي): مرحلة عليا من التعليم يدرس بالجامعات، ويدرس الطالب من خلاله تخصصاً معيناً يؤهله للعمل ضمن أحد الميادين بعد أن ينهي دراسته الجامعية وينال شهادة.

التخصص الدراسي (إجرائي): ما يختاره الطالب في المرحلة الجامعية ويحدد حياته العلمية والمهنية ويكون متوافقاً مع ميوله وقدراته ومواهبه الذاتية، ولا يكون مرغماً عليه حتى لا يفشل في الدراسة.

تخصص علم الاجتماع: هو الدراسة العلمية للجماعات الإنسانية والحياة الاجتماعية وأنماط العلاقات البشرية دون الاهتمام بسلوك الأفراد أو الحالات الخاصة بالفرد. (عمر وآخرون، 2006)

جامعة فلسطين الأهلية (إجرائي): مؤسسة خاصة للتعليم العالي تمنح درجة البكالوريوس، تأسست عام 2006م في مدينة بيت لحم، ويبلغ عدد طلبتها للعام الدراسي2014-2015، (1850) طالباً وطالبة.

جامعة بيت لحم (إجرائي): تأسست عام 1972م في مدينة بيت لحم، وهي مؤسسة تعليمية مختلطة معتمدة تمنح درجة البكالوريوس ويبلغ عدد طلبتها للعام الدراسي 2014-2015، (2873) طالباً وطالبة.

الإطار النظري:-

في بداية الخمسينيات ظهرت نظريات في الاختيار المهني وأسهمت بشكل كبير جداً في حركة التوجيه المهني وما يتطلبه سوق العمل من وظائف. ومن تلك النظريات نظرية (فرانك بارسونز) ونظرية (سوبر) ونظرية (جينز برج) ونظرية «آن روي»، وظهور تلك النظريات أدى إلى استثارة اهتمام الباحثين بالتوجيه المهني وإجراء بحوث عديدة في هذا المجال. بعد ذلك ظهرت نظريات أخرى مثل نظرية (وليامسون) ونظرية (هولاند) وغيرها من النظريات. تلك النظريات التي أصبحت بعد ذلك إطاراً نظرياً هاماً يجب أن يعتمد عليه الموجه والمرشد المهني كما أصبحت تناقش في الكثير من الندوات والمجلات العلمية.

وقد أسهمت نظريات النمو والاختيار المهني بشكل كبير في تطوير برامج التوجيه المهني وذلك لأنها ألقت الضوء على قضايا كثيرة مثل: مراحل النمو، والمهام المرتبطة بالانتقال من مرحلة إلى أخرى، وأنماط الشخصية والبيئة المهنية المناسبة لكل نمط، وطرق صنع القرار وآلياته.

واقترح (بارسونز، Frank Parsons)، عدة إجراءات أو خطوات لمساعدة الفرد في اختيار مهنة له بناء على ميوله واستعداداته وما يقدم له من معلومات عن المهن المتوفرة في المجتمع. واقترح (بارسونز) ثلاث خطوات لمساعدة الفرد على اختيار مهنة له: (Zunker, V.G.2001)

1. أن يعرف الفرد نفسه (استعداداته، قدراته، ميوله، مصادر قوته، حدوده ... إلخ).
2. معرفة متطلبات النجاح لكل مهنة أو مجموعة من المهن، وميزاتها وعيوبها والفرص التي تتيحها ... إلخ.

3. اتخاذ قرار واع يعتمد على الموازنة أو المطابقة بين الحقائق والمعلومات التي تم جمعها في الخطوتين السابقتين. بمعنى آخر، هذه الخطوة تتضمن تفكيراً حقيقياً أو إرشاداً للربط بين المعلومات الشخصية والمعلومات المهنية.

وتتمركز نظرية (سوبر) على أن السلوك الإنساني هو تجليات لعمليات نفسية تكمن في وصف الذات وكذلك في تقويم الذات بما لها من علاقة بالمهن والوظائف التي يمارسها الفرد في حياته ومما شجع على ذلك بروز قوائم التفضيل المهني التي تتضمن منظومة متعددة تُعرضُ على طالبي المهن ويتم اختيار ما يتناسب مع رغبات الفرد واتجاهاته، وتقوم النظرية على اتجاهين هما: في أن يختار الفرد مهنته، أو يرفضها ويعود ذلك إلى التطابق مع رؤية الإنسان الذاتية. (Osipow,S.H.1983)

وركز على مفهوم الذات ودور الفرد في الاختيار المهني وصولاً للمهنة أو الوظيفة المبتغاة ويتمحور ذلك في تعبير الفرد عن ذاته من خلال مرحلة النمو العمرية التي يمر بها خاصة مرحلة المراهقة وما بعدها كونها تعبر عن بداية النضج لدى طالب المهنة حيث يصبح مفهوم الذات لديه قوياً ومتماسكاً بما يسهم في اتخاذ قراره المهني.

وفي ضوء هذا التصور فإن (سوبر) يقرّ بوجود فرق بين سيكولوجية المهن وسيكولوجية الحياة المهنية، فالأولى تنتمي إلى تطبيقات علم النفس الفارقي وما يطرأ من افتراضات حول هذا الموضوع، حيث يوجد ارتباط بين الفرد وحياته المهنية بما تتضمنه من فرص مهنية متعددة، وبالمقابل فإن سيكولوجية الحياة المهنية تنتمي إلى علم نفس النمو - علم النفس التكويني - التي تفترض بأن النمو المهني يتكون من خلال أساسيات النمو الإنساني. (Zunker, V.G.1994)

أي أن الإنسان يمتلك مقومات الرضا والنجاح في مهنته في أية مؤسسة يعمل فيها بناء على اختياره تخصصاً معيناً يدرسه في الجامعة، وتتفق هذه النظرية مع ما ورد في نظرية السمات والعوامل، حيث إن التأهيل المهني والممارسة المهنية تختلف بطبيعتها من فرد إلى آخر وصولاً إلى الرضا المهني المطلوب وفقاً لاهتمامات الأفراد وقدراتهم التي قد تتعارض بعض الشيء مع خصائصهم الشخصية.

إن وصول الفرد إلى تحقيق ذاته من خلال أهدافه وطموحاته وقيمه وتوجهاته وميوله وقدراته العقلية، فالفرد يختار تخصصه الجامعي بناءً على سماته الشخصية والعقلية، وأيضاً يتحدد عن طريق المستوى الاجتماعي والاقتصادي لوالديه، ويرى الباحثون أن نظرية الاختيار المهني مهمه لربطها بموضوع البحث؛ فالأبناء يختارون تخصصهم بناء على ميولهم وصفاتهم الشخصية والعقلية وطموحاتهم وتوجهاتهم من جهة، ومن جهة أخرى بناء على إيجاد فرص عمل بعد تخرجهم.

مما يجعل الآباء يعملون على تحفيز أبنائهم لاختيار تخصص جامعي يناسب ميولهم وصفاتهم وسماتهم الشخصية والعقلية، فجميع الآباء يسعون لتحقيق مصالح أبنائهم بما يناسب أبناءهم ويناسب أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

وركزت نظرية (جينز برج ،Ginz berg Theory) على اختيار المهنة منذ مراحل النمو الأولى للفرد لتعتمد على الخبرات والمعلومات والنضج الشخصي ولا تهتم بميول الأفراد واستعداداتهم واتجاهاتهم، وأشار (جينزبرغ) إلى انه كلما تعرف الفرد إلى قدراته وحددها بشكل أسرع وصل إلى عملية الاختيار المهني بشكل أفضل وأسرع.

ومن أهم الفرضيات التي قامت عليها النظرية.(Zunker, V. G. 1994, Osipow,S.H. 1983):

1. إن عملية الاختيار والنمو المهني عملية مستمرة ودائمة.
2. التوجه نحو القيم يعطي وزناً له دور في الرضا والقناعة والقرارات المهنية.
3. المعوقات أهمها دخل الأسرة وقيم الوالدين.
4. التفاؤل بدلاً من التسوية بمعنى إيجاد عمل مناسب بعد عملية مستمرة، وبذل دائم للجهود.
5. فكرة عدم إمكانية الرجوع عن المهنة لم تعد صالحة والتحدي الأساس الذي يواجهه الفرد خلال مرحلة المراهقة هو تطوير استراتيجية تجعل الخيارات أمامه مفتوحة.

اعتمد (آن رو، Ann Roe) على دراسة الفروق الشخصية بين الناس وعلاقتها بما يختارونه من مهن ووظائف متعددة كونهم لا شأن لهم فيما يختارونه، وإنما يعتمد على التنشئة الأسرية التي يتعرضون لها، فإذا كانت تتسم بالتساهل أو القسوة فإن أفرادها سيختارون مهناً خدمية بسيطة كمهن العمالة, أما الأهل الذين يقومون بالرعاية المتوازنة لأبنائهم فإنها ستؤدي بهم إلى اختيار مهن علمية وتطبيقية التي تتشابه مع نظرية السمات والعوامل Trait Factor Theory التي تؤكد أهمية إدراك الفرد استعداداته وقيمه واحتياجاته وعلاقتها بمتطلبات المهنة واحتياجاتها لإيجاد التوافق المطلوب بين الذات ومهنته. (Kroll. Al،1970) كما أن الأسلوب الذي اتبعه (وليامسون (في الإرشاد المهني تتلخص في الخطوات التسلسلية الآتية: (Zunker V.G.2001)

1. التحليل Analysis :جمع المعلومات عن الفرد من كل المصادر.
2. التركيب Synthesis :تلخيص البيانات والمعلومات عن الفرد وتنظيمها بحيث تبين مشكلته ومصادر قوته.
3. التشخيص Diagnosis :تشخيص المشكلة أو المشاكل المهنية لدى الفرد (ليس لديه خيار، لديه خيار ولكنه غير متأكد، لديه خيار ولكنه خاطئ - تناقض مع الميول والاستعدادات أو القدرات).

4. التنبؤ Prognosis :مدى نجاح الفرد في تحقيق الأهداف التي وضعها (إذا كان لديه أهداف(.
5. الإرشاد Counseling :تقديم الاستشارة عندما يتبين للمرشد أن الفرد لم يوفق في اختيار تخصص مناسب (أي في وضع الأهداف(.
6. المتابعة أو التتبع Follow-up :لتحديد ما إذا كان الحل الذي اقترح من خلال عملية الإرشاد حلاً جيداً قابلاً للتطبيق، فإذا تبين أن الحل غير جيد فإن كل الخطوات السابقة يجب أن تعاد من جديد، أي أن تعاد عملية الإرشاد المهني من بدايتها لتحديد المشكلة المهنية لدى الفرد.

وتتمحور نظرية (جون هولاند، John Holand) حول الدور الذي تلعبه شخصية الفرد وما يترتب عليها من سلوك شخصي في اختيار مهنته وفقاً لما يتكون لديه من انطباعات ومشاعر وأفضليات تجاه العمل المهني بعد التخرج، ومن خلال هذا المنظور فإن انطباعات الأفراد ومشاعرهم واتجاهاتهم نحو المهنة التي يودون العمل فيها ليست بالضرورة أن تكون صادقة وواقعية فهي تبقى أسيرة لمشاعر انطباعية قد تكون بمنأى عن الواقع الذي لا بد أن يبني الفرد عليه صورة ذهنية معينة مبنية على جوانب مبنية من الواقع والحقيقة, هذا فضلاً عن شح المعلومات التي يحصل عليها الفرد عن المهنة بما يؤدي إلى ازدياد النظرة السلبية عن المهن التي يتطلع في الحصول على إحداها، لكن (هولاند) ربط تطلعات الأفراد نحو ممارسة المهنة بوجود بيئات مهنية لها سمات وخصائص معينة قد تتناسب مع شخصية الفرد وتطلعاته المهنية، وهذه البيئات تتسم بأنها متغيرة وليست ثابتة وتتصف بالسهولة والسلاسة فهي ليست صعبة أو معقدة من حيث الوصول إليها، كما أن الأدوات المستخدمة فيها متوفرة فضلاً عن توفر المعلومات المتعلقة بها بما يشجع الفرد على الاختيار في ضوء ما يتوفر من بيئات مهنية، ويقسم (هولاند) هذه البيئات إلى الآتي : (أبو حماد، 2008)

1. البيئة الواقعية: مثال: المزارعون، العمّال، سائقو السيارات والمركبات الكبيرة.
2. البيئة البحثية: «العلمية» : مثال: الصيادلة، الكيميائيون، الفيزيائيون، علماء الأحياء.
3. البيئة الاجتماعية: مثال: الأخصائيون الاجتماعيون / النفسيون، المرشدون، المعلمون .
4. البيئة التقليدية: مثال: أمناء المكتبات، المحاسبون، الصرافون.
5. بيئة المشروعات: مثال: البائعون، رجال الأعمال، السياسيون.
6. البيئة الفنية: مثال: الرسامون، النحاتون، التشكيليون، الموسيقيون.

وأشار (جون هولاند) إلى مجموعة من الأنماط هي: (Osipow,S.H, 1973)

1. النمط الاجتماعي(social type) يفضل هذا النمط النشاطات المرتبطة بالآخرين، التي تؤكد المساعدة وتقديم المعونة، ويرغب في التطور ويهتم بالنشاطات الأكاديمية ويعبر عنه بالمساند.

2. النمط الواقعي (Realistic type) يفضل هذا النمط الأنظمة اليدوية للمواضيع والأدوات والأجهزة، ويعبر عنه بالحركي، ويفتقر للتفاعلات الشخصية، ويفضلون مهن الميكانيكا والهندسة والزراعة.

3. النمط المغامر (Enter prising type) يفضل هذا النمط النشاطات المرتبطة بالمعالجة اليدوية في مجال الربح الاقتصادي والأهداف المنظمة.

4. النمط التقليدي (Conventional type) يتصف هذا النمط بالنشاطات التي تهتم بالأوامر والأنظمة والقوانين، ويعبر عنه بالمطيع إضافة إلى الأنشطة التي تؤدي إلى الاستحسان الاجتماعي.

5. النمط الاستقصائي (Investigative type) يتصف هذا النمط بالأنشطة الفيزيائية والبيولوجية والدراسات العلمية ويتجه إلى التحليل والتفكير ويعبر عنة بالعقلي.

6. النمط الفني (Aroistic type) يفضل هذا النمط الأنشطة اللانظامية ويفضل الغموض ويتجه إلى الوظائف التي تكون فنية ويعبر عنه بالجمالي.

وخلاصة هذه النظرية إن الشخصية الإنسانية هي نتاج مؤثرات البيئة والوراثة وتتجه بالفرد نحو نوع البيئة التي وردت في هذه النظرية وأنماطها المتعددة بشكل أكبر وفق تدرج هرمي لا يخلو من الجاذبية نحو هذه البيئة أو تلك، وفقاً لما يتسم به الفرد من ميول واستعدادات وقدرات واتجاهات وخصائص شخصية، ولما يمارسه من أنشطة وهوايات، ومنها ما يراه الفرد نحو ذاته وتقييمه لها, ويمكن للمرشد الأكاديمي في الجامعة أو في المدرسة استثمار تطبيقات هذه النظرية في الميدان الجامعي أو المدرسي ومساعدة الطالب على الانتقاء والاختيار المهني المناسب لدراسته الجامعية ووظيفته المستقبلية وذلك من خلال استخدام استبانات واختبارات وقوائم القدرات: كاختبارات الذكاء أو اختبارات الميول والاستعدادات المهنية والاتجاهات أو تلك التي تهتم بجوانب الشخصية والجوانب الاجتماعية للطالب من خلال زيارات الطلبة للمؤسسات الحكومية والأهلية ومقابلة العاملين فيها خاصة الناجحين في أعمالهم ومشروعاتهم المتنوعة لإكسابهم منظومة من الخبرات والتجارب الحياتية المتنوعة ولتعرف النمط الذي يندرج الفرد في إطاره في ضوء هذه النظرية وغيرها من نظريات الإرشاد المهني المتعددة, وبالتالي فإنها قد تسهم في اختيار المهنة المناسبة في أي قطاع من القطاعات المتوافرة في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

والعلاقة بين الوالدين والأبناء في اختيار تخصص معين تتوقف على دور الأب الواعي المدرك لأصول الحياة هو الذي يعمل على توجيه ابنه إلى نوع التعليم والتخصص الذي يشير إلى كل الدلائل

بميله إليه، وإمكانية نجاحه فيه، لكن أن يخضع هذا التوجيه لرغبات الأب نفسه أو الأم، بغرض تحقيق آمال معينة، فإننا بذلك نكون أنكرنا على الابن حقه في الاستمتاع في الحياة التي تتفق وتكوينه الطبيعي.

فالوالد يجب عليه أن يكون حكيماً، وأن يحاول أن يتتبع ابنه خلال سنوات دراسته، ويحاول أن يستكشف خلال تلك السنوات، النواحي التي يتفوق فيها، ويحاول أيضاً أن يتلمس ميول ابنه، وأن يتحسسها حتى إذا ما حان وقت توجيهه إلى دراسة أو مهنة معينة، أمكن للأب أن يحدد نوع التعليم الذي يمكن أن ينجح فيه الابن، ويحقق له ما ينشده من السعادة والرضا، ومع ذلك فلا بد أن نشير إلى أن مهمة توعية الأبناء إلى التخصص الجامعي المناسب الذي يتفق مع قدراتهم وميولهم ليست من مسؤوليات الآباء فحسب، بل إن المسؤولية الأولى في هذا تقع على عاتق الجهاز التعليمي الذي ينبغي أن يعمل مستعيناً بخبرة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين على تحديد حالة كل طالب، وعلى تكوين صورة نفسية عنه عن طريق الاختبارات السيكولوجية المتعددة خلال سنوات تعليمه، وبذلك يمكن في النهاية عندما يصبح الطالب في مفترق الطرق أن يقرر بقدر كبير من الثقة أي تخصص من التخصصات يصلح له.

ولكننا مع هذا لا نستطيع من ناحية أخرى أن نغفل دور الآباء في أهمية الأسلوب الذي يوجهون به أبناءهم إلى اختيار تخصص معين من التخصصات الجامعية، لأن رغبات الآباء وعدم فهمهم للموقف فهماً سليماً أو تقديرهم له كثيراً ما يتدخل في عملية التوجيه، بحيث تصبح رغبات الآباء الأساس الأول الذي يبنى عليه مستقبل الابن.

الدراسات السابقة:-

دراسة مصطفى، (1995) بعنوان: العوامل المؤثرة في اختيار التخصص لدى طلبة البكالوريوس في الجامعة الأردنية، هدفت الدراسة التعرف إلى العوامل التي تؤثر في اختيار تخصص طلبة البكالوريوس في الجامعة الأردنية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستعان بأداة الاستبانة والمقابلة المتعمقة في جمع البيانات، ومن نتائج الدراسة أن أكثر العوامل تأثيراً في اختيار التخصص لدى طلبة البكالوريوس في الجامعة الأردنية كما يأتي: حاجة المجتمع إلى هذا التخصص مستقبلاً. الرغبة الشخصية. يتيح التخصص للطالب فرصة المشاركة الاجتماعية . إن شعور الطالب بأنه سيكون منتجاً في هذا التخصص أي أن التخصص الذي اختاره الطالب يوفر مستوى ثقافياً مرتفعاً له. رغبة الطالب في معرفة أسرار هذا التخصص. إن التخصص يحقق للطالب مكانة اجتماعية في المستقبل. التخصص الذي اختاره الطالب يوفر له المهنة التي يرغبها. التخصص الذي اختاره الطالب يحثه على التفكير، كما

توجد فروق في اختيار التخصص تعزى للكلية وجنس الطالب والمستوى التعليمي للأم والدخل الشهري للأسرة ومكان السكن.

دراسة (2007) , (Williamsm) بعنوان: المؤثرات على الطلبة في الجامعة لاختيار تخصص العمل الاجتماعي وهدفت الدراسة تعرف المؤثرات على الطلبة في اختيار تخصص العمل الاجتماعي(الخدمة الاجتماعية)، وبلغت عينة الدراسة (50) طالباً وطالبة من جامعة ولاية كاليفورنيا الأمريكية وتتراوح أعمارهم من 21-26 عاماً، تم تطبيق استفتاء تقرير ذاتي لجمع البيانات، ومن نتائج الدراسة أن من أهم أسباب الالتحاق بتخصص العمل الاجتماعي أنهم يعيشون مع أفراد يمارسون العمل الاجتماعي التطوعي، الرغبة في العمل الاجتماعي في المدارس، الرغبة في مساعدة الآخرين، هذا التخصص يناسب ميولهم مما يساعدهم في ابتكار (تكنيكات) جديدة وفعالة في العمل الاجتماعي في المدارس.

دراسة الحوتي، (2007) بعنوان: الصعوبات التي لاقتها وزارة التربية في الجمهورية العربية اليمنية في انتداب الشبان اليمنيين للعمل في التدريس، قام الباحث بدراسة دوافع طلاب المدارس الثانوية في اختيار مهنهم، واتجاهاتهم نحو مهنة التدريس بالذات. ولهذا الغرض استخدم الباحث استبانة ذات خمس أجزاء تم توزيعها علي عينة طبقية عشوائية تكونت من(515) طالباً من مجموع طلاب السنة الثالثة من المدارس الثانوية بمدينة صنعاء وتمت الاستعانة بالمنهج الوصفي. ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة الآتي:

1. يتأثر اختيار الطلبة لمهنهم بالعوامل الآتية: احترام الأب للمهنة التي يقع عليها الاختيار، وأهميتها بالنسبة للبلاد، ومدى مساهماتها في تطوير المجتمع، واستخدامها بعض القدرات العقلية، واحترام المجتمع الضيق لهذه المهنة.
2. العوامل الخمسة الأكثر أهمية التي قد تشجع الطلبة على اختيار مهنة التعليم كانت كما يأتي: حاجة القطر للمعلمين، الرغبة في نقل المعرفة إلى الآخرين، فرص مواصلة الدراسات العليا بالنسبة للمعلمين، وجود حوافز لطلاب كلية التربية، حب التعيين نفسه وفرصة المساهمة في بناء المجتمع .
3. العوامل الخمسة الأكثر أهمية التي قد تثني الطلبة عن الالتحاق بمهنة التعليم كانت: تدني أجور المعلمين، وانعدام تقدير التضحيات التي يتحملها المعلمون، وانعدام الجهود الرامية إلى ترغيب الطلبة في مهنة التدريس، وإثارة اهتمامهم نحوها، وظروف العمل في المدارس، وتدني الصورة التي يعطيها المعلمون عن مهنتهم.

دراسة (Petrovary،2008) بعنوان: الخصائص الشخصية وتوقعات المهنة المرتبطة باختيار مهنة التدريس للأطفال المعوقين بصرياً، هدفت إلى فحص الخصائص الشخصية وتوقعات المهنة المرتبطة باختيار مهنة التدريس للأطفال المعوقين بصرياً، وأُجريت الدراسة علي عينة بلغ قوامها (132) فرداً تم

تدريبهم في مرحلة ما قبل التخرج وبعده، وتم تطبيق مقياس (هولاند) للتوجيه الذاتي Holland Self-Directed، وتمت الاستعانة بالمنهج الوصفي، وشملت متغيرات الدراسة كلاً من: النوع، والسلالة، ومستوي تدريب المعلم، وانتهت نتائج الدراسة علي النحو الآتي:

1. يعزو المتدربون اختيارهم العمل في مجال الإعاقة البصرية إلى الأسباب الآتية:
   - الرغبة في التعرض لمتضمنات العمل في مجال الإعاقة البصرية.
   - دخولهم هذا التخصص مدفوعين بخبراتهم المبكرة.
   - للتدريب وتنمية مهاراتهم وذكائهم. (د) تأثير العاملين المهني في هذا الميدان.
2. كانت أنماط الشخصية المؤهلة لدخول هذا التخصص تشير إلى أن غالبية المعلمين المشتركين في برنامج التدريب قد سجلوا على البعد الاجتماعي وبلغت نسبتهم 62.2% موزعة بين الذكور والإناث (46%-67%).
3. أما عن العلاقة بين النوع وأنماط الشخصية في التنبؤ بالعمل كمدرسين فتشير النتائج إلى أن 65% قد سجلوا على البعد الاجتماعي، وكانت نسبة الذكور 67.2%، وكانت للإناث 46.2%، وكان هناك ارتباط بين النوع وأنماط الشخصية.

دراسة العايد، و(آخرون) (2012) بعنوان: اتجاهات طلبة التربية الخاصة نحو مهنة المستقبل والدوافع الكامنة وراء التحاقهم بالتخصص بجامعة المجمعة، وهدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات طلبة التربية الخاصة نحو مهنة المستقبل والدوافع الكامنة وراء التحاقهم بالتخصص بجامعة المجمعة. وتكونت عينة الدراسة الحالية من (155) طالبا في قسم التربية الخاصة في جامعة المجمعة من الذكور للعام الدراسي 2012/2011م وتكونت أداة الدراسة من مقياسين على شكل استبانة معده لهذا الغرض، وهي مقياس العوامل الكامنة وراء التحاق الطلبة بقسم التربية الخاصة مكونة من (30) فقرة، ومقياس الاتجاه نحو مهنة المستقبل مكون من (24) فقرة موزعة على الاستبانتين. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أذكر منها:

إن اتجاهات طلبة التربية الخاصة نحو مهنة المستقبل إيجابية وإن هناك دوافع مؤثرة في اختيار تخصص التربية الخاصة لدى طلاب قسم التربية الخاصة بجامعة المجمعة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات طلبة التربية الخاصة نحو مهنة المستقبل تعزى لمستوى الدراسة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات طلبة التربية الخاصة نحو مهنة المستقبل تعزى لمستوى تعليم الأب أو الأم. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات طلبة التربية الخاصة نحو مهنة المستقبل وتحصيلهم الدراسي،

وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0.05) في الدوافع الكامنة وراء التحاق الطلبة بقسم التربية الخاصة تعزى لمستوى تعليم الأب او الأم. ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0.05) بين الدوافع الكامنة وراء التحاق الطلبة بقسم التربية الخاصة واتجاهاتهم نحو مهنة المستقبل.

دراسة الخطيب (2013) بعنوان: حاجة الطلبة إلى التوجيه التربوي لاختيار التخصص الدراسي الجامعي المناسب (دراسة في علم النفس)، هدفت الدراسة التعرق إلى مدى الحاجة للطلبة في التوجيه لاختيار التخصص الجامعي في جامعة العين في الإمارات العربية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي واستعان بالاستبانة للحصول على البيانات من الميدان وطبقت على (250) طالباً وطالبة، وخلصت إلى النتائج الآتية: إن ما نسبة 40.7% من الإناث يخضعن لرغبة الوالدين في اختيار التخصص الجامعي، مقابل 26.5 % من الذكور، في حين يخضع 6.6% من الإناث و8.6% من الذكور لنصيحة الأقرباء والمدرسين

إن نسبة الطلبة الذين التحقوا بالتخصص بناء على رغبتهم وميولهم لا تتجاوز 12.5% عند الإناث و11،3% عند الذكور، وكان لرغبة الوالدين دور هام في اختيار التخصص الجامعي لأبنائهم وإن نسبة عالية من الطلبة ينزلون عند رغبة والديهم في اختيار التخصص الجامعي، وقد بلغت 40%.

دراسة الطيب، وزروقي (2013) بعنوان: دور الأسرة في توجيه الأبناء نحو التخصص الجامعي، هدفت الدراسة التعرف إلى دور الأسرة في توجيه أبنائها نحو التخصص الجامعي الملائم لهم في المستقبل، واعتمدت على المنهج الوصفي، واستخدمت الأدوات الآتية لجمع البيانات (الملاحظة، والمقابلة، والاستبانة)، وطبقت على طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة قاصدي مرباح ورقلة، وأسفرت نتائج الدراسة: أن للأسرة دوراً مهم في توجيه أبنائها نحو التخصص الجامعي، ولكن دورها يقتصر على مساعدتهم في الاختيار دون أن تفرض عليهم خياراتها، كما أن المستوى التعليمي للأسرة ليس عاملاً حاسماً في تحديد دور الأسرة في اختيار التخصص الجامعي للأبناء، كما أشار معظم المبحوثين أنه يجب على أسرهم مساعدتهم في اختيار تخصصاتهم بما يتناسب مع ميولهم ورغباتهم، وإن الوضعية الاجتماعية للأسرة ليست عاملاً حاسماً في تحديد دور الأسرة في اختيار التخصص الجامعي للأبناء، وأشار قسمٌ كبير من المبحوثين أن أسرهم لم تفرض عليهم تخصصاً لأنه متواجد في الجامعة التي هي قرب مدينتهم، أو رفضوا تخصصاً كانوا يرغبون فيه لأنه متواجد في الجامعة القريبة من مدينتهم.

تعقيب على الدراسات السابقة:-

بعض الدراسات هدفت تَعَرُّفّ العوامل التي تؤثر في اختيار تخصص طلبة البكالوريوس مثل دراسة مصطفى، (1995)، ودراسة (Williamsm, 2007)، ودراسة العايد، و(آخرون) (2012)، وبعضها هدف تَعَرُّفّ فحص الخصائص الشخصية وتوقعات المهنة المرتبطة باختيار مهنة التدريس مثل دراسة (2008 (Petrovary, وبعضها هدف تَعَرُّفّ مدى حاجة الطلبة في التوجيه لاختيار التخصص الجامعي مثل دراسة الخطيب (2013)، وبعضها الآخر هدف تَعَرُّفّ دور الأسرة في توجيه أبنائها نحو التخصص الجامعي الملائم لهم في المستقبل مثل دراسة الطيب، وزروقي (2013).

وجميع الدراسات استعانت بالمنهج الوصفي، واستخدمت بعض الدراسات الاستبانة في جمع البيانات مثل دراسة مصطفى، (1995)، ودراسة الحوتي، (2007) ودراسة العايد، و(آخرون) (2012)، ودراسة الخطيب (2013)، وبعضها اعتمد على (الملاحظة، المقابلة) مثل دراسة الطيب وزروقي (2013)، وبعضها قام بتطبيق مقياس (هولاند) للتوجيه الذاتي Holland Self-Directed، مثل دراسة (2008) Petrovary، وبعضها طبق استفتاء تقرير ذاتي لجمع البيانات مثل دراسة (Williamsm, 2007).

وأكدت نتائج الدراسات السابقة على أن: أكثر العوامل تأثيراً في اختيار التخصص لدى طلبة البكالوريوس حاجة المجتمع إلى هذا التخصص مستقبلاً أو الرغبة الشخصية فيه، ويتيح التخصص للطالب فرصة المشاركة الاجتماعية، وأن شعور الطالب سيكون منتجاً في هذا التخصص، مثل دراسة مصطفى (1995)، وأن من أهم أسباب الالتحاق بتخصص العمل الاجتماعي أنهم يعيشون مع أفراد يمارسون العمل الاجتماعي التطوعي، والرغبة في العمل الاجتماعي في المدارس، والرغبة في مساعدة الآخرين، وهذا التخصص يناسب ميولهم مما يساعدهم في ابتكار (تكنيكات) جديدة وفعالة في العمل الاجتماعي في المدارس، مثل دراسة (Williamsm, 2007)، أو يتأثر اختيار الطلبة لمهنهم باحترام الأب للمهنة التي يقع عليها الاختيار، وأهميتها بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه، ومدي مساهماتها في تطوير المجتمع، واستخدامها بعض القدرات العقلية، مثل دراسة الحوتي، (2007)، وأن العلاقة بين النوع وأنماط الشخصية في التنبؤ بالعمل كمدرسين فتشير النتائج إلي أن 65% قد سجلوا على البعد الاجتماعي، كما أن اتجاهات طلبة التربية الخاصة نحو مهنة المستقبل تعزى لمستوى تعليم الأب أو الأم، مثل دراسة العايد، و(آخرون) (2012)، وأن للأسرة دوراً في توجيه أبنائها نحو التخصص الجامعي ولكنْ دورها يقتصر على مساعدتهم في الاختيار دون أن تفرض عليهم خياراتها، كما أن المستوى التعليمي للأسرة ليس عاملاً حاسماً في تحديد دور الأسرة في اختيار التخصص الجامعي للأبناء، وان الوضعية الاجتماعية للأسرة ليست عاملاً حاسماً في تحديد دور الأسرة في اختيار التخصص الجامعي للأبناء، مثل دراسة الطيب، وزروقي (2013).

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إنْ الدراسة الحالية تقوم بالمقارنة بين مؤسستين أكاديميتين تستقبلان طلبة لدراسة تخصص علم الاجتماع بشكل خاص في حين الدراسات السابقة تجاهلت هذا التخصص وقامت بدراسة ميول الطلبة بشكل عام أو تخصصات أخرى، وطبقت الدراسة الحالية على عينة طبقية عشوائية من الآباء والأمهات الذين لديهم أبناء يدرسون تخصص علم الاجتماع في كلتا الجامعتين، واستثنت دور الطلبة في جمع البيانات، في حين طبقت الدراسات السابقة على الطلاب أنفسهم، تم تطبيق الدراسة في المجتمع الفلسطيني في حدود علم الباحث تعد الدراسة الأولى التي يتم تطبيقها على طلبة علم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية، كما أن عملية تحليل البيانات في الدراسة الحالية أخذت بعين الاعتبار الأوضاع السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني كونه محتلا وعلى طلبة علم الاجتماع تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وتفسيرها تلك الاوضاع التي يعيشها أبناء المجتمع الفلسطيني، في حين اجريت الدراسات السابقة في مجتمعات تتمتع باستقلال سياسي واجتماعي وثقافي.

الإجراءات المنهجية:-

منهج الدراسة:-

تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي وهو المنهج الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً، وتمت الاستعانة بالمنهج الوصفي لتحليل دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم وتفسير ذلك.

مجتمع الدراسة:-

تَكَونَ مجتمع الدراسة من جميع أهالي طلبة تخصص علم الاجتماع في جامعة فلسطين الأهلية المسجلين في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2014-2015 البالغ عددهم (360)، (180) من الآباء و(180) من الأمهات، وجميع أهالي طلبة تخصص علم الاجتماع في جامعة بيت لحم المسجلين في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2014-2015 البالغ عددهم (194) (97) من الآباء و (97) من الأمهات، وبذلك يصبح مجتمع الدراسة الكلي (554).

عينة الدراسة:-

أ. عينة الدراسة الاستطلاعية: تم اختيار عينة الدراسة الاستطلاعية من أهالي طلبة قسم علم الاجتماع في جامعة فلسطين الأهلية، وجامعة بيت لحم وتم استثناؤها من العينة الأصلية، البالغ عددها (60) من الآباء والأمهات، (30) من الآباء و(30) من الأمهات، وتمت مراعاه أن تكون العينة المختارة لها أبناء في مختلف السنوات الدراسية (السنة الأولى، السنة الثانية، السنة الثالثة، السنة الرابعة) وبعد تحليل البيانات إحصائياً بلغ ثبات الدراسة (0.84)، وبذلك تتمتع أداة الدراسة بنسبة ثبات عالية نستطيع تطبيقها على العينة الأصلية.

ب. عينة الدراسة الأساسية: تمت الاستعانة بالعينة الطبقية العشوائية وذلك ليتناسب حجم العينة مع عدد أفراد مجتمع الدراسة في جامعة فلسطين الأهلية، وجامعة بيت لحم، وتم اختيار عينة الدراسة من أولياء الطلبة في كلتا الجامعتين كالاتي: (85) من آباء الطلبة، و(85) من أمهات الطلبة وبلغت العينة الكلية (170) مفردة. وتمت مراعاة اختيار العينة في أن يكون كلا الوالدين متواجد ويعيش معهما الطالب الجامعي الذي يدرس تخصص علم الاجتماع. والجدول رقم (1) يوضح الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وفقاً لمتغيراتها:

جدول رقم (1) الأعداد والنسب المئوية لمتغيرات عينة الدراسة

			الأم		الأب
المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي لولي الأمر	ثانوي فأقل	58	68.24	66	77.6
	بكالوريوس	27	31.76	14	16.5
	ماجستير فأعلى			5	5.9
	المجموع	85	100	85	100
مهنة ولي الأمر	قطاع خاص	20	23.5	40	47.1
	أعمال حرة			18	21.2
	موظفين	65	76.5	27	31.8
	المجموع	85	100	85	100

الدخل الشهري للأسرة	1500 شيكل فأقل	24	28.2	15	17.6
	1501شيكل - 2500 شيكل	24	28.2	21	24.7
	2501 شيكل – 3500 شيكل	10	11.8	10	11.8
	3501 شيكل - 4500 شيكل	17	20	17	20
	4501 شيكل فأكثر	10	11.8	22	25.9
	المجموع	85	100	85	100
الجامعة التي يدرس فيها الابن أو الابنة	جامعة فلسطين الأهلية	55	49	56	51
	جامعة بيت لحم	30	51	29	49
	المجموع	85	100	85	100

يتبين من خلال الجدول السابق أن عينة الدراسة من الآباء بلغت (85) والعينة من الأمهات بلغت (85) من كلتا المؤسستين التعليميتين، وتم اختيار العينة بناء على العينة الطبقية العشوائية التي تهتم بتقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات ويتم من خلال الطبقات استخراج العينة من كل طبقة، وفي الدراسة الحالية تم تقسيم الدراسة إلى طبقتين مختلفتين في العدد، حيث بلغ حجم الطبقة الأولى وهي جامعة فلسطين الأهلية (360) مفردة وبعد معالجتها ضمن قانون العينة الطبقية العشوائية بلغت العينة (111)، وبلغ حجم الطبقة الثانية وهي جامعة بيت لحم (194) مفردة وبعد معالجتها ضمن قانون العينة الطبقية العشوائية بلغت العينة (59)، وبهذا يصبح الحجم الكلي للعينة (170) مفردة.

أداة الدراسة:-

استعان الباحث بأداة الاستبانة بعد الرجوع لبعض الدراسات السابقة مثل: (دراسة الخطيب، 3013، ودراسة مصطفى، 1995، ودراسة Williams,2007، ودراسة الطيب وزروقي، 2013) حيث تم بناء الأداة وعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص الذين أبدوا رأيهم فيها، وتم تصحيحها بعد ذلك من الباحث وتطبيقها على عينة استطلاعية وتطبيقها على العينة المختارة.

وجاءت الأداة بشكلها النهائي في قسمين: القسم الأول: وتضمن البيانات الأولية وهي: (المؤهل العلمي لولي الأمر، ومهنة ولي الأمر، والدخل الشهري للأسرة، والجامعة التي يدرس فيها الابن

أو الابنة)، والقسم الثاني: وتضمن فقرات الدراسة، وبلغت (38) فقرة، وطبقت على (170) مبحوثاً ومبحوثة.

صدق أداة الدراسة:-

صدق المحكمين: تم عرض الأداة على مجموعة من المختصين بلغ عددهم (7)، وأبدوا ملاحظاتهم حول دقة الصياغة النحوية والأدبية، وتم حذف بعض الفقرات وزيادة فقرات أخرى وقام الباحث بتعديلها حسب رأي المحكمين تمهيداً لتطبيقها في ميدان الدراسة.

صدق اختبار بيرسون كوريليشن (Pearson correlation): تمت معالجة أداة الدراسة إحصائياً باستخدام تحليل الارتباط (Pearson correlation) بعد تطبيقها على المبحوثين وكانت جميع الفقرات دالة إحصائياً وجاءت أقل من 5% وبذلك كانت أداة الدراسة تتمتع بصدق عالٍ.

ثبات أداة الدراسة : يوضح الجدول رقم (2) درجة الثبات لأداة الدراسة:

جدول رقم (2) ثبات أداة الدراسة

المحور	معامل الثبات كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	حجم العينة
الدرجة الكلية	0.940	38	170

يتبين من الجدول السابق أن ثبات الأداة عن طريق حساب معامل الثبات (كرونباخ ألفا) بلغ (0.940) وبذلك تتمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات.

متغيرات الدراسة:-

المتغيرات المستقلة: (المؤهل العلمي لولي الأمر، ومهنة ولي الأمر، والدخل الشهري للأسرة، والجامعة التي يدرس فيها الابن أو الابنة)

المتغيرات التابعة: (دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم)

المعالجة الإحصائية:-

للمعالجة الإحصائية تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة على فقرات الأداة، وكذلك استخدم اختبار (ت) واختبار تحليل التباين الأحادي (One way

analysis of variance) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات حسب المتغيرات المستقلة في الدراسة، كما تم حساب معامل الثبات (كرونباخ ألفا) للتحقق من صدق الأداة الإحصائي وثباتها وذلك ضمن برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

نتائج الدراسة:-

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس: ما هو دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم ؟

للإجابة عن السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة وللدرجة الكلية وقد اعتمد التدريج حسب مقياس (ليكرت) الخماسي (موافق بشدة = 5، موافق = 4، الى حد ما = 3، معارض = 2، معارض بشدة = 1). وأقصى درجة للاستجابة 5 درجات والجدول رقم (3) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة حسب الأهمية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أتمنى أن يدرس ابني/ابنتي دراسات عليا في تخصص علم الاجتماع.	4.59	0.96
	التزم بتحقيق رغبة ابني/ابنتي في دراسة تخصص علم الاجتماع.	4.37	1.04
	أعتقد أن دراسة تخصص علم الاجتماع ليس بالأمر السهل.	4.32	0.82
	ضرورة وجود تخصص اجتماعي في جميع مؤسسات الدولة يساعد على تقدم المجتمع.	4.25	0.99
	إلمام ابني/ابنتي بنظريات علم الاجتماع سيجعله أكثر قدرة على فهم سلوك الاخرين.	4.00	0.84
	أشجع ابني/ابنتي لدراسة تخصص علم الاجتماع لأنه ممتع.	3.88	0.92
	هناك تطور مستمر لتخصص علم الاجتماع لذلك أشجع ابني/ ابنتي على دراسته.	3.76	1.11
	أقدر ابني/ابنتي عندما يدرس تخصص علم الاجتماع.	3.72	1.02
	أشجع أن يدرس مساق مدخل إلى علم الاجتماع في المدارس.	3.58	0.98

	تخصص علم الاجتماع يناسب قدرات ابني/ابنتي العلمية.	3.52	1.36
	كان هناك ميول مسبق عند ابني/ابنتي لدراسة تخصص علم الاجتماع.	3.46	1.51
	لا أعرف شيئاً عن تخصص علم الاجتماع.	3.26	0.89
	شجعت ابني/ابنتي على دراسة تخصص علم الاجتماع.	3.24	1.23
	وجهت ابني/ابنتي لدراسة تخصص علم الاجتماع لضمان مستقبل أفضل.	3.21	1.16
	تحصيل ابني/ابنتي في الثانوية العامة عامل مهم في اختيار تخصص علم الاجتماع.	3.15	1.37
	أفضل أن يدرس ابني/ابنتي تخصص علم الاجتماع على غيره من التخصصات.	3.00	1.24
	مشاركتي في ندوة حول الإرشاد المهني لأولياء الأمور المدرسية شجعني علي التحاق ابني/ابنتي بهذا القسم.	2.95	1.19
	وجهت ابني/ابنتي لدراسة تخصص علم الاجتماع لمعرفتي بمتطلبات الحياة.	2.90	1.27
	أصبحت معاملة ابني/ابنتي طيبة بعد دراسة تخصص علم الاجتماع.	2.90	1.45
	استشرت أفراد أسرتي قبل أن أقنع ابني/ابنتي بدخوله تخصص علم الاجتماع.	2.84	1.40
	شجعني أصدقائي على التحاق ابني/ابنتي لدراسة تخصص علم الاجتماع.	2.84	1.36
	شارك مدير مدرسة ابني/ابنتي في تقديم النصائح لي نحو التخصص الملائم لابني/لابنتي.	2.61	1.37
	حرصت العائلة على أن يدرس ابني/ابنتي تخصص علم الاجتماع.	2.54	1.24
	دفعني لاختيار التخصص لابني/لابنتي بعد انضمامي للبرنامج التثقيفي للطلاب الجدد الذي عرفني بمجالات التخصصات المتعددة بالجامعة.	2.52	1.11
	التحق ابني/ابنتي بهذا القسم بتوجيه مني.	2.51	1.29
	لي الحق في التدخل لاختيار التخصص المناسب لابني/ لابنتي.	2.42	1.73

	تشاورت مع إدارة مدرسة ابني/ابنتي حول دراسة التخصص المناسب له/ لها.	2.41	1.12
	وجهت ابني/ابنتي لدراسة تخصص علم الاجتماع لرغبتي الشخصية.	2.34	1.35
	تشجع ابني/ابنتي لدراسة تخصص علم الاجتماع بعد قناعة إخوته به.	2.34	1.22
	الوضع الاقتصادي للأسرة حدد لابني/لابنتي دراسة تخصص علم الاجتماع.	2.29	1.15
	حصول ابني/ابنتي على استثناء من قبل وزارة التربية والتعليم شجعه على الالتحاق بتخصص علم الاجتماع.	2.27	1.33
	صعوبة التخصصات الأخرى جعل ابني/ابنتي يختار تخصص علم الاجتماع.	2.25	1.00
	ليس لدي القدرة في إرشاد ابني/ابنتي للالتحاق بالتخصص المناسب له.	1.91	1.06
	لم يتفهم ابني/ابنتي لاختياري له تخصص علم الاجتماع إلا بعد التحاقه بالدراسة الجامعية.	1.88	0.98
	التحق ابني/ابنتي بهذا القسم لأن أحد أفراد الأسرة يعمل في هذا المجال.	1.86	1.12
	واجهت مشاكل متعددة مع ابني/ابنتي عندما اخترت له دراسة تخصص علم الاجتماع.	1.79	1.01
	اختياري لتخصص علم الاجتماع لابني/لابنتي مبني على أساس مهنة أحد أفراد الأسرة.	1.74	0.90
	فشل ابني/ابنتي في دراسة التخصص الذي التحق به في الجامعة جعلة يحول لدراسة تخصص علم الاجتماع.	1.72	1.14
	الدرجة الكلية	2.92	0.53

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات.

نلاحظ من الجدول خلال التحليل الإحصائي أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أن أهم الفقرات هي أتمنى أن يدرس ابني/ابنتي دراسات عليا في تخصص علم الاجتماع بمتوسط حسابي (4.59) يليها الفقرة التزم بتحقيق رغبة ابني/ابنتي في دراسة تخصص علم الاجتماع بمتوسط (4.37) وقد كانت أقل الفقرات موافقة هي فشل ابني/ابنتي في دراسة التخصص الذي التحق به في الجامعة جعله يحول لدراسة تخصص علم الاجتماع بمتوسط مقداره (1.72) وبلغت الدرجة الكلية (2.92).

وقد انبثقت عن السؤال الرئيس الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي لولي الأمر.

الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة وللدرجة الكلية وفقا لمتغير المؤهل العلمي لولي الأمر.

	المؤهل العلمي لولي الأمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية	ثانوي فأقل	124	2.95	0.51
	بكالوريوس	41	2.95	0.51
	ماجستير فأعلى	5	2.03	0.00

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي لولي الأمر كما في الجدول (5).

الجدول رقم (5)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي لولي الأمر.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.148	2	2.074	8.158	0.000
داخل المجموعات	42.456	167	0.254		
المجموع	46.604	169			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلم لولي الأمر لصالح ثانوي فأقل وبكالوريوس مقابل ماجستير. اختلفت هذه النتيجة مع دراسة العايد و(آخرون) (2012) والتي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة التربية الخاصة نحو مهنة المستقبل تعزى لمتغير المستوى تعليم الأب أو الأم، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الدوافع الكامنة وراء التحاق الطلبة بقسم التربية الخاصة تعزى لمتغير تعليم الأب أو الأم، واختلفت مع دراسة الطيب وزروقي (2013) التي بينت أن المستوى التعليمي للأسرة ليس عاملاً حاسماً في تحديد مساهمة الأسرة في اختيار التخصص الجامعي للأبناء، واتفقت مع دراسة مصطفى (1995) بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في اختيار التخصص تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأم.

وفي ضوء نظرية (سوبر) الذي يقرّ بوجود فرق بين سيكولوجية المهن وسيكولوجية الحياة المهنية، فالأولى تنتمي إلى تطبيقات علم النفس وما يطرأ من افتراضات حول هذا الموضوع حيث يوجد ارتباط بين الفرد وحياته المهنية بما تتضمنه من فرص مهنية مختلفة، وبالمقابل فإن سيكولوجية الحياة المهنية تنتمي إلى علم نفس النمو - علم النفس التكويني - التي تفترض بأن النمو المهني يتكون من خلال أساسيات النمو الإنساني. أي أن الإنسان يمتلك مقومات الرضا والنجاح في مهنته في أية مؤسسة يعمل فيها بناء على اختياره لتخصص معين يدرسه في الجامعة، وتتفق هذه النظرية مع ما ورد في نظرية السمات والعوامل حيث أن التأهيل المهني والممارسة المهنية تختلف بطبيعتها من فرد إلى آخر وصولاً إلى الرضا المهني المطلوب وفقاً لاهتمامات وقدرات الأفراد التي قد تتعارض بعض الشيء مع خصائصهم الشخصية، إن وصول الفرد إلى تحقيق ذاته عبر أهدافه وطموحاته وقيمه وتوجهاته وميوله وقدراته العقلية، فالفرد يختار تخصصه الجامعي بناء على سماته الشخصية والعقلية، وأيضاً يتحدد عن طريق المستوى الاجتماعي والاقتصادي لوالديه، فيقوم الطلبة باختيار تخصصهم بناء على ميولهم وصفاتهم الشخصية والعقلية وطموحاتهم وتوجهاتهم من جهة، ومن جهة أخرى بناء على إيجاد فرص عمل بعد تخرجهم.

مما يعمل الآباء على تحفيز أبنائهم لاختيار تخصص جامعي يناسب ميولهم وصفاتهم وسماتهم الشخصية والعقلية، فجميع الآباء يسعون لتحقيق مصالح أبنائهم بما يناسب أبناءهم ويناسب أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

الطالب هو الشخص الوحيد القادر على اكتشاف ميوله لأنه أعلم بها وعليه أن يعقد النية على تحقيقها مستقبلاً وهذا لا يتحقق إلا إذا قام الطالب نفسه بملاحظة نفسه ومعرفة ما يحب ويكره ويمكنه الاستعانة بأشخاص يساعدونه في عملية الاختيار ولكن المستوى التعليمي للأسرة مثل: الأب أو الأم له دور كبير في عملية المساعدة والتحاق الطالب بتخصص معين وجامعة معينة فقد يرغب الطالب في دراسة تخصص معين وفي جامعة معينة ولكن التحصيل الدراسي للوالدين يلعب دوراً هاما في ذلك فقد لا يستطيعون إرشاده بسبب انشغالهم مع أن مستواهم العلمي بكالوريوس أو ماجستير وبهذا فالأسرة لا تساعده على تحقيق ذلك للطالب فيتنازل الطالب عن التحاقه بتخصص معين لعدم قدرة الأهل على إرشاده بسبب انشغالهم عن الأبناء ولعدم مقدرتهم على إرشاده إرشاداً صحيحاً، وقد تلعب الأوضاع السياسية التي يعيشها الطلبة في المجتمع الفلسطيني دوراً بارزا في اختيار تخصص معين بعيداً عن درجة وعي الأب أو درجة تحصيله العلمي، بينما نجد أن الوالدين الذين مستواهم العلمي متدن يقومون بإرشاد أبنائهم نحو التعليم المهني الصحيح وقد يعود ذلك بسبب أنهم لا يريدون لأبنائهم أن يمروا بالظروف نفسها التي مرو بها من عمل شاق أو غيرة فيحرصون على تعليمهم وإلتحاقهم بأفضل الجامعات.

- الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير مهنة ولي الأمر.

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة وللدرجة الكلية وفقا لمتغير مهنة ولي الأمر.

	مهنة ولي الأمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية	قطاع خاص	60	3.20	0.56
	أعمال حرة	18	2.99	0.39
	موظفين	92	2.73	0.44

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير مهنة ولي الأمر كما في الجدول (7).

الجدول رقم (7)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير مهنة ولي الأمر.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	7.867	2	3.934	16.958	0.0000
داخل المجموعات	38.737	167	0.232		
المجموع	46.604	169			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير مهنة ولي الأمر لصالح قطاع خاص مقابل موظفين.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة Williamsm (2007) التي بينت أن من أهم أسباب الالتحاق بتخصص العمل الاجتماعي أنهم يعيشون مع أفراد يمارسون العمل الاجتماعي التطوعي، ودراسة الحوتي (2007) التي أكدت تأثر الطلبة لمهنهم باحترام الأب للمهنة التي يقع عليها الاختيار، ومع دراسة الخطيب (2013) التي بينت رغبة الوالدين لها دورها في اختيار التخصص الجامعي لأبنائهم وإن نسبة عالية من الطلبة ينزلون عند رغبة والديهم في اختيار التخصص الجامعي.

وفي ضوء نظرية (آن رو، Ann Roe) الذي ركز على دراسة الفروق الشخصية بين الأفراد وعلاقتها بما يختارونه من مهن ووظائف متعددة لكونهم ليس لهم دخل فيما يختارونه وإنما يعتمد على التنشئة الأسرية التي يتعرضون لها فإذا كانت تتسم بالتساهل أو القسوة فان أفرادها سيختارون مهناً خدمية بسيطة كمهن العمالة, أما الأهل الذين يقومون بالرعاية المتوازنة لأبنائهم فإنها ستؤدي بهم إلى اختيار مهن علمية وتطبيقية وتتشابه مع نظرية السمات والعوامل Trait Factor Theory التي تؤكد أهمية إدراك الفرد استعداداته وقيمه واحتياجاته وعلاقتها بمتطلبات المهنة واحتياجاتها لإيجاد التوافق المطلوب بين الذات ومهنته.

قد يتدخل كثير من العائلات والأسر في تحديد نوعية الدراسة المستقبلية لأبنائها كأن تكون رغبة الأب أو الأم في أن يحقق رغبة لم يستطع أي منهما تحقيقها، أو يريدون أبنائهم أن يلتحقوا بمهنة الوالدين

التي يعملان بها وعلى الطالب أن يوازن بين رغباته ورغبات أسرته ويعمل على تحقيقها خاصة إذا كانت رغبات الأسرة تنطلق من أساس جيد في الاختيار، أو كنوع من رد الجميل للوالدين مثل استمرار المؤسسة الاجتماعية التي يديرها أحد الوالدين من قبل الابن أو مساعدة الابن في استكمال دراسته مستقبلاً وقد يعود ذلك في مجتمعنا الفلسطيني إلى نوع العمل المطلوب في سوق العمل وبدلاً من يبدأ الطالب بعد التخرج بالبحث عن العمل فإن الوالدين يؤمنان له العمل كونهما يعملان في قطاع خاص وهذا ما أثبتته نتيجة الدراسة.

- الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة وللدرجة الكلية وفقا لمتغير الدخل الشهري للأسرة.

	الدخل الشهري للأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية	1500 شيكل فاقل	39	3.01	0.48
	1501شيكل - 2500 شيكل	45	3.04	0.21
	2501 شيكل – 3500 شيكل	20	3.13	0.03
	3501 شيكل - 4500 شيكل	34	2.58	0.68
	4501 شيكل فأكثر	32	2.89	0.70

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة كما في الجدول (9).

الجدول رقم (9)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5.687	4	1.422	5.733	0.0000
داخل المجموعات	40.917	165	0.248		
المجموع	46.604	169			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة لصالح 1500 شيكل فأقل و1501شيكل - 2500 شيكل و2501 شيكل – 3500 شيكل ومقابل 3501 شيكل- 4500 شيكل. تتفق هذه النتيجة مع دراسة مصطفى (1995) التي أكدت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اختيار التخصص يعزى للدخل الشهري للأسرة.

وفسرت ذلك نظرية (جون هولاند، John Holand) حول الدور الذي تلعبه شخصية الفرد وما يترتب عليها من سلوك شخصي في اختيار مهنته وفقاً لما يتكون لديه من انطباعات ومشاعر وأفضليات تجاه العمل المهني بعد التخرج والمردود المادي منه، ومن خلال هذا المنظور فإن انطباعات الأفراد ومشاعرهم واتجاهاتهم نحو المهنة التي يودون العمل فيها ليست بالضرورة أن تكون صادقة وواقعية فهي تبقى أسيرة لمشاعر انطباعية قد تكون بمنأى عن الواقع الذي لا بد أن يبني الفرد عليه صورة ذهنية معينة مبنية على جوانب مبنية من الواقع والحقيقة, هذا فضلاً عن شح المعلومات التي يحصل عليها الفرد عن المهنة بما يؤدي إلى ازدياد النظرة السلبية عن المهن التي يتطلع للحصول على إحداها، لكن (هولاند) ربط تطلعات الأفراد نحو ممارسة المهنة بوجود بيئات مهنية لها سمات وخصائص معينة قد تتناسب مع شخصية الفرد وتطلعاته المهنية، وهذه البيئات تتسم بأنها متغيرة وليست ثابتة وتتصف بالسهولة والسلاسة فهي ليست صعبة أو معقدة من حيث الوصول إليها، كما أن الأدوات المستخدمة فيها متوفرة فضلاً عن توفر المعلومات المتعلقة بها بما يشجع الفرد على الاختيار في ضوء ما يتوفر من بيئات مهنية تحقق له الربح المادي الأعلى.

يتبين أن الأسر ذات الدخل المنخفض أكثر تشجيعاً على التحاق أبنائهم في تخصص علم الاجتماع من الأسر ذات الدخل المرتفع وقد يعود ذلك إلى أن الأسر الفقيرة لا تملك أعمالاً خاصة ولا يوجد أمامها سوى تعليم الأبناء كضمان للمستقبل حتى لو لم يكن الدخل مرتفعاً في الوظيفة فهذا سيكون أفضل لديهم من أن يكون عاطلاً من العمل أن يذهب للعمل في وظائف متدنية، بينما الأسر ذات الدخل

المرتفع فإما أنها تشجع أبناءها على التعليم خارج فلسطين والدخول في تخصصات علمية في جامعات خاصة أو أنهم لا يحبذون تعليم الأبناء لأنهم في استغناء عن الشهادة العلمية كونهم يملكون مشاريع خاصة يعمل فيها الأبناء دون الحاجة إلى شهادات جامعية.

- الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في المستوى (0.05 ≥α) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم يعزى لمتغير الجامعة التي يدرس فيها الابن أو الابنة.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة استخدم اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم يعزى لمتغير الجامعة التي يدرس فيها الابن أو الابنة.

جدول رقم (10)

نتائج اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم يعزى لمتغير الجامعة التي يدرس فيها الابن أو الابنة.

الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
بيت لحم	59	3.21	0.64	-2.201-	83	0.03
فلسطين الأهلية	111	3.47	0.40			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المستوى (0.05 ≥α) في دور الأهالي في اختيار تخصص علم الاجتماع لأبنائهم في جامعة فلسطين الأهلية وجامعة بيت لحم يعزى لمتغير الجامعة التي يدرس فيها الابن أو الابنة، لصالح فلسطين الأهلية. اتفقت هذه النتيجة مع دراسة العايد و(آخرون) (2012) التي بينت أن هناك دوافع مؤثرة في اختيار تخصص التربية الخاصة لدى طلاب قسم التربية الخاصة بجامعة المجمعة.

ركزت نظرية (جينز برج ،Ginz berg Theory) على اختيار المهنة منذ مراحل النمو الأولى للفرد لتعتمد على الخبرات والمعلومات والنضج الشخصي ولا تهتم بميول الأفراد واستعداداتهم واتجاهاتهم، وأشار

(جينز برغ) إلى إنه كلما تعرف الفرد على قدراته وحددها بشكل أسرع وصل إلى عملية الاختيار المهني بشكل أفضل وأسرع، وعملية الاختيار للتخصص أو المؤسسة التعليمية التي يختارها الفرد مبنية على خبراته الأولى عن تلك المؤسسة التي سيلتحق بها مستقبلاً ليحقق أهدافه الخاصة وبناء نفسة علمياً ويكون قادراً على بناء ذاته استعداداً لسوق العمل.

عندما يختار الأهل لأبنهم أو ابنتهم جامعة معينة يستكمل فيها دراسته الجامعية فإنهم يبحثون عن الجامعة التي تلبي رغباته بالتخصص الملائم ولأن كثيراً من الجامعات والكليات تحدد شرطاً من شروط القبول نسبة معينة من معدل الثانوية العامة إذا لم يحصل عليها الطالب فقد يفقد الفرصة في الالتحاق بالدراسة في تلك الجامعة ولأن جامعة فلسطين الأهلية تحدد معدل الثانوية العامة للدخول في تخصص علم الاجتماع 65% فأعلى فإن أهالي الطلبة قد يعدونها فرصة لالتحاق أبنائهم بتخصص علم الاجتماع.

توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1. أن تقوم الأسرة بالتعرف إلى ميول أبنائها نحو التعليم الجامعي وأن تتعرف إلى شخصياتهم وما يلائمها من مهن تعليمية.
2. على وسائل الإعلام المتعددة أن تقوم بدورها المتمثل بالتوعية الكافية بأهمية الاختيار المناسب للتخصص الجامعي وذلك بتقديم برامج إرشادية وتعليمية. وتزود الآباء بمعلومات حول تخصص علم الاجتماع.
3. إمداد الطالب بالدوافع والحوافز لاكتشاف نفسة واهتماماته ومواهبة نحو التميز المهني في المستقبل.
4. عمل ندوات وورشات عمل من قبل مرشدين مختصين جامعيين لطلبة الثانوية العامة يعرفون من خلالها البرامج التعليمية ومتطلباتها.
5. أن تعمل الجامعات اختبارات نحو التخصصات التي تدرس فيها وإقرار مساقات تتعلق بها.
6. قيام الجامعات باشتراط اختبار ميول مهنية قبل قبول الطلبة في تخصص معين.
7. تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو تحفيز الآباء نحو أبنائهم لدراسة تخصص علم الاجتماع.
8. مناشدة وزارة التربية والتعليم على طرح مناهج فلسطينية في المدارس تكون ضمن ما يطرحه علم الاجتماع.

المراجع

- ابن منظور (1993): لسان اللسان (تهذيب لسان العرب)، ج (1)، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- أبو حماد، ناصر الدين (2008): الإرشاد النفسي والتوجيه المهني، ط 1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- بدوي، زكي احمد (1993): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، لبنان.
- الحوتي، إبراهيم محمد (2007): العوامل المؤثرة في اختيار طلاب المدارس الثانوية لمهنهم وفي اتجاهاتهم نحو مهنة التعليم في الجمهورية العربية اليمنية، المؤتمر التربوي الإسلامي العربي.
- الخطيب، صالح (2013): حاجة الطلبة إلى التوجيه التربوي لاختيار التخصص الدراسي الجامعي المناسب (دراسة في علم النفس) في جامعة العين في الإمارات العربية، تربية نيوز. تم استرجاعها يوم الثلاثاء 2015/2/23، الساعة 3:30 www.tarbeahnews.netDetails.aspx?Id=1773
- الطيب، أسماء وزروقي، خيرة (2013): دور الأسرة في توجيه الأبناء نحو التخصص الجامعي من وجهة نظر طلبة الجامعة، دراسة ميدانية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر.
- العايد، واصف وحسونة، مأمون (2012): اتجاهات طلبة التربية الخاصة نحو مهنة المستقبل والدوافع الكامنة وراء التحاقهم بالتخصص بجامعة المجمعة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 26، (1)، 5-49.
- عبد السلام، أحمد (1985): واقع التعليم المعاصر في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، 2 (2)، 24.
- عبد الله، ظافر الشهري (1990): الدوافع الواقعية للالتحاق الطلبة بقسم التربية الفنية في كلية التربية جامعة الملك سعود، مجلة العلوم التربوية والنفسية، (1)، 43-112.
- عبد الله، الشهري (1990): الدوافع الواقعية للالتحاق الطلبة بقسم التربية الفنية في كلية التربية جامعة الملك سعود، مجلة العلوم التربوية والنفسية، (1)، 43-112.
- عمر، معن خليل و(آخرون) (2006): مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- غيث، محمد عاطف (2007): قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- مصطفى، النوباني (1995): العوامل المؤثرة في اختيار التخصص لدى طلبة البكالوريوس في الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- Kroll, A. M., Dinklage, L. B., Lee, J., Morley, E. D., & Wilson, E. H. (1970):Career development: Growth and crisis. New York: John Wiley.
- Le petit, Robert. (1992): dictionary de la langue francaise, Montreal Canada; pp.368.
- Osipow ,S.H. (1983): Theories of Career Development. (3rd ed.) Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J.
- Osipow, S.H. (1973): Theories of Career Development. (2nd ed.) East Norwalk, CT, US, Appleton-Century-Crofts.
- Petrovay، D.W (2008): Personality characteristics, Career Awareness, And Job Expectations of New Teachers of Students with visual Impairments. PHD University of Arizona.
- Song, C. & Jennifer, C. (2004): College Attendance and Choice of College Majors Among Asian-American Students. Social Science Quarterly, 85, (5), pp.1401-1421.
- Williams, B.E. (2007): What Influences Undergraduate Students to Choose Social Work. Master of Social Work: A Thesis Presented to the Department of Social Work, California State University, Long Beach.
- Woolfolk, A.E. (1987): Educational Psychology. (3d ed.), Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J.
- Zhang, W. (2007): Why IS: Understanding Undergraduate Students' Intentions to Choose an Information Systems Major, Journal of Information Systems Education, 18, (4), pp. 447-458.
- Zunker, V. G. (1994): Career counselling: Applied Concepts of Life Planning, 4th edn. Pacific Grove: Brooks/Cole.
- Zunker, V. G. (2001): Career counseling: Applied Concepts of Life Planning, 6th edn. Pacific Grove: Brooks/Cole.

« لباسُ المجتمعِ في الأدبِ الأندلسيِّ، بين الهُويَّةِ والتَّقليد»

عمَّار عبد القادر محمَّد شبلي

الملخص

تناولت الدّراسة ثلاثة محاور وخاتمة، ركّز الأوّل على اللباس الخاص بالمناسبات السّعيدة، أما المحور الثاني فكان عن لباس الحِداد، في حين عرض المحور الثالث إلى اللباس الرّسميّ، من ذلك لباس الخليفة، ولباس القضاة والعلماء، ولباس العساكر. ووظف المنهج التحليليّ الاستقرائيّ في هذه الدّراسة التي عبرت عن هُوية المجتمع الأندلسيّ وتقاليده.

“The attire of the society in Andalusian literature, Between Identity and Tradition”

ABSTRACT

This study is founded on three axes and a conclusion. The first axis presented the attire in happy occasions, As for the second axes, it was about the mourning attire. The third axis presented formal attire, including the attire of the caliph the attire of judges and scholars and the attire of the soldiers. As for the adopted methodology, it was an analytical inductive method in this study which expressed the identity and tradition of the Andalusian society.

التمهيــد

يُعَدُّ اللباس مظهرًا من المظاهر الحضاريَّة، وهُويَّةً من هُويات المجتمع، إذْ أصبح اللباس وسيلة للتعرف إلى هُويَّة مجتمع ما، مثلما هي اللغة أو اللهجة أو العادات، أو الحِرف والفنون التي تشتهر بها بعض المجتمعات.

تعرض المجتمع الأندلسيُّ إلى عواملَ مختلفةٍ أثَّرت في لباسه وهندامه، منها عوامل داخليّة وأخرى خارجيّة، وخضع اللباس إلى مؤثرات مشرقيّة ولا سيما الأثر الذي تركه أبو الحسن علي بن نافع(ت243هـ) الملقب بـ (زرياب) في زيِّ المجتمع الأندلسي، إذْ((رأى أنْ يكون ابتداء الناس للباس البياض، وخلعهم للملوَّن من يوم مهرجان أهل البلد المسمى عندهم بالعنصرة الكائن في ست بقين من شهر يونية الشمسي من شهورهم الرومية، فيلبسونه إلى أول شهر أكتوبر الشمسي، منها ثلاثة أشهر متوالية، ويلبسون بقية السنة الثياب الملونة، ورأى أن يلبسوا في الفصل الذي بين الحرِّ والبرد المسمَّى عندهم الربيع من مصبغهم جباب الخزّ والملحم والمحرر والدَّراريع التي لا بطائن لها لقربها من لطف ثياب البياض... وكذا رأى أنْ يلبسوا في آخر الصيف وعند أول الخريف المحاشي المرويَّة، والثياب المصمتة، وما شاكلها من خفائف الثياب الملونة ذوات الحشو والبطائن الكثيفة، وذلك عند قرس البرد في الغدوات، إلى أنْ يقوى البرد فينتقلوا إلى أثخن منها من الملوَّنات، ويستظهرون من تحتها إذا احتاجوا إلى صنوف الفراء)) [1] وهناك مؤثرات تتعلق بمجتمع البربر الذين اندمجوا في ذلك المجتمع، إذْ أصبحت هُوية اللباس في المجتمع واقعة بين التقليد والتأصيل.

المحور الأول: اللِّباس في المناسبات السَّعيدة

تختلف نوعيَّة الثياب من شخص إلى آخر، ومن طبقة لأخرى بناء على عوامل مختلفة تتعلق بثراء العائلة، ومكانتها العلمية في المجتمع أو المناصب التي تبوأها أفرادها، ودأبت المجتمعات الإنسانية على تخصيص ضرب من الثياب التي تُلبس في المناسبات السعيدة، خاصَّة عند الزواج، ففي المجتمعات الشرقيَّة غلب على فستان الزفاف قديمًا اللون الأبيض، واستمر ذلك إلى يومنا.

في حين ساد في الأندلس اللون الأحمر، وكان لونًا رئيسًا في زيِّ الأفراح، إذْ أشار إلى ذلك علي بن ظافر المصري (ت623هـ) في كتابه «غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات» عندما تنبَّه إلى طبع من أطباع أهل الأندلس في قوله: ((ومثال لما يكشفه التشبيه من عادات الناس قول ابن حمديس (ت527هـ) في تشبيه الكؤوس وقد ملئت خمرًا وصفت بفتيات حِسان يلبسن ثيابًا حمرًا في عرس يقول:

١. المقَّري، نفح الطيب، ٣/ 128.

[الكامل]

وَكَأنَّما صُوَرُ القِنانِي إذا مُلِئَتْ إلى لَهَواتِها خَمْرا

بِيْضُ الحِسانِ وَقَفْنَ فِي عِرْسٍ لَمَّا لَبِسْنَ غَلائِلاً حُمْرا

فنعلم أن الأندلسيين كانوا يميلون إلى أن تلبس الفتيات ثيابًا حُمرًا في الأعراس على خلاف العادة عندنا الآن من لبس البياض)) (2)

يشبه ابن حمديس اصطفاف الزجاجات المملوءة بالخمر الأحمر إلى أعناقها باصطفاف بفتيات حِسان يرفلن في الخمائل والحلل الحمراء، ويشبه – أيضاً- صفاء الزجاجة بشدة بياض هذه الفتيات، ويفهم كذلك من هذا القول أن الزجاجات الفارغات تشبه الفتيات العاريات، وأن الخمر جاء لباسًا ساترًا لهن.

ومن الذين أشاروا إلى استخدام المجتمع الأندلسي للون الأحمر في لباسه ابن حزم(ت456هـ) عندما وصف أثر اللباس الأحمر على النفس بقوله: (3) **[الطويل]**

إذا ما رأتْ عَيْنايَ لابِسَ حُمْرَةٍ تَقَطَّعَ قَلْبِي حَسْرَةً وتَفَطَّرَا

غَدا لِدِماءِ النَّاسِ باللَّحْظِ سَافِكًا وضَرَّجَ مِنْها ثَوْبَهُ فَتَعَطَّرا

يشبه ابن حزم الفتاة التي تلبس الثوب الأحمر بإنسان يبطش بالآخرين، ويسفك دماءهم بنظراته التي شبهت بالسيف، حيث صبغت الدماء ثوبه، وأصبحت رائحته ذكيَّة، وظل يتحسر وقلبه يتفطر؛ لصعوبة الوصول إلى هذه الحِسان المُحَلَّيات بالأثواب الحمر.

يشكل اللون الأحمر في فساتين الزفاف من خلال الأقوال السابقة هُوية من هويات المجتمع الأندلسي، على نقيض ما هو معمول به في المشرق من ارتداء للثوب الأبيض.

وتطرق ابن خاتمة الأنصاري (ت770هـ) إلى حبِّ الأندلسيين للون الأحمر وميلهم إليه في قوله: (4)

[السريع]

٢. (١) ابن ظافر المصري، غرائب التنبيهات، ص ٢٢؛ ابن حمديس، الديوان، ص ١٨٠؛ الشطر الأول في البيت الأول جاء فيه بعض الاختلاف في ديوان ابن حمديس (وكأنما صور القِنان وقد) .
٣. (٢) ابن حزم، الديوان، ص٦٨.
٤. (١) ابن خاتمة، الديوان، ص ١٠٩.

قَدُّكَ فِي مَلْبَسِكَ الوَرْدِيِّ	أمْ آسَةٌ تَخْتالُ فِي وَرْدِ
وَوَجْهُكَ الأَسْعَدُ مِنْ فَوْقِهِ	أمْ قَمَرٌ قَدْ لاحَ بالسَّعْدِ
ظَبْيٌ وأيْنَ الظَّبْيُ مِنْ تِيْهِهِ	وغُنْجِهُ والرّدْفِ والقَدِّ
يَخْتَالُ إذْ يَلْتاحُ فِي مَلْبَسٍ	كأنَّمَا حِيْكَ مِن الوَرْدِ
وَلَيْسَ صِبْغاً فِيه لكِنَّهُ	عِكْسُ شُعاعَ ذلكَ الخَدِّ

يخاطب الشاعر فتاة ويصف لباسها الأحمر المميز بأنه آسة في حديقة من الورود، ويرى أن هذا اللون منسوج من الورد الأحمر، ثم يقول إن احمرار خدِّ هذه الفتاة ما هو إلا انعكاس للون الثوب الذي ترتديه. وما يلاحظ أنَّ الشاعر لم يذكر اللون الأحمر مباشرة، بل استدللنا على ذلك بقوله في البيت الأخير عندما نفى ما يظهر على الخد بأنه صباغ، وأكَّد على أنه انعكاس للون ثوبها، وهذه إشارة صريحة إلى أنه يقصد اللون الأحمر. ويُستدل من ذلك أنَّ هذا الجنوح إلى اللون الأحمر في المجتمع الأندلسي تعبير عن هُويته التي تسهم العادات والتقاليد في تكوينها.

وما من شكٍّ في أن هذه اللوحة مستوحاة من وصف الطبيعة الأندلسية الخلابة، فحاك منها الشَّاعر الثياب التي تروق للناظر، حيث بدت منسجمة مع جماليات الموصوف، فحمرة الخد مستوحاة من حمرة الثوب، وهذا ما زاده جمالًا وبهاءً. ومن ذلك وصفُ نَوْر بهار في قوله: (5) **[البسيط]**

رَيْحانَةٌ فِي كُساها الخُضْرِ قَدْ طَلَعَتْ	كَأَنَّها الغُصْنُ في خُضْرٍ مِنَ الوَرَقِ
تَكَلَّلَتْ عِمَّةً حَمْراءَ وانْتَقَبَتْ	تَحْكِي الهِلالَ كَسَتْهُ حُمْرَةَ الشَّفَقِ

يشبه الشاعر هذه الزهرة بالريحانة التي بنضارتها واخضرارها تشبه فتاة لبست عمامة حمراء، وهو ما يشبه الطربوش الأحمر، ولم يظهر من وجهها إلا عيونها؛ فأصبحت كالهلال المكسُوِّ بالشفق الأحمر. وجاء هذا التشبيه محاكاة للباس الذي يغطي فروة الرأس عندما قرن الشاعر حمرة البهار بحمرة العمامة.

ويعزز هذا القول ميول المجتمع الأندلسي إلى اللون الوردي- أي الضارب للحمرة- في لباسه، وفي ذلك محاولة للتعبير عن هُويته.

٥. (١) ابن خاتمة، الديوان، ص ٢ . ١ .

وشُغف الأندلسيون بأناقة اللباس ونظافته والتنوع في الألوان، ولا سيَّما أيام الجُمع والأعياد، حيث اختصوا بلباس الغفارة، والطيلسان المحنك الذي شاع لبسه في صلوات الجُمع، (6) وقد وصفهم ابن الخطيب بقوله ((فتبصرهم في المساجد أيام الجمع كأنهم أزهار ملونة))،(7) ولعل هذا الكلام لدليل على عشقهم إلى الألوان في المناسبات السارَّة، كما حرص الأندلسيون على ارتداء أجمل الثياب أيام العيدين، إذْ يقول ابن قزمان: (ت555هـ) (8) **[الرمل]**

كنريْد نلبس فذا العيْد	**مَحْشُواً جَدِيْد مُشَاكِلْ**
حَسَنُ التَّفْصِيْلِ مَلِيْحٌ جَيِّد	**واسِعَ التَّرْبِيعِ وكامِلْ**
لَوْ راه عَلَي قليْدٍ	**كي يكونَ لِحِسْن مايلْ**
كالحَيَا يَكْتبُ ويَقْرا	**ويراه مَرِيضٌ ويَبْرا**
مُتْقَنَ الخيَّاط مُحْكَمْ	**قَدْ حُرِز وَرَى وَمَقْدَم**

يعدد ابن قزمان مواصفات الثوب الملبوس في العيد، فهو على عدد من الطبقات، ويكون مرحرحاً، ومرصَّعاً بأشكال مختلفة من الحرير والمخامل، وقد حيك بإبرة خيَّاط حاذق، فأصبح كالكائن الحيِّ يكتب ويقرأ، ومنظره بهيجاً يُسعد مَن رآه.

وفي مقطوعة أخرى يوضح ابن قزمان هُوية ملابس العيد في قوله: (9) **[الرمل]**

الذيْ تَرا لِي ارشَدْ	**باللهِ قُولُ لي مَنْدامْ**
بهيذا البَيْرُون نُعَيِّد	**أو بذا التَّفْصِيْل مَتَ الشَّامْ؟**
والمذيَّل عِنْدكَ أجْوَدُ	**أوْ ذاكَ المَخروطُ الأكْمامْ؟**
أنا بالقَبَاطي مُغْرا	**إنَّها أشْكَلُ وأطْرا**
القَباطِي عِنْدِي أحْكَمْ	**لَسْ نريْدُ ثوْباً مُكَمَّمْ**

يبيِّن ابن قزمان صنوفًا من الثياب، وهي ما تشبه الموضة في أيامنا هذه، حيث يكون هناك نماذج لملابس العيد، من ذلك البَيرون، والمذيَّل، والمخروط، وفي النهاية يميل ابن قزمان إلى لبس القباطي.

٦. (٢) ينظر: سحر سالم، ملابس الرجال في الأندلس، صحيفة الدراسات الإسلامية، مجلد ٢٧، ص١٧٢.
٧. () ابن الخطيب، الإحاطة، ٣٦٧/١.
٨. () ابن قزمان، الديوان، ص٦٦٢.
٩. () ابن قزمان، الديوان، ص٦٦٢؛ قُبطية: ثياب كتان بيض رقاق تُعمل في مصر، جمعها القَباطي والقُباطي، ابن منظور، لسان العرب، مادة قبط.

ويعرض ابن قزمان إلى لباس الفصول، ولا سيما في قوله ((إذا رأيت الخوخ والرمان، فكرْ في ثيابك أيُّها العريان)).(10)

وأشار ابن الخطيب إلى بعض صنوف اللباس ومناسبتها للشتاء وأخرى للصيف ((ولباسهم الغالب على طرقاتهم، الفاشي بينهم، الملف المصبوغ شتاء، وتتفاضل أجناس البزِّ بتفاضل الجدة والمقدار، والكتان والحرير، والقطن والمِرعزَّى والأردية الإفريقية، والمقاطع التونسية، والمآزر المشفوعة صيفًا)). (11)

- المحور الثاني: لباس الحِداد

اعتاد المجتمع الأندلسي ارتداء البياض أوقات الحداد على الأموات، على عكس المجتمعات المشرقية التي تتخذ السواد لباساً في المآتم والأحزان، إذْ خرج الفتيان الصقالبة عندما توفي الخليفة عبد الرحمن الناصر(ت350هـ) يرتدون الظهائر البيض، وكذلك عند مبايعة الحكم المستنصر (ت366هـ) في قصر قرطبة ارتدى أعمامه البطائن البيض تعبيراً عن حزنهم وأسفهم لذلك. (12)

ومن الأشعار التي تناولت الزيَّ الأبيض للتعبير عن هُوية المجتمع الأندلسي في أحزانه، قول أبي الحسن الحصري (ت488هـ): (13) **[الوافر]**

إذا كان البَياضُ لِباسَ حُزْنٍ ... بأنْدَلُسٍ فَذاكَ مِنَ الصَّوابِ

أَلَمْ تَرَنِيْ لَبِسْتُ بَياضَ شَيْبِي ... لأنِّيْ قَدْ حَزِنْتُ عَلى الشَّبابِ

يؤيد أبو الحسن البصري هذا التوجه عند الأندلسيين باعتمادهم اللون الأبيض نذيراً للحزن، لأنه يرى في ظهور الشيب علامة للحزن وتذكر الشباب والفتوَّة، ودخول مرحلة الشيخوخة. ويمهد ابن دحية لأبيات الحصري بقوله إن عادة لباس البياض في الأندلس استنت بقصد لمخالفة ما يلبس بنو العباس في حدادهم وهو اللون الأسود. ويقول آخر: (14) **[الوافر]**

ألا يا أَهْلَ أَنْدَلُس فَطِنْتُمْ ... بِلُطْفِكُمْ إلى أَمْرٍ عَجِيْبِ

لَبِسْتُم في مَآتِمِكُمْ بَياضًا ... فَجِئْتُمْ مِنْهُ فِيْ زِيٍّ غَرِيْبِ

صَدَقْتُمْ فَالبَيَاضُ لِباسُ حُزْنٍ ... ولا حُزْنٌ أَشَدُّ مِنَ المَشِيْبِ

١٠. () ابن قزمان، الديوان، ص١٠٦.
١١. () ابن الخطيب، الإحاطة،٣٦/١.
١٢. () ينظر: ابن بسام، الذخيرة، ٥٠٦/١، ويقال: ظهرتُ الثوب إذا جعلت له ظِهارة، وجمعها ظهائر، وبطنته إذا جعلت له بطانة، والبطانة أيضاً ما يلبس تحت الدروع، وجمعها بطائن، ابن منظور، لسان العرب، مادة ظهر، وبطن.
١٣. (١) ابن دحية، المطرب، ص٧٩.
١٤. (٢) المقري، نفح الطيب، ٣/ ٤٤.

ويقول ابن شاطر السرقسطي: (15) **[الكامل]**

قَدْ كُنْتُ لا أَدْرِي لِأَيَّةِ عِلَّةٍ — صارَ البياضُ لِباسَ كُلِّ مُصابِ

حَتَّى كَسانِي الدَّهْرُ سُحْقَ مَلاءَةٍ — بَيْضاءَ مِنْ شَيْبِي بِفَقْدِ شَبابِي

فَبِذا تَبَيَّنَ لِي إِصابَةُ مَنْ رَأَى — لبْسَ البَياضِ على تَوى الأَحْبابِ

يمكن استنتاج العامل الرئيس وراء اهتمام الأندلسيين باللون الأبيض واعتماده زيًّا رئيسًا في المآتم والأحزان، وهو الشيب الذي يرمز إلى الشيخوخة وأفول الشباب والحزن عليه، وقد اتضح ذلك من خلال الأقوال الثلاثة السابقة التي تحدثت عن الشيب وعن الأثر السلبي الذي يخلفه في النفس البشرية. مع أن الأندلسيين كانوا يرتدون اللون الأبيض في الصيف بسبب الرطوبة العالية في تلك البلاد، لأنه يجلب البرودة للأبدان؛ لكن أيام الأحزان اعتادوا فيها ارتداء الزيِّ الأبيض، وهو ما أصبح أمراً مختصاً بهم.

- المحور الثالث: اللباس الرَّسمي

تتبنَّى كلُّ دولة أزياء تختص بها من خلال تصميم معين يحمل دلالاتٍ ورموزاً تعبر عن هُوية الدولة وخصوصيتها، وللباس الرسمي صنوف مختلفة تتصل بكل شريحة، من ذلك لباس رجالات الدولة، ولباس العساكر ولباس الاستقبال.

المبحث الأول: لباس رجالات الدولة

يختلف اللباس أحياناً داخل الطبقة الواحدة في المجتمع نفسه، فأهل الأندلس يغلب» عليهم ترك العمائم، لاسيما في شرق الأندلس، فإن أهل غربها لا تكاد ترى فيهم قاضياً ولا فقيهاً مشاراً إليه إلا وهو بعمامة، وقد تسامحوا بشرقها في ذلك، ولقد رأيت عزيز بن خطاب أكبر عالم بمرسية، حضرة السلطان في ذلك الأوان، وإليه الإشارة، وقد خُطب له بالملك في تلك الجهة، وهو حاسر الرأس، وشيبه قد غلب على سواد شعره» (16) وكان الخليفة سليمان بن الحكم(ت407هـ) يلبس ((ثوب خزٍّ وعليه طاق خزٍّ ملون وأخروق وشي، ويرمي بثيابه على عاتقه)). (17)

وقد حافظت طبقة القضاة والفقهاء على ارتداء العمامة وذلك حفاظاً على الهيبة والوقار والتمييز لهم بين عامة الناس، وكان الكثير من العلماء يضعون الطيلسان على رؤوسهم ((ولا تجد في خواص الأندلس وأكثر عوامهم مَن يمشي دون طيلسان، إلا أنه لا يضعه على رأسه منهم إلا الأشياخ

١٥. (٣) ابن دحية، المطرب، ص٧٩.
١٦. (١) المقري، نفح الطيب، ١-٢٢٢.
١٧. (٢) ثريا ملحس، أزياء المجتمع الأندلسي من ٩٢هـ ــ ٦٢٥هـ، مجلة كلية الآداب، عدد ٢ . ١، ص١٩٤.

المعظمون وغفائر الصوف كثيراً ما يلبسونها حُمراً، وخُضراً، والصفر مخصوصة باليهود، ولا سبيل إلى يهودي أن يتعمم ألبتة، والذؤابة لا يرخيها إلا العالم، ولا يصرفونها بين الأكتاف، وإنما يسدلونها من تحت الأذن اليسرى)). (18)

ولبس بعض القضاة قلنسوة في عهد الخليفة الحكم بن هشام الربضيّ(ت206هـ)، حيث كان محمد بن بشير يعقد حِلقاً لجلسائه في جامع قرطبة في إزارٍ مورّدٍ، ورداء معصفر، وشعر مصبوغ، وكان يصلي الجمع وعلى رأسه قلنسوة خزّ(19) وعندما ولي أبو المطرف عبد الرحمن بن عيسى(ت402هـ) القضاء ترك زيَّ الوزراء وارتدى زيّاً أخضر وهو زيُّ الفقهاء.(20)

المبحث الثاني: لباس العسكر

تأثر الأندلسيون في زيهم العسكري بجيرانهم القشتاليين، واتخذوا الدروع والتروس كما هي عند القشتال.(21) وتأثر لباسهم العسكري وسلاحهم بالنصارى، حيث جاء في نفح الطيب ((وكثيراً ما يتزيا سلاطينـهم وأجنادهم بزيِّ النصارى المجاورين لهم فسلاحهم كسلاحهم، وأقبيتهم من الإشكرلاط وغيره كأقبيتهم، وكذلك أعلامهم وسروجهم، ومحاربتهم بالتراس والرماح الطويلة للطعن، ولا يعرفون الدبابيس، ولا قِسي العرب؛ بل يعدون قسيَّ الإفرنج للمحاصرات في البلاد، أو تكون للرجَّالة عند المصافقة للحرب، وقليلاً ما تصبر الخيل عليهم أو تمهلهم؛ لأن يوتروها)).(22)

أما في استقبال الشخصيات الرسمية اعتاد الأندلسيون الميلَ إلى البنود المصورة، وإلى اللون الأبيض في لباسهم وتروسهم، لأنه مثَّل لهم رمزاً للطهر والنقاء، ففي استقبال الوزير غالب بن عبد الرحمن قادماً من برِّ العُدوة لوحظ أعداد من الجند ((العرفاء المدرعين ثم دخلوا بين صفي فرسان الخمسيين، وعبيد الدَّور والعبيد الرماة، وعلى جميعهم الدروع البيضات، ثم نهضوا بين ترتيب العبيد

١٨. (٣) المقري، نفح الطيب، ١- ٢٢٣، الطَّيْلَسان: ضرب من الأكسية، ابن منظور، لسان العرب، مادة طلس، الطيلسان: بفتح الطاء وسكون الياء وفتح اللام والسين، وهي كلمة فارسية معرَّبة وأصلها بالفارسية تالشان وهو كساء مدوَّر أخضر لا أسفل له، لحمته أو سداه من صوف يلبسه خواص من العلماء والمشايخ، ومُفسِّر بكساء يلقى على الكتف كالوشاح، ويحيط بالبدن، خال من الصنعة كالتفصيل والخياطة، من ألبسة العلماء في العصر الإسلامي، كان يُتخذ على الأغلب من القماش الأخضر، ويعرف في مصر والشام بالشال، والطيلسان هو الطرحة التي توضع على الرأس والكتفين فقط... وفي الأندلس كان أكثر عوام أهل الأندلس يمشون دون طيلسان، ولا يضعه على رأسه منهم إلا الأشياخ المعظمون، ينظر: إبراهيم، رجب عبد الجواد، المعجم العربي لأسماء الملابس، ص ٣٠٦ الغفائر: جمع غفارة وهي قطعة من القماش تضعها المرأة على شعرها تحت الخمار؛ كي لا يتسخ ويتبقع من الطيب والزيت الذي كان يُرشُّ على شعرها، ينظر: دوزي، المعجم المفصل، ص ٢٥٥، وهو كذلك ما يلبس تحت العمائم عند الرجال.

١٩. (١) الخشني، تاريخ قضاة قرطبة، ص ٧٦-٧٩، القلنسوة: من ملابس الرؤوس معروف، وتجمع على قلاس، وقلانس، وقلاسي، وجاء في اللسان أن القلاسي إذا نزعت عن رؤوس الرجال وظهر صلعهم، ففي النساء عنهم حسور أي فتور، ابن منظور، اللسان، مادة قلس.

٢٠. (٢) ينظر: ابن بشكوال، الصلة، ١/ ٢٧٤.

٢١. (٣) أبو زيد، الحياة الاجتماعية في الأندلس، ص٢٩٩.

٢٢. (٤) المقري، نفح الطيب، ١/ ٢٢٢؛ الإشْكَرلاط: من الإسبانية ESCAR-LATA بمعنى قرمزي، هو نوع من الجوخ، لونه قرمزي، قيل عن أحد أمراء المماليك، إنه كان لباسه أحمر اللون، وعليه فرو سنجاب، وفيه بكلة ذهب، وكان هذا النوع من الجوخ معروفاً عند الأندلسيين؛ ينظر: إبراهيم، رجب عبد الجواد، المعجم العربي لأسماء الملابس، ص ٣٤.

الجعفريين، وقد لبسوا الأقبية البيض، وعلى رؤوسهم مقاريف الوبر متنكبين قِسيهم وكنائنهم، ثم ساروا بين تعبئة الفرسان المدرعين الذين بأيديهم القنا المجردة...ثمَّ انتقلوا إلى صفَّيِّ أصحاب البنود والرايات الرفيعة اللِّبسة الرائقة الخلعة، وما معها من الرايات المصورة من صور الأسْد والنمور والثعابين والعقبان وغيرها من التصاوير الهائلة)). (23)

الخاتمـــة

حافظ الأندلسيون على اللباس المشرقي الذي يعد تقليداً خاصاً بهم وهوية تعبر عن بقعة جغرافية معينة مدة طويلة، وقد كان لدخول زرياب الأندلس أثر كبير في فرض ذوقه على أهل الأندلس في المأكل والمشرب والملبس، وأصبح هندامه قدوة يحتذى بها.

أمَّا اعتمادهم اللون الأبيض في الحداد فقد ارتبط غالباً بالشيخوخة وأفول الشباب، لأن الشيب دلالة على ذلك، حيث تجلى هذا الأمر في عدد من الأبيات الشعرية.

وجرَّاء الاندماج في المجتمع حدث التأثير والتأثر، وأصبح اللباس مصنفاً طبقاً للوظيفة، فمنه لباس الحرب، ولباس القضاة، ولباس العوام، وكذلك اللباس في المواسم والفصول، حيث صمم بناء على عوامل مختلفة، منها المناخ والطقس، إذْ أصبح اللباس في الأندلس مزيجاً بين ما هو مقلَّد، وما هو أصيل.

٢٣. (١) ابن حيان، المقتبس، ١٥٤.

مصادر البحث ومراجعه

- إبراهيم، رجب عبد الجواد، المعجم العربي لأسماء الملابس، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002.
- ابن بسّام، أبو الحسن علي(ت542هـ)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق سالم مصطفى البدري، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، 1998.
- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود(ت578هـ)، الصلة، ضبط وتعليق جلال الأسيوطي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد(ت456هـ)، الديوان، تحقيق عبد العزيز إبراهيم، ط1، دار صادر، بيروت، 2010.
- ابن حمديس، أبو محمد عبد الجبار بن أبي بكر(ت527هـ)، الديوان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، دت.
- ابن حيَّان، أبو مروان حيان بن خلف(ت469هـ)، المقتبس في أخبار بلد الأندلس، شرح صلاح الدين الهوّاري، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2006.
- ابن خاتمة، أحمد بن علي(ت770هـ)، الديوان، تحقيق محمد رضوان الداية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، إحياء التراث القديم، دمشق، 1972.
- الخشني، أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد(ت361هـ)، قضاة قرطبة، تحقيق، إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب المصري، بيروت، 1982.
- ابن الخطيب، أبو عبد الله محمد بن سعيد الغرناطي(ت776هـ)، الإحاطة في أخبار غرناطة، شرح يوسف علي طويل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
- ابن دِحية، أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي(ت633هـ)، المطرب من أشعار أهل المغرب، شرح صلاح الدين الهوَّاري، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2008.
- دوزي، رينهارت، المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، ترجمة أكرم فاضل، وزارة الإعلام، بغداد، 1971.

- أبو زيد، سعيد سيد أحمد، الحياة الاجتماعية في الأندلس في عصر الموحدين والمرابطين، الهيئة العامة للاستعلامات، ط1، القاهرة، 1996.

- سالم، سحر عبد العزيز، ملابس الرجال في الأندلس، صحيفة الدراسات الإسلامية، مجلد27، مدريد، دت.

- ابن ظافر الأزدي المصري، علي (ت613هـ)، غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات، تحقيق محمد زغلول سلام ومصطفى الصاوي، دار المعارف، القاهرة، 2009.

- ابن قزمان، أبو بكر محمد بن عبد الملك بن عيسى(ت555هـ)، الديوان، فردريكو كورينتي، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، 1980.

- المقّري، أحمد بن محمد المقري(ت1041هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، ط5، دار صادر، بيروت، 2008.

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين(ت711هـ)، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 2004.

المجلات

- ثريا ملحس، أزياء المجتمع الأندلسي من 92هـ ــ 625هـ، جامعة ديالى، مجلة كلية الآداب، عدد 102، ص194.

« ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية ومعوقات تطبيقها»

د. سمير سليمان الجمل

ملخص الدراسة:-

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين، ومعيقات تطبيقها من وجهة نظر رؤساء الأقسام وفقاً لعدة متغيرات هي: (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، والتخصص). اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (318) مرؤوساً و (51) رئيس قسم، ولأغراض جمع البيانات تم استخدام استبانتين: الأولى لقياس ممارسة القيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين وتكونت من (4) مجالات و(41) فقرة. والثانية لقياس معوقات تطبيق القيادة التحويلية من وجهة نظر رؤساء الأقسام تكونت من (3) مجالات و(28) فقرة . وبلغ حجم عينة الدراسة (60) مرؤوساً لقياس ممارسة القيادة التحويلية بنسبة (22%) و(31) رئيس قسم لقياس معوقات تطبيق القيادة التحويلية بنسبة (62.7%). وأشارت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية كانت متوسطة، وأن أعلى مجالات ممارسة القيادة التحويلية كان مجال الاهتمام الفردي، تلاه الحفز الإلهامي، ثم التأثير المثالي وأخيراً استثارة التفكير. وأشارت النتائج أن معوقات تطبيق القيادة التحويلية من قبل رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل كانت متوسطة. وأن أعلى الصعوبات التي تواجه تطبيق القيادة التحويلية كانت الصعوبات التي تتعلق بالمرؤوسين، ثم الصعوبات التي تتعلق بالوزارة، وأخيراً الصعوبات التي تتعلق بالتربية والتعليم. كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تعزى لمتغيرات سنوات الخدمة والتخصص، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تعزى لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي. وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: أن تعمل وزارة التربية والتعليم على التقليل من المركزية في العمل، والعمل على تحسين الظروف الوظيفية للموظفين الإداريين، وعدم تركيز الصلاحيات في يد رؤساء الأقسام، وتشجيع رؤساء الأقسام على تفويض الصلاحيات ومنحها للمرؤوسين، والعمل على توضيح الوصف الوظيفي للمرؤوسين، وتفويض الصلاحيات لهم لتعزيز انتمائهم للمؤسسة التي يعملون بها، وتحسين الظروف المعيشية والوظيفية للعاملين.

الكلمات المفتاحية: القيادة التحويلية، المعوقات، رؤساء الأقسام، المرؤوسين، مديرية التربية والتعليم.

"Practices of Heads of Departments of the Directorates of Education in Hebron Governorate for the Transformational Leadership and Obstacles of its Application"

Abstract:

The study aimed at identifying the degree of practices of the heads of departments at the directorates of education in Hebron governorate in the transformational leadership from the point of view of the employees and the obstacles of its application from the point of view of the department heads according to several variables: gender, academic qualification, years of service and specialization. The study followed the analytical descriptive method. The study's population consisted of (318) employees and (51) heads of departments. For the purposes of data collection, two questionnaires were used: the first one is to measure the practice of transformational leadership from the point of view of employees and consisted of (4) areas and (41) paragraphs. And the second one is to measure obstacles of implementing the transformational leadership from the point of view of department heads formed from (3) areas and (28) paragraphs. The sample of the study was (60) employees to measure the practices of transformational leadership by (22%) and (31) heads of departments to measure the obstacles of applying transformational leadership by (62.7%). The results of the study indicated that the degree of practice of the heads of departments at the directorates of education in Hebron Governorate for the transformational leadership was moderate. The highest areas of transformational driving practice were the individual area of interest followed by the inspirational stimulation, The results indicated that the obstacles of implementing the transformational leadership by the heads of departments at the directorates of education in Hebron governorate were medium. The most obvious difficulties facing the application of transformational leadership were related to employees, the difficulties related to the ministry and, finally the difficulties related to education. The results showed that there were no statistically significant differences in the degree of practices of the heads of departments at the directorates of education in Hebron Governorate for the transformational leadership due to the variables of the years of experience and specialization, while there were statistically significant differences in the degree of practices of the heads of departments at the directorates of education in Hebron governorate gender variable, and scientific qualification

variable. The study has made a number of recommendations, the most important of which is that the Ministry of Education works to reduce the centralization of the work, improve the working conditions of the administrative staff, avoid concentrating the powers by the heads of the departments, encourage them to delegate the powers and grant them to other employees. The employees are assigned to practice powers to strengthen their belonging to the institution in which they work, and improve the living conditions and employment of workers.

Keywords: Transformational leadership, Obstacles, Heads of Departments, Subordinates, Education office.

المقدمة:

يتوقف نجاح المؤسسات التربوية أو فشلها على مدى النجاح الذي يحققه القادة الإداريون في أعمالهم، من خلال تأديتهم لأدوارهم ومهامهم المنوطة بهم، واسهامهم في تطوير منظماتهم، وفقاً لما لديهم من قدرات واستعدادات تمكنهم من التأثير في الآخرين لتحقيق أهدافهم. والنظام التربوي بوصفه أحد الأنظمة الاجتماعية المهمة؛ لذا أصبح لزامًا عليه تطوير القادة التربويين ضمن إمكانات الانفتاح العالمي، وما يصاحبها من ثورة الآمال والطموحات البشرية، وهذا يتطلب نمطاً جديداً مبدعاً من القادة التربويين الذين ينبغي تدريبهم وتأهيلهم وتجديد كفاياتهم لأداء الدور التطويري المتوقع منهم، والمتمثل في الاستثمار الأمثل في الإنسان تعليمًا وتأهيلاً وتدريبًا وصحةً ورفاهيةً. (مؤتمن، 2003). ولعلّ ظهور القيادة التحويلية خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين يعد بمثابة استجابة لمتطلبات المجتمع الأكاديمي، تدعو لتحقيق الفاعلية في أداء المنظّمات، وتحتل أهمية في إصلاح المؤسسات التربوية ذات الإنجاز الضعيف وتطوير الأداء فيها(Barling, Weber,& Kelloway, 1996) ، ذلك أنّ القيادة التحويليّة تكون أكثر فاعليّة وملاءمة في مناخ المنظّمات الأكاديمية والتعليميّة، من خلال منح حريةً أوسع للعاملين والعمل على بلورة أفكارهم الإبداعية. (Bryant, 2003). والقيادة التحويلية كما وصفها بيرنز هي عملية يسعى من خلالها كل من القائد والمرؤوسين للنهوض بكل منهما، من أجل الوصول إلى أعلى مستويات الدافعية والأخلاق، وتعمل على تحويل المرؤوسين إلى قادة، والقادة إلى رموز أخلاقية.(Burnes, 1995).

إنّ تطوير المؤسسات التربوية يتطلب وجود رؤساء أقسام ومسؤولين يمتلكون مهاراتٍ وكفاياتٍ قيادية، تُمكنُهم من تأديةِ أدوارهم ومهماتهم خير أداء، ويعملون على تلبية الاحتياجات الإدارية والفنية للعاملين في مديريات التربية والتعليم ولمدراء المدارس، والمتعاملين معها من أبناء المجتمع المحلي، وبما يتماشى مع السياسة التربوية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والرؤية التي تتبناها الوزارة، والمتمثلة في إعادةَ تشكيل الأنموذج التربوي الذي يركز على استراتيجيات القيادة والإدارة، القائمة على الاستخدام الأمثل لما توفره المعلوماتية والتكنولوجيا المعاصرة من وسائل تطوير للإدارة التربوية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظراً لأن الحياة تغيرت وظهرت متغيرات كثيرة في جوانب مختلفة شكلت ضغوطاً كبيرة على العاملين وعلى المؤسسات التي يعملون فيها، فقد برزت الحاجة إلى القيادة التحويلية لإيجاد أفراد يقومون بتزويد المؤسسات بالرؤى، والقيام بالأدوار المثالية التي يمكن أن يحتذي بها الأفراد العاملون في

المؤسسات، ونظراً لكثرة الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم، فقد ارتأى الباحث التعرف على درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية، وكذلك التعرف إلى المعيقات التي تحول دون تطبيقها، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس الآتي: **ما درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية ومعوقات تطبيقها** ؟، وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. «ما درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين ؟
2. «ما معوقات تطبيق رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية ؟
3. هل تختلف درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين باختلاف: الجنس، أو المؤهل العلمي، أو التخصص، أو سنوات الخدمة؟

فرضيات الدراسة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين باختلاف: الجنس، أو المؤهل العلمي، أو التخصص، أو سنوات الخدمة .

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف إلى:

1. درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين.
2. معوقات تطبيق رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظرهم.
3. أثر بعض المتغيرات على ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين.

أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة بما يأتي:

1. نتائج هذه الدراسة قد تفيد المسؤولين في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في معرفة درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين، مما يساعد في وضع الخطط والاستراتيجيات وبرامج التدريب الملائمة.
2. التعرف إلى معوقات تطبيق رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظرهم، مما يشَكل حافزاً لدى إدارة التربية والتعليم ووزارة التربية والتعليم في الحد من تلك المعوقات.
3. قد تساعد نتائج هذه الدراسة في تطوير الإدارات التعليمية من خلال معرفة درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين.
4. هذه الدراسة تعد من الدراسات الأولى في فلسطين -على حد علم الباحث- والتي تتناول ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين والتعرف إلى معوقات تطبيق رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية، مما قد يُشكل إثراءً للمكتبة التربوية بالجديد من الدراسات.

حدود الدراسة:

تتحدد حدود هذه الدراسة بما يأتي:

- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على جميع رؤساء الأقسام والمرؤوسين العاملين في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل: (مديرية تربية شمال الخليل، ومديرية تربية الخليل، ومديرية تربية جنوب الخليل).
- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال شهري شباط وآذار من العام 2015.
- **الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة على معرفة درجة ممارسة القيادة التحويلية لدى رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل من وجهة نظر المرؤوسين ومعرفة معوقات تطبيق القيادة التحويلية من وجهة نظر رؤساء الأقسام ، والذين هم على رأس عملهم حتى تاريخ (2015/1/31).
- **الحدود الإجرائية:** تتوقف نتائج هذه الدراسة على درجة صدق وثبات الأدوات المستخدمة فيها.

مصطلحات الدراسة:

قام الباحث بتعريف المصطلحات الواردة في الدراسة وفقاً للتعريفات الواردة في المراجع العربية والأجنبية، وسيتم تعريف بعض المصطلحات وفقا لخبرات الباحث الذاتية، وفيما يلي تعريف ببعض مصطلحات الدراسة:

القيادة التحويلية (Transformational Leadership): عملية يسعى من خلالها القائد والمرؤوسون إلى أن ينهض كل منهما بالآخر للوصول إلى أعلى مستويات الدافعية والأخلاق. (Burns, 1978).

ويعرف الباحث القيادة التحويلية إجرائياً بأنها: أسلوب قيادي يمارسه رئيس القسم في مديرية التربية والتعليم في محافظة الخليل، يهدف إلى زيادة درجة رضا المرؤوسين وقناعتهم وولائهم وتحفيزهم على العمل الجاد، وتعميق درجة استعدادهم لتبني المهمات المطلوب انجازها، كما يقاس باستجابات المرؤوسين عن فقرات استبانة القيادة التحويلية المستخدمة في البحث الحالي.

مديرية التربية والتعليم: يعرفها الباحث بأنها: الجهة المسؤولة عن إدارة التعليم في المنطقة المتواجدة فيها، ويرأسها مدير التربية والتعليم، وتضم عدداً من الأقسام الإدارية والفنية.

رئيس القسم: يعرفه الباحث بأنه: موظف أدنى رتبة وظيفية من نائب المدير، ويتولى قسماً إدارياً أو فنياً، ويقود عدداً من المرؤوسين في قسمه، ويتولى القيام بالأعمال الإدارية أو الفنية حسب القسم الذي يرأسه.

المرؤوس: يعرفه الباحث بأنه موظف أدنى رتبة وظيفية من رئيس القسم، ويتولى العمل في قسم معين من الأقسام التابعة للمديرية وفق الهيكلية الإدارية للمديرية، ويتولى القيام بأي عمل يكلفه به رئيس القسم وفق الوصف الوظيفي له.

الأدب التربوي والدراسات السابقة

لعل ما يشهده العصر من تغيير ملحوظ في مختلف مناحي الحياة، وما صاحب ذلك التغيير من ثورة معلوماتية، ومد تكنولوجي هائل اجتاح جميع المنظمات بمختلف أنواعها، وما وفرته التكنولوجيا من طرق مبتكرة لإنجاز المهمات التعليمية، مما غير من شكل العملية التعليمية وهدفها، وأوجد بيئة ذات تنافسية عالية دعت المنظمات إلى إيلاء عناية فائقة لطبيعة الجهود المبذولة لإنجاز الأعمال، للوصول إلى الفاعلية القصوى بالتركيز على ما يبذله المعلمون من جهود تتجاوز حدود ادوار الوظيفة الرسمية ومتطلباتها (Che-

Meh & Nasurdin, 2009)؛ فالحاجة إلى معلمين مهنيين متعاونين، قادرين على مواكبة التغيير، ببذل كل ما بوسعهم من إمكانات، وتجاوز الحد الأدنى لمهامهم كمعلمين لتحقيق أهداف مدارسهم هي حاجة أساسية لن تتغير (Vegoda-Gadot, Beeri, Birman-Shemesh, & Somech, 2005). وفي سبيل معرفة أثر القيادة التحويلية على مستوى إنجاز العاملين ودرجة ممارستهم لسلوك المواطنة التنظيمية في مؤسساتهم قام كل من (Piccolo & Colquitt, 2006) بدراسة تكونت عينتها من(238) من المشرفين والعاملين في المؤسسات التعليمية، وتكنولوجيا المعلومات في ولاية فلوريدا الأمريكية. وقد استخدم الباحث مقياس القيادة متعددة العوامل لقياس درجة ممارسة المديرين للقيادة التحويلية في تلك المؤسسات. وأظهرت نتائج الدراسة أن القادة الأكثر ممارسة للقيادة التحويلية بأبعادها الأربعة: التأثير المثالي، والدافع الإلهامي، والاعتبارية الفردية، والاستثارة الفكرية هم أكثر مقدرة على تكوين علاقة مبنية على الانفتاح والمشاركة، وتوفير بيئة عمل تمتاز بالتنوع، والأهمية، والاستقلالية، والتغذية الراجعة، وأكثر مقدرة على ربط العاملين بأهداف مؤسساتهم. كما ارتبطت درجة ممارسة القيادة التحويلية بعلاقة ايجابية متوسطة بدرجة ممارسة العاملين لسلوك المواطنة التنظيمية. وتعتبر اليوم من أكثر النظريات القيادية شهرة لتحويل المنظمات، وهي القيادة الذي تحتاجها منظمات اليوم ذات التغير المتسارع، فهي تقوم على إحداث تغيرات جذرية عن طريق إقناع المرؤوسين للنظر إلى ما هو أبعد من مصالحهم الذاتية من أجل الصالح العام للمنظمة، وتوسيع اهتماماتهم وتعميق مستوى إدراكهم وقبولهم لرؤية المنظمة وأهدافها عن طريق التأثير الكارزماتيكي، والاهتمام الفردي، والتشجيع الإبداعي. (العامري، 2001).

مفهوم القيادة التحويلية:

يعد مصطلح القيادة التحويلية من المصطلحات التي ظهرت في مجال القيادة حديثًا، حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة فيال العام (1978م) بوساطة عالم التاريخ والسياسة الأمريكي جيمس ماجروجر في كتاب له بعنوان "القيادة» حيث قدم من خلال هذا الكتاب شرحًا لمفهوم القيادة التحويلية، وقارنه بمفهوم القيادة الإجرائية، وقد تركزت نظرية ماجروجر في القيادة التحويلية حول نمط القيادة المطلوبة لنقل المنظمات وتحويلها كي تصبح أكثر إنتاجية وحسابية، وتتضمن العمليات التنظيمية العصرية المطلوبة لفترة ما بعد الحداثة. (الهلالي والهلالي ، 2001).

وتعد نظرية القيادة التحويلية كما ورد لدى الرقب(2010) من النماذج البارزة في النظريات الجديدة والتي احتلت مكانة رئيسية، فعملية تطوير المرؤوسين وتحسين أدائهم كانت من المخرجات الأساسية لمثل هذه القيادة، فالمبدأ الأساسي لها يؤكد على تطوير المرؤوس وتحسين أدائه، فالقائد التحويلي يقدر الطاقة الكامنة داخل المرؤوسين بحيث يزيد قدرتهم لإنجاز الالتزامات الحالية والمستقبلية المطلوبة منهم .

ويركز جوهر القيادة التحويلية على القدرة على مواءمة الوسائل مع الغايات وتشكيل وإعادة تشكيل المؤسسات لتحقيق أغراض إنسانية عظيمة وتطلعات أخلاقية، ويقوم هذا النمط القيادي على إدراك الحاجات الظاهرة والكامنة للمرؤوسين، والعمل على إشباع تلك الحاجات واستثمار أقصى طاقات المرؤوسين بهدف تحقيق تغيير مقصود. (الغامدي ، 2000(.

كما أن القيادة التحويلية تعني مدى سعي القائد الإداري إلى الارتقاء بمستوى مرؤوسيه من أجل الإنجاز والتطوير الذاتي والعمل على تنمية وتطوير الجماعات والمنظمة ككل. (الهواري ، 1996).

لغةً: ورد في لسان العرب: " حوَل، بتشديد الواو ، أي تحويل الأمور ، وتحول عن الشئ: زال عنه إلى غيره وتحول من موضع إلى موضع ، وحال الشيء نفسه يحول حولا بمعنيين: يكون تغييراً ويكون تحولا " (أبو الفضل بن منظور، دت: 225).

اصطلاحًا: لا يوجد هناك تعريف متفق عليه من قبل التربويين والعلماء بسبب اختلاف وجهات النظر والفلسفات، ولكن، هناك اتفاق واضح في مضمون المعني، وهنا نورد أهم هذه التعريفات:

عرفها (Burns, 1978) بأنها: "مفهوم يختص بالسلوك الذي يظهر عندما يدخل الأفراد قادة ومرؤوسين في علاقة ما فيما بينهم بحيث يرتقي كل منهم بالآخر إلى مستويات أعلى من الدوافع والجوانب الأخلاقية والمعنوية" .(العتيبي ، 2005: 3).

ويعرفها (Bass & Avolio, 1993) بأنها: «القيادة التي تتضمن عددا من المكونات ذات العلاقة المتبادلة من الكاريزما أو التأثير المثالي الخصائص أو السلوك، والتحفز الإلهامي، والحفز أو الاستثارة الفكرية أو العقلية، والاعتبار الفردي، ويؤثر سلوك القيادة التحويلية في تغيير دوافع المرؤوسين، ويحول المرؤوسين بحيث يصبحون أكثر وعيًا نحو المها م المطلوبة، والترقي بهم نحو مستويات أعلى من الحاجات، وتجاوز دائرة الاهتمامات الذاتية للأفراد من أجل مصلحة المنظمة. (العتيبي ، 2005: 4).

أهمية القيادة التحويلية للمنظمات:

تحظى القيادة التحويلية بأهمية كبرى بالنسبة للمنظمات، ويرجع ذلك إلى التنافس الشديد والتعقيدات في البيئة الخارجية والعولمة والغموض والمخاطرة وضعف التنبؤ وعدم التأكد البيئي وإدارة عملية التعلم المستمر، كل ذلك يجعل من الضروري أن يتولى قيادة المنظمات في توجهها العالمي قادة من نوع جديد لهم رؤية قوية وواضحة ولهم مصداقية، تؤثر في التابعين بحيث تسهل لهم التعامل مع تنوع

ثقافات العاملين بالإضافة إلى مواجهة الأزمات والقدرة على التعلم والتعليم، وهذا كله يتوفر في القائد التحويلي. (الهواري، 1999).

ويذكر (Tichy & Devanna, 1990) كما ورد في أحمد بني عيسى(2005) أن أهمية القيادة التحويلية تكمن في الفائدة المرجوة منها كونها مرتبطة بثلاثة عناصر في المنظمة وهي:

1. إيجاد رؤية جديدة (Creating new vision): عن طريق مهمة المنظمة والإستراتجية حيث أن أهم مشكلة تواجه القائد هي تحديد المنتج أو الخدمة المناسبة بالنسبة للمنظمة والإستراتيجية المناسبة لذلك.
2. تصميم هيكل المنظمة (Design Organizational Structure) : ذلك أن مهمة القائد هي تصميم الهيكل التنظيمي الذي يلبي حاجات البيئة الخارجية، والذي يسمح للمنظمة تحقيق مهمتها بفاعلية.
3. إدارة الموارد البشرية (Human Resources Management): وذلك بتصميم نظام الموارد البشرية لتحقيق أهداف المنظمة، والذي يتضمن التوفيق بين الموظفين وأدوارهم من خلال تحديد الأنشطة اللازمة لتحقيق مهام المؤسسة من خلال الأيدي العاملة.

أهداف القيادة التحويلية:

لخص (Leithwood,1992) أهداف القيادة التحويلية في المدرسة بما يأتي:

1. مساعدة أعضاء المجتمع المدرسي، على بناء ثقافة مدرسية تعاونية ومهنية.
2. تعزيز نمو المعلمين من خلال تعزيز أهداف النمو المهني.
3. مساعدة المعلمين وسائر أعضاء المجتمع المدرسي على حل المشكلات حلاً تعاونياً إيجابيا.

خصائص القيادة التحويلية والقائد التحويلي:

تمتاز القيادة التحويلية بعدد من الخصائص بينها (Groves, 1996) في الآتي:

1. تهيئ الفرص لتحمل المخاطر المختلفة.
2. تعترف بانجازات الآخرين وجهودهم.
3. تؤكد المشاركة في عمل الفريق أو جماعة العمل.
4. تتيح للعاملين كافة فرص التعاون فيما بينهم.
5. تتيح الفرص لعرض المهارات والبيانات المشتركة، وتوفير المصادر المتنوعة للعاملين.

6. ترسم الطريق أمام العاملين وتوضحها.
7. تشجع الإبداع والنمو المستمرين.
8. تسعى إلى تحويل المرؤوسين إلى قادة.

أبعاد ومميزات القيادة التحويلية من حيث سلوك القائد التحويلي:

يمكن تلخيص أبعاد ومميزات القيادة التحويلية في الآتي (Avolio, 2003):

أ. التأثير المثالي (Idealized Influence): ويطلق عليه التأثير الكارزماتيكي أو الجاذبية القيادية ويسلك القادة وفقًا لهذه الخاصية نموذجًا يحاكيه الآخرون مع مرور الوقت، فيصبحون أهلاً للإعجاب والاحترام والثقة. ومن الأشياء التي يفعلها القادة حتى يتصفوا بالمثالية أن يأخذوا في اعتبارهم حاجات الآخرين وإيثارها على حاجاتهم الفردية وأن يكونوا على استعداد للتضحية بالمكاسب الشخصية لصالح الآخرين وأن يشارك القادة في الأخطار التي يتعرض لها الأتباع ، وأن يكونوا متوافقين وليسوا متسلطين في تصرفاتهم وأن يتمسكوا بالمعايير الأخلاقية والسلوكيات المعنوية العالية.

ب. الحفز الإلهامي (Inspirational Motivation): يطلق عليه) الدفع الإلهامي) ويتصرف القادة التحويليون وفق هذه الخاصية بطرق تعمل على تحفيز وإلهام أولئك المحيطين بهم، وذلك بإعطاء المعنى والتحدي لما يقوم به مرؤوسوهم وتغليب روح الجماعة، وإظهار الحماسة والتفاؤل وجعل التابعين يركزون ويفكرون في حالات مستقبلية جذابة ومتعددة، وتحفيزهم على دراسة بدائل مختلفة جدًا ومرغوبة، كذلك إتاحة الفرصة لهم في المشاركة في تحقيق الأهداف المشتركة.

ج. استثارة التفكير (Intellectual simulation): يطلق عليه أيضًا (التشجيع الإبداعي) وهنا يتصرف القادة بطريقة تجعلهم يحركون جهود أتباعهم لكي يكونوا مجددين ومبتكرين، وذلك بزيادة وعي التابعين بحجم التحديات، وتشجيعهم على تبني وخلق مداخل وطرق جديدة لحل المشاكل، وتناول المواقف القديمة بطرق ووجهات نظر جديدة.

د.الاهتمام بالفرد (Individualized Consideration): يعطي القائد التحويلي اهتماماً خاصاً بحاجات كل فرد لتطويره والارتقاء بمستوى أدائه ونموه. (العازمي ، 2006).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة الخلايلة وسعادة (2010) بعنوان « درجة ممارسة مديري محافظة الزرقاء ومديراتها للقيادة التحويلية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لمعلمي تلك المدارس ومعلماتها».

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العلاقة بين درجة ممارسة مديري مدارس محافظة الزرقاء ومديرياتها للقيادة التحويلية وسلوك المواطنة التنظيمية لمعلمي تلك المدارس ومعلماتها. وتكونت عينة الدراسة من (256) معلماً ومعلمةً. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة، ومتوسطة، ودالة إحصائياً بين القيادة التحويلية بأنماطها الأربعة متفرقة ومجتمعة وسلوك المواطنة التنظيمية للمعلمين، وأربعة أبعاد منها: التعاون، والوعي والاهتمام، والسلوك الحضاري، والكياسة. بينما ارتبطت القيادة التحويلية وأبعادها بسلوك الروح الرياضية بعلاقة ضعيفة وسالبة وذات دلالة إحصائية. كما توصلت الدراسة أن القيادة التحويلية متنبىء متوسط ذو دلالة إحصائية لسلوك المواطنة التنظيمية للمعلمين، وأن أكثر أنماط القيادة التحويلية تبوءاً هو التأثير المثالي، يليه الدافع الإلهامي، بينما انتفت الدلالة الإحصائية لأثر بعدي الاعتبارية الفردية، والاستشارة الفكرية. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات.

- دراسة أبو هداف (2011) بعنوان « دور القيادة التحويلية في تطوير فعالية المعلمين التدريسية بمدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة ».

هدفت الدراسة إلى معرفة دور القيادة التحويلية في تطوير فعالية المعلمين التدريسية بمدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة. وتكونت عينة الدراسة من (412) معلمًا ومعلمة من معلمي المرحلة الإعدادية بمدارس وكالة الغوث الدولية، عبر استخدام استبيان مكون من (66) فقرة وزعت على (6) مجالات، وفق المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة حول دور القيادة التحويلية في تطوير فعالية المدرسين في مدارس وكالة الغوث الدولية بغزة تعزى إلى متغير الجنس، وكانت الفروق لصالح الإناث. كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة حول دور القيادة التحويلية في تطوير فعالية المدرسين في مدارس وكالة الغوث الدولية بغزة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي. وأظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة حول دور القيادة التحويلية في تطوير فعالية المدرسين في مدارس وكالة الغوث الدولية بغزة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، وكانت الفروق لصالح الأقل من (5) سنوات. وأخيرًا أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة حول دور القيادة التحويلية في تطوير فعالية المدرسين في مدارس وكالة الغوث الدولية بغزة تعزى إلى متغير المحافظة، وكانت الفروق لصالح محافظة رفح على حساب خان يونس، أما باقي المحافظات فلا توجد فروق بينها. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات.

- دراسة الديب (2012) بعنوان « مدى ممارسة القيادات الإدارية الأكاديمية بالجامعات الفلسطينية للقيادة التحويلية وصعوباتها وسبل تنميتها».

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى ممارسة القيادات الإدارية الأكاديمية بالجامعات الفلسطينية للقيادة التحويلية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، ومعرفة الصعوبات التي تواجه هذه الممارسة ومعرفة أكثر السبل أهمية في بعض المقترحات التي قد تسهم في تفعيل هذه الممارسة، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة قوامها (284) عضو هيئة تدريسية ، وتم جمع البيانات عبر ثلاث استبيانات تمثلت الاستبانة الأولى في بيان مدى ممارسة القيادات الإدارية الأكاديمية للقيادة التحويلية، فيما تمثلت الاستبانة الثانية في معرفة الصعوبات التي تحول دون ممارسة القيادة التحويلية، كما تمثلت الاستبانة الثالثة في معرفة أهم سبل التطوير لزيادة ممارسة القيادة التحويلية. وجاءت أبرز نتائج الدراسة في النقاط الآتية: إن الوزن النسبي لدرجة ممارسة القيادات الإدارية الأكاديمية للقيادة التحويلية بلغ (52.8%) والوزن النسبي للصعوبات بلغ (73.9%)، والوزن النسبي لسبل التطوير بلغ (73.6%)، كم تبين عدم وجود فروق دالة إحصائيًا في متوسط درجات أعضاء الهيئة التدريسية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تبعًا لمتغيرات: الجنس، أو الكلية، أو سنوات الخدمة، أو الدرجة العلمية حول الاستبانة الأولى في حين بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا تبعًا لمتغير الجامعة، وتبين عدم وجود أثر دال إحصائيا للتفاعل بين المتغيرات التصنيفية للعينة المستهدفة من أعضاء الهيئة التدريسية: الجنس، أو التخصص، أو سنوات الخبرة، أو الدرجة العلمية حول استبانة الصعوبات، بينما بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا تبعًا لمتغير (الجامعة)، كما تبين عدم وجود أثر دال إحصائيا للتفاعل بين جميع المتغيرات التصنيفية للعينة المستهدفة من أعضاء الهيئة التدريسية: (الجنس، التخصص، الجامعة، سنوات الخبرة، الدرجة العلمية) حول استبانة سبل التطوير. وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Layton, 2003) بعنوان» وجود علاقة بين سلوك القيادة التحويلية لمديري المدارس المتوسطة في ولاية انديانا وبين تعلم الطلبة».

هدفت الدراسة إلى التأكد من وجود علاقة بين سلوك القيادة التحويلية لمديري المدارس المتوسطة في ولاية انديانا (Indiana) وبين تعلم الطلبة، وهل أن نمط القيادة التحويلية يقود إلى درجات أعلى للرضا الوظيفي للمعلمين. وقد تكونت عينة الدراسة من (125) مديراً، واستخدمت الاستبانة وسيلة لجمع البيانات. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين نمط القيادة التحويلية وتحصيل الطلبة في الصفين السابع والثامن، وارتبط نمط القيادة التحويلية إيجابا وبدلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالرضا الوظيفي للمعلمين.

- دراسة (Griffith, 2004) بعنوان «العلاقة بين القيادة التحويلية ورضا المعلمين وأدائهم المدرسي ورغبتهم في ترك العمل».

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين القيادة التحويلية ورضا المعلمين وأدائهم المدرسي ورغبتهم في ترك العمل، وتم تطبيق هذه الدراسة على مدارس ابتدائية في منطقة تعليمية كبيرة بحشد الطلبة وخصائص المعلمين، وقد عززت نتائج الدراسة الدليل القائل: بأنّ القيادة التحويلية تظل أحد أهم أنماط القيادة الأكثر فاعلية في جميع المنظمات، بما في ذلك المنظمات التعليمية الحكومية، ولم تكن القيادة التحويلية لمدير المدرسة مرتبطة بشكل مباشر مع الأداء المدرسي وترك العمل، بل كان الرضا الوظيفي عاملاً وسيطاً بين هذين المتغيرين.

- دراسة (Ejmofor, 2007) بعنوان «مهارات القيادة التحويلية للإدارة المدرسية ورضا المعلمين في نيجيريا».

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين إدراك المعلمين لمهارات القيادة التحويلية ومدى رضاهم عن وظيفتهم، كما هدفت إلى توضيح العلاقة بين خصائص القيادة التحويلية وقابلية المعلمين لممارسة هذا النمط من القيادة. وشملت عينة الدراسة (518) معلماً و (48) مديراً من معلمي ومديري المدارس الثانوية في منطقة نيجيريا. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين كل من إتباع المعلمين لخصائص القيادة التحويلية وبين رضاه الوظيفي، كما بينت الدراسة أن عدد سنوات الخبرة في المدرسة تزيد من قدرة المعلم على تبني منهج القيادة التحويلية وإتباعها.

تعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاستعراض السابق للدراسات السابقة العربية والأجنبية توصل الباحث إلى أن موضوع القيادة التحويلية ومعوقات تطبيقها قد حظي باهتمام الباحثين، حيث تناولت دراسات عديدة ممارسة القيادة التحويلية وعلاقتها بمتغيرات ديموغرافية عدة لدى فئات كثيرة على مستوى المعلمين والعاملين في مجالات حياتية مختلفة مثل: دراسة الخلايلة وسعادة (2010)، ودراسة الديب (2012)، كما تناولت دراسات عديدة موضوع القيادة التحويلية ودورها في عدد من المتغيرات مثل: دراسة أبو هداف (2011)، ودراسة (Layton, 2003)، ودراسة (Griffith, 2004)، وتناولت الدراسات العلاقة بين ممارسة القيادة التحويلية وتحقيق الرضا الوظيفي مثل دراسة (Ejmofor, 2007) . وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في التعرف إلى مجالات الدراسة ومتغيراتها والأساليب الإحصائية في تحليل نتائجها، وكذلك في بناء بنود الاستبانة ومجالاتها وفقراتها، كما استفاد من النتائج والتوصيات والمقترحات التي خرجت بها تلك الدراسات. فقد أسهمت تلك الدراسات في إثراء هذه الدراسة بالخبرات الواردة فيها. ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة أنها عنيت بمعرفة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين، وكذلك معرفة معوقات تطبيق الإدارة التحويلية من وجهة نظر رؤساء الأقسام، حيث لم يتم تناوله بهذه الصورة في الدراسات السابقة – على حد علم الباحث – إضافة إلى تفردها في بحث ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية كما يراها المرؤوسون، ومعوقات تطبيق القيادة التحويلية من وجهة نظر رؤساء الأقسام وفق متغيرات عدة بشكل خاص.

وصف منهج الدراسة:

استخدم الباحث في إنجاز الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الذي يقوم بوصف الظاهرة ودراستها وجمع البيانات والمعلومات الدقيقة، ولملاءمته لمثل هذا النوع من الدراسات.

وصف مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء الأقسام والمرؤوسين العاملين في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل والذين هم على رأس عملهم حتى تاريخ (2015/1/31)، حيث بلغ عددهم (318) مرؤوساً و (51) رئيس قسم، يعملون في ثلاث مديريات (مديرية شمال الخليل، مديرية الخليل، مديرية جنوب الخليل). والجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة على المديريات الثلاث.

جدول رقم (1): عدد أفراد مجتمع الدراسة حسب المديرية

المديرية	عدد المرؤوسين	عدد رؤساء الأقسام
مديرية تربية شمال الخليل	85	17
مديرية تربية الخليل	107	17
مديرية تربية جنوب الخليل	126	17
المجموع	318	51
المجموع الكلي	369	

عينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة عشوائية طبقية ضمت المديريات الثلاث، حيث بلغ عدد الاستبانات المسترجعة من المواقع (91) استبانة: (60) استبانة لقياس ممارسة القيادة التحويلية بنسبة (22%) من حجم المجتمع الكلي، و(31) استبانة لقياس معوقات التطبيق بنسبة (62.7%) وهي عينة ممثلة إحصائياً.

أداة الدراسة:

قام الباحث باستخدام استبانة (الديب، 2012) لقياس مدى ممارسة القيادات الإدارية الأكاديمية بالجامعات الفلسطينية للقيادة التحويلية، لقياس درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية، كما قام الباحث بإعداد استبانة لقياس معوقات تطبيق القيادة التحويلية من وجهة نظر رؤساء الأقسام، وقد تكونت الاستبانة الأولى بمجملها من قسمين:

القسم الأول: ويحتوي هذا الجزء على البيانات الأولية وهي: (الجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخدمة، والمديرية).

القسم الثاني: ويقيس درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين، ويتكون من أربعة مجالات و(41) فقرة، والجدول (2) يوضح ذلك.

القسم الثالث: ويقيس معوقات تطبيق القيادة التحويلية من وجهة نظر رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل، ويتكون من ثلاثة مجالات و(28) فقرة، والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول رقم (2): محاور الدراسة الرئيسية لدرجة ممارسة القيادة التحويلية.

الرقم	المحور	عدد الفقرات
1	التأثير المثالي	11
2	الحفز الإلهامي	10
3	استثارة التفكير	10
4	الاهتمام بالفرد	10
	المجموع	41

جدول رقم (3): محاور الدراسة الرئيسية لمعوقات تطبيق القيادة التحويلية.

الرقم	المحور	عدد الفقرات
1	صعوبات تتعلق بالتربية والتعليم	11
2	صعوبات تتعلق بالوزارة	6
3	صعوبات تتعلق بالمرؤوسين	11
	المجموع	28

صدق الأداة:

يعبر صدق الأداة عن مدى صلاحية الأداة المستخدمة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين والمختصين في الميدان التربوي والإداري، وعدد من ذوي الخبرة في الجامعات الفلسطينية، وقد تم تعديل فقرات الاستبانة وفق الملاحظات والتعديلات المقترحة، وأعيد صياغة الاستبانة بشكلها النهائي وفقاً لذلك، وبناءً على آراء ومقترحات المحكمين تمّ تعديل صياغة بعض الفقرات وحذف بعضها الآخر، وإضافة فقرات أخرى ليُصبح عدد فقرات الاستبانة (41) فقرة لاستبانة ممارسة تطبيق الإدارة التحويلية و(28) فقرة لاستبانة معوقات تطبيق القيادة التحويلية.

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات أداة القياس تم فحص الاتساق الداخلي والثبات لفقرات الاستبانة بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، والجدولان (4،5) يبينان معامل ثبات أداتي الدراسة على الدرجة الكلية وفي كل مجال من مجالات الدراسة.

جدول رقم (4): مصفوفة معاملات الثبات لأبعاد الدراسة الخاصة بمجالات الدراسة والدرجة الكلية حسب معاملات كرونباخ ألفا لاستبانة ممارسة القيادة التحويلية.

مجالات الدراسة	عدد الفقرات	قيمة ألفا
التأثير المثالي	11	91.6%
الحفز الإلهامي	10	95.6%
استثارة التفكير	10	95.6%
الاهتمام بالفرد	10	92.6%
الدرجة الكلية	41	98.2%

بالنظر إلى الجدول رقم (4) يتضح أن قيمة الفا في كل مجالات الدراسة تراوحت بين (91.6%) و(95.6%)، في حين بلغت قيمة الفا على الدرجة الكلية (98.2%) مما يشير إلى دقة أداة القياس.

جدول رقم (٥): مصفوفة معاملات الثبات لأبعاد الدراسة الخاصة بمجالات الدراسة والدرجة الكلية حسب كرونباخ ألفا لاستبانة معوقات تطبيق القيادة التحويلية.

مجالات الدراسة	عدد الفقرات	قيمة ألفا
صعوبات تتعلق بالتربية والتعليم	11	93.3%
صعوبات تتعلق بالوزارة	6	93%
صعوبات تتعلق بالمرؤوسين	11	94.9%
الدرجة الكلية	28	97.1%

إجراءات الدراسة:

بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، وتحديد العينة، قام الباحث بمراجعة المسؤولين في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، حيث تمت الموافقة على إجراء مثل هذه الدراسة، والسماح بتوزيع الاستبانة على موظفي مديريات التربية والتعليم. بعدها قام الباحث بتوزيع الاستبانة على موظفي مديريات التربية والتعليم في كل من مديرية تربية شمال الخليل، ومديرية تربية الخليل، ومديرية تربية جنوب الخليل، وتم توزيع (100) استبانة.

متغيرات الدراسة:

أولا: المتغيرات المستقلة:

1. الجنس، وله مستويان: (ذكر، أنثى).
2. المؤهل العلمي، وله أربعة مستويات: (ثانوية عامة،و دبلوم، بكالوريوس، وماجستير فأكثر).
3. سنوات الخدمة، ولها أربعة مستويات : (أقل من 10 سنوات، من 10 - أقل من 20 سنة، من 20 سنة فأكثر).
4. التخصص، وله ثلاثة مستويات: (علوم إدارية، وعلوم اجتماعية، وعلوم عامة).

ثانياً: المتغير التابع: ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية ومعوقات تطبيقها.

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها تمهيدا لإدخالها للحاسب، وقد تم إدخالها للحاسب بإعطائها أرقاما معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة بدرجة كبيرة جداً خمس درجات، والإجابة بدرجة كبيرة أربع درجات، والإجابة بدرجة متوسطة ثلاث درجات، والإجابة بدرجة قليلة درجتين، والإجابة بدرجة قليلة جداً درجة واحدة. وذلك في جميع فقرات الدراسة وبذلك أصبحت الاستبيانة تقيس ممارسة القيادة التحويلية من قبل رؤساء الأقسام من وجهة نظر المرؤوسين العاملين في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل بالاتجاه الموجب. كما أعطيت الإجابة بدرجة أوافق بشدة خمس درجات، والإجابة أوافق أربع درجات، والإجابة غير متأكد ثلاث درجات، والإجابة لا أوافق درجتين، والإجابة لا أوافق بشدة درجة واحدة. وذلك في جميع فقرات الدراسة. حيث أصبحت الاستبيانة تقيس معوقات تطبيق الإدارة التحويلية من وجهة نظر رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل بالاتجاه الموجب.وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار(ت) وتحليل التباين الأحادي One Way Anova ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS)).

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها والتوصيات

يتناول هذا المبحث عرضاً للنتائج التي توصل إليها الباحث من خلال استجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة ممارسة القيادة التحويلية من قبل رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل ومعوقات تطبيقها، وفقاً لتساؤلات الدراسة وفرضياتها، ويمكن تفسير قيمة المتوسط الحسابي للعبارات أو المتوسط العام المرجع للعبارات في أداة الدراسة (الاستبانة) كما يلي:

جدول رقم (6): دلالة المتوسط الحسابي.

المتوسط الحسابي	الدلالة
2.33-1	منخفض
3.67-2.34	متوسط
5-3.68	عال

وفي ضوء معالجة بيانات الدراسة إحصائيا توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين ؟.

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية.

مجالات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
التأثير المثالي	3.63	0.684	متوسط
الحفز الإلهامي	3.66	0.826	متوسط
استثارة التفكير	3.62	0.801	متوسط
الاهتمام بالفرد	3.67	0.712	متوسط
الدرجة الكلية	3.64	0.714	متوسط

يلاحظ من خلال النظر إلى الجدول رقم (7) ومن خلال استجابة أفراد عينة الدراسة، أن درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية (3.64) وانحراف معياري (0.714)،

وأن أعلى المجالات مجال الاهتمام بالفرد بمتوسط حسابي(3.67) وانحراف معياري (0.712)، تلاه مجال الحفز الإلهامي بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (0.826)، تلاه التأثير المثالي بمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.684)، وأخيراً استثارة التفكير بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (0.801)، وقد اختلفت نتائج الدراسة مع دراسة الخلايلة وسعادة (2010) من حيث أن أعلى المجالات هو مجال الحفز الإلهامي، بينما اتفقت مع دراسة الخلايلة وسعادة (2010) من حيث أن الحفز الإلهامي جاء ثاني أعلى مجال. واختلفت أيضاً مع دراسة (Emjofor, 2007). ويعزو الباحث السبب في تلك النتائج إلى تركيز الصلاحيات في يد رئيس القسم ونظام المركزية السائد في مديريات التربية والتعليم.

ثانياً: تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما معوقات تطبيق رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية؟

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات تطبيق رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية.

مجالات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
صعوبات تتعلق بالتربية والتعليم	3.34	0.901	متوسطة
صعوبات تتعلق بالوزارة	3.35	1.05	متوسطة
صعوبات تتعلق بالمرؤوسين	3.38	0.886	متوسطة
الدرجة الكلية	3.36	0.865	متوسطة

يلاحظ من خلال النظر إلى الجدول رقم (8) ومن خلال استجابة أفراد عينة الدراسة، أن معوقات تطبيق رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية (3.36) وانحراف معياري (0.865)، وأن أعلى الصعوبات كانت الصعوبات التي تتعلق بالمرؤوسين بمتوسط حسابي (3.38) وانحراف معياري (0.886) تلاه الصعوبات التي تتعلق بالوزارة بمتوسط حسابي (3.35) وانحراف معياري (1.05)، وأخيراً الصعوبات التي تتعلق بالتربية والتعليم بمتوسط حسابي (3.34) وانحراف معياري (0.901)، ويعزو الباحث السبب في تلك النتائج إلى ضعف أو انعدام الحوافز المقدمة للمرؤوسين وعدم قدرتهم على تحمل المسؤولية.

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات لمعوقات تطبيق رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية.

فقرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الأوضاع السياسية غير المستقرة في المجتمع الفلسطيني التي تنعكس على إدارة المديرية.	4.00	0.762	عالية
تدني الرواتب يمنع المرؤوسين من طلب مزيد من الصلاحيات.	3.68	1.20	عالية
مركزية القرارات المتبعة تمنعني من منح الصلاحيات للمرؤوسين.	3.65	1.00	متوسطة
انعدام الحوافز المادية والمعنوية.	3.62	0.870	متوسطة
ضعف نظام التحفيز المتبع في الوزارة يمنع المرؤوسين من استخدام مزيد من الصلاحيات.	3.62	1.33	متوسطة
سرية الأعمال تحول دون اعطاء المرؤوسين مزيدا من الأعمال.	3.59	1.24	متوسطة
ضعف التدريب والتطوير الذاتي للمرؤوسين.	3.56	1.04	متوسطة
الأنظمة والإجراءات المتبعة في الوزارة لا تشجع على تفويض الصلاحيات.	3.53	1.41	متوسطة
عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.	3.53	1.43	متوسطة
التحيز والمحاباة والوساطة من قبل الإدارة عند وقوع الخطأ من قبل المرؤوس.	3.43	1.38	متوسطة
عدم وجود برامج مناسبة لتدريب المرؤوسين على القيادة.	3.40	1.36	متوسطة
انعدام الرضا الوظيفي لدى العاملين.	3.37	1.00	متوسطة
كثرة الأعمال والمهام المطلوبة من المرؤوسين.	3.37	1.03	متوسطة
إدارة المديرية تفرض على رئيس القسم إتباع أسلوب معين مع مرؤوسيه.	3.37	1.09	متوسطة
عدم وضوح الهدف الأساسي للمديرية لكل من رئيس القسم والعاملين.	3.37	1.07	متوسطة
الروتين الزائد في العمل يمنعني من منح الصلاحيات للمرؤوسين.	3.34	1.18	متوسطة

عدم وجود إجراءات وقوائم واضحة للتعامل مع المرؤوسين.	3.31	1.35	متوسطة
المركزية في اتخاذ القرارات تمنعني من تحويل العمل للمرؤوسين.	3.31	1.20	متوسطة
خوف المرؤوسين من تفويض السلطة بسبب عدم امتلاكهم المهارات القيادية.	3.28	0.991	متوسطة
خوف المرؤوسين من تحمل المسؤولية والمساءلة.	3.28	1.14	متوسطة
عدم امتلاك المرؤوسين للمهارات القيادية المختلفة.	3.25	1.16	متوسطة
النقص في التقييم والمتابعة والإشراف يمنعني من تفويض المرؤوسين.	3.15	1.22	متوسطة
التبعية الحزبية للمرؤوسين واختلافها أحيانًا مع رئيس القسم.	3.15	0.954	متوسطة
وجهات النظر المختلفة للمرؤوسين حول الطريقة الأفضل في القيادة.	3.12	1.03	متوسطة
أنظمة المديرية لا تشجعني نحو التطور والإبداع خوفًا من فقدان السلطة.	3.09	1.08	متوسطة
عدم وجود معايير محددة لاختيار المنصب القيادي من قبل إدارة المديرية.	3.00	1.16	متوسطة
عدم استقرار الوضع الإداري في المديرية بسبب التبعية للتيارات السياسية في الوطن.	2.87	0.941	متوسطة
عدم الشعور بالأمان والخوف من المستقبل يمنعني من تفويض الصلاحيات للمرؤوسين.	2.84	1.16	متوسطة

يلاحظ من خلال النظر إلى الجدول رقم (9) ومن خلال استجابة أفراد عينة الدراسة، أن أعلى معوقات تطبيق رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية كانت «الأوضاع السياسية غير المستقرة في المجتمع الفلسطيني التي تنعكس على إدارة المديرية» بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.762) تلاها تدني الرواتب يمنع المرؤوسين من طلب مزيد من الصلاحيات بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (1.20). في حين كانت أدنى معوقات تطبيق القيادة التحويلية عدم «الشعور بالأمان والخوف من المستقبل يمنعني من تفويض الصلاحيات للمرؤوسين» بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (1.16) تلاها «عدم استقرار الوضع الإداري في المديرية بسبب التبعية للتيارات السياسية في الوطن» بمتوسط حسابي (2.87) وانحراف معياري (0.941).

ثانياً: تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: «هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تبعا لمتغيرات: (الجنس، أو المؤهل العلمي، أو التخصص، وسنوات الخدمة)؟، وللإجابة عن هذا السؤال - ونظراً لاستخدام أسلوب العينة- فقد تم اختبار الفرضية الآتية:

«لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية هامة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تبعا لمتغيرات: (الجنس، والمؤهل العلمي، التخصص، وسنوات الخدمة)؟.

جدول رقم (10): نتائج اختبار «ت» لدلالة الفروق في درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تبعاً لمتغير: الجنس.

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
ممارسة القيادة التحويلية	ذكر	36	3.95	0.560	35	4.72	00.00
	أنثى	24	3.19	0.684	23		

***دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

بالنظر إلى الجدول رقم (10) يتضح أن نتائج الدراسة أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تعزى لمتغير الجنس، حيث كانت الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$، وهي دالة إحصائياً، وكانت الفروق لصالح الذكور بمتوسط حسابي (3.95) مقابل (3.19) للإناث. وقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة أبو هداف (2011) من ناحية وجود الفروق، في حين اختلفت معها في أن الفروق كانت لصالح الذكور. كما اختلفت مع دراسة الديب (2012). ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن حجم عينة الذكور أكبر من حجم عينة الإناث.

جدول رقم (11):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ونتائج اختبار»ف»، ونتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تبعا لمتغير: المؤهل العلمي.

المجالات	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية	ثانوية عامة	3	3.42	0.195	بين المجموعات	11.11	3	3.70	10.897	00.00
	دبلوم	12	2.83	0.463	داخل المجموعات	19.04	56	0.340		
	بكالوريوس	41	3.91	0.627						
	ماجستير فأكثر	14	3.50	0.537						
	المجموع	60	3.64	0.714	المجموع	30.16	59			

بالنظر إلى الجدول رقم (11) يتضح أن نتائج الدراسة أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث كانت الدلالة الإحصائية <0.05 وهي دالة إحصائياً، ولمعرفة مصدر الفروق تم استخدام اختبار LSD كما في الجدول رقم (12):

جدول رقم (12): نتائج اختبار LSD لمعرفة اتجاه الدلالة على الدرجة الكلية لدرجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تبعا لمتغير: المؤهل العلمي.

المتغير	المؤهل العلمي	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير فاكثر
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	-		-	-
	دبلوم	-	-	1.0810*-	-
	بكالوريوس	-	1.0810*	-	-
	ماجستير فاكثر	-	-	-	-

بالنظر إلى الجدول رقم (12) يتضح أن الفروق كانت بين المرؤوسين الذين يحملون مؤهل الدبلوم والمرؤوسين الذين يحملون مؤهل البكالوريوس ولصالح من يحملون مؤهل البكالوريوس. وقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة الديب (2012) في وجود الفروق حسب متغير المؤهل العلمي. ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى كبر حجم العينة لحاملي مؤهل البكالوريوس مقارنة بحاملي مؤهل الدبلوم، أو ربما بسبب زيادة الإدراك بأهمية ممارسة القيادة التحويلية لحاملي مؤهل البكالوريوس.

جدول رقم(13):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ونتائج اختبار»ف»، ونتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تبعا لمتغير: سنوات الخدمة.

المجالات	سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية	اقل من 10 سنوات	23	3.70	0.672	بين المجموعات	0.283	2	0.142	0.270	0.764
	من 10-اقل من 20 سنوات	21	3.59	0.793	داخل المجموعات	29.878	57	0.524		
	من 20 سنة فأكثر	6	3.51	0.751						
	المجموع	60	3.61	0.714	المجموع	30.161	59			

بالنظر إلى الجدول رقم (13) يتضح أن نتائج الدراسة أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، حيث كانت الدلالة الإحصائية 0.05≤ α وهي غير دالة إحصائياً، وقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة الديب (2012)، بينما اختلفت مع دراسة أبو هداف (2011). ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن رؤية المرؤوس لممارسة القيادة التحويلية من قبل رئيسه تعتمد على ثقافته ومعرفته ورغبته في اخذ الصلاحيات بغض النظر عن سنوات خبرته.

جدول رقم (14):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ونتائج اختبار»ف»، ونتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تبعا لمتغير: التخصص.

المجالات	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية	علوم إدارية	43	3.69	0.748	بين المجموعات	0.469	2	0.234	0.450	0.640
	علوم إنسانية واجتماعية	8	3.44	0.647	داخل المجموعات	29.693	57	0.521		
	علوم عامة	9	3.59	0.636						
	المجموع	60	3.64	0.714	المجموع	30.161	59			

بالنظر إلى الجدول رقم (14) يتضح أن نتائج الدراسة أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية تعزى إلى متغير التخصص، حيث كانت الدلالة الإحصائية < 0.05 وهي غير دالة إحصائياً، وقد اختلفت نتائج الدراسة مع دراسة الديب (2012). ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن رؤية المرؤوس لممارسة القيادة التحويلية من قبل رئيسه تعتمد على ثقافته ومعرفته ورغبته في اخذ الصلاحيات بغض النظر عن تخصصه.

ملخص عام لأهم النتائج:

أظهرت الدراسة عدداً من النتائج منها:

- إن درجة ممارسة القيادة التحويلية من قبل رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل من وجهة نظر المرؤوسين كانت متوسطة.
- إن أعلى مجال من مجالات ممارسة القيادة التحويلية كان مجال الاهتمام بالفرد(الاهتمام الفردي)، تلاه مجال الحفز الإلهامي، تلاه التأثير المثالي وأخيراً استثارة التفكير.
- إن معوقات تطبيق القيادة التحويلية من قبل رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل كانت متوسطة.
- إن أعلى الصعوبات التي تواجه تطبيق القيادة التحويلية كانت الصعوبات التي تتعلق بالمرؤوسين تلاه الصعوبات التي تتعلق بالوزارة وأخيراً الصعوبات التي تتعلق بالتربية والتعليم.
- إن أعلى معوقات تطبيق القيادة التحويلية من قبل رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل كانت الأوضاع السياسية غير المستقرة في المجتمع الفلسطيني التي تنعكس على إدارة المديرية تلاها تدني الرواتب مما يمنع المرؤوسين من طلب مزيد من الصلاحيات.
- أدنى معوقات تطبيق القيادة التحويلية هو عدم الشعور بالأمان والخوف من المستقبل يمنع من تفويض الصلاحيات للمرؤوسين تلاها عدم استقرار الوضع الإداري في المديرية بسبب التبعية للتيارات السياسية في الوطن.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة القيادة التحويلية من قبل رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل تعزى لمتغيرات: سنوات الخبرة والتخصص.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة القيادة التحويلية من قبل رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل تعزى لمتغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة وأهدافها، يوصي الباحث بالآتي:

- أن تعمل وزارة التربية والتعليم على التقليل من المركزية في العمل.
- العمل تحسين الظروف الوظيفية للموظفين الإداريين.
- عدم تركيز الصلاحيات في يد رؤساء الأقسام.
- تشجيع رؤساء الأقسام على تفويض الصلاحيات ومنحها للمرؤوسين.
- العمل على توضيح الوصف الوظيفي للمرؤوسين، وتفويض الصلاحيات لهم لتعزيز انتمائهم للمؤسسة التي يعملون بها.
- تحسين الظروف المعيشية والوظيفية للعاملين في مديريات التربية والتعليم.
- عمل الدورات وورش العمل التي توضح أهمية القيادة التحويلية، وحث العاملين على ضرورة ممارستها.

المصادر والمراجع:

- أبو هداف، سامي. (2011). «دور القيادة التحويلية في تطوير فعالية المعلمين التدريسية بمدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- أبي الفضل جمال الدين محمد ابن منظور(د. ت):» لسان العرب»، دار صادر: بيروت، لبنان،(د.ط)، مجلد (15).
- بني عيسى، أحمد. (2005). « أثر القيادة التحويلية على الأداء في المؤسسات العامة في الأردن، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
- الخلايلة، هدى أحمد؛ وسعادة، سائدة تيسير. (2010). « درجة ممارسة مديري مدارس محافظة الزرقاء ومديراتها للقيادة التحويلية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لمعلمي تلك المدارس ومعلماتها، مجلة آفاق علمية وتربوية.
- الديب، سامر كمال حامد. (2012). «مدى ممارسة القيادات الإدارية الأكاديمية بالجامعات الفلسطينية للقيادة التحويلية وصعوباتها وسبل تنميتها»، (رسالة ماجستير غير منشورة)، عمادة الدراسات العليا، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الرقب، أحمد. (2010). «علاقة القيادة التحويلية بتمكين العاملين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- العازمي. محمد. (2006). «القيادة التحويلية وعلاقتها بالإبداع الإداري "دراسة مسحية على العاملين المدنيين بديوان وزارة الداخلية،) رسالة ماجستير غير منشورة)، السعودية.
- العامري، أحمد. (2001). « السلوك القيادي التحويلي وسلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية السعودية»، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد(9)، العدد(1)، ص ص (19-39).
- العتيبي، سعد. (2005). « دور القيادة التحويلية في إدارة التغيير»، بحث مقدم للملتقى الإداري الثالث، إدارة التطوير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري (نحو إدارة متغيرة فاعلة)، جدة، السعودية.
- الغامدي، سعيد. (2000). «القيادة التحويلية في الجامعات السعودية، مدى ممارستها وامتلاك خصائصها من قبل القيادات الأكاديمية،) رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أم القرى، السعودية.
- الهلالي، الهلالي. (2001).» استخدام نظريتي القيادة التحويلية والقيادة الإجرائية في بعض الكليات الجامعية (دراسة تحليلية)، مجلة مستقبل التربية العربية، القاهرة، المجلد السابع، العدد (21)، ابريل، ص ص (95-120).

- الهواري. سيد. (1996). ملامح مدير المستقبل من القيادة التبادلية إلى القيادة التحويلية، القاهرة: مكتبة عين شمس.
- الهواري، سيد.(1999). « القائد التحويلي للعبور بالمنظمات إلى القرن ال21»، ط 2،القاهرة : مكتبة عين شمس.
- مؤتمن، منى عماد الدين. (2003). « الأردن أولاً من منظور تربوي»، وزارة التربية والتعليم، عمان، الأردن.

- Avolio, B. Waldman, D. and Yammarino, F. (1991). The Four ls of Transformational Leadership. Journal of European Industrial Training, 15 (4) ,9-16.
- Avolio, J. & Bass, S. (2002): "Impact of Transformational Leadership on Follower Development and Performance: A field Experiment", Academy of Management journal, Vol.45, No.4, PP: 735-744
- Barling, J. & Kelloway, k. (1996). "Effects of Transformational Leadership Training on Attitudinal and Financial Outcomes: Afield Experiment, Journal of Applied Psychology, Vol. 81, No. 6, PP: 827-832.
- Barnett, R. & Mccormick, J. (2003): "Vision relationships and teacher motivation: A case study", Journal of Educational Administration, Vol.41, No.1, PP: 84-92
- Burns, J. (1978). Leadership, NY; Harder & Row.
- Burns, J. (1995). Leadership, NY; Harder & Row.
- Che-Meh, S. & Nasurdin, M. (2009). The Relationships Between Job Resources, Job Demands and Teachers' OCB. Retrieved November 15, 2009, from www.usm.my.
- Ejmofor, F (2007). Principals' Transformational Leadership Skills and their Teachers' Job Satisfaction in Nigeria, (Doctoral Dissertation), Cleveland State University.
- Griffith, J. (2004). Relation of Principal Transformational Leadership To School Staff Job Satisfaction Staff Turnover and School Performance. Journal of Educational Administration, 42 (3), 333-356.

- Groves, Delores E (1996) The Effects of Transformational Leadership Behavior of Principals of National Blue Ribbon Secondary Schools in Cuyahoga County, Ohio(Unpublished Doctoral Dissertation), University of Akron.

- Layton, John Kenneth (2003). Transformational, Leadership and the Middle School Principal, DAI- A64/10, P.3553.

- Leithwood, K. (1992). Transformational Leadership, Where Does It Stand? Education Digest, 58 (3), 17-21.

- Piccolo, R & Colquitt, J. (2006). Transformational Leadership And Job Behaviors: The Mediating Role Of Core Job Characteristics. Academy Of Management Journal,49, (2), 327–340.

- Vegoda-Gadot, E., Beeri, I., Birman-Shemesh, T., & Somech, A. (2005). Group-Level Organizational Citizenship Behavior in the Education System: A Scale Reconstruction and Validation, Educational Administration Quarterly, 12(4), 1-32.

استبانة للرأي

الأخ/ت الفاضل/ة.

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان « ممارسة رؤساء أقسام مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل للقيادة التحويلية ومعوقات تطبيقها.»، لذا يرجى تعبئة هذه الاستبانة بكل عناية ودقة، علماً بأن المعلومات ستحاط بالسرية التامة، وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث: د. سمير سليمان الجمل

القسم الأول (المتغيرات الديموغرافية للدراسة): يرجى منك الإجابة بوضع إشارة (x) داخل المربع.

الجنـــــس: ذكر أنثى.

المؤهل العلمي: ثانوية عامة دبلوم بكالوريوس ماجستير فأكثر.

سنوات الخدمة: أقل من 10 سنوات من -10اقل من 20 سنة. من 20 سنة فأكثر.

التخصص: علوم إدارية علوم إنسانية واجتماعية علوم عامة.

اولاً: درجة ممارسة رؤساء الأقسام للقيادة التحويلية من وجهة نظر المرؤوسين.

الرقم	الفقرة	درجة الاستجابة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
التأثير المثالي						
1	يتصدى للمصاعب التي تواجه تطور العمل بشجاعة.					
2	يتخذ القرارات المهمة بحذر.					
3	تعامله الحسن معنا يفرض علينا احترامه.					
4	يتجدد في أفكاره ويطمح إلى التغيير.					
5	ينال إعجابنا به في كل عمل يقوم به.					
6	يعمل على جعل أفراد الفريق يشعرون بالانتماء له ولأفكاره.					
7	يشاركنا في مواجهة المخاطر.					
8	ينأى بنفسه عن تحقيق مكاسب شخصية.					
9	تنسجم أقواله مع أفعاله.					
10	نشعر بصدق أقواله من خلال أفعاله.					
11	يقدم احتياجاتنا على احتياجاته في مواقف عدة.					
الحفز الإلهامي						
1	يزرع فينا الإحساس بأهداف المديرية والوزارة وغاياتها.					
2	يقوم ببناء فريق العمل لامتلاكه المهارات الإنسانية.					
3	سلوكه معنا يرفع معنوياتنا وتقدم عملنا.					
4	ينجز مهامه بمشاركة العاملين معه.					

5	يعمل على استثارتنا نحو التغيير.					
6	يبرر التغييرات المرغوب فيها بأسلوب منطقي.					
7	يهتم بإعطاء الحوافز للقيام بالتغيير.					
8	يعطينا معنى للعمل من خلال تحفيزه وتشجيعه لنا.					
9	يدفعنا نحو استخدام تقنية المعلومات كونها أسرع طرق التعلم.					
10	يثير فينا التحدي والثبات.					
استثارة التفكير						
1	يشارك الجميع في عملية التغيير.					
2	يعتمد على النقد البناء عند الإخفاق في حل المشكلات.					
3	يسمح بتداول الأفكار المتعارضة للوصول إلى الطريقة المثلى.					
4	يسمح بقدر كبير من المخاطرة المحسوبة في اتخاذ القرارات.					
5	يشجع على استخدام أساليب جديدة للعمل.					
6	يعتمد على أسلوب النقد البناء والتعزيز بكل أمر أقوم بانجازه					
7	يعطينا الوقت الكافي للاستماع لأفكارنا.					
8	يعتمد أسلوبه في العمل على استثارة روح الإبداع والابتكار فينا.					
9	يعمل على استثارة التفكير لحل المشكلات.					
10	يفوض الصلاحيات للعاملين.					

الاهتمام بالفرد(الاعتبار الفردي)						
1	اهتمامه باحتياجاتنا الشخصية في أعلى سلم أولوياته.					
2	يصغي باهتمام لكل حديث يوجه له.					
3	يحافظ على التواصل والاتصال معنا باختلاف آرائنا وانتماءاتنا.					
4	يراعي الفروق الفردية بيننا في مجال الاحتياجات والرغبات.					
5	يراعي مشاعر العاملين معه باختلافاتهم.					
6	ينسج معنا علاقات حميمة مما يعزز النسيج الاجتماعي.					
7	يقوم أداء العاملين معه كونه يمتلك المهارات الفنية لذلك .					
8	يباشر عملية تفويض العمل، للاطمئنان على سيرالعمل ونجاحه.					
9	يعتمد على الأساليب الإدارية الحديثة في إدارة القسم.					
10	يثق بالجميع بقدر كبير.					

ثانياً: معوقات تطبيق القيادة التحويلية من وجهة نظر رؤساء الأقسام.

الرقم	الفقرة	درجة الاستجابة				
		اوفق بشدة	اوافق	غير متأكد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
معوقات تتعلق بإدارة التربية والتعليم						
1	عدم وضوح الهدف الأساسي للمديرية لكل من رئيس القسم والعاملين					
2	الأوضاع السياسية غير المستقرة في المجتمع الفلسطيني التي تنعكس على إدارة المديرية					
3	إدارة المديرية تفرض على رئيس القسم إتباع أسلوب معين مع مرؤوسيه.					
4	عدم وجود معايير محددة لاختيار المنصب القيادي من قبل إدارة المديرية					
5	أنظمة المديرية لا تشجعني نحو التطور والإبداع خوفًا من فقدان السلطة.					
6	عدم استقرار الوضع الإداري في المديرية بسبب التبعية للتيارات السياسية في الوطن.					
7	المركزية في اتخاذ القرارات تمنعني من تحويل العمل للمرؤوسين					
8	عدم وجود برامج مناسبة لتدريب المرؤوسين على القيادة					
9	سرية الأعمال تحول دون اعطاء المرؤوسين مزيدا من الأعمال					
10	عدم وجود اجراءات وقوائم واضحة للتعامل مع المرؤوسين					
11	التحيز والمحاباة والوساطة من قبل الإدارة عند وقوع الخطأ من قبل المرؤوس					

معوقات تتعلق بالوزارة						
1	الروتين الزائد في العمل يمنعني من منح الصلاحيات للمرؤوسين					
2	النقص في التقييم والمتابعة والإشراف يمنعني من تفويض المرؤوسين					
3	عدم الشعور بالأمان والخوف من المستقبل يمنعني من تفويض الصلاحيات للمرؤوسين					
4	ضعف نظام التحفيز المتبع في الوزارة يمنع المرؤوسين من استخدام مزيد من الصلاحيات					
5	الأنظمة والاجراءات المتبعة في الوزارة لا تشجع على تفويض الصلاحيات					
6	مركزية القرارات المتبعة تمنعني من منح الصلاحيات للمرؤوسين					

معوقات تتعلق بالعاملين						
1	وجهات النظر المختلفة للمرؤوسين حول الطريقة الأفضل في القيادة.					
2	التبعية الحزبية للمرؤوسين واختلافها أحيانًا مع رئيس القسم.					
3	خوف المرؤوسين من تفويض السلطة بسبب عدم امتلاكهم المهارات القيادية.					
4	ضعف التدريب والتطوير الذاتي للمرؤوسين					
5	عدم امتلاك المرؤوسين للمهارات القيادية المختلفة					
6	خوف المرؤوسين من تحمل المسؤولية والمساءلة					
7	تدني الرواتب يمنع المرؤوسين من طلب مزيد من الصلاحيات					
8	عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب					
9	انعدام الحوافز المادية والمعنوية					
10	كثرة الأعمال والمهام المطلوبة من المرؤوسين					
11	انعدام الرضا الوظيفي لدى العاملين					

REFERENCES:

- Http://www.undp.porgar.org/Arabic/governance/2009
- Abdul Latif, Adele (2013), Good governance, content and application, the United Nations Development Programme.
- Beheiri, Sami (2011), "Entrances to the administrative reform: organizational development, training and performance evaluation", research presented as part of the requirements for obtaining a master's degree, the British Arab Academy for Higher Education, London - United Kingdom.
- Jibril, Abdul Qadir Research (2010), Administrative corruption: hindrance to administration, and demorcratic development, Research MBA, British Arab Academy for Higher Education.
- World Bank (1989), Sub-Saharan Africa: From crisis to sustainable growth. Washington D.C.: The World Bank.
- Fardaus,A., & Khan, M.R. (2006), Good governance: Bangladesh perspective", The Social Sciences 1(2) pp.9197-.
- John-Mary Kauzya and Jide Balogun, (2005) : regional forum on reinventing government in africa: repositioning the public sector for the challenges of Nepad, UNDP
- http://www.governancepro.com/news/.
- http://reform.gov.bb/page/Good_Governance.
- Http://www.undp.porgar.org/Arabic/governance/2009
- http://sirc.ca/resources/sport-governance-and-leadership/chapter-2-governance-processes.

- The staff must participate with their officials in public institutions in the administrative decision-making, and to explore their views on the quality of services provided to citizens.

- There is a need to focus by management to improve the operations of the administrative decision-making, and that the public institutions be the watchdog, neutral with the high efficiency and effectiveness.

- The employees must participate in the development of the senior management of public institution plans, and that the administration contributes to solving the problems of fairness and integrity.

- The department should in public institutions be reduced administrative system, and restructured to eliminate underemployment in the government apparatus.

- The employees must share in the instructions and regulations for the development of the work of the institution. because they are those who will carry out these instructions and regulations

- Employees participate in the administrative decision-making, and the management focuses on improving decision-making processes, with medium degree of approval of the respondents.

- The institution responds quickly to problems and suggestions of citizens, and the employees are interested in achieving the goals of the institution efficiently and effectively, with a large degree are of consent of the respondents.

- Employees participate with the administration in the development of the institution plans, and participate in putting instructions and regulations governing the work setting, with medium degree of approval of the respondents.

- The laws and regulations of institution are clear to employees, and powers responsibilities are clear at work, with large degree of consent of the respondents.

- There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variables of the study (gender, educational qualification, job title, number of training courses).

RECOMMENDATIONS:

The researcher presented a set of recommendations that can be summarized as follows:

- Full authority should be given to employees in order to complete the transactions of the citizens without reference to officials, and the first official in the organization addresses the abuse of authority by officials.

- The first official public institution should be accountable for negligence of staff in the senior management in their work and the performance of their duties, and that administrative decisions are applied to all employees fairly.

- There is a need for equal treatment between employees by their superiors, and non-discrimination, including that on the basis of political affiliation or gender.

The text of the premise that "There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Number Training Courses", The results showed in the table that there are no statistically significant differences between the average sample responses at the significance level ($\alpha = 0.05$) toward administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Number Training Courses, As the value of "F" (1.195) statistically in terms of (0.308), that means the respondents agreed in their answers differently depending on their Number Training Courses, This is consistent with the hypothesis that there are no differences at the Number Training Courses attainment variable in the respondents' answers, which makes us to accept the hypothesis at this variable.

FINDINGS AND RECOMMENDATIONS:

This section contains the main findings and recommendations of the study that can be summarized as follows:

Findings:

- Results of the study showed that institution instructions are clear and declared, with large degree of consent of the respondents, also the institution establishes clear mechanisms to fight corruption, with medium degree of approval of the respondents.

- From results the study the employees have full powers to accomplish the tasks of citizens without reference to officials, and the institution addresses cases of abuse of power, with medium degree of approval of the respondents

- Results of the study showed that accountability for negligence in senior management is not slogans but measures, and administrative decisions apply to all employees fairly, with medium degree of approval of the respondents

- There is an effective administrative and financial audit in the organization's policies, and there is discrimination between employees on the basis of geographical area to which the employee belongs, , with medium degree of approval of the respondents.

Examine the hypothesis by the variable of Job Title

Table (8)

The results (One Way Analysis Of Variance) to measure the significance of differences in the premise due to the variable of Job Title Attainment

Hypothesis	Sum Of Squares	DF	Mean Square	F	Sig
Between Groups	14307.349	3	4769.116	2.959	0.062
Within Groups	47938.603	80	599.233		
Total	62245.952	83			

The text of the premise that "There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Job Title Attainment", The results showed in the table that there are no statistically significant differences between the average sample responses at the significance level (α = 0.05) toward administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Job Title Attainment, As the value of "F" (2.959) statistically in terms of (0.062), that means the respondents agreed their answers differently depending on their Job Title Attainment, This is consistent with the hypothesis that there are no differences at the Job Title Attainment variable in the respondents' answers, which makes us to accept the hypothesis at this variable.

Examine the hypothesis by the variable of Number Training Courses

Table (9)

The results (One Way Analysis Of Variance) to measure the significance of differences in the premise due to the variable of Number Of Training Courses Attainment

Hypothesis	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	Sig
Between Groups	1783.925	2	891.962	1.195	0.308
Within Groups	60462.28	81	746.445		
Total	62245.952	83			

and the application of the principles of good governance, due to the variable of Educational Attainment", The results showed in the table that there are no statistically significant differences between the average sample responses at the significance level (α = 0.05) toward administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Educational Attainment, As the value of "F" (2.097) statistically in terms of (0.129), that means the respondents agreed with their answers differently depending on their education, This is consistent with what came with the hypothesis that there are no differences at the educational attainment variable in the respondents' answers, which makes us to accept the hypothesis at this variable.

Examine the hypothesis by the variable of Years Of Experience

Table (7)

The results (One Way Analysis Of Variance) to measure the significance of differences in the premise due to the variable of Years Of Experience Attained

Hypothesis	Sum Of Squares	DF	Mean Square	F	Sig
Between Groups	812.332	2	406.166	0.536	0.587
Within Groups	61433.620	81	758.440		
Total	62245.952	83			

The text of the premise that "There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Years Of Experience Attained", The results showed in the table that there are no statistically significant differences between the average sample responses at the significance level (α = 0.05) toward administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable Years Of Experience Attained, As the value of "F" (0.536) statistically in terms of (0.587), that means the respondents agreed in their answers differently depending on their Experience, This is consistent with the hypothesis that there are no differences at the Years Of Experience variable in the respondents' answers, which makes us to accept the hypothesis at this variable.

The study examined the hypothesis:

Examine the hypothesis by the variable of gender

Table (5)

Test results (T.TEST) depending on the gender variable

Hypothesis	gender	Repetition	Standard Deviation	Arithmetic Mean	DF	T	Sig
	Male	41	0.45	3.06	82	-2.593	0.761
	Female	43	0.46	3.32			

It is not statistically significant at the significance level (0.05).

Table (7) showed that the meant of faculty degree attainment in males (3.06), and females was (3.32), and from the table it is evident that there were no statistically significant differences between the mean scores of male and female at the first hypothesis, which states "There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable gender", The level of statistical significance is valued at (0.761) a statistically significant at the first hypothesis, which makes us to accept the hypothesis.

Examine the hypothesis by the variable of Qualification

Table (6)

The results (One Way Analysis Of Variance) to measure the significance of differences in the premise due to the variable of Educational Attainment

Hypothesis	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	Sig
Between Groups	3064.212	2	1532.106	2.097	0.129
Within Groups	59181.740	81	730.639		
Total	62245.952	83			

The text of the premise that "There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions

10	.Administration contribute to solving the problems of staff	0.99	2.93	Medium
11	I work within a teams to achieve the goals of the .institution	0.90	3.17	Medium
12	.There is devolution of powers within the institution	0.89	3.08	Medium
13	The organizational structure of the institute is .Characterized by flexibility	0.98	3.05	Medium
14	.My powers and responsibilities are clear at work	0.81	3.45	Large
15	Administration allows me to use the means of technology .of institution at work	0.75	3.36	Medium
16	.Laws and regulations of institution are clear to me	0.74	3.63	Large
17	Administration is working to reduce the administrative .apparatus and restructuring it	0.75	2.90	Medium
18	I participate in putting instructions and regulations .governing the work setting	0.72	2.67	Medium
19	I participate in making decisions of the institution .regarding my job	0.79	2.80	Medium
20	.Administration is working to eliminate underemployment	0.85	2.70	Medium
21	There is external control over the organization's .performance	1.02	3.25	Medium
Total		**0.84**	**3.09**	**Medium**

The Administrative Reform: The results of the table (4) show that the focus of the administrative reform, It has obtained Arithmetic Mean (3.09), and Standard Deviation (0.84), that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (16) which states that "Laws and regulations of institution are clear to me", the highest Arithmetic Mean Amount (3.63), and Standard Deviation (0.74) that is a large degree. And it got paragraph (9) which states that "I participate with the administration in the development of the institution plans", the less Arithmetic Mean Amount (2.61), and Standard Deviation (0.92) that is a medium degree.

(3) which states that "Institution responds quickly to problems and suggestions of citizens" The highest Arithmetic Mean Amount (3.26), and Standard Deviation (0.85) that is a medium degree. And it got paragraph (2) which states that "I participate in the administrative decision-making", the less Arithmetic Mean Amount (2.85), and Standard Deviation (0.96) that is a medium degree.

Efficiency: It has obtained Arithmetic Mean (3.27), and Standard Deviation (0.77) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (1) which states that "I am Interested in achieving the goals of the institution efficiently and effectively" The highest Arithmetic Mean Amount (3.76), and Standard Deviation (0.69) that is a Large degree. And it got paragraph (2) which states that "Management focuses on improving decision-making processes", the less Arithmetic Mean Amount (3.02), and Standard deviation (0.84) that is a medium degree.

Table (4): Arithmetic means and standard deviations of the items of the questionnaire second axis, The reality of the administrative reform in the Palestinian Authority's institutions.

.No	Paragraph	Standard Deviation	Arithmetic Mean	Level
1	The announcement of the job is based on the need of the .institution	0.84	3.24	Medium
2	There are description and characterization of functions for .each job in the organization	0.80	3.23	Medium
3	.Institution attracts outstanding employees	0.74	3.02	Medium
4	.The selection of personnel is on the basis of merit	0.83	3.06	Medium
5	.Staff upgrades are implemented according to its maturity	0.89	3.14	Medium
6	Training programs focus on the development of employee .performance	0.77	3.17	Medium
7	.There is a clear message to the Institution staff	0.80	3.30	Medium
8	.Institution describes mechanisms of the work of the staff	0.76	3.20	Medium
9	I participate with the administration in the development of .the institution plans	0.92	2.61	Medium

Transparency: The results of the table (3) show that the focus Transparency has obtained Arithmetic Mean (3.24), and Standard deviation (0.90) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (2) which states that "Institution instructions are clear and declared" The highest Arithmetic Mean Amount (3.61), and Standard deviation (0.84) that is a large degree. And it got paragraph (3) which states that "I have full powers to accomplish the tasks of citizens without reference to officials", the less Arithmetic Mean Amount (2.82), and Standard Deviation (1.02) that is a medium degree.

Integrity: It has obtained Arithmetic Mean (3.18), and Standard Deviation (0.90) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (1) which states that "Institution establishes clear mechanisms to fight corruption" The highest Arithmetic Mean Amount (3.36), and Standard Deviation (0.91) that is a medium degree. And it got paragraph (3) which states that "Institution addresses cases of abuse of power", the less Arithmetic Mean Amount (3.00), and Standard Deviation (0.76) that is a medium degree.

Accountability: It has obtained Arithmetic Mean (3.22), and Standard Deviation (0.96) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (4) which states that "There is an effective administrative and financial audit in the organization's policies" The highest Arithmetic Mean Amount (3.39), and Standard Deviation (0.86) that is a medium degree. And it got paragraph (2) which states that "Accountability for negligence in senior management is not slogans but measures", the Less Arithmetic Mean Amount (3.05), and Standard Deviation (1.06) that is a medium degree.

Justice: It has obtained Arithmetic Mean (2.99), and Standard Deviation (1.06) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (3) which states that "There is discrimination between employees on the basis of geographical area to which the employee belongs" The highest Arithmetic Mean Amount (3.18), and Standard Deviation (1.01) that is a medium degree. And it got paragraph (2) which states that "Administrative decisions apply to all employees fairly", the less Arithmetic Mean Amount (2.85), and Standard deviation (1.06) that is a medium degree.

Participation and responsiveness: It has obtained Arithmetic Mean (3.08), and Standard Deviation (0.94) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph

Total		1.06	2.99	Medium
Participation and responsiveness				
.No	**Paragraph**	**Standard Deviation**	**Arithmetic Mean**	**Level**
1	.I participate in the administrative decision-making	0.96	2.85	Medium
2	.Staff were polled about the quality of services provided	0.99	2.89	Medium
3	There is evaluation of the level of services provided by .the institution offend to citizens	1.03	3.13	Medium
4	Institution deals positively with the proposals of citizens .to improve service	0.88	3.17	Medium
5	Institution responds quickly to problems and suggestions .of citizens	0.85	3.26	Medium
6	The administration is responsive to the wishes and .requests of citizens in a short time	0.92	3.19	Medium
Total		0.94	3.08	Medium
Efficiency				
.No	Paragraph	Standard Deviation	Arithmetic Mean	Level
1	I am Interested in achieving the goals of the institution .efficiently and effectively	0.69	3.76	Large
2	The management emphasizes improving the efficiency of .their employees within the plan drawn	0.78	3.39	Medium
3	Management focuses on improving decision-making .processes	0.84	3.02	Medium
4	The management simplifies the business processes in .the public interest	0.81	3.18	Medium
5	Institution contributes to the achievement of sustainable .comprehensive development of the state	0.67	3.20	Medium
6	The monitoring body in the organization has high .competence and effectiveness	0.85	3.05	Medium
Total		0.77	3.27	Medium

6	Institution requires of employees to disclose any private .interests which conflict with the interest of work	0.95	3.10	Medium
Total		0.90	3.18	Medium
Accountability				
.No	**Paragraph**	**Standard Deviation**	**Arithmetic Mean**	**Level**
1	Administration allows citizens to hold the staff .accountable in the organization departments	0.99	3.19	Medium
2	Accountability for negligence in senior management is .not slogans but measures	1.06	3.05	Medium
3	There is a failure in accountability for negligence in the .performance of their work	0.87	3.21	Medium
4	There is an effective administrative and financial audit in .the organization's policies	0.86	3.39	Medium
5	.Institution makes sure to use public funds properly	0.96	3.23	Medium
6	Monitoring staff hold all employees accountable without .bias	1.04	3.25	Medium
Total		**0.96**	**3.22**	**Medium**
Justice				
.No	**Paragraph**	**Standard Deviation**	**Arithmetic Mean**	**Level**
1	The administration deals with employees fairly, without .discrimination between the gender	1.24	2.94	Medium
2	There is discrimination between employees on the basis .of political affiliation	0.88	2.89	Medium
3	There is discrimination between employees on the basis .of geographical area to which the employee belongs	1.01	3.18	Medium
4	The same opportunities are given for employees to .upgrade if equal conditions for these opportunities	1.12	3.20	Medium
5	.There is injustice in the treatment of my superiors for me	1.07	2.87	Medium
6	.Administrative decisions apply to all employees fairly	1.06	2.85	Medium

institutions (transparency, accountability, integrity, justice, participation, responsiveness, efficiency).

Transparency				
.No	Paragraph	Standard Deviation	Arithmetic Mean	Level
1	.Business processes are simple and far from routine	1.04	3.11	Medium
2	.Institution instructions are clear and declared	0.84	3.61	Large
3	I have full powers to accomplish the tasks of citizens .without reference to officials	1.02	2.82	Medium
4	Be held accountable for negligence, without any .(considerations (political, personal	0.89	3.26	Medium
5	Administrative decisions of the institution are prudent .and rational	0.70	3.21	Medium
6	The media and citizens are allowed to monitor the work .of the institution	0.92	3.18	Medium
7	There is announcement of job vacancies in the .organization	0.93	3.40	Large
8	.I convey the viewpoint to officials without any obstacles	0.87	3.33	Medium
Total		**0.90**	**3.24**	**Medium**
Integrity				
.No	Paragraph	Standard Deviation	Arithmetic Mean	Level
1	Institution establishes clear mechanisms to fight .corruption	0.91	3.36	Medium
2	Staff are committed to work values that meet the mission .of the institution	0.90	3.35	Medium
3	.Institution addresses cases of abuse of power	0.76	3.00	Medium
4	Institution work mechanisms contribute to prevent the exploitation of public money	0.91	3.18	Medium
5	There are the institution training programs to enhance .the professional ethics of its staff	0.98	3.11	Medium

Table (1) Results Cronbach's alpha coefficient of reliability of study tool

Overall Consistency Of The Questionnaire	Number Of Cases	Number Of Paragraphs	Alfa Value
	84	59	0.95

Demographic characteristics of the sample: Table (2)

Variable	Level	Frequencies	% Percentage
Gender	Male	41	48.80
	Female	43	51.20
Qualification	Secondary And Less	10	11.90
	Diploma	14	16.70
	Bachelor And More	60	71.40
Years Of Experience	Less Than 5 Years	11	31.10
	Less Than 10 Years - 5	19	22.60
	Years And More 10	54	64.30
Job Title	Employee	24	40.50
	Head Of The Department	20	23.80
	Director	16	19.00
	General Director	14	16.70
Number Of Training Courses	One	18	21.40
	5-From 2	30	35.70
	and More 6	36	42.90
Total		**84**	**100%**

Answering the questions of the study and discussion:

To answer the study questions in this section the researcher displays the results of respondents' answers on the questionnaire and items are analyzed and discussed in the following table: Table (3)

Arithmetic means and standard deviations for the first paragraphs of the resolution axis. The extent of the application of the principles of good governance in the Palestinian Authority's

METHODOLOGY OF THE STUDY:

Population and Sample: The study population consisted of administrative staff in the Palestinian Authority institutions in the outskirts of Jerusalem, totaling 450 employees, taken from a random sample of the study population which were (90) employees who had received the questionnaire and 84 of them returned questionnaire by 93%, the ratio was suitable for conducting of the study.

Data collection tools: The questionnaire method was used to collect data and study examined the opinions of the study sample, The questionnaire was divided into two parts, The first section included general information about the respondents. The second section included items which measured respondents' opinions about administrative reform in the Palestinian Authority's Institutions and its relationship to good governance, which answers the questions and hypothesis of the study.

Methodology: Based on the vision of the researcher, and according to the study variables, the most appropriate methodology to conduct this study is the descriptive approach. The researcher used the questionnaire as tool to collect multiple data, and used the "Likert style-type Scale" five-chances as the most appropriate method to collect and analyze data, because this measure consists of several items which the investigator asked the respondent to show the extent of agreeing or disagreeing with them through an alternative choice of five alternatives are which "strongly OK, OK, Neutral, Non-OK, Strongly Disagree.

Validity: The researcher checked the veracity of the tool of the study on "administrative reform in the Palestinian Authority's institutions tool and its relationship to good governance", the researcher showed it to a group of referees specialists and experts who have expressed their opinions about, and it was put in its current form, to answer them within the quintet Likert scale.

Stability study tool: The reliability of study tool has been verified using a formula for the stability of the (Cronbach Alfa), as the total value of persistence (0.95), which is considered a high value on consistency.

help in administrative reform processes, and look at the reality of the administrative reform and the reality of the application of the principles of good governance in it.

The limits of the study:

Temporal Limit: February, March 2016

Place Limit : Palestinian Authority institutions in Jerusalem.

The Human Limit: Employees In Palestinian Institutions- Jerusalem.

The study model:

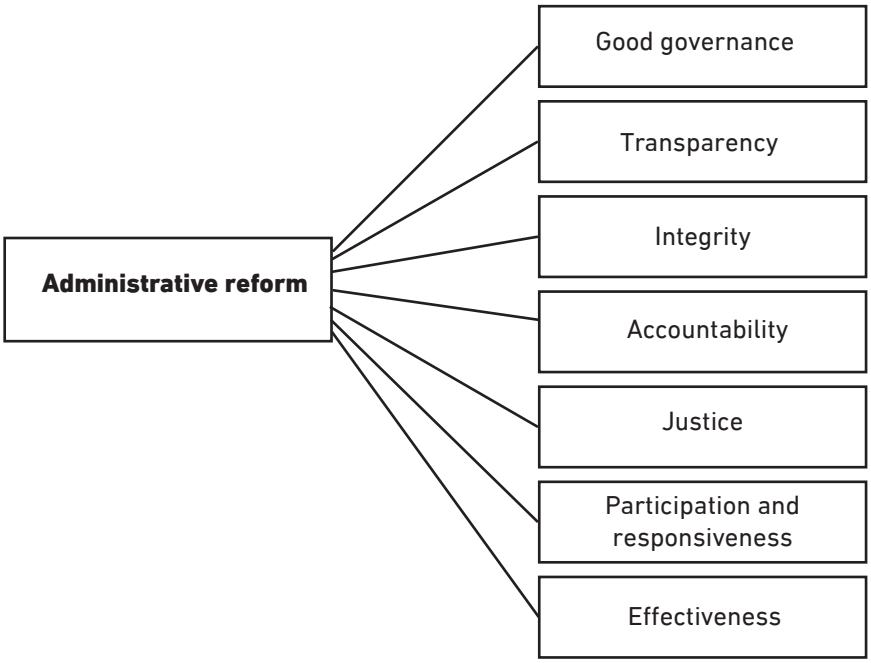

- Establishes mechanisms to achieve accountability between members and the board of directors and management.

The problem of the study:

Public institutions seek to contribute to the development and progress of society, and play a leading role in the construction of scientific development through their policies and their approach, sound decisions built on the foundations and principles of good governance, and seek to achieve these principles through application and practice on the ground and on sound foundations. From here, the problem of the studis is centered on the main answer to the following question: What is the reality of administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and its relationship to the principles of good governance?.

Objectives of the study:

1. Recognize the reality of the administrative reform in the Palestinian Authority's institutions.
2. Identify the extent of the application of the principles of good governance in the Palestinian Authority's institutions (transparency, accountability, integrity, justice, participation, responsiveness, effectiveness).
3. Propose recommendations and mechanisms to promote the principles of good governance in the Palestinian Authority's institutions.

The study hypothesis:

There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variables of the study (gender, educational qualification, job title, Number Of Training Courses).

The Importance of the Study:

The importance of the study comes from the importance of the theme and it's being the first study to researcher's knowledge that it is applied in this topic. It is expected to provide the Palestinian Authority institutions management to provide more information and data that will

Conditions for good governance (9)

1. Create and adapt basic legislation and institutions that guarantee political and economic freedoms as well as strive to meet a broader range of basic human needs (food, housing, health and Medicare, Education, etc.).
2. Relax regulations in order to remove obstacles to economic participation.
3. Improve financial management.
4. Build infrastructure to ensure that organizational capacity is available to handle the growing needs for services, increasing demands for better and more responsive services, and creating conditions for economic progress and social cohesion.
5. Train public officers, business people and entrepreneurs. The improvements in access to education bring the challenge of rapid changes in many knowledge areas. Therefore the government must institute an ongoing development programme for its human resources to ensure that they are equipped with the necessary skills.
6. Reform public management practices to address issues such as budget deficits, external pressures on competitiveness (globalization), antiquated work procedures, excessive centralization, inflexibility, lack of efficiency and perceived lack of public confidence in the government.
7. Freedom from distortionary incentives – through corruption, nepotism, patronage or capture by narrow private interest groups.
8. Accountability of politicians and civil servants to ensure that the power given to them through the laws and regulations they implement, resources they control and the organizations they manage is used appropriately and in accordance with the public interest.

What is the importance of governance models?(10)

- Defines the division of power through the allocation of authorities and responsibilities.
- Includes processes and structures used to direct and manage an organization's operations and activities.

4. Consensus Oriented

Good governance requires consultation to understand the different interests of stakeholders in order to reach a broad consensus of what is in the best interest of the entire stakeholder group and how this can be achieved in a sustainable and prudent manner.

5. Equity and Inclusiveness

The organization provides the opportunity for its stakeholders to maintain, enhance, or generally improve their well-being provides the most compelling message regarding its reason for existence and value to society.

6. Effectiveness and Efficiency

Good governance means that the processes implemented by the organization to produce favorable results meet the needs of its stakeholders, while making the best use of resources – human, technological, financial, natural and environmental – at its disposal.

7. Accountability

Accountability is a key tenet of good governance. Who is accountable for what should be documented in policy statements. In general, an organization is accountable to those who will be affected by its decisions or actions as well as the applicable rules of law.

8. Participation

Participation by both men and women, either directly or through legitimate representatives, is a key cornerstone of good governance. Participation needs to be informed and organized, including freedom of expression and assiduous concern for the best interests of the organization and society in general.

Good governance leads to a number of positive consequences, including:

- People trust your organization;
- You know where you are going;
- Your board is connected to your membership and stakeholders;
- You get good decisions; people value your work;
- You have the ability to weather crises and;
- Financial stability.

- Rationalization of pay and grading structures and the introduction of performance- and productivity-related pay;
- labour redeployment and redundancy management;
- Introduction of "customer-care" initiatives;
- Improvement of records and information management systems;
- Revitalization of local government and decentralized agencies;
- Implementation of anti-corruption measures (including the establishment of watchdog bodies.

Eight Elements of Good Governance

Good governance has 8 major characteristics. It is participatory, consensus oriented, accountable, transparent, responsive, effective and efficient, equitable and inclusive, and follows the rule of law. Good governance is responsive to the present and future needs of the organization, exercises prudence in policy-setting and decision-making, and that the best interests of all stakeholders are taken into account.(8)

1. Rule of Law Good

governance requires fair legal frameworks that are enforced by an impartial regulatory body, for the full protection of stakeholders.

2. Transparency

Transparency means that information should be provided in easily understandable forms and media; that it should be freely available and directly accessible to those who will be affected by governance policies and practices, as well as the outcomes resulting there from; and that any decisions taken and their enforcement are in compliance with established rules and regulations.

3. Responsiveness

Good governance requires that organizations and their processes are designed to serve the best interests of stakeholders within a reasonable timeframe.

Attributes Of Good Governance And The Nexus Between Good Governance And Public Administration:

The World Bank (1989) identified the following as the features of good governance.(5)

1. An efficient public service.
2. An independent judicial system and legal framework to enforce contract;
3. The accountable administration of public funds;
4. An independent public auditor, responsible to a representative legislature;
5. Respect for the law and human rights at all levels of government;
6. A pluralistic institutional structure and;
7. A free press.

In the same vein, Sir Kenneth Stove identified the following as features of good governance. (6)

1. Political freedom including free speech and a freely elected parliament;
2. Constitutional and judicial protection for the rights of the individual;
3. Maintenance of the rule of law by an independent judiciary;
4. Maintenance of stable currency;
5. Development of a society as a whole by education and health care and;
6. Executive accountability to a freely elected legislature.

Undoubtedly, the scope, direction and impact of public service reform vary from one country to the other. However, many of the reform programmers have the following elements in common.(7)

- Resuscitation of the basic ethos of public service – with an emphasis on professionalism, integrity, competence, accountability, and responsiveness of the service;
- Review of personnel policy and practices (with emphasis on the review of performance appraisal instruments and mechanisms, revision of personnel rules, and computerization of personnel processes;

Introduction:

Administrative reform is one of the issues that concern the leadership of institutions of all kinds, due to its close association with the concepts of modern management such as development and good governance, in order to seek improving the efficiency and effectiveness of services provided by the community, and updating work methods and procedures. Therefore institutions adopt the concepts and principles of good governance to fight corruption, to adopt transparency, accountability and employee involvement in decision-making and disclosure of information and publicity as an inevitable necessity which accompanies all administrative reform processes in institutions.

The concept of good governance:

The concept of good governance refers to the exercise of political, economic and administrative authority to manage a country's affairs at all levels. Good governance includes: the state, civil society, the private sector. It also means the effects of long-term development and multiple generations (1). Good governance is the role played by political leaders elected, administrative cadres committed to the development and progress of society's resources and citizens to improve their quality of life and well-being through their participation and their consent and support.(2)

The concept of administrative reform:

Administrative reform is an essential feature which characterizes the administration and its various applications in all fields of science and dynamic kinetic life and speed of response to the evolution of scientific and technical progress, in line with development variables in the political, social and cultural environments, etc. (3) **((** And the concept of administrative reform means, it is to remove the obstacles and errors and re-evaluation, rectifying and imposing change that leads to better results and achieve the goals set but did not materialize. (4) **))**

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع الإصلاح الإداري في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتحديد مدى تطبيق مبادئ الحكم الصالح في مؤسسات السلطة الفلسطينية (الشفافية والمساءلة والنزاهة والعدالة والمشاركة، الاستجابة، والفعالية). وقد طبقت الدراسة على موظفي مؤسسات السلطة الفلسطينية في ضواحي القدس والبالغ عددهم (450) موظفاً وتم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغت (90) موظفاً وزعت عليهم الاستبانة وتم أستعادة 84 استبانة أي بنسبة (93%)، وهذه النسبة تعتبر مناسبة لإجراء الدراسة. وقد تم استخدام الاستبانة كأسلوب لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين، تضمن القسم الأول معلومات عامة عن المستجيبين. أما القسم الثاني فقد تضمن البنود التي تقيس آراء المبحوثين حول الإصلاح الإداري في مؤسسات السلطة الفلسطينية وعلاقتها بالحكم الرشيد والتي تجيب على أسئلة وفرضيات الدراسة. **وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:** أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات المؤسسة واضحة ومعلنة، وبدرجة كبيرة من موافقة المبحوثين، وتضع المؤسسة أيضا آليات واضحة لمكافحة الفساد، مع درجة متوسطة من موافقة المبحوثين. ومن نتائج الدراسة فإن الموظفين يتمتعون بالصلاحيات الكاملة لإنجاز مهام المواطنين دون الرجوع إلى المسؤولين، وتتناول المؤسسة حالات إساءة استخدام السلطة وبدرجة متوسطة من موافقة المستطلعين. وأظهرت نتائج الدراسة أن المحاسبة عن الإهمال في الإدارة العليا ليست شعارات وإنما تدابير وقرارات إدارية تنطبق على جميع الموظفين بإنصاف وبدرجة متوسطة من موافقة المستجيبين، وهناك تدقيق إداري ومالي فعال في سياسات المنظمة، وهناك تمييز بين الموظفين على أساس المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها الموظف، بدرجة متوسطة من موافقة المبحوثين.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: يجب أن تعطى السلطة الكاملة للموظفين من أجل استكمال معاملات المواطنين دون الرجوع إلى المسؤولين، ويجب أن يتناول المسؤول الأول في المنظمة إساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين، وينبغي أن يكون المسؤول الأول في الوزارة مسؤولاً عن إهمال موظفي الإدارة العليا في عملهم وأداء واجباتهم، وأن تطبق القرارات الإدارية على جميع الموظفين بإنصاف. وهناك حاجة إلى المساواة في المعاملة بين الموظفين من قبل رؤسائهم، وعدم التمييز على أساس الانتماء السياسي أو نوع الجنس.
الكلمات المفتاحية: الإصلاح الإداري، الحكم الرشيد.

ABSTRACT:

The main objectives of the study are to recognize the reality of the administrative reform in the Palestinian Authority's institutions, and to identify the extent of the application of the principles of good governance in the Palestinian Authority's institutions (transparency, accountability, integrity, justice, participation, responsiveness, effectiveness). The study's population consisted of administrative staff in the Palestinian Authority institutions in the suburbs of Jerusalem, totaling 450 employees, a random sample was taken from the study population consisting of (90) employees who had received the questionnaire. 84 of them were returned at the percentage of 93%; the ratio was suitable for conducting the study. The questionnaire was used to collect data from the study's sample. The questionnaire was divided into two parts: the first section included general information about the respondents, the second section included items which measured respondents' opinions about administrative reform in the Palestinian Authority's Institutions and its relationship to good governance. The questionnaire answered the questions and the hypothesis of the study. The study found several results: The results of the study showed that the institution instructions are clear and known, with large degree of consent of the respondents. The study showed that the institutions set clear mechanisms to fight corruption with medium degree of approval of the respondents. It also indicated that the employees have full powers to accomplish the tasks of citizens without reference to officials, and the institution addresses cases of abuse of power with medium degree of approval by the respondents. The results of the study showed that Pursuing any violations in the senior management is not slogans but measures, and administrative decisions are applied to all employees fairly, with medium degree of approval of the respondents, there is an effective administrative and financial audit in the organization's policies, and there is discrimination between employees on the basis of geographical area to which the employee belongs, with medium degree of approval of the respondents.

The study recommended that the employees should be given full authority in order to complete the transactions of the citizens without reference to officials. The first official administrator at the organization addresses the **abuse of authority** by officials. The first official administrator in the ministry should be responsible for negligence of staff in the senior management in their work and carrying out their duties, and that administrative decisions are applied to all employees fairly. There is a need for equal treatment between employees by their superiors, and non-discrimination on the basis of political affiliation or **gender**.

Keywords: Administrative Reform, Good Governance

Administrative Reform in the Palestinian Authority's Institutions and its Relationship to Good Governance

D. Husain Abed Alqader

Articles

No.	Research Title	Page No.
1	The Level of Citizenship Aalues Among Palestinian Police Officers in the West Bank "A Field Study" **Dr. Yasser Nimer Abu Hamed**	1-42
2	The Role of the Palestinian Universities in Confronting the Spread of the Phenomena of Violence and Extremist Ideas " An-Najah National University and Palestine Technical University (Khadouri)—A Case Study" **D. Muhammad Dabbous / Dr. Soheil Salha**	43-78
3	Projected Individual Water Needs of the Israeli Settlers in 2025: The Impact on Water Security of the Palestinians **Dr Nadia Abu Zaher**	79-108
4	International Control of the National Elections **Mrs. Laour Najwa**	109-128
5	Using Geographic Information Systems (GIS) in Delineating the Most Suitable Sites for Establishing Touristic Facilities in the City of Jericho **Dr. Raed Al-Halaby**	129-154
6	Parents' Role in Selecting Sociology as a Major at Palestine Ahliya University and Bethlehem University **Dr. Muhammad okkeh**	155-194
7	"The attire of the Society in Andalusian Literature, Between Identity and Tradition" **Dr. Ammar Shibli**	195-206
8	"Practices of Heads of Departments of the Directorates of Education in Hebron Governorate for the Transformational Leadership and Obstacles of its Application" **Dr. Sameer S. Aljamal**	207-238
9	Administrative Reform In The Palestinian Authority's Institutions and its Relationship to Good Governance **Dr. Husain Abed Alqader**	1-20

The Editorial Board of the Journal

General Supervisor:

Prof. Abdelnaser Qadoumi

Editor in Chief

Prof. Wael Abu Saleh

The Dean of Scientific Research and Graduate Studies

Editorial Board

Dr. Abdalhadi Deghles, Dr. Mohammad Dabbous, Dr. Ammar Shibli
Dr. Nawal Hasan, Dr. Rehab Al-Sa'dy, Dr. Mohammad Halaseh,
Dr. Walid M. Khalilia, Dr. Hani Oweidat, Dr. khaled Taha Thaher,
Dr. Osama Alsallous, Mr. Sameh Al.Qubbaj

Design & Production:

Maher Sabri Dwekat

Design Cover:

Odai Abu Baker

Editing and Proofreading

Dr. Nawal Hasan

Coordinator

Mohammad Bani Oudeh

Consultancy Board of Al-Istiqlal University Research Journal

Prof. Abdelnaser Qadoumi

Rector of Al-Istiqlal University

Professor Ahmad Najm Al- Deen

Rector of Al Hassan 1st – Morocco

Professor Abed Al-Rahmman Al Sha'er

Deputy President of Naif University for Security Sciences – Saudi Arabia Kingdom

Professor Ghassan Al Helow

Academic Deputy of Al-Istiqlal University

Professor Ahmad Mohammad Basrda

Naif University for Security Sciences – Saudi Arabia Kingdom

Professor Anmar Ameen Al Bardary

Mosul University – Iraq

Professor Abra'eem Samiah

L arbi Ben M'hidi University – Algeria

Professor Adnan Shiqeer

Bethlehem University

Dr. Marwan Darweesh

Al-Quds Open University

Prof. Zoubeir Ayache

L arbi Ben M'hidi University – Algeria

Al – Istiqlal University Research Journal

ISSN 2518- 5756

Volume (2) number (2) Dec. 2017

Publisher:

Deanship of scientific research and graduate studies

Alistiqlal University

For mailing and sending researches on the following address

Editor in Chief

Deanship of scientific research and graduate studies

Al-Istiqlal University

Hisham's Palace Street / Jericho

B. O. :10

Phone: 0097222322194

Fax: 0097222322197

Email: **iuj@pass.ps**

All Rights Preserved for the publisher 2017